

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل : DEC/16/12

أطروحة مكملة لنيل شهادة: دكتوراه علوم في: العلوم الاقتصادية

تخصص : العلوم الاقتصادية

العنوان

تقييم برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها
على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001- 2014)

إعداد الطالب

سعودي عبد الصمد

تاريخ المناقشة 2016/11/17

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د سعيدي يحيى
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. بلعجوز حسين
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح مفتاح
مناقشا	المدرسة العليا للتجارة	أستاذ محاضر -أ-	د. بوحديدة محمد
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د. نويبات عبد القادر
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر -أ-	د. بريكة السعيد

السنة الجامعية 2015/2016



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ }

سورة البقرة (32)

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"
الآية 15 سورة الأحقاف

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع؛
بعد كمال الحمد و الشكر للمولى العلي القدير،
يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الثناء والعرفان لكل
من مد لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث و
إتمامه سواء من قريب أو بعيد، ونخص بالذكر:
الأستاذ المشرف الدكتور حسين بلعجوز لقبوله تأطير هذا البحث، ولكل الجهد
والعناء الذي بذله من خلال إسداء توصياته ونصائحه، وحرصه على إثراء هذا العمل
ببصمته وخبرته العلمية الواضحة؛

إلى والدي الدكتور بلقاسم سعودي على الدعم المعنوي من أجل إنجاز هذا العمل؛
إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث للمساهمة
في إثرائه وتقييمه، وإسقاط العيوب عنه؛
إلى جميع الزملاء والأساتذة في جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وعمال مكتبة
جامعة الجزائر 3، جامعة سطيف وجامعة المسيلة.



فهرس المحتويات

الرقم	المحتوى
V - II	فهرس المحتويات
II - II	فهرس الجداول والأشكال
أ - ي	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي والمفاهيم الأساسية للاستثمار العمومي
3	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لدور الدولة
3	المطلب الأول: تعريف الدولة وأركانها
6	المطلب الثاني: أشكال الدولة ووظائفها
16	المطلب الثالث: قياس حجم الدولة في الاقتصاد
17	المبحث الثاني: تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي
17	المطلب الأول: الدولة في العصور القديمة والعصر الإسلامي
19	المطلب الثاني: الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث
22	المطلب الثالث: الدولة في الفكر الاقتصادي المعاصر
30	المبحث الثالث: الاستثمار في النظريات الاقتصادية
31	المطلب الأول: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية
34	المطلب الثاني: الاستثمار في المدرسة الماركسية
35	المطلب الثالث: الاستثمار عند كينز
40	المبحث الرابع: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي
40	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار
47	المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمارات العمومية
50	المطلب الثالث: أهداف ودوافع الاستثمارات العمومية
53	خلاصة الفصل
54	الفصل الثاني: التأصيل النظري والفكري للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
56	المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
56	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
63	المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وتكلفته
65	المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

69	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
69	المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي
78	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية
88	المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة
95	المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية
96	المطلب الأول: نظرية الدفع القوية
97	المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن
99	المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو
103	المطلب الرابع: نظرية النمو غير المتوازن
104	المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو
107	خلاصة الفصل
109	الفصل الثالث: التأصيل النظري والفكري للبطالة والتشغيل
111	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي العام للبطالة
111	المطلب الأول: مفهوم عام للبطالة وحالة التعطل
114	المطلب الثاني: قياس البطالة
116	المطلب الثالث: أنواع البطالة
118	المطلب الرابع: آثار ظاهرة البطالة وعلاجها
122	المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للعمل والشغل وسوق العمل
122	المطلب الأول: مفهوم عام حول العمل والشغل
127	المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لسوق العمل
130	المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي لسياسات سوق العمل والتشغيل
134	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية
134	المطلب الأول: البطالة وسوق العمل في النظرية الكلاسيكية
141	المطلب الثاني: البطالة وسوق العمل في النظرية الكينزية
145	المطلب الثالث: البطالة وسوق العمل في النظريات الحديثة
154	خلاصة الفصل

156	الفصل الرابع: المخططات الاستثمارية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر
157	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الاقتصادي
157	المطلب الأول: مفهوم التخطيط
159	المطلب الثاني: أنواع وأهداف التخطيط
160	المطلب الثالث: مبادئ عملية التخطيط الاقتصادي
163	المطلب الرابع: تراجع وفشل التخطيط
165	المبحث الثاني: المخططات الاستثمارية العمومية (1965 – 1989)
166	المطلب الأول: استراتيجية النظام الإقتصادي الجزائري بعد الاستقلال (1962 – 1969)
170	المطلب الثاني: المخططات الاستثمارية العمومية (1970 – 1979):
177	المطلب الثالث: المخططات الاستثمارية العمومية (1980 – 1989)
183	المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الذاتية والمندومة
183	المطلب الأول: أسباب وأدوات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي
188	المطلب الثاني: برامج الاستعداد الائتماني (1989 – 1994)
196	المطلب الثالث: اتفاقية التعديل الهيكلي (1995 – 1998)
201	خلاصة الفصل
206	الفصل الخامس: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001 – 2014)
204	المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر
204	المطلب الأول: الانتقال من سياسة المخططات إلى سياسة برامج الاستثمارات العمومية
206	المطلب الثاني: تقسيمات برامج الاستثمارات العمومية
208	المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج الاستثمارات العمومية وتقييمها
209	المبحث الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)
210	المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي
212	المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)
223	المطلب الثالث: السياسات والإصلاحات التي رافقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)
229	المطلب الرابع: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004)
231	المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)
238	المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014)
243	خلاصة الفصل

249	الفصل السادس: انعكاس برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)
246	المبحث الأول: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)
246	المطلب الأول: أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر
255	المطلب الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)
265	المبحث الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل في الجزائر (2001-2014)
265	المطلب الأول: القوى التشغيلية في الجزائر
270	المطلب الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل للفترة (2001-2014)
274	المطلب الثالث: سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر
282	المبحث الثالث: تقييم أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري
282	المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره
284	المطلب الثاني: تحليل أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور (2001-2014)
290	المبحث الرابع: صعوبات تمويل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر والحلول المقترحة
291	المطلب الأول: ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول
298	المطلب الثاني: خطر ارتباط برامج الاستثمارات العمومية بالريع البترولي
303	خلاصة الفصل
304	الخاتمة العامة
313	قائمة المراجع



فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	توضيح لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي	133
(1-4)	حجم وبنية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	168
(2-4)	تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)	169
(3-4)	البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)	171
(4-4)	هيكل توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)	179
(5-4)	مخصصات المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات العمومية (1985-1989)	181
(1-5)	أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي	210
(2-5)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	212
(3-5)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	215
(4-5)	الاعتمادات المالية المرافقة للبرنامج (2001-2004)	217
(5-5)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة (2001-2004)	218
(6-5)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية (2001-2004)	218
(7-5)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية (2001-2004)	219
(8-5)	الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل والحماية الاجتماعية (2001-2004)	220
(9-5)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى (2001-2004)	222
(10-5)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية (2001-2004)	223
(11-5)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	233
(12-5)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	240
(1-6)	إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر للفترة (2001-2014)	246
(2-6)	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	249
(3-6)	قيمة مؤشر هرفندل - هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2014)	254
(4-6)	أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2004)	255
(5-6)	معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001-2004)	256
(6-6)	أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2009)	258
(7-6)	معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005-2009)	259

فهرس الجداول والأشكال

262	أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2014)	(8-6)
263	معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010-2014)	(9-6)
266	إجمالي عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)	(10-6)
267	توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)	(11-6)
271	حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2001-2004)	(12-6)
272	حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2005-2009)	(13-6)
273	حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2010-2014)	(14-6)
275	الوظائف الجديدة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (2011-2012)	(15-6)
275	الوظائف الجديدة في إطار عقود ما قبل التشغيل (2001-2009)	(16-6)
276	الوظائف الجديدة في برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (2001-2011)	(17-6)
276	الوظائف الجديدة برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (2001-2011)	(18-6)
277	الوظائف الجديدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2001-2014)	(19-6)
278	الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2001-2011)	(20-6)
279	الوظائف الجديدة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2001-2014)	(21-6)
280	الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)	(22-6)
284	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001-2004)	(23-6)
286	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005-2009)	(24-6)
288	متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010-2014)	(25-6)
291	علاقة أسعار البترول بالصادرات في الجزائر (2001-2014)	(26-6)
293	علاقة أسعار البترول بالواردات في الجزائري (2001-2014)	(27-6)
294	رصيد الميزان التجاري في الجزائر (2001-2014)	(28-6)
296	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2014)	(29-6)
297	تطور نفقات التسيير والتجهيز إلى النفقات العامة (2001-2014)	(30-6)
302	تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2008-2012)	(31-6)

ثانيا: فهرس الأشكال

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نموذج تقاطع الكينزي بين الانفاق الكلي والعرض الكلي	28
(2-1)	توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط	29
(3-1)	منحنى الطلب الاستثماري	38
(1-2)	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	62
(2-2)	أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي	71
(3-2)	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي	74
(4-2)	نموذج " Solow " القاعدي	88
(5-2)	نموذج AK	90
(6-2)	العلاقة بين حجم الدولة ومعدل النمو	95
(7-2)	منحنى بياني يوضح نظرية النمو المتوازن	98
(8-2)	مزايل النمو حسب روستو	106
(1-3)	دالة الإنتاج عند الكلاسيك	136
(2-3)	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	138
(3-3)	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	139
(4-3)	منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	139
(5-3)	مخطط يبين النموذج الكينزي	142
(6-3)	منحنى عرض العمل في التحليل الكينزي	143
(7-3)	منحنى عرض العمل في التحليل	144
(8-3)	علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الأمريكي	152
(1-4)	النسب المخصصة لكل قطاع ضمن المخطط الثلاثي	170
(2-4)	تطور مديونية الجزائر في الفترة (1985-1989)	182
(1-5)	التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي	213
(2-5)	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	215
(3-5)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	234
(4-5)	مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)	240
(1-6)	تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	247
(2-6)	تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي سنويا	249
(3-6)	متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2014)	250
(4-6)	تطور قيمة مؤشر هرفندل - هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2014)	254
(5-6)	تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2004)	255

256	تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001-2004)	(6-6)
259	تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2014)	(7-6)
260	تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005-2009)	(8-6)
262	تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2014)	(9-6)
263	تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010-2014)	(10-6)
266	تطور عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)	(11-6)
268	تطور توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)	(12-6)
271	معدل البطالة في الجزائر (2001-2004)	(13-6)
272	معدل البطالة في الجزائر (2005-2009)	(14-6)
273	معدل البطالة في الجزائر (2010-2014)	(15-6)
278	نسب التوظيف ANGEM من نسبة التشغيل الكلية في الجزائر (2005-2012)	(16-6)
280	عدد المناصب في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)	(17-6)
281	خصائص مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر	(18-6)
283	المربع السحري لكالدور	(19-6)
285	تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2001-2004)	(20-6)
287	تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2005-2009)	(21-6)
289	تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2010-2014)	(22-6)
292	نسب مساهمة صادرات المحرقات في الصادرات الاجمالية (2001-2014)	(23-6)
293	أثر أسعار البترول على الواردات في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)	(24-6)
295	أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2001-2014)	(25-6)
296	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2014)	(26-6)
298	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (2001-2014)	(27-6)



المقدمة العامة

تمهيد:

تمثل التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الأساسية للدول والحكومات التي تديرها سواء كانت متقدمة أو نامية على حد سواء، لذلك تسعى لضبط الاقتصاد بما يتلائم مع امكانياتها ومتطلبات شعوبها، ولا يخفى على الدارسين في حقل الاقتصاد أن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي عرف عدة جدليات واكتسب قسطا وافرا من التحليل في الفكر الاقتصادي، والدراسات الاقتصادية الحديثة، غير أن هذا الدور اختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، بالإضافة إلى أن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة، وكذلك المرحلة التنموية المنتهجة لها دور في تحديد النظام الاقتصادي، إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

من هذا المنطلق جندت الدول النامية في سبيل ذلك مواردها المتاحة المادية والبشرية لتحقيق التنمية المنشودة، بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحها الاقتصادية والتأثير بشكل إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال معدلات نمو اقتصادية مقبولة وزيادة في ناتج الوطني وتخفيض معدلات البطالة وتوازن في ميزان المدفوعات، من أجل اللحاق بالدول المتطورة اقتصاديا.

من المتعارف عليه أن النمو الاقتصادي هو الخطوة الأولى في طريق التنمية، لذلك أصبح العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الدول، تتميز اغلب الدول المتقدمة بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة جدا، باستثناء بعض الدول النفطية التي يتحكم في معدل نموها إيرادات المحروقات.

لقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، إلا أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كالاستثمار في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، بالإضافة إلى عوامل أخرى سياسية واجتماعية وحتى ثقافية، كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل.

تساهم معدلات النمو الجيدة في زيادة نسب التشغيل وتخفيض معدلات البطالة التي كانت ولا زالت محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ والعصور، وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وإلى صناع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبرى، التي باتت تهدد استقرار الكثير من الدول، وتشترك جل هذه الآراء على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الإيجابي ومدى النمو الذي تحققه، إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المنشط المسرع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولدة لفرص العمل.

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، معلوم أن مثل هذه السياسة الاقتصادية كانت تخضع للتحكم الدولة في توجيه الاقتصاد أي في ظل النظام الاقتصادي السائد آنذاك والكفيل بدفع أعمال التنمية وتنظيمها؛ بسبب الصدمة البترولية تأزمت الأوضاع في الجزائر لذلك كان لزاما التحول نحو اقتصاد السوق من خلال اصلاحات ذاتية واصلاحات مدعومة من صندوق النقد الدولي، هذه الفترة الانتقالية كانت ضريبتها غالية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث كانت معدلات النمو تقترب من الصفر وتفاقت معدلات البطالة أين وصلت 29% وازدادت المديونية إلى أكثر من 30 مليار دولار.

الإصلاحات الذاتية والمدعومة مهدت لدخول الجزائر في مرحلة الألفية الثالثة التي رافقها صعود كبير لأسعار المحروقات، وبذلك عرفت إيرادات الصادرات انتعاشا ماليا لم يسبق له مثيل، مما مهد إلى الشروع في تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية تهدف إلى حفز النمو وزيادة التشغيل وكانت خلال الفترة (2001-2014)، وتمثلت هذه البرامج أساسا في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ تجاوز 7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ مقداره 114 مليار دولار والبرنامج الثالث لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار، وتهدف السلطات العمومية من خلال البرامج إلى استغلال العائدات النفطية في إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر، إضافة إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف الولايات، كما ركزت على مشاريع تطوير البنية التحتية

والهياكل الأساسية بشكل متوازن يسمح بتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية؛ إذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، فقد طرحت ولا زالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المرجوة من تنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية المذكورة.

1. إشكالية البحث:

من خلال ما تطرقنا إليه، نتبادر لنا إشكالية الموضوع التي تتمحور حول تقييم برامج الاستثمارات العمومية والآثار التي تحدثها كإنفاق عام على أهداف السياسة الاقتصادية، خاصة النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)، والتي تقودنا إلى معرفة مدى فعالية هذه البرامج وأهمية أسعار النفط في تمويلها، وعليه تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تصاغ في التساؤل التالي:

"إلى أي مدى ساهمت برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال الفترة (2001 - 2014)؟"

من خلال هذه الاشكالية المحورية، التي سوف نجيب عليها من خلال تعمقنا في معالجة موضوع البحث، نطرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ❖ ما هو حدود تدخل الدولة الاستثماري في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق؟
- ❖ ما هي طبيعة العلاقة بين برامج الاستثمارات العمومية والنمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر؟
- ❖ هل يمكن لمعدلات النمو الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد؟
- ❖ ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط في تمويل برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر؟

2. الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المحورية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية سالفة الذكر، ارتأينا وضع الفرضيات التالية والتي تعتبر كإجابات مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا، وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

- ❖ تبني اقتصاد السوق لا يقلل من أهمية تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية التي تلعب دور مهم في تحريك دواليب الاقتصاد وتحقيق التنمية.
 - ❖ ساهمت المبالغ الكبيرة للاستثمارات العمومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).
 - ❖ معدلات النمو الاقتصادي المحققة تعد كافية لاستيعاب قدرات التشغيل في الجزائر.
 - ❖ يرتبط تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر بقطاع المحروقات، ولذلك فلتقلبات أسعار البترول تأثير على استمرارية البرامج وعلى أداء التوازنات الاقتصادية الكلية.
- 3. أهمية البحث:**

يكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها المخططات الاستثمارية العمومية في التنمية الاقتصادية التي تأثر بشكل كبير على المتغيرات الكلية، خاصة النمو الاقتصادي والتشغيل، كما تزداد أهمية هذا البحث كون البرامج التنموية انطلقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو ووصولاً إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، رهانا كبيرا للاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى محدودية الاحتياطات النفطية وتزايد التحذيرات من المخاطر التي صارت تهدد الاقتصاد العالمي بسبب الأزمات المالية المتتالية والتداعيات السلبية الكبيرة لهذه الأزمات على الدول النفطية والجزائر من بينها، كما جاء هذا الموضوع من أجل إلقاء الضوء على مدى فعالية البرامج وهل هناك بديل لها ولطرق تمويلها في حالة عدم نجاعتها، هذا وتقودنا معالجة هذا الموضوع إلى اقتراح التوصيات التي من شأنها أن تقلل تبعية برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر لأسعار النفط وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

4. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها ما يلي:

- ❖ دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو والتشغيل ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.
- ❖ التعرف على الاستثمارات العمومية والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال وضع المخططات التنموية، وتحليل مختلف البرامج التنموية التي تم إطلاقها في الجزائر منذ سنة 2001 باستعراض مكونات هذه البرامج والأهداف المسطرة في كل قطاع اقتصادي.

- ❖ تقييم مدى نجاح البرامج من خلال دراسة وتحليل تأثير هذه البرامج على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي ومدى مساهمتها في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي.
- ❖ التعرف على الانعكاسات التي يخلفها تقلب أسعار النفط على وضع الإيرادات العامة في الجزائر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتشغيل خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية.

5. دوافع اختيار موضوع البحث:

هناك العديد من الدوافع التي ساهمت في اختياري لهذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، فبالنسبة للعوامل الذاتية فيتمثل في ميولي إلى البحث في الاقتصاد الكلي والمالية العامة وآثارها الاقتصادية في ظل الأزمات المتتالية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري، كما دفعني لاختيار هذا الموضوع قلة الدراسات التي تناولته كونه مرحلة جديدة في الاقتصاد الجزائري ومازال لحد الان لم يتم تقييم هذه البرامج بشكل فعال ومعرفة مدى ملائمتها لطبيعة الاقتصاد الوطني، كذلك يعد الموضوع سلسلة متواصلة لأبحاثنا في مرحلة الليسانس والمجستير ومشاركاتنا في فعاليات داخل الوطن وخارجه تهتم بنفس الموضوع؛ أما الدوافع الموضوعية فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو والتشغيل وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية بالإضافة إلى توفر موارد مالية ضخمة يمكن استعمالها والاستفادة منها من أجل دعم النمو والخروج من اقتصاد الربيع إلى تنويع الاقتصاد.

6. تحديد إطار البحث:

- ❖ **الحدود الموضوعية:** يغطي هذا البحث الجانب التأصيلي لدور الدولة في الاستثمار والنمو الاقتصادي والتشغيل بأنواعها وتقسيماتها وظاهرة تزايدها.
- ❖ **الحدود الزمانية:** انقسمت الفترة الزمنية في الدراسة إلى قسمين هما:
 - ✓ **الفترة الأولى:** وتم سردها كتمهيد لفترة التي جاء فيها صلب الموضوع وتمتد من (1962-2000) أي من مرحلة الاستقلال إلى المخطط الثلاثي والرباعين والمخطط الخماسيين وصولاً لمرحلة الإصلاحات المدعومة من صندوق النقد الدولي.
 - ✓ **الفترة الثانية:** مرحلة التي جاءت فيها برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014).
- ❖ **الحدود المكانية:** تخص هذه الدراسة في جانبها التطبيقي حالة الجزائر.

7. المنهج المتبع والأدوات المستعملة في البحث:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى إجابات للأسئلة المطروحة وبحث مدى صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعية سوف نستخدم المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، بالاستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على أشهر النظريات التي عالجت الموضوع وبرنامج Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor من أجل تحليل أثر برامج الاستثمارات العمومية على أداء الاقتصاد الكلي وتطور معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل؛ واعتمدنا على قواعد البيانات وأشهر المجالات العالمية الاقتصادية، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، وزارة المالية الجزائرية، والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي FMI والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

8. الدراسات السابقة:

❖ (أحمد زكان، 2003):¹ سرد الباحث في البداية الإطار النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال طرح النظريات الاقتصادية الأساسية الداعمة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا دراسة أهم النماذج الاقتصادية المتعلقة بعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي من خلال نظريات النمو الداخلي، أما في الدراسة التطبيقية فقام بتحليل للنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مختلف الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، كما قام بمحاولة تقدير دالة الإنتاج للاقتصاد الجزائري إلا أن المعلومات المتحصل عليها كانت غير معنوية، وفي الأخير قام بدراسة علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي، وذلك بتقسيم رأس المال البشري إلى عدة أقسام حسب المستوى التعليمي، ثم علاقة الإنفاق على البنية التحتية بالنمو الاقتصادي، نعتمد على هذه الأطروحة كدراسة سابقة لمعرفة أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة المخططات الاقتصادية التي عرفت الجزائر.

¹ النفقات العمومية الإنتاجية، النمو الاقتصادي على المدى الطويل والسياسة الاقتصادية، تحليل قياسي لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

- ❖ (عبد القادر بابا، 2004):¹ تناولت هذه الدراسة إشكالية سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، وقد جاءت هذه الدراسة في الجانب النظري بمفاهيم الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي قامت الدراسة بتحليل سياسة الاستثمارات في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطورات الدولية، كما قامت بتحليل مدى فعالية قوانين الاستثمار وأثرها على واقع الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر، وتوصلت إلى أن سياسة الاستثمارات المنتهجة لم تصل إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات؛ اعتمدنا على هذه الدراسة من أجل سرد الاطار النظري للمخططات الاقتصادية ومعرفة مدى نجاعتها على الاقتصاد الجزائري للفترة (1967-1989).
- ❖ (دراوسي مسعود، 2005):² تناولت هذه الدراسة إشكالية تمكن الدولة من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وتوصلت الدراسة إلى أن التوازنات المالية الخارجية خلال فترة الدراسة كانت مرهونة بأسعار المحروقات، اعتمدنا على هذه الدراسة من أجل معرفة مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والحجم الأمثل للتدخل، وماهي أهم السياسات الاقتصادية المنتهجة في الاقتصاد الجزائري،
- ❖ (وليد عبد الحميد عايب، 2010):³ اهتمت هذه الدراسة بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ومن بين ما استنتجه الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية الألفية الثالثة بسياسة انفاقية توسعية، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام التي حددها الباحث بـ " 0.370 " وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الانتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل، اعتمدنا على هذه الدراسة من لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال العشرية الأولى للقرن الحالي في الجزائر.

¹ سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

² السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

³ الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية- مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

❖ (الأبحاث المقدمة في المؤتمر الدولي، 2013)¹: تناولت هذه البحوث مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمارات العامة في الجزائر؛ وخرج المؤتمر بالعديد من التوصيات أهمها، ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية للاستثمار، وبقدرة الإنجاز الوطنية، وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار واعتماد الرشادة الاقتصادية والمالية في اختيار مشاريع البنية الأساسية، واعتماد البرامج التنموية المختلفة وتوزيعها بما يحقق التوازن الجهوي، وتنويع الاستراتيجية التشغيلية بين القطاعات : العام، الخاص، لرفع معدلات التشغيل الإنتاجي وتخفيض مستويات البطالة.

9. محتويات الدراسة:

من خلال ما تطرقنا إليه جاء اختيار موضوع البحث من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سالفا وإثراء الدراسة بالتحليل، لذلك ارتأينا تقسيم البحث إلى ستة فصول تضمنت مراحل الدراسة، وسبقت ذلك مقدمة ضمناها شرحا مفصلا لمراحل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال، وفي النهاية خاتمة عامة استوفت نتائج الدراسة والتوصيات.

❖ **الفصل الأول:** جاء بعنوان دور الدولة في النشاط الاقتصادي والمفاهيم الأساسية للاستثمار العمومي حاولنا إعطاء نظرة عامة حول دور الدولة منذ بداية ظهورها إلى يومنا هذا، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول لتوضيح معنى الدولة كمصطلح لغوي واقتصادي وكذا أركانها وأشكالها ووظائفها وحجم تدخلها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بدرجة من التفصيل الدولة في مختلف الأفكار الاقتصادية القديمة منها والحديثة والمعاصرة، في المبحث الثالث تطرقنا للاستثمار من منظور المدارس الاقتصادية، والمبحث الرابع والأخير عرضنا فيه مفاهيم عامة حول الاستثمارات العمومية.

❖ **الفصل الثاني:** التأصيل النظري والفكري للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، سنستهل هذا الفصل بالحديث عن النمو الاقتصادي من خلال تعريفه واستعراض أنواعه وطرق قياسه والعوامل المحددة له في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في مختلف المدارس

¹ تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

الفكرية، يليه بعد ذلك، المبحث الثالث يتم فيه عرض وتحليل النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

❖ **الفصل الثالث:** التأصيل النظري والفكري للبطالة والتشغيل، نخصص المبحث الأول لتوضيح المفهوم الصحيح للبطالة وأنواعها وأثارها وكيفية قياسها وعلاجها، أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى مقارنة بين مفهومي العمل والتشغيل ودور المشتغلون في سوق العمل وكيفية حساب معدل التشغيل، وفي المبحث الأخير تعرضنا إلى مقارنة البطالة والشغل وسوق العمل عبر المدارس الاقتصادية مشيرين إلى التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي وأهم النظريات الحديثة للتشغيل.

❖ **الفصل الرابع:** المخططات الاستثمارية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر، الذي سوف نتناوله بالدراسة والتحليل حول الاقتصاد الجزائري، خصص المبحث الأول لمعرفة الاطار المفاهيمي للتخطيط الاقتصادي أما المبحث الثاني نتطرق إلى المخططات الاستثمارية العمومية (1965 - 1989)، وفي المبحث الثالث نسرّد السياسة الاستثمارية في ظل الاصلاحات الذاتية والمدعومة من طرف صندوق النقد الدولي.

❖ **الفصل الخامس:** برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014)، في هذا الفصل نقوم بتقديم وتقييم البرامج التي طبقت في الألفية الثالثة بالجزائر، خصصنا المبحث الأول كإطار نظري ومفاهيمي لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر، أما المبحث الثاني خصص للبرنامج الأول المعنون ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وفي المبحث الثالث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وفي الأخير للبرنامج الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

❖ **الفصل السادس:** سنتطرق في هذا الفصل التطبيقي لانعكاس برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، جاء المبحث الأول لأثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، أما المبحث الثاني لأثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل في الجزائر (2001-2014)، وفي المبحث الثالث: تقييم أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري بتطبيق البرنامج الرياضي على الاقتصاد الجزائري، وفي المبحث الرابع والأخير لصعوبات تمويل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر والحلول المقترحة.



الفصل الأول:

دور الدولة في النشاط الاقتصادي

والمفاهيم الأساسية

للاستثمار العمومي

تمهيد:

يعد موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر المواضيع محلا للمناقشة والبحث من قبل الاقتصاديين والسياسيين وعلماء الاجتماع، حيث حاز على نصيب وافر في الفكر الاقتصادي والدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة على حد سواء، غير أن هذا الدور اختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، بالإضافة إلى أن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة، وكذلك المرحلة التنموية المنتهجة لها دور في تحديد النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط ومناهج لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تتدرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة)؛ باعتبار أن الدولة تعتمد في تنفيذ برامجها التنموية على أداة مهمة ألا وهي النفقات العامة، فقد عرفت هذه الأخيرة عدة دراسات وتحاليل باعتبارها تمثل ركنا أساسيا في الدراسات المالية وكنتيجة لتوسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية خاصة بعد تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والآثار التي خلفتها أنتجت فكرا اقتصاديا جديدا وهو الفكر الكينزي بزعامة «جون ماينرد كينز» من خلال مؤلفه الشهير « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود »، وقد قامت النظرية الكينزية على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشاريع التي تحرك عجلة الاقتصاد وتخرجه من حالة الركود، ويتم ذلك من خلال الإنفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول دور الدولة منذ بداية ظهورها إلى يومنا هذا حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول لتوضيح معنى الدولة كمصطلح لغوي واقتصادي وكذا أركانها وأشكالها ووظائفها وحجم تدخلها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بدرجة من التفصيل الدولة في مختلف الأفكار الاقتصادية القديمة منها والحديثة والمعاصرة، في المبحث الثالث تطرقنا للاستثمار من منظور المدارس الاقتصادية، والمبحث الرابع والأخير عرضنا فيه مفاهيم عامة حول الاستثمارات العمومية.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لدور الدولة

المبحث الثاني: تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: الاستثمار في النظريات الاقتصادية

المبحث الرابع: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لدور الدولة

تعتمد قدرة الدولة في تحديد وإشباع الحاجات العامة، على مدى ودرجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، والدور الذي يمكن أن تؤديه والوظائف التي تمارسها، في سياق هذه العبارة وفي اطار دراستنا، نعرض في هذا المبحث ماهية الدولة بمفهومها العام والحكومة ومفهوم التدخل الاقتصادي للدولة كما نعرض كيفية استخدام الدول للمالية العامة لتحقيق تراكم رأس المال، ومنه تغير شكل تدخل الدولة من دولة حارسة إلى متدخلة إلى منتجة في ظل التطور التاريخي لأفكار المذاهب الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الدولة وأركانها

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى الدولة بشكل واضح وثابت، وذلك نظرا لأن الدولة لم تكن هيئة قد تجمعت عبر التاريخ، بل هي صيغة سياسية في حالة تطور مستمر نتيجة التطور الذي شمل المجتمعات العصرية والعلاقات الدولية، وبالتالي فالدولة هي ظاهرة معقدة ومتعددة الصور والزوايا.

1- تعريف الدولة: لقد ارتبط مصطلح الدولة كثيرا بكلمة « جمهورية » (République) المأخوذة من الكلمة الإغريقية « Respublica » والتي تعني شيء عام (Chose publique)، أما في اللغة اللاتينية فلا نجد كلمة مرادفة للدولة وقد استعمل الرومان الصيغة التالية « Senatus Populusque Romanus » أي مجلس الشيوخ الروماني للدلالة على الهيئة العليا المنظمة لشؤون الإمبراطورية الرومانية.

1-1 يعرفها « Jean Meyer »: أن الدولة هي إقليم يسكنه شعب ممثلة في شخص طبيعي هو الملك أو شخصية معنوية ممثلة في الجمهورية، والتي تجسدت فيما بعد في العلم (Drapeau) وتسير من طرف حكومة بأشكال مختلفة ومنظمة بواسطة إدارة¹.

1-2 يعرفها « ماهر ظاهر بطرس »: على أنها السلطة السياسية والقانون المنظم وهي مجموعة من المؤسسات والأنظمة القانونية، تمتلك سلطة الإكراه ومشروعيتها².

1-3 كما يعرفها « Max Weber »: هي علاقة سيطرة إنسان على أخيه الإنسان مبنية على وسائل عنف شرعية، كما يعرفها على أنها الهيئة التي تحتكر صفة الإكراه الشرعي على مستوى إقليم معين³.

¹ Jean Meyer, *le poids de l'Etat*, PUF, Paris, 1983, p 41-42.

² ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 1995، ص 4.

³ Roger Friedman et autres, *Analyse économique et historique des sociétés contemporaines*, Economique, 2^{ème} édition, Tome 1, Paris, 1988, p 205.

4-1 يعرفها « Frédéric Teulon »: أن الدولة هيئة محتكرة للقوة المسلحة، فهذه الهيئة لها سلطة داخل إقليمها، والشعب داخل هذا الإقليم يسمى أمة، كما أن الدولة مكلفة بإيجاد حلول للصراعات التي يواجهها المجتمع، ويرى أيضا أن الدولة هي التمثيل القانوني للأمة، فالدولة تعتبر شخص معنوي وهي مكلفة بوضع السياسات الاقتصادية؛ وتعرف كذلك بهيئاتها مثل: الحكومة والوزارات والبرلمان... الخ، كما تعتبر الإدارات النظرة الموسعة للدولة¹.

5-1 يعرفها الدكتور « محسن خليل »: أن الدولة هي مجموعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تنقل في أساسها إلى أشخاص يمارسونها².

إن هذه التعاريف تركز على العناصر المادية المكونة للدولة، فيكون هناك حاكم من جهة ومحكومين من جهة أخرى، ويتمثل جوهر الدولة في السلطة التي هي سلطة إكراه مادي لا تعارضها سلطة أخرى منافسة لها في المجتمع تمنعها من تنفيذ إرادتها.

غير أن هذه التعاريف التي تركز على فكرة التمايز والاختلاف السياسي في المجتمع واحتكار الإكراه المادي من طرف طبقة أخرى، منتقدة بشدة لارتباطها بالطابع الشخصي للسلطة مما يجعل الكثير من الفقهاء يرفضونها ويرون أن الدولة لا تظهر إلا بعد التخلص من الطابع الشخصي للسلطة، مثلما يعبر عن ذلك « جورج بيردو » (G.Burdeau) الذي يرى أن الدولة هي صاحبة السلطة ولا يكون الحكام فيها سوى وكلاء أو أعوان يمارسون تلك السلطة بشكل عرضي وعابر، مستثنين في ذلك على القواعد القانونية التي تنظم حياة الجماعة، إلى جانب ذلك تعتمد الدولة في وجودها على مجموعة من الشروط هي: الإقليم، الجماعة، الوطنية والسلطة الحاكمة.

2- أركان الدولة: بالرغم من الاختلاف في إعطاء مفهوم موحد للدولة، إلا أن الفقهاء اتفقوا على العناصر الجوهرية التي تدخل في تكوين الدولة، حيث يوجد هناك ثلاث أركان أساسية لقيامها وهي:

1-2 الشعب: إن وجود الشعب عنصر ضروري لوجود الدولة كمجتمع سياسي منظم، فلا يمكن قيام أي دولة دون توفر جماعة بشرية مهما كان عددها، ويمكن تمثيل الشعب من خلال مجموعة من الأفراد يستقرون في إقليم دولة معينة، وينتسبون إليها بالجنسية، وهم الذين يطلق عليهم اصطلاحا اسم الرعايا أو المواطنين.

¹ Frédéric Teulon, *L'Etat et la politique économique*, PUF, Paris, 1998. p 6.

² أندري هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 1977، ص98.

مصطلح « الشعب » من الناحية القانونية والسياسية يشمل فقط الرعايا حاملي جنسية الدولة طبقا للدستور والقانون وما يترتب على ذلك من حقوق سياسية ومدنية وواجبات في العلاقة مع الدول، وبالتالي فإن مصطلح الشعب من زاوية القانون يصبح أضيق من مفهوم سكان الدولة الذي يقصد به الأشخاص القاطنين بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم.

2-2 الإقليم: إن وجود مجموعة من الأفراد مهما كان حجمها لا يكفي لنشوء الدولة ما لم تكن تقطن في بقعة جغرافية معينة على سبيل الاستقرار يطلق عليها اسم « الإقليم » تمارس الدول سيادتها عليه وفي حدوده؛ من الناحية القانونية فإن صلاحيات الدولة مرتبطة بحدود الإقليم، فالسلطات العامة تتمتع بصلاحيات تمارس في كامل الإقليم لفرض وتحديد الحقوق والواجبات المنوطة بكافة الأفراد داخل الإقليم، وهذا ما يعرف بـ « الاختصاص الإقليمي » الذي يخص ويحدد ما للدولة من سلطة التشريع والتنفيذ وبسط قضائها بدون منازع على البقعة الجغرافية التي تعتبر إقليمها، وكذلك على كافة الأشخاص والممتلكات المتواجدة ضمنه¹.

2-3 السلطة: بالإضافة إلى الشعب والإقليم فإن وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية من الركائز الأساسية لنشوء الدولة، والمقصود بالسلطة السياسية هنا هي الجهاز الحاكم الذي ينفذ القرارات باسم كل المجموعة الوطنية باعتبارها ملزمة لجميع أعضائها، هذه القرارات التي تنظم وتضبط سلوك الجماعة تسمح للحكومة (السلطة السياسية) من أن تتخذ كل إجراء يتطلبه تسيير شؤون الجماعة وتمثيلهم والتعبير عن مصالحهم، أي تتولى السلطة السياسية بصفة عامة أداء وظائف الدولة وتكون مسؤولة على كافة الشؤون التي تتعلق بإدارة الإقليم والشعب².

في الختام يمكن القول أن كل عالم اقتصادي يفسر ويشرح مفهوم الدولة حسب التيار الذي ينتمي إليه وكذا الحقبة الزمنية التي عايشها، لهذا السبب ظهر هذا التباين الواضح في مفهوم الدولة.

المطلب الثاني: أشكال الدولة ووظائفها

في المطلب السابق تعرفنا على أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية كان يستمد تبريره التدخل أو الحيادي من وقائع وأحداث الحقبة الزمنية واختلاف المذاهب والإيديولوجية في علم الاقتصاد، هذا الاختلاف ولد لنا أشكال متعددة للدولة، ووظائف تستطيع الدولة القيام بها بصفة عامة وبغض النظر على مختلف تيارات واتجاهات الأفكار الاقتصادية.

¹ محمد كامل ليلة، النظام السياسي - الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، مصر، 1968، ص 22.

² نفس المرجع، ص 23.

1- أشكال الدولة: نتاجا لتطور الفكر الاقتصادي، مر موضوع تدخل الدولة بمراحل عديدة، خاصة منه النظام المالي في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية كأزمة التضخم، الركود والانكماش، وعجز آلية السوق على تصحيح الأوضاع الاقتصادية، أسباب جعلت دور الدولة محل مراجعة، حيث يكمن تدخل الدولة في زيادة أو نقصان نفقاتها العامة ضمن سياستها المالية، المحددة لحجم تدخل الدولة، فنظام الدولة المالي كيان واحد يختلف من الدولة الحارسة عنه في الدولة المتدخلة كما يختلف في الدولة المنتجة.

وتاريخيا ظهر مفهوم الدولة الحارسة منذ القرن الثامن عشر مع بزوغ الفكر الكلاسيكي، الذي يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة، حيث ينحصر نشاط الدولة في توفير الأمن والعدالة وحماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات العامة في مجال المواصلات والتعليم¹.

1-1 الدولة الحارسة: هي الدولة التي تتبع أسلوب مالي محايد ليس من أهدافه تحقيق توازن اقتصادي أو اجتماعي، هدف هذا النظام هو تدبير المال اللازم لتغطية النفقات العامة التي تقتضيها وظائف الدولة التقليدية الأربع، ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي وإقامة العدالة، وأن الضريبة تفرض على الاستهلاك، لأنها النوع الذي يؤثر على تراكم رأس المال، وحيث أنه يقع أغلب عبء هذه الضريبة على الطبقات الفقيرة أكثر مما يقع عبئها على الطبقات الغنية التي لا تستهلك إلا قدرا محدودا من دخولها، وهو ما يؤدي إلى نتيجة شاذة مؤداها ازدياد الغني غنى وازدياد الفقير فقرا.

1-1-1 حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد: يعتبر اقتصاد السوق مرادفا لـ « الليبرالية » التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، ويقوم اقتصاد السوق على ثلاث مبادئ أساسية:

- يتولى الفرد وحده المبادرة و يتحمل المسؤولية عن قراراته الاقتصادية؛
- كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاصة؛
- حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية أي حرية الملكية وحرية إبرام العقود؛

يعارض الليبراليون تدخل الدولة في الاقتصاد إنطلاقا من جانبين رئيسيين²:

1-1-1-1 الجانب النفسي: تعتبر حرية الفرد أسمى قيمة اجتماعية لها، يكون من خلالها حرا في اتخاذ قراراته وفق مصلحته، وذلك خلافا لما يسمى « الحرية السالبة » التي يكون فيها الفرد خاضعا لجهة معينة تقيد حريته في التصرف، وبالتالي فتدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر بمثابة تقييد الفرد وإنقاص لحريته في ممارسة النشاطات الاقتصادية؛ وعلى هذا الأساس وجب الحد من تدخل الدولة إلى أدنى حد

¹ عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 22.

² Kerkoub Ibrahim, *l'économie de Marché*, une alternative pour le développement, la revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005, p110.

ممكّن واقتصاره على وظائفها التقليدية بتوفير الأمن وحماية ممتلكات الأفراد حتى أطلق عليها الاقتصادي « فرديناند لاسال » تسمية حارس الليل تماشيا مع وصف الاقتصاديين للدولة في القرن 17 بالدولة الحارسة.

إن الجانب النفسي مهم جدا في نشاط الأفراد ومن تم في النشاط الاقتصادي ككل باعتبار أن حرية الأفراد في الملكية وإبرام العقود يزيد من فعالية الأداء الاقتصادي، أما التدخل الحكومي فيجعل الفاعلين في النشاط الاقتصادي على درجة من الإكراه في قراراتهم الاقتصادية بشكل لا يتوافق وظروف السوق، وهو ما قد يؤدي إلى بروز اختلالات مستقبلية تضعف من تنظيم الاقتصاد وتعرقل الأداء الاقتصادي.

1-1-1-2 الجانب العملي: يوجد هنا عاملان رئيسيان:

التنسيق: في ظل تشابك وتعقد العلاقات الاقتصادية تبرز أهمية التنسيق والترابط بين مختلف هذه العلاقات والمتغيرات الاقتصادية بشكل يزيد من كفاءة الأداء الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الحرية الاقتصادية التي تمنح الفرد حريته في اتخاذ القرار، الحرية في ملكية وسائل الإنتاج والحرية في إبرام العقود من أهم العوامل التي تدعم التنسيق والترابط داخل النظام الاقتصادي، بحكم أنها تقوم على لامركزية القرارات الاقتصادية وبالتالي لامركزية السوق، وهو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة التي تأخذ في الحسبان الجانب الاقتصادي والاجتماعي السائد ومن تم إضفاء الفعالية وتطوير النشاط الاقتصادي، ويعتبر « آدام سميث » وانطلاقا من فكرة « اليد الخفية » أول اقتصادي أثار موضوع التنسيق والترابط، والذي اعتبر أن هذا التنسيق ينطلق من آلية السعر التي هي مفتاح عمل آلية السوق، فانطلاقا من أن السعر يتحدد في السوق حسب العرض والطلب فإن الأفراد وتماشيا مع رغباتهم إذا توجهوا لطلب سلعة ما فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق بحكم أن كل فرد يرغب في الحصول عليها، ونتيجة لذلك يندفع المنتجين إلى إنتاج المزيد من تلك السلعة قصد تعظيم أرباحهم، ومع زيادة العرض وتطابقه مع الطلب فإن السعر يعود إلى مستواه التوازني السابق لكن مع ربح أكبر للمنتج، وهذا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن بحكم استقرار السعر والكمية، ومن هذا المنطلق أكد معارضو التدخل الحكومي أن تدخل الدولة في تحديد ومراقبة الأسعار قد يؤدي إلى إلغاء آلية السعر الفعالة، ومن تم تعطيل النشاط الاقتصادي والابتعاد بالاقتصاد عن حالة التوازن.

الإبداع والنمو: إن الحرية الاقتصادية تدفع الفرد إلى الإبداع والابتكار والذي بدوره يساهم في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وكذا تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما يميز اقتصاد السوق؛ إن توجه الأفراد إلى الإبداع والابتكار في إطار الحرية الاقتصادية يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- **العامل الأول:** يدفع السوق الأفراد والمؤسسات إلى اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والتي تكافئ صاحبها بالربح والمقصود بالقرار الصائب هو القرار الذي يراعي ظروف السوق بإنتاج ما يطلب المستهلك بأقل تكلفة؛

- **العامل الثاني:** يعتبر السوق فضاء للمخاطرة بالنسبة للأفراد والمنتجين على حد سواء، باعتبار أن الإبداع والابتكار هو مغامرة في حد ذاته، قد ينجر عنها ربح كما قد ينجر عنها خسارة وذلك حسب نوعية الابتكار ومدى ملائمة وظروف السوق، بالتالي فالسوق يوفر مجالا للمغامرة قد ينتج عنها مزايا اجتماعية واقتصادية في شكل منتجات جديدة وتطورات تكنولوجية رائدة؛

- **العامل الثالث:** المنافسة الشرسية بين المنتجين في السوق تدفعهم إلى العمل على تطوير المنتجات قصد البقاء في السوق، وهذا ما يؤدي إلى رفع الإنتاجية وتحسين النشاط الاقتصادي.

1-2 الدولة المتدخلة: هي دولة غير حيادية وتمارس النشاط الاقتصادي، ويجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين: ضمان ميزان تجاري موافق وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس، أو في أطروحات المدرسة التاريخية والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، أو في أطروحات الكينزيين والقاضية بخلق الطلب الفعلي أو في بعض الأطروحات الاشتراكية الداعية إلى توسيع نطاق الملكية العامة للقضاء على التناقض الموجود بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.

1-2-1 حجج أنصار ومؤيدي تدخل الدولة في الاقتصاد: يرى أنصار التدخل الحكومي أن الدولة ومن خلال تدخلها في الاقتصاد تهدف إلى تحقيق عاملين رئيسيين وهما: دعم الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد والتي تعجز آلية السوق عن تحقيقهما، وبالتالي تخفق في ضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يستدعي تدخل الدولة لضبط هذه الآلية وتوجيهها بما يخدم أهدافها الاقتصادية ليس في المدى القصير فحسب، وإنما على المدى الطويل أيضا.

ويبرز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث أوجه رئيسية:¹

1-1-2-1 وجود بنية مؤسساتية حكومية: إن التطورات الاقتصادية المتتالية (كأزمة الكساد الكبير سنة 1929) فندت جميع الفرضيات التي أسسها الاقتصاديون التقليديون حول إمكانية تحقيق التوازن التلقائي في السوق بدون وجود أي إطار يحكمه ويسيره سواء من الناحية الإدارية أو القانونية، ولقد أثبتت كل هذه التغيرات بما لا يدع مجالا للشك بأن تنظيم السوق وتأثيره أمر ضروري لضمان السير الأمثل

¹ Gregory Mankiw, **principles of economics**, third edition, Eboeck edition, USA, 2004, p11.

للاقتصاد وتجنب الاختلالات الاقتصادية، ويمكن للتأطير المؤسساتي للسوق من طرف الدولة أن يشتمل على ثلاثة مجالات:

القوانين والتشريعات: إن وضع إطار قانوني وتشريعي من طرف الدولة لتنظيم عمل السوق يشكل أدنى تدخل للدولة في الاقتصاد فوجود بنية مؤسساتية تتولى سن القوانين والتنظيمات وتحدد طرق التعامل بين الأفراد، وقواعد الاستثمار وحقوق الملكية من شأنه زيادة الشفافية والتنظيم في سير الاقتصاد وهذا ما يؤثر إيجابيا على الأداء والتطور الاقتصادي.

نظام المنافسة: إن غياب الدولة عن السوق سوف يولد ظاهرة الاحتكار المتبعة من طرف بعض المؤسسات الكبرى، من خلال استغلال القدرة التنافسية الكبيرة والسيطرة على الأسواق في إطار تعظيم المنفعة الخاصة بغض النظر عن المنفعة العامة، وغالبا ما ينجر عنه عدم قدرة المؤسسات الصغيرة على المنافسة وخروجها من السوق وهو ما يؤدي إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وهذا ما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لوضع أطر وتشريعات فعالة من شأنها حماية الصناعات الناشئة وزيادة قدرتها على المنافسة لضمان خلق منافسة نوعية، وبالتالي العمل على استقرار مستويات التوظيف التي تحققها المؤسسات الصغيرة، حيث أن الدولة ومن خلال التأطير المؤسساتي للسوق فإنها تسعى إلى:

➤ خلق الشفافية بين مختلف المؤسسات المتنافسة ومحاربة الاحتكار داخل السوق؛

➤ تجنب أي تكتلات من شأنها التحكم في الأسعار والإضرار بمصلحة المستهلك؛

➤ تجنب أي اندماج بين المؤسسات هدفه احتكار السوق والإضرار بالمؤسسات المنافسة الأخرى؛

المعايير والمبادئ: إن الهدف الأساسي الذي يعمل من أجله التأطير المؤسساتي للسوق هو وضع المبادئ والمعايير المنظمة للمعاملات والمبادلات الاقتصادية، والتي تخص مختلف العلاقات القائمة في الاقتصاد، سواء بين المؤسسات نفسها بين المستخدمين ومؤسساتهم، بين المؤسسات ومورديها، أو بين البلدان الأجنبية والبلد المحلي المضيف، إذ نجد في هذا المجال مثلا معايير تخص تسيير الأموال والمخزون، معايير حول حماية البيئة، وما إلى ذلك من المعايير التي تعمل على ضمان السير الأمثل للنظام الاقتصادي.

في الأخير يمكن القول أن هذه القوانين والتشريعات والمبادئ تجعل الاقتصاد يكون أكثر فعالية في الأداء وتنظيما في التسيير، عكس ما ناد به التقليديون من خلال ترك السوق يشغل دون أي رقابة أو تنظيم، مستندين في ذلك على مبدأ «دعه يعمل، أتركه يمر» والذي أثبت فشله في ظل التغيرات

الاقتصادية التي أجبرت الدولة على التدخل لتأطير السوق وتوجيهه، باعتبار أن كل متعامل اقتصادي في السوق هدفه تعظيم منفعته الخاصة التي قد لا تتوافق بالضرورة مع مصلحة الاقتصاد ككل.

1-2-1-2 تصحيح آلية السوق: لقد أثبتت فرضية أن آلية السوق تسمح بالتخصيص الأمثل للموارد في ظل المنافسة الكاملة فشلها على أرض الواقع، باعتبار أن المتعاملين في السوق يسعون إلى تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة والتي قد تتعارض مع المصلحة العامة، مع العلم أن أسعار السوق تتحدد بناءً على التكلفة الحدية وهذا لا يعني بالضرورة توافقها مع المنفعة الاجتماعية؛ بالإضافة إلى أن التوجه إلى تحقيق الربح قد يدفع السوق بالكامل لإنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية وهو ما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد، وضمن هذا الإطار تسعى الدولة للعمل على تصحيح آلية السوق وتوجيهها من خلال أربع نقاط رئيسية:¹

إنتاج السلع و الخدمات العامة: إن قيمة سلعة أو خدمة ما، سواء كانت عمومية أو خاصة، تكون بالنظر إلى مواصفاتها وأثرها على الاقتصاد والمجتمع، وليس بالنظر إلى كونها ممونة من القطاع العام أو الخاص، إن السلع والخدمات العامة تتمتع بخاصيتين رئيسيتين لا تتوفر في سلع وخدمات القطاع الخاص وهي:²

- عدم المزامنة والتي تعني أن استهلاك فرد ما لسلعة أو خدمة عمومية لا يلغي استفادة الطرف الآخر منها؛
 - عدم القدرة على إستثناء أو منع فرد ما من الاستفادة منها دون الآخر حتى ولو لم يدفع المقابل لها؛
- الآثار الخارجية لمشروعات الأفراد:** يمكن تعريف الأثر الخارجي بأنه الأثر الناتج عن نشاط فرد ما والذي يمس رفاهية طرف آخر، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، فبالنسبة للأثر الخارجي الإيجابي فيمكن تمثيله بنفقات التعليم العالي لطالب ما والتي تسمح له بمواصلة تكوينه ودراسته وتمكنه من تطوير معارفه وقدراته، بشكل يسمح من زيادة إنتاجيته في العمل مستقبلاً ويزيد من فرص تحقيق تطور اقتصادي ملحوظ، ونفس التفسير بالنسبة لنفقات الرعاية الصحية ونفقات البحث العلمي، فالدولة في هذه الحالة تتحمل جزءاً من التكاليف سواء من خلال الإعانات الممنوحة للطلبة أو التخفيضات الجبائية، وما إلى ذلك من الخدمات ذات الآثار الخارجية الإيجابية كالمستشفيات ومراكز البحث العلمي؛ أما الآثار الخارجية السلبية فيمكن تمثيلها بظاهرة التلوث البيئي كخبر مثال، فباعتبار القطاع الخاص يشتغل من زاوية تعظيم

¹ Christian Debock et autres, **les interventions de l'état dans l'économie et l'encadrement de marche**, central des syndicats du Québec, Canada, 2004, p2.

² Ibid, p 6.

المنفعة الخاصة دون النظر إلى المنفعة العامة فإنه سوف يولد آثار خارجية سلبية تضر بمصلحة الفرد، ومن هذا المنطلق أصبح لزاما على الحكومة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي من أجل الحد من هذه الآثار بإجبار المتسببين فيها على تحملها في شكل تكاليف جبائية، وهنا يدخل أصحاب هذه النشاطات الصناعية المضرة إما بالحد من هذه الآثار الخارجية السلبية للتخلص من التكاليف المفروضة عليهم من طرف الدولة والإبقاء على أسعار منتجاتهم كما هي، أو لجوئهم إلى رفع الأسعار لتغطية التكاليف، وهنا يتوجب على الأفراد الامتناع عن استهلاك هذه المنتجات لدفع المنتجين إلى تحسين سلوكهم إتجاه البيئة.

الاحتكار الطبيعي: الاحتكار الطبيعي هو سيطرة الدولة على مؤسسة إنتاجية واحدة في قطاع ما مثل: خدمات الماء والكهرباء، والاستفادة منها تكون عن طريق دفع مقابل يكون في متناول أفراد المجتمع، وخضوع مثل هذه النشاطات لملكية القطاع الخاص قد يضر بعامة المستهلكين، وبصفة عامة فإن الاحتكار الطبيعي للدولة يشمل المجالات التي تعتبر حيوية وضرورية لأفراد المجتمع، أما باقي المجالات التي يشملها السوق فتظهر فيها ما يسمى بالكفاءة السوقية، إن احتكار الدولة لقطاع ما من القطاعات الجهوية لا يعني بروز اختلالات في هذه القطاعات وإنما على العكس لأن الهدف من الاحتكار الطبيعي هو تحقيق المصلحة العامة عكس الخواص الذين يهدفون من خلال احتكاراتهم إلى تعظيم الربح والمنفعة الخاصة.

نقص البيانات: إن فرضية الفكر الليبرالي التي تنص على أن كل المتعاملين الاقتصاديين يملكون بيانات ومعلومات كافية في السوق تمكنهم من اتخاذ أفضل القرارات الممكنة أثبتت فشلها في الواقع الفعلي، إذ أن المعلومات المتوفرة في السوق هي غير كافية لضمان الكفاءة السوقية وهو ما يضع المتعاملين في السوق في مواجهة عدة مخاطر، وهذا يعتبر عامل من عوامل فشل آلية السوق، ويعتبر ميدان المعاملات المالية من أكثر الميادين حساسية اتجاه موضوع عدم توفر البيانات أو عدم كفايتها في السوق عموما وفي السوق المالي بالخصوص، حيث أن إزدياد عمليات التداول وتسارع التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على أسعار الأصول المالية يؤدي إلى حدوث عمليات المضاربة واقتناص الأرباح لمستثمرين على حساب مستثمرين آخرين، بسبب نقص المعلومات والبيانات المالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية في السوق المالي والتي قد تتوفر لمستثمر دون آخر، وهذا ما يؤدي بدوره إلى انعدام الشفافية في المعاملات المالية واختلال السوق المالي مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وهنا تبرز ضرورة وجود رقابة مالية من الدولة من خلال الإشراف على عمليات التداول في السوق المالي وتحديد آليات وقواعد التعامل فيه بشكل يدعم من كفاءة هذا السوق بتوفير البيانات المالية لكافة المتعاملين الاقتصاديين.

1-2-3 إعادة توزيع الموارد: إن عملية توزيع الموارد في ظل آلية السوق شابها نوع من اللامشروعية القانونية أو اللاعدالة الاجتماعية، وهذا ما خلق درجة معينة من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، مما استدعى تدخل الحكومة لتحقيق نوع من العدالة في توزيع الموارد، كما أن إعادة توزيع الدخل من طرف الحكومة يعد من أهم عوامل النمو الاقتصادي بإعتبار أنه يسمح بدعم المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو الطبقة المتوسطة.

فالدولة تسعى من خلال هيئاتها ومؤسساتها إلى ضبط الوضع الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يشكل دعما قويا للجانب الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه في الواقع في دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية التي توصف فيها أنظمة الضمان الاجتماعي بالضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة كأمریکا ودول الاتحاد الأوروبي التي تزدهر فيها تلك الأنظمة بحكم تأثيراتها على الاقتصاد.

إن توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل يتضمن نوعا من اللاعدالة اجتماعية ينجر عنه بروز طبقتين رئيسيتين في المجتمع: طبقة الأغنياء ذات الميل الحدي للاستهلاك الضعيف، نظرا لكون الاستهلاك في هذه الطبقة موجه نحو السلع الكمالية المستوردة، كما أن المدخرات تصدر إلى الخارج في شكل ودائع وتوظيفات في البنوك بالمقابل تظهر الطبقة الفقيرة بدخولها الضعيفة التي تكاد تنعدم والتي لا تشكل أي تأثير اقتصادي، في حين أن الطبقة المتوسطة تكاد تختفي وهي التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عندها وعلى هذا الأساس تبرز ضرورة تدخل الدولة في عملية تخصيص الموارد لتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل¹.

1-3 الدولة المنتجة: ظهرت هذه الدولة في ظل النظام الاشتراكي، وقد اعتمدت على التخطيط الشامل لجميع نواحي الحياة ويشترك مع الحكومة في وضع هذه الخطة جميع المؤسسات والهيئات المختلفة، حيث تحدد السلع التي تم إنتاجها وبيان كيفية إنتاجها وتوزيعها، وتحديد استخدام الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار وتوزيع الاستثمار بين الصناعات المختلفة.

1-4 دولة الرفاهية: هو شكل للدولة ظهر بعد 1945 معتمدة على سياسة ميزانية نشطة وعلى توسع في الحماية الاجتماعية، ذلك أن هذا الشكل للدولة أخذ على عاتقه مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة عالية من العدالة والمساواة بينهم مستفيدة من سيادة الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم التي ما فتئت تدعم المطالب الاجتماعية، إلا أن هذه

¹ عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص 24.

الدولة عرفت أزمته بنهاية السبعينات نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما جعل الحكومات عاجزة عن التكفل بمشاكل كل المجتمع مثلما كان ذلك سابقا.

ويمكن القول بأن الجدل لا يزال قائما إلى يومنا هذا حول جدوى وإمكانية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، العوامل المذكورة أعلاه هي عوامل خارجية بالنسبة للدولة، إلا أن هناك عوامل تتعلق بظروف كل بلد لها انعكاس مباشر على اهتماماته وأولوياته بشكل يؤثر مجالات تدخل الدولة.

3- وظائف الدولة في الاقتصاد: تتطلب التنمية الاقتصادية ضرورة تقاسم الأدوار بين الدولة واقتصاديات السوق، وانطلاقا مما سبق تمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث وهي الوظيفة التخصصية، الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية، الوظيفة الإستقرارية¹.

3-1 الوظيفة التخصصية: تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى بحالات فشل آلية السوق أو حالات حدوث خلل في أداء السوق، والذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت والأشكال الأخرى من الفشل وتكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة لمعالجة مثل هذا الخلل، حيث تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام التي نحن بصدد دراستها على مستوى الجزائر، أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، والإجراءات التنظيمية و يشمل كذلك سياسة الضرائب والدعم والأسعار وغيرها.

3-2 الوظيفة التوزيعية: بمعنى قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع وكذلك العمل على التأثير في توزيع الدخل لمنع التفاوت المضر بين الفئات ومحاربة مشكلة الفقر، أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.

3-3 الوظيفة التنظيمية والتشريعية: ويعتبر الكثيرون هذا الدور الأهم للدولة، فحتى أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي للدولة يطالبون بتوفير وحماية البيئة القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويبرز هذا الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.... الخ، ويتمثل هذا الدور في تشريع واحترام وتطبيق القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق بما في ذلك قوانين الملكية والتعاقد والشركات وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار وتنظيم الإفلاس،

¹ نيفين محمد طريح، اثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة-، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص 84.

بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي والخارجي وتضمن تطبيق القوانين بعدالة على كافة الأفراد في المجتمع.

3-4 وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي: وتتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار، والتوظيف الكامل والنمو، وتشمل هذه الوظيفة رسم وتخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويتضمن ذلك السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها، بالإضافة إلى هذه الوظائف، طالبت المجتمعات حكوماتها، بالقيام بنشاطات اقتصادية وتنموية أخرى مختلفة فبالإضافة إلى توفير الأمن و النظام والإطار القانوني والإجرائي، والتي تعتبر أساسيات عمل أية حكومة ومن بين هذه النشاطات ما يلي:¹

3-4-1 إنتاج السلع والخدمات العامة: وتعرف هذه السلع والخدمات بأنها تلك التي لا يمكن منع أحد من استهلاكها وأن استهلاك أي أحد لها لا يقلل مما هو متاح للآخرين، وبذلك فإنه من غير الممكن بيعها بسعر أو مقابل رسوم ولذلك يبتعد القطاع الخاص عن إنتاجها، وتشمل هذه السلع والخدمات أمثلة كثيرة منها خدمات الدفاع والأمن الداخلي والتنظيم ومن القوانين والامتيازات العامة والطرق المحلية والخارجية، وعند توسيع مفهوم التنمية ليشمل التنمية البشرية المستدامة، يتسع تعريف السلع والخدمات العامة ليشمل خدمات مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي وحرية الفكر والرأي وحرية التنظيم والديمقراطية.... الخ.

3-4-2 مواجهة المؤثرات السلبية في السوق: وهي العوامل التي تؤدي إلى خلل في وظيفة السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية، حيث تختلف تكلفة الإنتاج التي بتكبتها المنتج في القطاع الخاص عن إجمالي التكلفة التي يتكبدها المجتمع ككل وعندها تكون مستويات الإنتاج ليست المثلى من وجهة نظر المجتمع وإن حققت أقصى الأرباح للقطاع الخاص، وبذلك تكون هناك إساءة توزيع للموارد الاقتصادية وتتدخل الحكومة لمنع مثل هذه الإساءة إما عن طريق القيام بإنتاج هذه السلع وفق ترتيب يهدف إلى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، أو عن طريق فرص القوانين والإجراءات على سلوك المنتج بحيث تحد من تأثير العوامل السلبية ومن الأمثلة على هذه الحالات، تلك السلع التي تؤدي إنتاجها إلى تلويث البيئة

¹ عمر عبد الرزاق، باسم مكحول، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، ندوة السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1999، ص 75.

وتشمل معظم الصناعات، والصناعات الاستخراجية التي تؤدي إلى آثار سلبية على البيئة والمياه والزراعة....الخ.

3-4-3 إنتاج السلع التي تتمتع بخاصية الاحتكار الطبيعي: وتتصف هذه السلع بما يعرف بوفرات الحجم إلى الحد الذي يكون فيه بمقدور منشأة واحدة تغطية جميع أو الغالبية العظمى من احتياجات السوق من السلع، وتكون هيكلية التكاليف للمنشأة بحيث يتناقص متوسط تكلفة الوحدة الواحدة كلما ارتفع حجم الإنتاج.

من هنا يمكن لمنشأة كبيرة أن تستخدم المنافسة السعرية في إخراج المنتجين الآخرين من السوق، بحيث تصبح هي المنتجة الوحيدة للسلعة، ومن هنا كانت التسمية "الاحتكار الطبيعي" ويشمل هذا النوع من السلع ما يعرف بالمنافع العامة وهي المياه والكهرباء والاتصالات والري وعالجت الحكومات هذه القضية بتملك هذه المنشآت وتوفير السلع والخدمات على أسس غير ربحية، والهدف هو منع الاستغلال الاحتكاري للمستهلكين بالإضافة إلى توفير هذه المنافع بالكميات المناسبة وذلك لأهميتها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية من التنمية البشرية المستدامة¹.

وقد أدت التطورات التكنولوجية والتجارب العملية إلى إعادة النظر في خصائص أسواق المنافع العامة فمثلاً، أدت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات إلى إمكانية وجود عدد من المنشآت فتمنعها من السلوك الاحتكاري كما أن التجارب العملية أثبتت أنه يمكن تقسيم عملية توفير المنافع العامة إلى مراحل الإنتاج و النقل والتوزيع وتبين أن صفة الاحتكار الطبيعي لا تنطبق على جميع هذه المراحل، لذلك أخذ ينتشر توجه دولي بتحويل بعض هذه المراحل إلى القطاع الخاص مع التركيز على ضرورة وجود رزمة من القواعد الإجرائية التي تنظم سلوك المنتج وتحافظ على استمرارية إنتاج هذه السلع بالكمية والنوعية المطلوبة وما زالت التجارب الدولية في هذا المجال في بداياتها و ليس هناك إمكانية لتقييمها بعد.

المطلب الثالث: قياس حجم الدولة في الاقتصاد

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح حتمية لا مناص منها، لكن الإشكالية التي تبقى مطروحة هي حجم الدولة في الاقتصاد وكيفية قياسه، فبرغم من أن السياسات الاقتصادية الحكومية تلعب دوراً كبيراً في تحسين الأداء الاقتصادي إلا أنه لا يجب أن يطغى القطاع العام على حساب القطاع

¹ نفس المرجع، ص 76.

الخاص، لذلك يجب استعمال مؤشرات ومعايير لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، من بين المؤشرات المعتمدة نجد:¹

1- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام: هذا المؤشر يقيس الحجم المخصص من الدخل القومي كنفقات عامة لجميع الهيئات والسلطات العامة: الحكومة المركزية، السلطات المحلية والولائية، كما يبرز مدى مساهمة القطاع العام في الناتج الوطني باعتباره يشتمل على جميع أوجه النفقات العامة لكافة المستويات الحكومية، وعيب هذا المعيار نلاحظه خاصة في دول العالم الثالث من خلال صعوبة توفر المعلومات والبيانات بشكل دقيق كنفقات السلطات المحلية والغموض الذي يشوبها نظرا لتعددتها من جهة، ومن جهة أخرى لغياب الشفافية في ضبط البيانات بشكل دقيق ووافي.

2- نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الخام: يشمل الاستهلاك العام كل مجالات الإنفاق الجاري العمومي بما فيه الإنفاق العسكري وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.

3- نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام: يتكون الاستثمار العام من جميع أوجه الاستثمار الذي تقوم بها الهيئات والسلطات العامة، وذلك في شكل بنى تحتية وطرق وجسور ومشاريع عامة والتي لا تختلف في طبيعتها وأهدافها عن المشاريع الخاصة سوى كونها تابعة للقطاع العام، كما يشمل الاستثمار العام جميع أوجه الاستثمارات المالية التابعة للدولة.

بالمقارنة مع المعيار الثاني (نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج الداخلي الخام) فإن هذا المعيار (نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الخام) هو أكثر دلالة على حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد، كونه يعبر عن مدى مشاركة الدولة في عملية الإنتاج وخلق رأس المال إلى جانب القطاع الخاص؛ إلا أن المعيار الأول (نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام)، والذي يضم كل من الاستهلاك العام والاستثمار العام وأنواع النفقات العامة الأخرى، فإنه يعتبر الأنسب لقياس حجم الدولة كمتعامل اقتصادي في الاقتصاد يستهلك ويستثمر.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 18-20.

المبحث الثاني: تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي

عرفت الجدلية الاقتصادية بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة عدة نقاشات في الفكر الاقتصادي، فالتدخل الحكومي في الاقتصاد أو كما تعرفها الأدبيات الاقتصادية دور الدولة في النشاط الاقتصادي من القضايا الحساسة التي احتلت ولا تزال تحتل مساحة هامة من النقاشات، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى صناعة السياسة الاقتصادية، ويعتبر الإنفاق العام أداة مهمة في يد الدولة لمزاولة نشاطها الاقتصادي، وسير سياساتها العمومية وقد مر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، في هذا المبحث تناولنا في شطره الأول دور الدولة في العصور القديمة من الدولة الفرعونية والإغريقية... الخ، وكذا العصر الإسلامي، أما المطلب الثاني فهو مخصص للدور الاقتصادي للدولة في الأنظمة الاقتصادية الحديثة، أما المطلب الثالث فيتطرق إلى دور الدولة في الفكر المعاصر.

المطلب الأول: الدولة في العصور القديمة والعصر الإسلامي

1- الدولة في العصور القديمة: يرجع ظهور الدولة لدى بعض الاقتصاديين إلى ما يسمى « الفائض الاقتصادي »، ونعني به ذلك الفائض من الاستهلاك الضروري والذي يستدعي توجيهه لصالح الجماعة، بالإضافة إلى بعض الأعمال التي يتطلب القيام بها من طرف الدولة مثل: الري وبناء الجسور... الخ. ففي مصر الفرعونية ظهرت دولة قوية على رأسها ملك يتمتع بنفوذ قوي، وقد كان هدف الاقتصاد آنذاك إشباع الحاجات وليس المبادلة، وقد كان الفرعون يمثل الدولة¹.

أما المجتمع الإغريقي فكان مجتمعاً قلياً يعيش على الاكتفاء الذاتي، ولم يعرف تطوراً اقتصادياً إلا في عهد « الاسكندر الأكبر »، فقد تكون مجتمع مدني ونظام سياسي عرف بـ « دولة المدينة »، حيث نشطت التجارة وعمت المبادلة بالنقود واعتمدت الدولة في أشغالها العامة على العبيد.

يرى « أفلاطون » (427-347 ق م) أن أساس نشأة الدولة هو أن الفرد غير قادر على إشباع رغباته بنفسه فيتجمع مع أفراد آخرين يعيشون شركاء مع بعضهم فيكونون مجموعة تعرف باسم «الدولة»، وبالتالي فأساس قيامها هو اقتصادي.

أما « أرسطو » (384-332 ق م) فيرى أن سبب نشأة الدولة كان التطور التاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية²، ولذا كانت الدولة الإغريقية تراقب التجارة الخارجية لضمان تزويدها بالحبوب بصفة منتظمة، بينما الأسواق الداخلية فكانت حرة.

¹ Jaques Brasseul, **Histoire des faits économiques**, Armand colin, Tome1, Paris, 1997, P64.

² زينب حسين عوض الله، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، لبنان، 1997، ص 63.

وقد كان للدولة دورا اجتماعيا في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث كانت تقوم بتوزيع الحبوب والمواد الغذائية على الفقراء بأسعار رخيصة أو مجانا في بعض الأحيان.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ظهر تشكيل اجتماعي جديد يسمى « الإقطاع »، وهو عبارة عن دويلات منفصلة، مستقلة عن بعضها البعض في التسيير، وكان النظام الاجتماعي مبني على الطبقات، وكان هدف الاقتصاد هو الاكتفاء الذاتي فلم تكن هناك تجارة كبيرة بين الدويلات.

2- الدولة في العصر الإسلامي: لعبت الدولة الإسلامية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالزكاة لم تكن حيادية فقد كان لها دورا كبيرا في التوزيع العادل للدخل والثروة، وقد اهتم النظام الإسلامي بالسوق خاصة في بداية نشأة الدولة في المدينة المنورة، فقد حارب الإسلام الاحتكار الذي كان يمارس في الأسواق من طرف اليهود، وكانت الدولة آنذاك مسؤولة عن المنافع العامة؛ فقد قام « رسول الله صلى الله عليه وسلم » مع الصحابة الكرام بإدارة بعض الموارد العامة من توزيع الماء للزراعة إلى الحفاظ على الملكيات العامة كتخصيص أرض للرعي وما إلى ذلك.

بالتالي تميز دور الدولة بالرعاية وليس الوصاية، وعلى مبدأ التوجيه وليس الإجبار، كما تميز دور الدولة في جمع الأموال لبيت مال المسلمين والقيام بالنفقات عن طريق توزيع الصدقات، والقيام بالحماية والقضاء، ومراقبة السير الحسن للسوق بمحاربة الغش في الميزان والاحتكار داخل الأسواق.

يرى « أبا يوسف » (738-798) في كتابه « الخراج » أنه على الدولة إقامة العدل وتحمل مسؤولية الأشغال العامة وفرض الضرائب، وقد طلب أن تبقى الأسواق حرة ولا يجوز تدخل الدولة فيها. كما رأى « ابن تيمية » (1263-1328) أنه يجب على الدولة التنسيق بين المصالح الاقتصادية الفردية على ضوء القيم الإسلامية من أجل المصلحة العامة وذلك من خلال مراقبة الأنشطة الخاصة والتنسيق بينها وحماية السوق بضمان حرية المنافسة.

ويرى « ابن خلدون » (1332-1406) أن للدولة دور هام في الاقتصاد، وقد قسم وظائفها كما يلي:

➤ سك النقود والحفاظ عليها بوضع علامة السلطان لجعلها محل ثقة؛

➤ إدارة ديوان الأعمال والجبايات، بجباية الإيرادات والقيام بالنفقات.¹

¹ عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 44 - 46.

المطلب الثاني: الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث

1- الدولة في الفكر التجاري: في إطار الفكر التجاري كانت السياسات الاقتصادية التدخلية هي المذهب الأساسي لتدعيم قوة الدولة من خلال زيادة ثروتها، والتي تمثلت فيما تمتلكه الدولة من معدن نفيس، وأن الفكر التجاري لم يؤسس نظرية حقيقية للنمو الاقتصادي، لأن الثروة لديهم هي الثروة المالية فقط.

1-1 ظروف ظهور الفكر التجاري: ظهر الفكر التجاري منذ منتصف القرن الخامس عشر واستمر حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريباً، وأهم ما يميز الفكر التجاري أنه ينطوي على التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي؛ وكان ذلك استجابة لمجموعة من الظروف التاريخية والفكرية التي تضافرت معا وأدت إلى نشأة الدولة الحديثة، وما أرتبط بها من تدخل مفرط في الحياة الاقتصادية لتحقيق ثرائها، وبناءها الوطني، حيث أدى هروب رقيق الأرض من الإقطاعيات إلى المدن المجاورة إلى نمو المدن واستقلالها عن سلطات الأسياد والإقطاعيين، كما ساعدت الاكتشافات الجغرافية الكبيرة في تلك الفترة إلى توسيع الآفاق التجارية، وتدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس من المستعمرات إلى الدول المستعمرة، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة التعامل بالنقود، وهنا أخذ مركز النبلاء يتدهور حيث دفعتهم حاجتهم للنقود إلى بيع، أو تأجير أراضيهم للفلاحين¹.

كما ظهرت آنذاك الحركة الإصلاحية الدينية لمرتن لوثر التي طالبت بضرورة الخضوع المطلق من الكنيسة للدولة، وتوحيد السلطتين (سلطة الكنيسة، والسلطة السياسية) في سلطة واحدة مطلقة²، وهي سلطة الدولة؛ علاوة على ذلك أكدت هذه الحركة الإصلاحية على أهمية الفرد، وأن تراكم الثروة لا يشوبه أي إثم، بل هو محبذ دينياً، وهو ما أدى إلى نمو النشاط التجاري المحلي، والخارجي لما يحققه من أرباح ضخمة؛ ومع نمو الدولة الوطنية، كان الشاغل الأساسي للتجارين هو كيفية تدعيم وحدة، وقوة، وثراء هذه الدولة، وهنا تشكل الفكر التجاري ليكون المذهب السياسي للدولة، وأداة لتحقيق أهدافها من خلال ما ينطوي عليه من سياسات تدخلية مفرطة للدولة في النشاط الاقتصادي.

¹ محمد غفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 11.

² راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، مصر، 1976، ص ص 50 - 54.

1-2 مجالات تدخل الدولة في الفكر التجاري: إن ارتباط الفكر التجاري بنشأة الدولة المركزية، وضرورة تحقيق وحدتها، وراثتها دفعته للمناداة بالتدخل كبير الحجم للدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا التدخل يتم من خلال ما يلي:¹

- إنشاء الصناعات الحكومية المحلية والتصديرية؛
- المساهمة في إنشاء الشركات التجارية الخاصة؛
- الملكية العامة للأساطيل التجارية، ووسائل النقل البحري مثلاً بريطانيا كانت تمنع نقل البضائع على غير السفن البريطانية؛
- الملكية العامة للمناجم، والمحاجر سواء داخل الدولة، أو في مستعمراتها، واستغلالها لزيادة الثروة المعدنية والتوسع في مشروعات البنية الأساسية المادية، من طرق وجسور لإنعاش، وتأمين التجارة؛
- قيام الدولة بإصدار التشريعات التي تحرم تصدير الذهب والفضة للخارج، والتي تشجع على جلب المعدن النفيس للداخل ودعم الصناعات الوطنية المحلية، والتصديرية؛
- فرض قيود جمركية على الواردات من السلع المنافسة، وفرض ضرائب جمركية عالية على بعض الصادرات من السلع الأولية اللازمة للصناعات الوطنية؛
- إصدار تشريعات لزيادة إنتاجية العمل، كمنع الهجرة الخارجية للعمال المهرة، وتحديد ساعات العمل، وضع حد أدنى للأجور اعتقاداً منهم بأن تخفيض الأجور، سيدفع العمال لمزيد من العمل، حتى تزداد دخولهم؛
- تحديد رقابة الأسعار، والرقابة على الإنتاج من حيث حجمه ونوعيته، والتدخل لحماية التنظيمات الاحتكارية من خلال منح الامتيازات بتكوين شركات احتكارية ضخمة.

2- الدولة في الفكر الفيزيوقراطي: إن كلمة « فيزيوقراط » هي نتاج كلمتين، الأولى « Physis » وتعني الطبيعة، الثانية « Kratos » وتعني الحكم ومعنى الكلمتان مجتمعتين: « Physiocratie » حكم الطبيعة أو الحكم الطبيعي للاقتصاد، إن رواد هذا الفكر يعتقدون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وأن التنظيم التلقائي للاقتصاد يكون عن طريق آليات السوق، ويرفضون أطروحات التجاريين عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

1-2 ظروف ظهور الفكر الطبيعي: إن السبب الذي أدى إلى ظهور المدرسة الطبيعية في فرنسا، هو التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أدى بفرنسا إلى فرض قيود مبالغ فيها في تلك

¹ حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، مصر، 1994، ص 170.

المرحلة في النشاط الاقتصادي، تحد من انتقال السلع من إقليم إلى آخر وكانت الأراضي الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً بسبب النظام الإقطاعي ونظام الضرائب، لذلك أكد الطبيعيون على ضرورة إزالة كل تدخلات الحكومة وإتباع سياسة الحرية الاقتصادية؛ قد تطور تدخل الدولة عبر التاريخ، صاحبه تدهور للإنتاج الزراعي، وسوء أحوال المزارعين، وارتفاع معدلات التضخم النقدي مع تدفق المعدن النفيس، كما أدت الإجراءات التنظيمية المفرطة إلى فساد الجهاز البيروقراطي، وانخفاض كفاءته، وخلق أنشطة هامشية للربح¹.

يستند الفلاسفة في دفاعهم عن نظام الحرية إلى الحقوق الطبيعية للفرد، فإذا كانت الحياة الجماعية تستدعي تنازل الفرد عن بعض حقوقه الشخصية أو عن جزء منها، إلا أن هذا التنازل يجب ألا يتعدى ما هو ضروري لتحقيق تمتع الفرد بباقي حقوقه الطبيعية في أمان وذلك باحترام القانون الذي يحافظ على الحقوق الفردية والجماعية الطبيعية، فعلى الدولة أن تحافظ على حقوق المواطن، لا أن تستغلها خاصة منها حقوق الملكية، فليس على الدولة أن تعيق الحركة الطبيعية للنشاط الاقتصادي ولا أن تحدد الأجور أو الأسعار أو معدلات الفائدة أو الربح.

ومع اتساع الأسواق وزيادة رؤوس الأموال لدى التجار، ومنه زيادة طموحات التجار والصناع وبداية المنافسة في الأسواق، لم يكن لدى الحكومة الإدارة اللازمة لتحقيق الإشراف والتدخل في هذه الظروف المتطورة، بل تركها المجال للأفراد لتنظيم شؤونهم الاقتصادية، حيث يفترض اقتصاداً مغلقاً لا يؤثر في الخارج أو يتأثر به، وتفرغت لحفظ الأمن والدفاع عن حدود الدولة ضد الغزو الخارجي، هكذا وجدت الحرية الاقتصادية بدايتها عند الطبيعيين كفكر مضاد للتدخل الحكومي².

2-2 مجالات تدخل الدولة في الفكر الطبيعي: تعد الأنشطة الأخرى أنشطة عقيمة لا تضيف، حيث الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج للثروة*، لذا طالبوا بتسخير كل الإمكانيات المادية، والبشرية والتكنولوجية لتنمية هذا القطاع في إطار الحرية الاقتصادية، وحد أدنى من تدخل الدولة، وقد سمح الفيزيوقراط للدولة بأن تتدخل في بعض المجالات التي تخدم النمو الزراعي، على النحو التالي:

➤ قامت الدولة بنشر التعليم الحكومي بين المواطنين، كي يتمكنوا من تفهم وإدراك النظام الطبيعي؛

¹ عمران بشراير، أثر حجم الدولة على النمو في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2010، الجزائر، ص 64.

² مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 81.

* قسم الفيزيوقراط المجتمع إلى ثلاث طبقات، الطبقة الأولى تتكون من المزارعين وهي الطبقة الوحيدة المنتجة والتي تقدم الناتج الصافي، والطبقة الثانية تخص ملاك الأراضي، والطبقة الثالثة تتكون من الصناع والتجار والخدم ذوي النشاط الحر.

➤ إنشاء مشروعات البنية الأساسية، والمنافع العامة، كالطرق، والجسور، وهو ما يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية؛

➤ تأسيس الجمعيات الزراعية العامة لإرشاد المزارعين بكيفية تحسين الإنتاجية الزراعية؛

➤ فرض ضريبة وحيدة على الناتج، أو الفائض الزراعي باعتباره الشكل الوحيد لنمو الثروة؛

➤ التنظيم، والرقابة على الأجور، والأسعار، والتجارة الخارجية، وحماية الاحتكار.

المطلب الثالث: الدولة في الفكر الاقتصادي المعاصر

1- الدولة في الفكر الكلاسيكي: نتيجة لمجموعة من التطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية أين ازدهرت حركة التبادل حيث أصبح التطلع إلى نظام الحرية الاقتصادية والسعي إلى تقليص الدور التدخلية للدولة اتجاها جديدا بعكس الاتجاه السائد تماما، وهو ما كان من بوادر ظهور فكر جديد والمتمثل في الفكر الكلاسيكي أو المدرسة الكلاسيكية ممثلة في أحد أعلامها آدام سميث الذي اشتهر بمؤلفه ثروة الأمم الصادر عام 1766، فكان بإسهامه هذا يعتبر بحق بداية علم الاقتصاد الحديث وبعث الحياة في الفكر الليبرالي الذي يقوم على تعظيم دور الفرد، فقد ناد سميث بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأكبر دليل على هذا التوجه العبارتان التاليتان لـ آدام سميث: « إن الدولة يزداد نفعها بقدر عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، الحكومة هي أسوأ مزارع وهي أسوأ صانع وهي أسوأ تاجر¹ ». كما يعتقد سميث أن ثمة قانونا طبيعيا يحكم تصرفات الأفراد، بما أسماه اليد الخفية تضبط الواقع الاقتصادي وتحفظ توازنه، غير أنه أخذ على سميث لاستعماله هذا المصطلح باعتبارها من الميتافيزيقيات وكان التبرير أن سميث أحد رجال عصر التنوير واستخدامه لتلك العبارة كان مجرد استعارة لغوية.

كما رفض سميث تقييد حرية الفرد بدعوى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، بحجة أن الفرد حتى في بحثه عن مصلحته الشخصية فإنه يعمل على تحقيق مصلح المجتمع، كما اعتبر « سميث » أن العمل هو المصدر الأساسي للثروة بالإضافة إلى رأس المال والأرض، كما دعا إلى تحرير التجارة داخليا وخارجيا؛ قام آدام سميث بتحديد وظائف الدولة في ثلاث مهام أساسية:

➤ وظيفة الدفاع، تتمثل في حماية الدولة والمجتمع من العدوان الخارجي؛

➤ حماية الأفراد من عدوان الأفراد الآخرين وتجاوزاتهم وذلك من خلال إنشاء نظام للعدالة والأمن

الداخلي؛

¹ مختار عبد الحكيم طلبية، مرجع سابق، ص 82.

➤ إنشاء وصيانة بعض الخدمات الأساسية والأشغال العامة التي قد لا تقوم بها المؤسسات الخاصة وذلك بسبب انخفاض معدلات الربحية فيها؛¹

بهذا أصبحت المدرسة الكلاسيكية مصدر بعث للفكر الليبرالي من جديد الداعي إلى إنحصار دور الدولة اقتصاديا ليدعم هذا المذهب كل من: جون باتيست ساي وتوماس روبرت مالتس ودافيد ريكارد وكذا جون ستيوارت ميل، حيث تزامن ظهورهم مع الثورة الصناعية، والذين عملوا على توسيع أفكار سميث، فقد اشتهر جون باتيست ساي من خلال « قانون ساي » الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب، الأمر الذي اعترض عليه توماس روبرت مالتس في ظل الاختلالات التي كانت تمس السوق آنذاك، وهو ما حاول الاقتصاديون تبريره بالاختلالات الظرفية التي لا تؤثر حسبهم على الأوضاع العامة، حيث كانت القناعة السائدة أنه كل ما يتم إنتاجه يباع أو يغطيه الطلب، وبالتالي لا داعي لتدخل الدولة وسياساتها لدعم الطلب من أجل تحريك عجلة الإنتاج أو العرض، لهذا كان تدخل الدولة وفق المذهب الليبرالي لا يتعدى المهام التي حددها آدم سميث.

أما « دافيد ريكاردو »² والذي يعتبر من منظري اقتصاديات العرض، فقد اهتم في طرحه على الضرائب حيث كان يعتقد أنه لا بد أن تنصب هذه الأخيرة على الدخل فقط ولا يجب أن تمتد إلى رأس المال، إذن فـ« ريكاردو » قد طور التحليل الاقتصادي الذي بدأ به آدم سميث، حيث اعتمد على نفس المبادئ الأساسية ومن تم فإن نظريته لدور الدولة لم تخالف ما قدمه سميث.

2- الدولة في الفكر النيوكلاسيكي: لقد أتت المدرسة النيوكلاسيكية كامتداد لمبادئ الفكر الكلاسيكي اتجاه دور الدولة في النشاط الاقتصادي لأنها تؤمن بالليبرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية، وتبلور هذا الاتجاه في النصف الثاني من القرن 19، كما سميت أيضا المدرسة الحدية، وكان رواد هذه المدرسة يؤمنون بأن حرية اختيار المستهلكين وتصرفاتهم الرشيدة تساعدهم في توزيع الموارد الاقتصادية، بحيث أن التأثير على الأسعار ليس حكرا على المنتجين فقط بل هو عبارة عن نقطة التقاء قوى العرض مع الطلب في السوق، وفي الواقع أن النيوكلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظيف الكامل هي النتيجة

¹ عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص 24.

² هو إنجليزي الجنسية ومن أسرة يهودية تتحدر من هولندا، كان والده يعمل سمسارا في سوق الأوراق المالية، والتحق ريكاردو بالعمل مع والده وهو في الخامسة عشر من العمر وأسس شركة تحمل اسمه جعلته من كبار الأثرياء وهو لم يتجاوز الخامسة والثلاثين، وقام بشراء مقعد في البرلمان الانجليزي عن مقاطعة ايرلندية وكان عضوا بارزا في البرلمان، عندما قرأ كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، وأهم كتبه « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب ».

الحتمية للتوازن، بحيث أكدوا أن السوق قد يتعرض إلى اختلالات عرضية لكن سرعان ما تستعيد قوى السوق توازنها.

من رواد المدرسة النيوكلاسيكية نجد: « Alfred Marshall »، والذي رأى بأن المنافسة هي الصفة السائدة في السوق وأن الاحتكار ما هو إلا حالة عرضية، وإذا كان السوق يحقق توازنا تلقائيا فلا بد من تركه حرا، فنلاحظ من خلال طرح « مارشال » أنه إتجه في نفس إتجاه الكلاسيك فيما يخص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى « Léon Walras »، والذي أكد على أنه من واجب الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية وذلك ما ظهر جليا من خلال مؤلفه،¹ «الدولة والسكك الحديدية»؛ في الأخير يمكن القول أن المدرسة النيوكلاسيكية أيدت نفس الطرح المتبنى من طرف الكلاسيك فيما يخص وظيفة الدولة في الاقتصاد.

3- الدولة في الفكر الاشتراكي (الماركسي): في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت بوضوح عيوب وإنحرافات النظام الرأسمالي الحر الذي ناد بالحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي، وكان من أبرز هذه العيوب تدني أجور العمال وظروفهم المعيشية، سوء توزيع الدخل والاحتكار... الخ.

وكرر فعل على هذه العيوب ظهر الفكر الاشتراكي على يدي « كارل ماركس »، وقد ناد هذا الفكر بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية وليس تحقيق الربح وإحلال رغبات الجماعة مكان إقتصاديات السوق².

لقد أتى الفكر الاشتراكي ليدعم بل ويمجد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بحيث تعتبر الدولة المنتج الوحيد في السوق الذي يخدم المصلحة العامة، والاشتراكية عبارة عن نظام اقتصادي اجتماعي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الأساسية من أجل تلبية حاجات المجتمع على الوجه الأمثل، والقاعدة الاقتصادية الأساسية في هذا النظام هي إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع وإلغاء استغلال الإنسان بهدف تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.

لقد تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلا أن النظرية الماركسية وحدها هي التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع وكانت الأساس الذي قامت عليه أنظمة اشتراكية سادت بلدان عدة في القرن العشرين، ولذلك فإن البحث في أسس النظام الاشتراكي ومركزاته يعني في جوهره نظرة

¹ Christian Debock et autres, op cit, p 25.

² عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص 26.

الماركسية إلى هذا الموضوع وقد كانت الاشتراكية الماركسية أيام حياة « ماركس » مجرد فكرة فلسفية، ليأخذ به كنظام في الاتحاد السوفييتي لتكون بداية الدولة الاشتراكية بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، وانتشر بذلك النظام الاشتراكي في عدد من دول العالم ولاسيما أوروبا الشرقية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصار لمجموعة الدول الاشتراكية دور مهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستوى العالمي، والمبدأ الأساسي لهذا المذهب هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والقضاء على الفردية والقطاع الخاص، وأن للدولة الدور الأساسي في المجتمع الاشتراكي هدفها الأسمى تحقيق العدالة في هذا المجتمع وتوفير فرص العمل لأفراده من دون استغلال.

لكن كسائر الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تعرضت للنقد والعجز أمام الإيديولوجيات المناهضة لها فقد تعرضت الاشتراكية للتراجع والانحسار خاصة بعد تراجع دور المعسكر الشيوعي السوفييتي الداعم لها مع نهاية الحرب الباردة.

يمكن حصر دور الدولة في ظل النظام الاشتراكي كما يلي:¹

➤ حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة، حيث أصبحت الدولة تتحمل مسؤوليات اقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي ومحاربة البطالة، وكذا تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي؛

➤ دفع عجلة التنمية الاقتصادية حيث تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال على عاتقها مسؤولية الاستثمار والتصنيع، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية السابقة التي كانت تتبناها؛

➤ التخطيط الاقتصادي من خلال الاعتماد على التخطيط الاشتراكي المركزي الذي يتضمن مجموعة الأهداف الواجب تحقيقها وكذا الوسائل والأساليب المسخرة لذلك.

4- الدولة في الفكر الكينزي: مهدت أزمة الكساد العظيم 1929 م لظهور المدرسة الكينزية ليكتسح جون مينارد كينز ساحة الفكر الاقتصادي من خلال مؤلفه الشهير النظرية العامة للتوظيف الفائدة والنقود سنة 1936، فبعدما كان الفكر التقليدي أو الليبرالي سائد أين كان التصديق بذاتية توازن الأسواق من المسلمات في الحياة الاقتصادية، أكد كينز فشل مبدأ اليد الخفية وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها، وأنه ليس هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل من هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسات المالية والنقدية.

¹ سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، مصر، 1991، ص25.

إن عجز النظرية الكلاسيكية عن تفسير الأزمة التي حلت بالأسواق دفعت بالنظرية الكينزية لتفرض نفسها في أغلب الاقتصاديات، وقبل أغلب الاقتصاديين شأنهم في ذلك شأن أصحاب القرار والرأي العام بأن الحق في الشغل والحق في دخل لائق والحق في التغطية الاجتماعية هي حقوق لا بد أن تضمنها السلطات العمومية.

بفضل السياسات الحيوية التي تتخذها الدولة يمكن أن تسمح بتحقيق هذه الأهداف؛ بحيث أكد كينز على أهمية الطلب الفعال الذي يعتمد على مستوى الاستهلاك والاستثمار في تحديد سقف النشاط الاقتصادي كما أنه كان من الأوائل الذي دعا إلى ضرورة خلق تقنيات المحاسبة الوطنية الحقيقية، بالإضافة إلى عدم إيمانه بتوازن الأسواق ذاتيا، بل أكد على دور الدولة وتدخلها للحفاظ على التوازنات الاقتصادية، فكان بذلك يؤسس بشكل من الأشكال لدولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية¹.

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية، وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في " تلك المبالغ المتوقعة إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة هو مجموع الاستهلاك والاستثمار، من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.

كما أكد كينز على أن ميزانية الدولة هي مكون للدورة الاقتصادية إلى جانب العائلات والمؤسسات، فعليها أن تلعب دور الدولة الذي يترجم عن طريق اقتطاع الضرائب، والإنفاق العام، والاستثمار العمومي، وإذا كان Y يمثل الدخل، E يمثل الادخار، I يمثل الاستثمار، G يمثل الانفاق الحكومي، T تمثل الضرائب، المقطوعة من طرف الدولة؛ يمكن تشكيل هذه العلاقة التي تربط المتغيرات مع بعضها البعض وفق المعادلات التالية:²

$$Y = C + I$$

$$Y = C + E$$

$$E = I \quad \text{إذن:}$$

$$Y = C + I + G \quad \text{يأخذنا كذلك إلى المعادلة الموالية:}$$

$$Y = C + E + T$$

$$I + G = E + T$$

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 63.

² مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 151.

وإذا أدخلنا المتغيرات الخارجية، X الصادرات، E الواردات، فتصبح لنا المعادلة كالتالي:

$$I+G+X= E+T+M$$

وبما أننا نركز على موضوع النفقات العامة، فإن زيادتها في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل، حالة التوازن، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يأتي:

4-1 زيادة الطلب الاستهلاكي: ويتحقق ذلك من خلال:

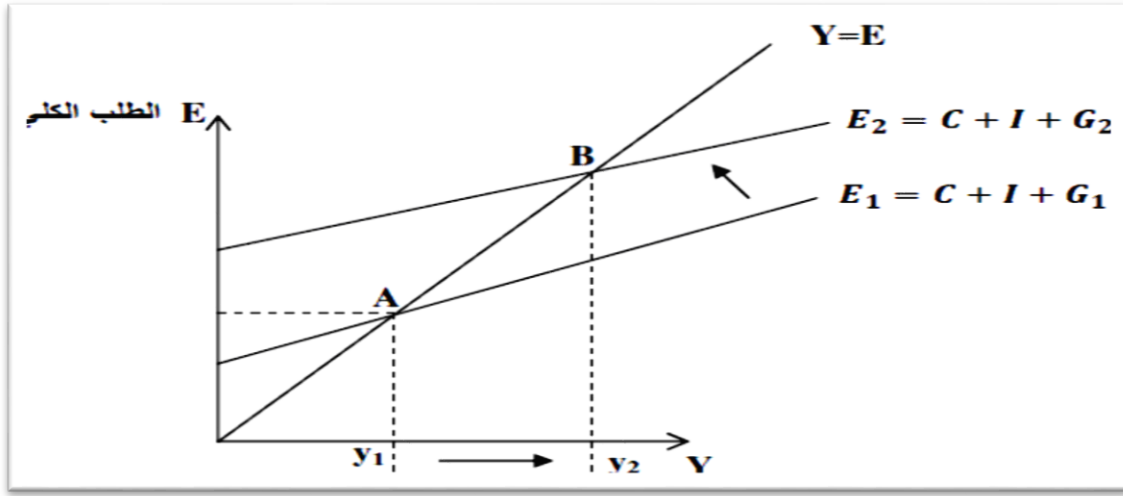
- إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعاً قريباً إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ذلك أن أصحاب الدخل العالية يدخرون جزءاً من دخولهم في حين أن أصحاب الدخل المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي، فالتفاوت في توزيع الدخل في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخل عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء.
- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخل المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

4-2 زيادة الطلب الاستثماري: ويتم ذلك من خلال:¹

- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.
- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى " بالإنفاق الجبائي"، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر؛ ويمكن توضيح دور الإنفاق العام في علاج أزمات الركود الاقتصادي من خلال الرسم البياني أدناه:

¹Daniel Labaronne, *Macroéconomie-les fonctions économiques*, édition seuil, Paris, 1999, P29.

الشكل (1-1): نموذج تقاطع الكينزي بين الإنفاق الكلي والعرض الكلي

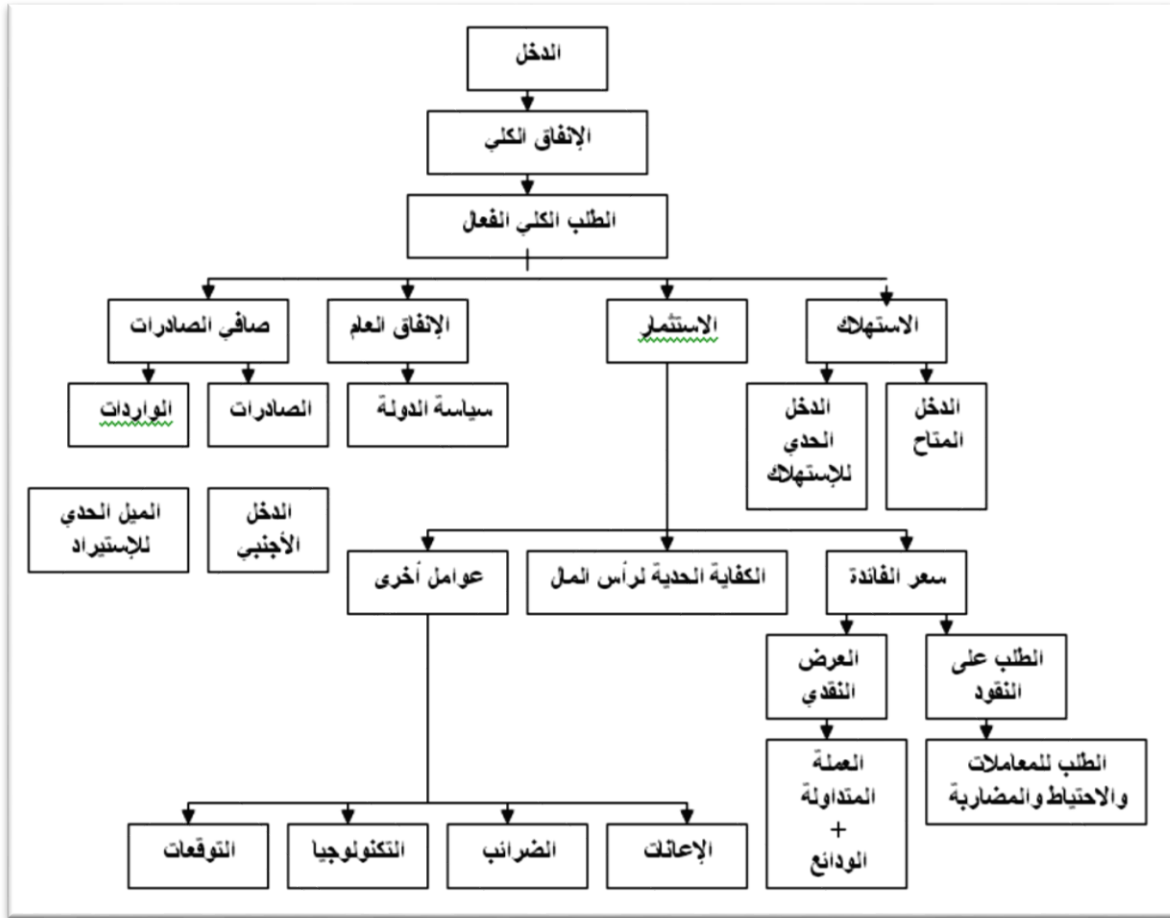


Source: Gregory Mankiw, **government purchases and real interest rates**, journal of political economy , vol195,n°2 , April1987,p311.

من خلال الشكل البياني أعلاه يمثل الطلب الكلي مجموع الإنفاق الاستثماري E ، أما العرض الكلي يمثل بالخط 45° ، وتمثل نقطة التقاطع A ، نقطة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل الكلي Y_1 ، ولكن عند مستوى هذا الدخل التوازني توجد فجوة انكماشية، فإذا قامت الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام ليتم القضاء على هذه الفجوة ويزداد الدخل التوازني إلى Y_2 ، (وهو دخل العمالة الكاملة). كما يلاحظ الزيادة في الدخل الكلي أكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي ويرجع ذلك الى ظاهرة مضاعف الإنفاق الحكومي.

وحسب التحليل الكينزي فان للإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على مستوى الاستخدام. ولتوضيح أكثر لدور الإنفاق العام من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (1-2): توضيح طبيعة متغيرات النموذج الكينزي البسيط



المصدر: عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ص 45.

5- الدولة في التحليل النقدي: واجه الفكر الكينزي مجموعة من الانتقادات، بعد أن ثبت فشله في حل المشاكل الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة (مشكلة التضخم الركودي)، كل هذه المشاكل مهدت لعودة الأفكار الليبرالية إلى الواجهة من خلال ظهور تيارات ليبرالية جديدة كتيار المدرسة النقدية ورائدها ميلتون فريدمان، وما إلى ذلك من التيارات التي أجمعت على تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية؛ ومن أهم أفكار المدرسة النقدية التي قامت عليها ما يلي:¹

- الحرية الاقتصادية المطلقة، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع.
- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية.

¹ ابراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنيع للطباعة والنشر، لبنان، 2002، ص 5.

- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية.
- الاهتمام بالعرض باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لان العرض يعني زيادة معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لاستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق العام في حل الأزمة باعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم، كما يرى النقديين أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة، وفي الأجل القصير، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للنواتج الإجمالي، وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الانفاق العام الجاري، خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الاستثمارات العامة.

المبحث الثالث: الاستثمار في النظريات الاقتصادية

تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا ولا سيما وأنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك، ومستوى التشغيل، ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية.

والاستثمارات تتفاعل وتتكامل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشأ فيه، وتؤدي دورا مزدوجا في الاقتصاد الوطني بتأثيرها على كل من العرض والطلب الكليين، حيث يؤثر الاستثمار في الفترة القصيرة على الطلب الكلي على أساس أنه أحد مكوناته الأساسية فزيادة قيمة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والعكس صحيح، كما أنه من جانب العرض الكلي فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال وزيادة الناتج الوطني وبالتالي زيادة العرض الكلي.

ولذلك فإن الاستثمار قد حظي بالكثير من الدراسات من طرف الاقتصاديين على اعتبار أن الاهتمام برفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يكون دون الاهتمام بالاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، نظرا لدورها الكبير في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسات التنموية.

ومن هذا المنطلق فإننا نجد أن النظريات الاقتصادية المتعددة قد تناولت عنصر الاستثمار ووضحت مفهومه وأهميته، وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى والدور الذي يلعبه في النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: الاستثمار في المدرسة الكلاسيكية

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال؛ كما ركزت المدرسة الكلاسيكية على فكرة أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين نمو السكان والتقدم التقني، وأن التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى وفيما بعد يجري معدل السكان معدل التقدم التقني، أما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيون بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل، وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على الأرباح.

1- الادخار وعلاقته بالاستثمار: إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا فعلا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال.

الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، والتي يتم أستبعاد استعمالها في الاستهلاك، بقصد استخدامها على أوجه الحصول على اللوازم من المواد الغذائية للعمال، والمواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات؛ وهو إذن عملية استثمار يترتب عنها بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إحداث تراكم¹؛ وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة² ويعتبر آدم سميث (A. Smith) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دافيد ريكاردو (D. Ricardo) وجان باتيست ساي (J. B. Say).

وطالما أن الادخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث، فإن ارتفاع حجمه يستلزم انخفاض الأجور، مما يجعل الاثنين إذن في حالة عكسية، ولا يكفي انخفاض الأجور لإحداث التراكم الكبير والسريع عند الفكر التقليدي بل لابد أيضا من تخفيض الربح، لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال و ليس الزراعة²، أي أن الطبقة الرأسمالية تخصص جزءا كبيرا من الأرباح لأغراض التراكم، وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للادخار والعلاقة التي تربطهما علاقة

¹ Mohamed Dowider, *L'économie politique, une science sociale*, Maspéro, Paris, 1974, p 182.

² Adam Smith, *recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Gallimard, Paris, 1976, p 141.

طردية، وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار.

2- دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال: يتضح من خلال نظرية آدم سميث أن التأثير متبادل بين رأس المال وتقسيم العمل، تجعل العمل محور الإنتاج والتراكم، حيث يعتبر آدم سميث أن رأس المال هو مفهوم مادي، يتمثل في الأموال التي يترتب عنها خلق دخل إضافي أو ربح، بمعنى إنتاج قيمة مادية جديدة.

لذا يعتبر العمل كقوة محركة لرأس المال، وتمثل ديناميكية الإنتاج، وهذا من خلال تقسيمه للعمل إلى عمل منتج وعمل غير منتج، فالأول يخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات جديدة مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والعمل التجاري، لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد مع حجم تشغيل العمال؛ أما العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عنه خلق أو زيادة قيمة أي نوع من أنواع الناتج السابق ذكرها؛ وبذلك يعتبر آدم سميث أن العمل المنتج مصدر تراكم رأس المال، وهذا الأخير يوسع نطاق الإنتاج، ويخلق حركة نشيطة من العمل المنتج في المجتمع¹.

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال، ويعتقد ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل، ويترتب على ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة وهذا مما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح.

أما بايتييست ساي فقد أعطى مفهوما خاصا لرأس المال يختلف عن الاقتصاديين السابقين آدم سميث ودافيد ريكاردو، حيث قسمه إلى: رأس مال منتج، ورأس مال غير منتج، أما رأس المال المنتج يتمثل في الأموال الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج منفعة، سواء كانت هذه المنفعة متجسدة في مادة أو خدمة، أما رأس المال غير المنتج يتمثل في نوع من القيم المنتجة التي لا توجه إلى الإنتاج ولا إلى الاستهلاك، وإنما يحتفظ حيث يعتبر أن مصدر التراكم يتمثل في الفائض عن الاستهلاك، أما التراكم يتشخص فقط في الاستثمار الصافي، ويرى أن التراكم الذي يكون رأس مال جديد، لا يبدأ إلا بعد

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 ص 4.

التعويض الكامل لرأس المال القديم، ولا يحدث التراكم إلا بالإنتاج المادي بقيمة هذه المواد هي التي تؤدي إلى زيادة رأس المال، ومن ثم يستبعد حدوث التراكم عن طريق الإنتاج غير المادي¹.

3- تقييم النظرية الكلاسيكية حول مفهوم الاستثمار: يمكن أن نلخص الفكر الكلاسيكي حول تحديد مفهوم الاستثمار في النقاط التالية:²

- أنه في الواقع العملي قد يكون الادخار أكبر أو أقل من الاستثمار.
- إن تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار، أي عرض رأس المال والطلب على رأس المال يحدد مستوى سعر الفائدة.
- زيادة الادخار تؤدي إلى الطلب الكلي على الاستثمار، وإلى انخفاض الطلب الكلي على الاستهلاك، مع ثبات مستوى الدخل الكلي والعكس صحيح.
- إن العرض يخلق الطلب عليه، أو ما يسمى (بقانون ساي في الأسواق)، وعلى ذلك فالطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار يقابله عرض كلي للسلع الاستهلاكية والاستثمارية ومساويه في القيمة، وهذا يعني أن الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار معا سيظل متعادلا مع العرض الكلي.
- ورغم أن النظرية الكلاسيكية قد وضعت الحجر الأساس لمفهوم الاستثمار ورأس المال، ودوره في التنمية والتطور الاقتصادي. غير أن هذه النظرية لا تنجو من انتقادات من طرف رواد ومفكري المدارس الاقتصادية الماركسية والكينزية.

ومن بين الانتقادات الموجهة لآدم سميث في تصوره لتراكم رأس المال: أنه مفهوم ضيق يقتصر على زيادة تشغيل العمال المنتجين، أو زيادة قدرتهم الإنتاجية، مثلما يذكر في كتابه ثروة الأمم (لكي نرفع قيمة الناتج السنوي للأرض وللعمل في أمة، لا يوجد سبيل آخر غير زيادة العمال المنتجين، أو زيادة القدرة الإنتاجية للعمال)، وهي زيادة تتطلب زيادة رؤوس الأموال لمواجهة العدد الإضافي من العمال المشغلين في الإنتاج، وهنا يظهر فشل آدم سميث في تشخيص العمل من ضمن عناصر رأس المال، ورغم هذه الانتقادات فإن آدم سميث أسس نظرية علمية هامة لرأس المال.

¹ نفس المرجع، ص 5.

² نفس المرجع، ص 7.

المطلب الثاني: الاستثمار في المدرسة الماركسية

1- علاقة الاستثمار بالتراكم: يستعمل كارل ماركس مفهوم التراكم مثل الكلاسيكيين للتعبير عن الاستثمار، لكنه يعطي له مكانة معتبرة في الحياة الاقتصادية، ففي نموذج الإنتاج الموسع يستطيع أصحاب رؤوس الأموال من جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة، ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال؛ ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:

- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.

- رأس المال المتغير وهو الذي تدفع منه الأجور.

أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير وهو عين التراكم، وأن الادخار هو مصدر التراكم، وأن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته أداة عملية الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وأن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار.

2- علاقة الاستثمار بالفائض الاقتصادي: حسب كارل ماركس فإن الفائض الاقتصادي يقصد به: الزيادة في مجموع العمل تحت شكله المادي أو شكله القيمي بالنسبة للعمل الضروري بمعنى هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج.

وتتمثل العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار، في أن عملية الاستثمار مرتبطة بإعادة الإنتاج الموسع، وهو يستمد مصدره من الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر شمولية من الاستثمار ومن الادخار؛ ويعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي، وهو خلق شروط موضوعية وذاتية للإنتاج، أي ما يبذله الإنسان من جهد فكري وعضلي على مختلف الموارد الإنتاجية من أجل خلق مادة نافعة للإنسان.

3- الاستثمار وعلاقته برأس المال: إن طبيعة علاقة الاستثمار اجتماعيتين وفنيتين، وإن الذي يحدد حجم رأس المال هو الاستثمار؛ وأن عملية الاستثمار هي تشغيل لرأس المال، أي أن رأس المال يشكل وسيلة استثمارية. كما أن الاستثمار هو متغير مستقل يؤدي تطوره إلى تطور جزء من رأس المال كمتغير تابع، وإن الاستثمار قسمان: أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال، بسبب الاندثار، والثاني استثمار إضافي لرأس المال، فالحالة الأولى هي "إعادة الإنتاج البسيط"، أما الاستثمار الإضافي لرأس المال،

فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويل إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع¹.

المطلب الثالث: الاستثمار عند كينز

انتقد كنز النظرية الكلاسيكية حيث رأى أن الدخل هو حجز الزاوية الذي يقوم عليه الادخار ويتغير سواء بالزيادة أو بالنقصان تبعا لتغير كمية الاستثمار في المجتمع وهذا يوضح أنه عامل متغير وليس ثابت؛ كما أنه يرى أن الادخار والاستثمار شيان مختلفان تماما فالادخار يعد امتناعا عن الاستهلاك، ويرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال، كما يعتبر سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

1- الاستثمار وعلاقته بالاستهلاك والادخار: إن زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية (الاستهلاك) لأي شخص، يتولد لدى هذا الشخص فائضا يطلق عليه للادخار (L'épargne)، وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار (L'investissement)؛ وفي هذا الشأن يرى كينز هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات، لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة، ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي²:

$$Y = Q \dots (1) \quad \text{الدخل} = \text{قيمة الإنتاج}$$

$$Y = C + I \dots (2) \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$I = Y - C \dots (3) \quad \text{الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$Y = C + S \dots (4) \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$S = Y - C \dots (5) \quad \text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$S = I \quad \text{و من المعادلة (3) و (5) نجد: الاستثمار} = \text{الادخار}$$

¹ نفس المرجع، ص 12.

² John Maynard Keynes, *théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie*, traduction de Jean largentye, petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985, p 83.

2- الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال

1-2 الكفاية الحدية لرأس المال: إن المستثمر يفكر في مقدار العائدات التي يدرها الاستثمار أو الأصل الرأسمالي الجديد طول مدة حياة الاستثمار، و فضلا عن ذلك فإن المستثمر يفكر أيضا في بدائل هذا الاستثمار، إذ يمكنه مثلا شراء سندات مدرة للفائدة، أو إيداع أمواله لدى البنوك مما يعود عليه بفائدة، وهنا يقارن المستثمر بين العوائد التي يحصل عليها من جراء الاستثمار في الأصول الرأسمالية الجديدة، والفوائد التي يحصل عليها من جراء إيداع أمواله لدى المصارف أو في شراء السندات، ومن هنا لكي يكون ثمة حافز للاستثمار لدى رجال الأعمال، لابد أن يكون العائد من الاستثمار أعلى من سعر الفائدة، أو على الأقل مساويا له.

وأن العلاقة بين المردود المرتقب من الرأسمال وسعر عرضه أو كلفة استبداله، أي كلفة إنتاج وحدة إضافية من هذا الرأسمال، تعطينا الكفاية الحدية لرأس المال. ويعرف جون مينرد كينز الكفاية الفعلية الحدية لرأس المال كما يلي:¹

هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال.

ومن هذا التعريف تتضح العلاقة بين الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالي الجديد وبين سعر عرض هذا الأصل ولا يقصد كينز، بتكلفة العرض ثمن الأصل الموجود فعلا، بل بتكلفة إحلال هذا الأصل، بأصل جديد يشبه تماما الأصل الذي سيتم الاستثمار فيه، لذا سمى كينز ثمن عرض الأصل الرأسمالي الجديد بتكلفة الإحلال.

وبالتالي تعرف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة: بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله؛ إذا افترضنا آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنويا عن طريق تشغيلها، ولتكن هذه العوائد خلال عمر المشروع كما يلي:

$$R_1, R_2, R_3, \dots, R_n$$

حيث أن:

R_1 هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى.

R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n .

¹ Ibid, p 149.

ولحساب الكفاية الحدية برأس المال، نحسب معدل الخصم (discount Rate) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للفوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة.

و نفترض أن P_K تمثل ثمن رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال تكون لدينا المعادلة التالية:

القيم الحالية للفوائد المتوقعة المخصومة (P_K) ثمن رأس المال، أي أن:

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تم معرفة قيم P_K ، و R_1 ، R_2 ،، R_n ، يمكننا معرفة قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (e) .

إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، أي $(e > i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار.

وإذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e) ، أي $(e < i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يتوقف عن الاستثمار.

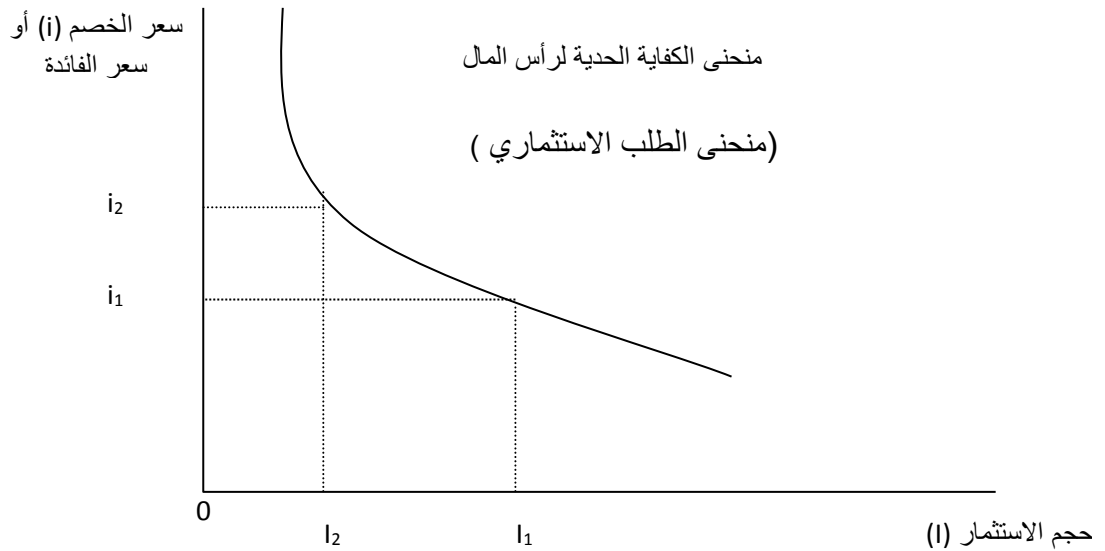
2-2 منحني الطلب الاستثماري: حسب التحليل الكينزي فإن زيادة التوظيف في رؤوس الأموال خلال فترة

معينة، تؤدي إلى تناقص الفعالية الحدية لهذا الرأسمال الموظف لعدة أسباب منها:¹

- أن المردود المرتقب من هذا الرأسمال يتناقص حينما يزداد عرض رأس المال.
 - إن زيادة الأصول الرأسمالية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبزيادة الإنتاج والعرض يؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات، وتقل بالتالي المردودية المتوقعة لهذه الأصول.
 - إن زيادة الأصول الرأسمالية، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاجها، بافتراض أن إنتاج هذه الأصول يتم في ظل تناقص الغلة، أو زيادة التكاليف، أي يميل سعر هذه الأصول أو تكلفة إحلالها أي الارتفاع.
- وعلى هذا الأساس إذا زاد حجم الاستثمارات في الأصول الرأسمالية، هذا يؤدي بالكفاية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض حسب الشكل التالي:

¹ عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 16.

الشكل (1-3): منحنى الطلب الاستثماري



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة الجزائر، 2005، ص 176.

كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار؛ ومن هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع، إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس الصحيح.

3- نظرية مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل والإنتاج والتشغيل، وذلك عن طريق ما يسمى ذلك المعدل العددي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الدخل المترتبة عن كل زيادة في الاستثمار؛ وبما أن العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير، ارتفع المضاعف، والعكس صحيح، أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للاستهلاك؛ ويمكن توضيح ذلك رياضيا على النحو التالي:

$$(1) \dots\dots\dots dY = T \cdot dI$$

$$(2) \dots\dots\dots T = dY / dI$$

$$Y = C + I$$

$$(3) \dots\dots\dots dY = dC + dI$$

$$(4) \dots\dots\dots dI = dY - dC$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (4) نحصل على العلاقة التالية:

$$(5) \dots\dots\dots dI / dY = 1 - dC / dY$$

وبقسمة 1 على كل من الطرفين للمعادلة (5) نحصل على المعادلة الآتية:

$$(6) \dots\dots\dots dY / dI = 1 / 1 - dC / dY$$

$$T = \frac{1}{\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أي أن مضاعف الاستثمار:

ولما كان الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك فإن:

$$T = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

أي أن مضاعف الاستثمار:

أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وتظهر الدراسة أهمية نظرية المضاعف في الواقع العملي ذات أثر بالغة، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري، وكانت هناك طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج والدخل والعمالة، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار والميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع أو الميل الحدي للادخار، أن نقدر مقدار الزيادة التابعة في الدخل الوطني.

المبحث الرابع: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية في رأي الكثير من الاقتصاديين هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، إذ يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، حيث كان الاستثمار ولا يزال هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، إذ ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستويات معيشية مرتفعة بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية؛ يعتبر الاستثمار من أهم مكونات الطلب الكلي في النموذج الكينزي البسيط، وبالتالي يلعب دورا مهما في الزيادة في الدخل الوطني، غير أن هذا الأخير ينقسم من الناحية القانونية إلى نوعين استثمار خاص وآخر عام أو عمومي، فالعمومي يتمثل في قيام الدولة بالاستثمار بعدة مجالات وهو ما يتجسد عادة في نفقات التجهيز، وعليه نتطرق إلى مفهوم الاستثمار، ومفاهيم عامة حول الاستثمار العمومي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

يمثل الاستثمار العنصر الثاني من مكونات الطلب الكلي هو يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي، يعبر الاستثمار عن ذلك الجزء من الدخل الذي لا يخصص لشراء السلع والخدمات التي تقي المتطلبات الاستهلاكية مباشرة بل الذي يؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات، وينقسم الاستثمار إلى عدة مكونات وذلك حسب المعايير التي ينظر إليها، من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم الاستثمار بصفة عامة من خلال التطرق إلى مفهوم الاستثمار، أنواعه، ومميزاته وأهدافه.

1- تعريف الاستثمار: الاستثمار عموما يقصد به معنى اكتساب الموجودات المادية والمالية، لكن هذا المفهوم يختلف في الاقتصاد عنه في الإدارة المالية، وبذلك سوف نميز بين مفهومين للاستثمار:

1-1 مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: يمكن تعريف الاستثمار بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

كما أن هذه الطاقات الإنتاجية أو الاستثمارات إن هي إلا سلع إنتاجية، أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات، وتسمى هذه السلع أيضا "السلع الرأسمالية" أي السلع التي تتمثل في راس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.¹

¹ طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 37.

إن ما يلاحظ أن التعريف السابق للاستثمار كمتغير اقتصادي كلي لا يقتصر على تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، بغرض زيادة حجم طاقاتها الإنتاجية، بل يشمل أيضا تكوين الاستثمارات بهدف المحافظة على الطاقات الإنتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديد هذه الطاقات، إذ من المعلوم أن أية سلعة إنتاجية ذات عمر إنتاجي معين، وأن المحافظة على قدرتها الإنتاجية على مدار عمرها الإنتاجي تحتاج إلى عمليات صيانة وتجديدات لبعض أجزاء الطاقة الإنتاجية القائمة.

والاستثمار ذو علاقة مزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية، وبالاستهلاك من ناحية أخرى ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، و هو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري؛ وعلى ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو ما يلي:

- **علاقة تمويلية:** عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الاستثمارية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.

- **علاقة إنتاجية:** مادام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه هو الأداة التي لا غنى عنها كعنصر من العناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى: أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية.

هذا هو مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي، وهناك مفهوم آخر للاستثمار من قبل رجال الإدارة والمالية.

1-2 **مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية و المحاسبية:** عادة ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على انه اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع... الخ

وهناك من يعرف الاستثمار على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، ولفترة زمنية محددة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية، للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل¹.

¹ حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص13.

أما في المحاسبة تمثل الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها و لكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب العمر الإنتاجي لها، وتتمثل في الصنف الثاني من المخطط الوطني للمحاسبة و تنقسم إلى مجموعتين:¹

- **المجموعة الأولى:** وهي مجموعة القيم المادية المتمثلة في الممتلكات الطبيعية الحسية المجسدة مثل: الأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج...الخ.

- **المجموعة الثانية:** مجموعة القيم المعنوية المتمثلة في الممتلكات غير حسية وغير ملموسة مثل: المصاريف الإعلانية، شهرة المحل، براءة الاختراع...الخ.

2- أنواع الاستثمار ومميزاته: للاستثمارات تصنيفات عديدة نظرا لأهدافها وطبيعتها وأهميتها ومن هذه التصنيفات نذكر:²

1-2 من حيث الطبيعة القانونية: يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

1-1-2 استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة، ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2-1-2 الاستثمارات الخاصة: وتتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تتجزأ من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

3-1-2 الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

2-2 من حيث المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاث أصناف هي:

1-2-2 استثمارات قصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-2-2 استثمارات متوسطة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

¹ حنفي عبد الغفار، أساليب التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 223.

² حسين عمر، مرجع سابق، ص 40.

2-2-3 استثمارات طويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب لرؤوس أموال ضخمة وتغرق مدة إنجازها خمس سنوات.

2-3 من حيث الأهمية و الغرض: تنقسم بدورها إلى عدة أقسام منها:¹

2-3-1 استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة، وذلك بشراء الآلات والمعدات جل وسائل الإنتاج، وذلك لاستبدال المعدات القديمة، حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي، فهي تسعى لشراء المعدات الأكثر تطورا، وبالتالي فإنها تتمكن من تحسين النوعية وزيادة الأرباح ، وبصفة عامة هدفها الأساسي هو الحفاظ على القدرة التنافسية للمؤسسة .

2-3-2 استثمارات النمو: هدفها الأساسي تحسين الطاقات الإنتاجية لتنمية الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتوسيع مكانتها في السوق، إذ تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة، لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية، فهي التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى الحفاظ على الأقل على نفس وتيرة الإنتاج.

2-3-3 الاستثمارات المنتجة وغير منتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها، فكلما كانت الزيادة في الإنتاج المؤسسة مع تحسن النوعية وبأقل التكاليف الممكنة، سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، وفي حالة العكس فهي غير منتجة.

2-3-4 الاستثمارات الإجبارية: وتكون أما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها هو تلبية الحاجات المختلفة للأفراد من سلع وخدمات مختلفة مع تحسين هذه الخيرة كما ونوعا.

2-3-5 الاستثمارات التعويضية: هدفها الحفاظ على رأس المال على حاله، وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة باستثمارات جديدة بحسب الطلب والظروف.

¹ نفس المرجع، ص 40.

2-3-6 استثمارات الرفاهية: هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.

2-4 من حيث الموطن: وتنقسم الاستثمارات إلى قسمين:

2-4-1 الاستثمارات الأجنبية: وتتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل اسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل، التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي الغير مباشر) .

فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشر منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند الإنتاج الوحدات وتسويقها.

وبذلك يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الغير مباشر، حيث أن الاستثمارات غير المباشرة لا تمارس فيها الرقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرقابة بصفة عامة دون التعرف على التفاصيل الدقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المباشرة، كما يتبين اختلاف الاستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدولي مثل القروض والإعانات فلا توجد السمات الخاصة بتعريف الاستثمار المباشر فيها.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكال وأنواع متعددة، ويعود سبب اختلاف هذه الاستثمارات إلى اعتبارات متعددة لعل من أهمها: شكل المستثمر، طبيعة النشاط الاستثماري، صور الملكية، والشكل القانوني للاستثمار.

ويطرح مشكل إدراج لأنواع معينة من صور الاستثمار في الاستثمارات المباشرة، وهذه الصور من الاستثمارات تتمثل في:¹ عقود الرخص، عقود الإنتاج، العقود الخاصة بالإدارة.

2-4-2 الاستثمارات المحلية: وتتمثل في كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، و لكن ملكية رأس المال وكافة الأصول تعود بالكامل للطرف المحلي.

¹ على لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص343.

3- أهداف الاستثمار: للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:¹

3-1 الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السلي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة للتصدير ولتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج و المعدات والآلات الخاصة بها.

3-2 الأهداف التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.

¹ آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، 1999، ص 7.

- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والاقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.

- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

3-3 الأهداف الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية و تطوير بعض مناطق الدولة.

- القضاء على كافة أشكال البطالة وعلى بؤر الفساد الاجتماعي الخطرة التي تفرزها البطالة.

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية.

- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

3-4 الأهداف السياسية للمشروع: وتتمثل فيما يلي:

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.

- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.

- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.

- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

- تغذية القدرات الدفاعية والحربية للدولة سواء للاستخدام العسكري أو لاستخدام السلم.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الاستثمارات العمومية

تطرقنا في المطلب السابق على مفهوم الاستثمار بصفة عامة كنشاط اقتصادي أي تطلق على جميع أنواع الاستثمار الخاص العام أو الأجنبي، وبما أن هذه الدراسة متعلقة بتقييم برامج الاستثمار العمومي فإننا سوف نحاول التطرق إلى مختلف العناصر المتعلقة بالاستثمار العمومي وبعض العلاقات الخاصة به بشيء من التفصيل.

1- تعريف الاستثمار العمومي: هناك العديد من التعاريف التي تتعلق بالاستثمار العمومي منها:

- الاستثمار العام هو جميع الاستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصول الثابتة من غير الدفاع؛ ويعكس هذا الإنفاق الرأسمالي سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتغطية الهياكل القاعدية¹.

- الاستثمار العام هو الاستثمار الذي تتولى الحكومة القيام به في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتي تزيد من ثروة المجتمع ويكون في المجالات الاستراتيجية التي لها علاقة فيها بالتحكم والسيطرة في بعض سياسات الدولة.

- الاستثمار العام هو كل استثمار محقق من طرف وحدات أو مؤسسات عمومية و في نفس الوقت يكون موجه لتحقيق توفير الخدمة العمومية، وليكن ممارس من طرف أعوان عموميين، خواص أو مختلطون، وهو الاستثمار في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية الكبرى².

- نقصد بالاستثمار العام أو العمومي أو الحكومي، أو استثمار الدولة: هو تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (حكومة، الجماعات المحلية) أو أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية للمجتمع ويتسم هذا النوع من النفقات بالإنتاجية الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات، الموجودة بحوزة الدولة³.

الذي حدده "بيتلهاييم"⁴ يمكن أن يتحقق بنوعين من النفقات هما:

¹ محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 22.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 21.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 79.

⁴ Bettelhiem, *Planification accélérée*, Armond colin édition, Paris, 1968, P 68.

- النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية: وقد حاول هذا المفكر، من خلال هذين الشكليين من النفقات، توضيح تأثيرهما على تلك الطاقات الإنتاجية فالنسبة للنفقات ذات الطبيعة الاستثمارية يرى بيتلهام وجود نوعين من النفقات الاستثمارية.

أ- الاستثمارات الإنتاجية الجديدة: إن لهذه الاستثمارات أثر مباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي تلك الاستثمارات بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقدم إنتاجا ماديا، مثل مختلف المنتجات الصناعة والزراعة أو أثر غير مباشر بحيث يترتب عن الاستثمارات المنفذة خلق هياكل جديدة لا تؤدي إلى "رفع الإنتاج" أو "رفع الإنتاجية" أو "تخفيض تكاليف الإنتاج" إلا مستقبلا، عن طريق الخدمات التي سيقدمها المستفيدون من هذه الاستثمارات إلى الجهاز الإنتاجي.

إن كل طاقة جديدة قد خلقت في نطاق النشاط الاقتصادي، الذي يتولد عنه إنتاج مادي، مثل منتجات القطاعين الصناعي والزراعي، أو قد أتت لتعزيز إنتاج هذين القطاعين، في قطاعات البناء والتجارة والمواصلات تعتبر استثمارة إنتاجيا.

ب- الاستثمارات غير الإنتاجية الجديدة: كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الاقتصادي ذي الإنتاج المادي والتي لها في الواقع وظيفة اجتماعية أو ثقافية مثل بناء المدارس، الجامعات، مؤسسات التكوين، المخابر المساكن العامة، الوحدات الصحية، المستشفيات، البنية التحتية كالطرق، الجسور، شبكات المياه والتهئية، الكهرباء، الهاتف، الملاعب الرياضية، حدائق الأطفال وغيرها التي لها تأثير غير مباشر على الإنتاج تمثل عملا استثماريا مفيدا لمستقبل التنمية خاص الذين يتربون ويتكونون فيها، أو بفضل الاختراعات التي تبرز للوجود أو بفضل الشروط الصحية والسكنية التي يستفيد منها المنتجون إذن هذه الهياكل تعتبر استثمارات غير إنتاجية جديدة مفيدة للتنمية.

- النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية: فيحدها بيتلهام في أربع أنواع من النفقات: نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي؛ فهذه النفقات تستهدف جميعها زيادة الإنتاج أو التنمية¹.

¹ محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي في الجزائر - مثال الجزائر-، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 59.

2- الفرق بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة: الفرق الجوهرى بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة يكمن في أن الاستثمارات الخاصة يقوم بها أفراد دافعهم الرئيسى لذلك هو الربح، بينما الاستثمارات العامة فتقوم بها السلطات العمومية عن طريق الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها لتلبية الحاجات الاجتماعية في هذه المجالات؛ كما أن متطلبات التنمية تتطوي على قرارات استثمارية على درجة من الضخامة والمخاطرة لا يقوى على تحملها القطاع الخاص الذي يعمل من منظور الربحية الخاصة ويتعجل الأرباح واسترداد رأس المال ولا يهتم بالاعتبارات غير الاقتصادية وفي هذا الإطار تضطلع الدولة بدور هام في توفير السلع العامة والتي لا تضمن توفيرها آليات السوق المعتادة، حيث تتميز السلع العامة بجملة من الخصائص أهمها:

- عدم المنافسة في الاستهلاك، حيث أن استهلاك فرد لسلعة عامة لا يقلل مما هو متاح للآخرين، مثل بناء سد لمنع الفيضانات.
- عدم القابلية للاستبعاد، فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلًا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم عن الاستفادة.
- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي الصفر، حيث أن استفادة أفراد آخرين لا تحمل أي تكاليف إضافية.

3- طبيعة الاستثمارات العمومية: يمكن أن نقسم طبيعة الاستثمار العمومية إلى المجالات الكبرى التالية:¹

1-3 الاستثمارات العمومية في البنية التحتية: ونقصد بالاستثمار العمومي في البنية التحتية هي تلك المبالغ المالية العامة الموجهة لإنجاز الطرقات، الجسور، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات وشبكات الاتصال.

2-3 الاستثمارات العمومية الموجهة لتكوين الرأس المال البشري: ونقصد به بناء المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التكوين، من أجل إعداد وتكوين الإطارات المستقبلية أو تحسين مهارات العمال من أجل إنقائ واستعمال التكنولوجيات الحديثة... إلخ.

¹ EUROPEAN PARLIAMENT, 'l' investissement public et privé dans l'union européenne série affaire économique, 2001, p 29.

3-3 الاستثمارات العمومية في مجال التطور التكنولوجي والبحث العلمي: وهي تلك المبالغ المالية الموجهة للبحث العلمي من أجل ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة تساعد على تحسين العمل أو بناء مخابر ومراكز بحث في الزراعة، مراكز البحث في الطب، الاقتصاد، الهندسة ... إلخ.

3-4 الاستثمارات العمومية في المصانع العمومية والتجهيزات: إن هذا النوع من الاستثمار هو صعب التحقيق وأصبح عرضة لمجموعة من الانتقادات كما أنه يصعب تحقيقه خاصة من خلال المعطيات الموجودة في المحاسبة العامة، لذلك عندما نتكلم عن الاستثمار العمومي فنقصد الاستثمار في المجالات الثلاثة الأولى.

المطلب الثالث: أهداف ودوافع الاستثمارات العمومية

تختلف أهداف ودوافع الاستثمارات العمومية من دولة إلى أخرى حسب المكانة الاقتصادية وإمكانيات كل دولة وأهمية القطاع العام في اقتصادها، وحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، كما تختلف المعوقات حسب نوعية الاستثمار.

1- أهداف الاستثمارات العمومية: يمكن إجمال أهم الأهداف المرجوة من الاستثمارات العمومية في النقاط الآتية:

- تحقيق الأهداف المسطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة.
- توفير وتطوير الخدمات العامة.
- الاستثمار في المشاريع التي لا يستطيع الاستثمار الخاص تنفيذها.
- تشجيع التنمية في قطاعات معينة.
- المساهمة في التشغيل وإنشاء الثروة.
- مراعات التوازن الجهوي في الجانب التنموي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف الولايات والبلديات بهدف تطوير هذه المناطق وتحسين معيشة السكان بغض النظر عن ربحية هذه المشاريع.

2- دوافع الاستثمارات العمومية: إضافة إلى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من وراء القيام بالاستثمارات العمومية؛ يمكن تلخيص الأسباب التي تدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاستثمار العمومي في العناصر التالية:¹

¹ أبو إسماعيل فؤاد، إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999، ص ص 22-30.

1-2 زيادة مستوى التشغيل وتحسين حياة الأفراد: تلجأ الحكومات إلى الاستثمار العمومي في مشاريع المنفعة العامة كوسيلة لمواجهة مشكلة البطالة وتحسين معيشة السكان، فمشاريع الطرق، السكك الحديدية، الري وشبكات الكهرباء والغاز، وإنشاء المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية وغيرها من مشاريع النفع العام، هي استثمارات عمومية تؤدي إلى الرفع من مستوى التشغيل وزيادة دخول الأفراد، كما تؤدي إلى انتشار التعليم وتحسين الرعاية الصحية وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية.

2-2 توجيه النشاط الاقتصادي: يعتبر الاستثمار العمومي أحد الحلول الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الاقتصاد في بعض الحالات، من خلال توجيه النشاط، وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

2-3 زيادة فرص ومعدلات الاستثمار: تساهم مشاريع الاستثمارات العمومية في تحسين بيئة وشروط الاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع توقعات العائد من العمليات الاستثمارية فيتشجعون أكثر على الاستثمار، حيث أن مشاريع البنية التحتية ومختلف الهياكل الأساسية تؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشاريع، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات.

2-4 زيادة القدرة التنافسية: الاستثمارات العمومية تسمح بإنشاء مناطق جاذبة للاستثمارات، وتسمح بالتأقلم مع متطلبات المنافسة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف الاقتصاديات الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات، ما يؤدي إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، وإلى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ.

2-5 تحقيق الأهداف التنموية المسطرة: تعتبر الاستثمارات العمومية وسيلة محورية في السياسات التنموية للكثير من الدول، حيث تعتمد عليها في تحقيق الأهداف المسطرة كمحاربة الفقر، تحسين المؤشرات التنموية، تطوير بعض القطاعات الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل وتنمية المناطق المحرومة.

3- معوقات الاستثمارات العمومية: رغم الأهمية الكبيرة للاستثمارات العمومية في اقتصاد الدولة، وفي تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية المسطرة، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يواجه الكثير من المعوقات

والمشاكل تختلف باختلاف ظروف كل دولة والسياسات الاقتصادية المنتهجة فيها، وتتلخص أهم هذه المعوقات في العناصر التالية:

➤ غياب تصور تنموي كلي للسياسة التنموية لكل قطاع اقتصادي لتحديد الأولويات في الاستثمارات العمومية.

➤ مشكل التمويل، ففي الدول النفطية يتعلق تمويل الاستثمارات العمومية بأسعار النفط ذات الطبيعة المتذبذبة وغير المستقرة في الأسواق العالمية، وفي الدول النامية الأخرى يتم تمويل الاستثمارات العمومية في الكثير من الحالات عن طريق الاقتراض.

➤ إهمال اعتبارات الكفاءة وترشيد الإنفاق في الكثير من المشاريع الاستثمارية، والانطلاق في خطط استثمارية كبيرة لاعتبارات غير اقتصادية.

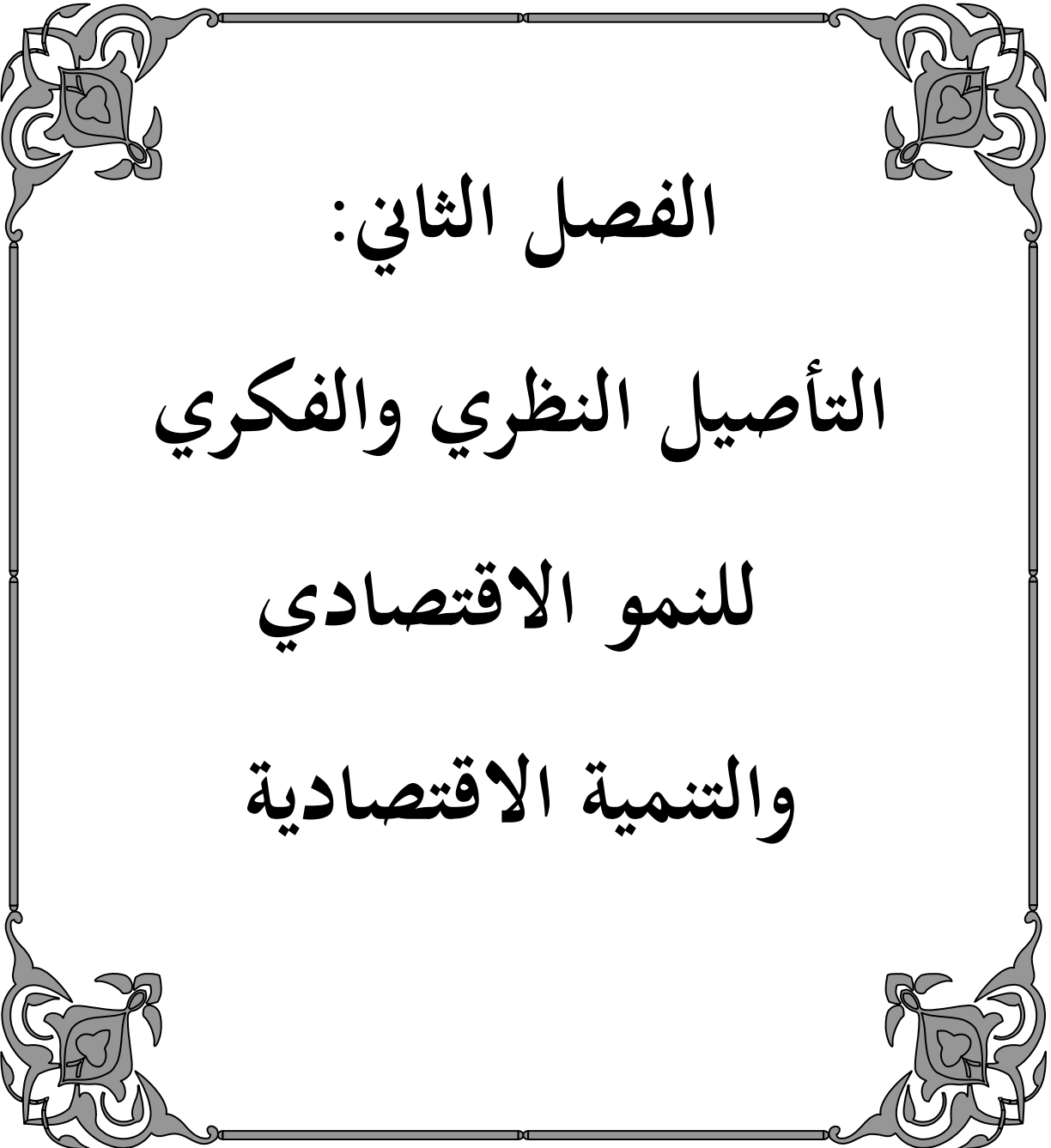
➤ ارتفاع تكاليف الاستثمارات العمومية بسبب غياب الدراسة الجيدة للمشروع، وعدم مراعاة الترابط والتكامل مع المشاريع الأخرى، لإنجاز مشاريع سكنية ومرافق صحية وتعليمية ثم الانطلاق في تهيئة الطرق وأشغال الربط بالكهرباء والغاز سيؤجل الاستفادة من المشاريع كما قد يرفع التكاليف نتيجة أعمال الصيانة.

➤ مشكلة الفساد وإهدار المال بسبب غياب الرقابة وآليات ترشيد الإنفاق العام، وهذا ما يحد من فعالية الاستثمار العمومي، حيث يتم في الكثير من الحالات استغلال المضمون الاجتماعي للاستثمارات العمومية لتنفيذ مشاريع ليست لها جدوى اقتصادية.

خلاصة الفصل:

إن مسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وما يجب أن تقوم به لتحقيق التنمية الاقتصادية، هي مسألة قديمة تمتد جذورها إلى القرن السادس عشر، فقد اختلف الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من حيث الكم والكيف وفقا لمعظم المذاهب الفكرية، حسب الفكر التجاري فإن الدولة يجب أن تتدخل بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، لتدعيم ثروة وقوة الدولة، أما في الفكر الطبيعي فإن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا بشكل محدود، فقط لخدم نمو الإنتاج الزراعي، ثم الفكر الكلاسيكي، وهو الاعتقاد بكفاءة اليد الخفية وآليات السوق الحر، عدم الثقة في كفاءة تدخل الدولة، أهمية العمل، التراكم الرأسمالي، والتقدم التقني، وقد طالب الفكر الاشتراكي من جهته بالتدخل الواسع للدولة لتحقيق التضامن الاجتماعي، وإصلاح المجتمع من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والاعتماد على التخطيط الاقتصادي؛ أما الفكر الكينزي فقد طالب بتوسيع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق العام في مجالات الاستثمار وفرض ضرائب على الفئات الغنية وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين وذلك لزيادة الاستهلاك الكلي ومنه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ وبدأ الاتجاه نحو تطبيق الاقتصاد الحر منذ الثمانينات حيث استوجبت تلك السياسات انسحاب الدولة من بعض النشاطات الإنتاجية، كما أن التحولات الاقتصادية العالمية وسعت من نطاق دور الدولة في عملية التنمية، وخاصة في الدول النامية التي قامت بإصلاحات اقتصادية والمشروطة بالتخفيض من الإنفاق الحكومي، لذلك تسعى كل الدول وباستخدام جميع المقاييس النظرية لتحديد الحدود المثلى لتدخلها في النشاط الاقتصادي.

إن الإطار النظري للاستثمار والمفاهيم المرتبطة به موضوع واسع ومتشعب، وهذا نظرا لاختلاف الرؤى من حيث المفهوم والأنواع والأهداف المتعلقة بالاستثمارات؛ وقد تناولت الكثير من النظريات الاقتصادية تعريف الاستثمار، وشرحت علاقته بالمفاهيم الأخرى، ويظهر الاستثمار العمومي كنوع من أنواع الاستثمارات الذي تقوم به الدولة انطلاقا من دورها في توفير السلع والخدمات العامة وتوجيه النشاط الاقتصادي إلى القطاعات التي تسمح بإنشاء الثروة وزيادة الطاقات الإنتاجية مستقبلا، ويعتبر الاستثمار العمومي وسيلة في يد الدولة تسمح لها بتحقيق جملة من الأهداف، ورغم الأهمية الكبيرة للاستثمار العمومي فهناك الكثير من المعوقات والمشكلات التي تظهر نتيجة غياب ترشيد الإنفاق الاستثماري، وبالتالي لا تسمح بتحقيق الفعالية لهذا النوع من الاستثمارات.



الفصل الثاني:

التأصيل النظري والفكري

لنمو الاقتصادي

والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

يعد موضوع النمو والتنمية الاقتصادية من المواضيع التي تكتسي أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة البلدان النامية، حيث احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي؛ إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني ونصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم... الخ، والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادي، تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصرا أساسيا بل حاسما من عناصر التنمية، فالاختلافات في مستويات المعيشة وفي مراحل التنمية فيما بين الدول ترجع في أصلها إلى الاختلافات الحادة بين الدول في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وحتى الاختلافات الصغيرة في معدلات النمو الاقتصادي عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن يصبح لها انعكاسات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتي استحوذت على انتباه معظم دارسي النظرية الاقتصادية الكلية.

أما في الجزائر فيعتبر النمو الاقتصادي من أهم أهداف برامج النمو الاقتصادية ودلالة أهميته تستمد من عناوين البرامج التي طبقت في الألفية الثالثة، حيث نجده في البرنامج الأول المعنون ببرنامج الانعاش الاقتصادي، أما البرنامج الثاني كان البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وفي الثالث برنامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي.

سنستهل هذا الفصل بالحديث عن النمو الاقتصادي من خلال تعريفه واستعراض أنواعه وطرق قياسه والعوامل المحددة له في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية، يليه بعد ذلك، المبحث الثالث يتم فيه عرض وتحليل النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد، ويقاس إجمالي الناتج الوطني القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن، ويعد هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه وبالتالي التوقعات الأداء والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

في البداية يجب أن نفرق بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لأن هناك خلط يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد، إلا أنه لنمو خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية؛ ومن خلال تحديد العلاقة بينهما يمكن إبراز الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1- النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرته الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها¹.

- كما يقصد بالنمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

- ومن وجهة نظر Paul A. Samuelson، يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بعبارة أخرى، يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج، يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي³.

¹ روب موريس، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979، ص 9.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

³ نفس المرجع، ص 72.

- كما يعرف النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية، التي تحاول الدولة تحقيقها من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية لمجتمعاتها، ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المحقق عن زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع.

- يعرف على أنه تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي PNN أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي PIB مقاسا بالنسبة للفرد ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه. تتضمن هذا التعاريف ثلاث شروط أساسية¹:

- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يفوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيباتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة؛ فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5% من مجموع سكان العالم.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات، وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي - معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب

¹ روب موريس، ص 12.

مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير¹، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها، غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو حسن استخدام المتاحة منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير².

2- التنمية الاقتصادية: إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية، ومنها:³

¹ إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر ، 2005، ص 59.

² نفس المرجع، ص 61.

³ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2006 ، ص ص 88-89.

1-2 ارتباط التنمية ببعض المؤشرات الاقتصادية: حيث اتخذت البلدان النامية على عاتقها اللحاق بالبلدان المتقدمة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كزيادة الدخل أو الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المؤشرات المادية، مما أحدث خلطاً والتباساً واضحاً بين طبيعة العملية التنموية التغييرية وبين أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

2-2 ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي: حيث ارتبط الفكر التنموي في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالجانب الاقتصادي في المقام الأول، وبخاصة في ظل الانقسام الفكري بين الليبرالية والاشتراكية، مما جعل البلدان النامية منشغلة بتحقيق التقدم واللاحق بالبلدان المتقدمة، والتي حققت توازنات متعددة مع الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والعلمي وغيرها.

3-2 التنمية تتناقض مع عملية التغريب: حيث أدى إخفاق جهود التنمية في البلدان النامية إلى إعادة ترتيب متطلبات التنمية، بعدما تسبب في أزمة فكرية تنموية، نتج عنها تصحيح الكثير من المصطلحات التنموية التي تم تعميمها، والتي استمدت من التراث الغربي الليبرالي، حيث تزايد الإحساس لديها بأن التنمية ليست مجرد نمو اقتصادي بحث، بل هي حدث تاريخي حضاري يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، وهو الأمر الذي لا بد معه من الحفاظ على الهوية الوطنية ومبادئها القيمية في المجتمع.

4-2 الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية: حيث أدت أزمة التنمية وما خلفته من نتائج سلبية واضحة كالمديونية التي عانت منها البلدان النامية نتيجة العناصر السابقة، إلى جعل الفكر التنموي يرتبط بمختلف الإصلاحات الاقتصادية الجزئية والكلية لإدارة تلك الأزمة، وخصوصاً تلك المتنبئة من طرف صندوق النقد والبنك العالميين، في إطار برامج التعديل الهيكلي، والتي جاءت نتائجها قاسية على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، مما أوجب على تلك البلدان إعادة النظر في بعض الحقوق الإنسانية وضرورة ضمانها لها، لأنه بالرغم من ازدياد اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن حالة تلك الفئات لم تتحسن، بل وتدهورت، مما ظهر فكر تنموي جديد قائم على صياغة البرامج الإصلاحية الذاتية.

وبناء على الحالة التي آلت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية، كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعريفها المتطورة زمنياً، والتي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول واحد لها، والتي تقسم إلى أربع مجموعات:¹

¹ نفس المرجع، ص 90-93.

- التنمية انطلاقاً من معيار الدخل: حيث توجد عدة تعاريف أهمها:
 - يعرفها " Meir " بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.
 - هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي.
- يعرفها "كنيد ليبرجر" بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلاً أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.
- التنمية انطلاقاً من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي: دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيراً ما رفعت الشعارات باسمها ولأجلها، ومنها:
 - هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنیان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.
 - هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.
- التنمية انطلاقاً من النظرة الاقتصادية، حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:
 - هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.
 - هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

- التنمية باعتبارها عملية حضارية: حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، وخصوصا التحرر من التبعية الخارجية، ومنها:

➤ التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة عن طريق إدارة لها قدرة استخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني.

➤ هي ليست فقط عملية انسانية، ولكنها بشموليتها وعمقها تذهب إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفرادها بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول، ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

3- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين "النمو الاقتصادي" و "التنمية الاقتصادية" بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، من خلال الجدول القادم سنحاول إبرازها:

الشكل (2-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو: هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالتضييق.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الإنتاجية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الاغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الدخل بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	في حين التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية.	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية القابلة للزوال.
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي.	التنمية الاقتصادية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، المؤسسية، الثقافية، السياسية والاقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا تعاريف الخاصة بالنمو والتنمية.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي وتكلفته

1- أنواع النمو الاقتصادي: يبقى النمو الاقتصادي الهاجس الاقتصادي الأهم التي تسعى جميع الدول لتحقيقه والبحث عن الوسائل التي من شأنها رفع معدلاته نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته لذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا لمختلف الحكومات، فقد يحدث نمو غير أنه لا يستمر لفترة طويلة أي أنه عابر لذا تم التمييز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي وهي النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط.

1-1 النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي إذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرارية (كما يتطلب مرونة كبيرة للإطار الاجتماعي والثقافي كي يمكن له الانتقال من قطاع لآخر)¹.

1-2 النمو العابر: وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة ، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعدل أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص.

1-3 النمو المرتبط بتدهور شروط التبادل التجاري: حسب بجواتي فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شروط التبادل التجاري، فإن الخسارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خسارة تفوق المكسب الأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما أن زيادة التخصيص في إنتاج المواد الأولية سيؤدي إلى تحسف وسائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شروط تبادلها التجاري، فيؤدي إلى ما يسمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النسبية

¹ Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond Colin édition, Paris, 1993, p 13.

التي تتميز بها الدول النامية هي إنتاج المواد الأولية، وما تحققه من تخصص القاصرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها¹.

1-4 النمو المخطط: ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناء على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما يرتبط هذا النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، ولعلّ الجزائر من الدول التي استهدفت النمو من خلال المخططات الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

2- تكاليف النمو الاقتصادي: يقصد بتكاليف النمو الاقتصادي التضحيات والثمن الذي يتحمله المجتمع، في سبيل تحقيق أعلى معدلات نمو ممكنة ونجد من أهم هذه التضحيات ما يلي:

1-2 التضحية بالراحة الآنية: قد يتحقق نمو اقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية للدولة استغلالاً كاملاً، وزيادة هذا النمو بزيادة الإنتاج، عن طريق زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة عدد ساعات العمل؛ هذه الزيادة في الإنتاج قد تكون على حساب العمال في انتقاص ساعات الراحة، ولا يقصد بساعات الراحة الكسل، وإنما تلك الساعات التي يحاول العامل من خلالها استعادت القوى للعمل، وهذا ما سوف يضحى به العامل من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق النمو، ويمكن التعبير عن قيمة هذه الراحة ب:

➤ الدخل الذي يمكن تحقيقه في حالة استغلال ساعات الراحة في عمل آخر لقاء أجر معين.

➤ إنتاج بعض السلع والخدمات من خلال ممارسة هواية معينة، بدلاً من اقتناءها من السوق.

2-2 لتضحية بالاستهلاك: قد لا يحدث نمو اقتصادي في حالة عدم التمكن من استغلال الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن قد يحدث نمو ولكن بشرط ترشيد الاستهلاك وعدالة توزيع الدخل لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في المستقبل، ومنه فإن نسبة الاستهلاك المضحى بها تصبح مؤشراً لقياس النسبة الحقيقية للنمو في دولة معينة؛ غير أن المهم ليس كمية الاستثمار لزيادة الإنتاج، وإنما نوعية الاستثمار.

2-3 التضحية بالرغبات الآنية: طالما كان الهدف زيادة معدل النمو فإن ذلك يتطلب زيادة من التضحية سواء بالراحة أو بالاستهلاك، فعندئذ لا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب بها اليوم أو الغد، من أجل تحقيق قدر معين من النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.

¹ استطاع الاقتصادي "بجواتي" في نظريته المسماة النمو المرتبط بتدهور النشاط التجاري" أن يربط تعثر عمليات النمو الاقتصادي في كثير من بلدان العالم النامي وتدني مستويات المعيشة فيها بظاهرة التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري.

2-4 الأضرار المرتبطة بالبيئة: إن من النتائج السلبية للنمو الاقتصادي التوسع في القطاعات الصناعية والفلاحية، حدوث مختلف أنواع التلوث البيئي، حيث تصبح هذه القطاعات مضرّة بحياة الفرد والمجتمع بالإضافة إلى انتشار الجرائم والآفات الاجتماعية وتعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية¹.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

1- قياس النمو الاقتصادي: باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1-1 المعدلات النقدية للنمو: يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:²

1-1-1 معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنوياً وذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا أنه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

1-1-2 معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، ويتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

1-1-3 معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس

¹ حربي موسى محمد عريقات، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأردن، 1993، ص ص 70-72.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 117-118.

المطلوب حسابيا خاصة في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

1-2 المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:¹ يعتبر الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الكلي المتوقع أو معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الكلي، من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، وسنتطرق إليها كما يلي:

1-2-1 الناتج المحلي الاجمالي: اقترح " Mead " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

1-2-2 الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو عمى أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، إذ يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، إضافة إلى ما وصلت إليه من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل².

1-2-3 متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج؛ وفي هذا الشأن اعتقد Charles " Kindleger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى³.

¹ نفس المرجع، ص 119.

² محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 73.

³ نفس المرجع، ص 90.

3-1 معادلة Singer للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة لنمو الاقتصادي في عام 1952، حيث عبر عنها بثلاثة عوامل هي¹:

(D) هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان. معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي × إنتاجية رأس المال) - معدل النمو السكاني السنوي

$$S = SP - R$$

حيث قام Singer بافتراض أن $S = 6\%$ من الدخل الوطني، و $P = 0,2\%$ و $R = 1,25\%$ فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $D = -0,5\%$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات " Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من $0,2\%$ ، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق $1,25\%$.

2- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي: يتطلب النمو الاقتصادي عدة عوامل تساهم مجتمعة وتعطي مخرجات لها قيمة اقتصادية، حيث توصل الاقتصاديون عند دراستهم لمعظم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بأن هناك بعض العوامل الاقتصادية المتمثلة في عوامل الإنتاج، وهي الموارد البشرية، الموارد الطبيعية، رأس المال، التكنولوجيا، والانفاق العام، إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية، التي تعتبر ضرورية لتحقيق دالة من النمو الاقتصادي، و فيما يلي، سيتم ذكر بعض هذه العوامل بإيجاز:

2-1 عنصر العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا عدد ساعات العمل وإنتاجية عنصر العمل، أي كلما زادت إنتاجية عنصر العمل زاد الإنتاج، وإنتاجية العمل هي حاصل قسمة الإنتاج على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه، وهذه الزيادة في الإنتاج تؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي للدولة من خلال عنصر العمل².

¹ نفس المرجع، ص 92.

² حسين فليح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العلمي، الأردن، 2006، ص 178.

2-2 عنصر الموارد الطبيعية: تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية (كالمياه، الأرض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة: البترول، الغاز والثروات الأخرى) في المجتمع أحد المحددات لزيادة معدل النمو الاقتصادي ولكن توفر الموارد الطبيعية في دولة ما لا يعني حدوث نمو اقتصادي بالضرورة وإنما يكون مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية¹.

2-3 عنصر رأس المال: وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد وأن تتم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية؛ ومنه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، من معدات ومواد نصف مصنعة ومواد مخزونة من أجل الإنتاج.

إن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة².

2-4 عنصر التقدم التكنولوجي: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة اختراعات واكتشافات علمية، التي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي التي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار والقدرة الشرائية في المجتمع، حيث يوجد بعض الاختراعات والتي لم يتمكن أصحابها من استخدامها اقتصادياً نظراً لعدة أسباب، مثل ارتفاع تكاليف استخدامها أو لأنها غير قابلة للإنتاج على نطاق واسع، وهذه الاختراعات لا تدخل في المفهوم الاقتصادي للتقدم التقني، ويسمح التقدم التقني بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج وكذلك إنتاج نفس كمية المنتج بكميات أقل من عناصر الإنتاج.

إن التقدم التقني يمكن أن يحصل بإحدى الطريقتين التاليتين:

- تنمية المهارات العلمية الوطنية والاستثمار في البحوث والتجارب العلمية.
- استيراد التكنولوجيا من المناطق الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً، من خلال التبادل التجاري أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 139.

² نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 84.

وفي كلتا الحالتين فإن التقدم التقني يتطلب التضحية في الحاضر من أجل مستقبل أفضل، لأنه يحتاج إلى تخصيص موارد اقتصادية أكبر لأغراض الدراسات والبحوث العلمية، أو استيراد التكنولوجيا المتطورة وهذا ما يترتب عليه تخصيص موارد أقل للاستهلاك الحالي، من أجل الحصول على ما هو أفضل مستقبلاً.

2-5 عنصر الإنفاق العام: يلعب دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه الدعامة الأساسية للطلب الفعال كما يساهم في زيادة رأس المال البشري وإنجاز هياكل موجهة لدعم الإنتاج ومن ثم زيادة المداخيل، إذ أصبحت فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد بمثابة مسلمة لا تثير جدلاً حولها، لكن النقاش القائم في الوقت الحالي حول حجم الإنفاق العام في الاقتصاد، إذ لا بد من تحديد حجمه بدقة وأمثليه حتى يتمكن من تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو.

ومن خلال ما سبق ذكره عن عناصر النمو الاقتصادي يمكن القول أنه مهما كان عنصر النمو من عمل ورأس المال وتقدم تقني والإنفاق العام، فإن هناك عوامل أخرى قد تساهم النمو الاقتصادي مثل زيادة عدد السكان والنظام المالي المتبع، الاستقرار السياسي، وفرة الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي منذ الآراء الأولى المقدمة في هذا المجال، من قبل الكلاسيك الذين واكبوا الثورات الفكرية والصناعية وحاولوا تفسير النمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية، ثم قدمت بعد ذلك المدرسة النيوكلاسيكية الكثير من الأعمال والكتابات حول النمو الاقتصادي، ثم نتطرق في المطلب الثالث للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ارتبطت فترة الاقتصاد الكلاسيكي بعملية التقدم الاقتصادي السريع، وخاصة في الدول الأوروبية، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط، حيث اتجه هذا الفكر للبحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني معتمداً على أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي، وفيما يلي سيتم عرض الأفكار التي جاء بها أبرز مفكري هذه المدرسة، Adam Smith ، T.R. Maltus ، David ، Karl Marx ، Ricardo.

1- نظرية آدم سميث (1723-1790): اهتم آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم 1776) بمشكلة التنمية الاقتصادية، حيث هدف إلى التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية معوقاته؛ أكد آدم

سميث أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، حيث أن تخصص العمال في إنتاج معين سوف يمكنهم من إنتاج كمية كبيرة بنفس المجهود، وهذا التقسيم لن يتحقق إلا عند استخدام المعدات والآلات المتخصصة، ولتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الادخار الفردي، بالإضافة إلى تراكم رأس المال لابد من توسع حجم السوق.

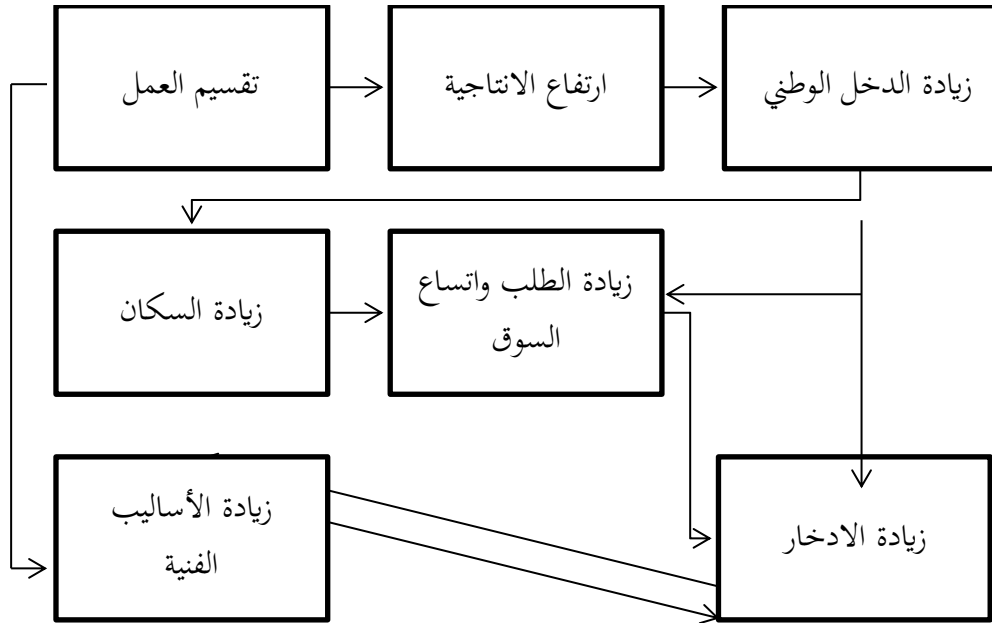
ويمكن تلخيص أفكار آدم سميث حول النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

1-1 تراكم رأس المال: يمثل تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية Adam Smith للنمو الاقتصادي، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، والتي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج أو الدخل القومي، وهذا ما يعني النمو الاقتصادي¹؛ قبل ظهور الاقتصاد الكلاسيكي، كان المشكل المطروح، هو كيف يتم زيادة ثروة البلد ؟، ذلك لأن زيادة الثروة تم اعتبارها بمثابة مؤشر لازدهار البلد حسب آدم سميث، فإن الطريقة الوحيدة لزيادة الثروة وهي زيادة الإنتاج، والتي تتطلب بدورها المزيد من الاستثمارات الرأسمالية، لهذا الغرض، يجب تكوين المزيد من رأس المال، والذي يتحقق من خلال المزيد من الادخارات، التي تنجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن تخصص العمل فمن خلال تراكم الأرباح، فإن مخزون رأس المال ينمو على مدار الزمن، وبالتالي، تتحقق زيادة في الإنتاج للفترات المقبلة.

1-2 تقسيم العمل: يعتقد آدم سميث أن تقسيم العمل هو نقطة البداية لعملية النمو الاقتصادي فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تخصيص مجموعة صغيرة من العمليات لكل عامل مما يسمح له بإتقان عمله واختزال الوقت الضائع في الانتقال من مهمة لأخرى وبالتالي تزيد إنتاجية العمال التي لا يوجد لها حد أعلى حسب سميث وهذا ما يجعل نمو الدخل الفردي سببا في تحسي القوى الإنتاجية للعمل وكذلك يساهم في رفع المقدرة على الابتكار بما يدفع عجلة التقدم التكنولوجي، حيث يقول سميث في هذا الشأن " يبدو أن الفضل يعود في اختراع كل هاته الآلات التي تسهل وتحفز العمل إلى مبدأ تقسيم -

¹Tony Aspromourgos, **Adam Smith on Labour and Capital**; in Christopher J. Berry, Maria Pia Paganelli, Craig Smith (eds.), *The Oxford Handbook of Adam Smith*, Oxford University Press, United Kingdom, 2013, p 272.

الشكل (2-2): أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي



المصدر: توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، مصر، 2000، ص 317.

2- تحليل توماس روبرت مالتوس (1766-1834): يحتل T.R. Malthus مكانة هامة بين الاقتصاديين الذين لعبوا دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاديات الكلاسيكية، فعلى الرغم من أنه قد تم تكريمه كأب للديموغرافيا، إلا أن كتاباته تتضمن أيضا تحليلا قيما للعوامل المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل، وقد ركزت أفكاره على جانبين أساسيين وهما نظرية السكان "Theory of Population" ونظرية الوفرة "Theory of Glut" والتي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر توماس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي للأسواق، وتتمثل أهم الأفكار التي جاء بها فيما يلي:

1-2 نظرية مالتوس للسكان والنمو الاقتصادي: يفترض مالتوس أن عدد السكان ينمو كلما ارتفع متوسط الدخل إلى مستوى أعلى على مستوى الكفاف والذي يمثل المستوى اللازم للعيش، وحسب صياغته الشهيرة، ينمو عدد السكان بمتتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32، 64،)¹، وهذا عندما ترتفع الأجور فوق مستوى الكفاف ومن جهة أخرى، فهو يرى بأن إنتاج الأغذية الأساسية لا يمكنه مواكبة النمو السكاني الهندسي بسبب الميل إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة في الزراعة، فجميع الأراضي الخصبة والمناسبة لإنتاج الغذاء هي بالفعل في دالة استخدام كامل، وبالتالي، فإن أرض جديدة يتم

¹ Peter Neal Hess, **Economic Growth and Sustainable Development**, Routledge, London and New York, 2013, p 66.

استخدامها في عملية الإنتاج ستحقق أقل ناتج بالمقارنة مع الأراضي الخصبة ذات أكبر إنتاجية؛ وبهذا فإن نمو إجمالي إنتاج الغذاء سيتباطأ في حين يستمر النمو السكاني دون انقطاع، حيث يعتقد مالتوس أن الإنتاج الزراعي يمكن أن ينمو فقط بمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8،) وبناء على ذلك، فقد توقع بأن معدل النمو السكاني سيتجاوز معدل نمو الغذاء، مما ينتج عنه بؤس، مجاعات وتناقص عوائد الزراعة، والذي يؤدي إلى تخفيض دخل الفرد إلى مستوى أدنى من مستوى الكفاف، وبالتالي انخفاض معدل النمو السكاني، وربما حتى انخفاض عدد السكان¹.

ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة عدد السكان و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف².

2-2 عوامل التنمية: من أجل تحديد التنمية الاقتصادية، قام مالتوس بالتمييز بين الناتج الوطني الإجمالي المحتمل الذي يمثل قوة إنتاج الثروات، والناتج الوطني الإجمالي الفعلي أو الحقيقي الذي يمثل الثروات الفعلية، فهو يرى بأن مشكل التنمية الاقتصادية يرتبط مع تحقيق مستوى عال من الناتج الوطني الإجمالي المحتمل.

يتوقف حجم الناتج الوطني الإجمالي المحتمل على الأرض، العمل، رأس المال، والإدارة حيث أن مشاركة هذه العوامل الأربعة في عملية الإنتاج بنسب كافية و ملائمة، سيؤدي إلى تعظيم إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي وفي هذا الصدد، ركز مالتوس على تراكم رأس المال، خصوبة التربة، التقدم التكنولوجي، إضافة إلى التخصيص الأمثل للموارد، وذلك لزيادة ثروة البلد خلال فترة قصيرة، كما أعطى أهمية للعوامل غير الاقتصادية في التنمية الاقتصادية والتي تشمل حماية الممتلكات، دستور، قوانين وأنظمة جيدة و ملائمة،...الخ.

2-3 عملية تراكم رأس المال: اعتبر مالتوس تراكم رأس المال يمثل محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي، حيث تؤدي الأرباح المرتفعة إلى زيادة تراكم رأس المال، والتي تتحقق من مدخرات الرأسماليين، وليس من مدخرات العمال الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة، وبالتالي ليس لديهم القدرة على القيام بالادخار.

¹ Peter Neal Hess, op cit, p 66.

² مدحت محمد القرشي، مرجع سابق، ص 90.

إذا قام الرأسماليون بتخفيض إنفاقهم على السلع الاستهلاكية، وفي المقابل زيادة الادخار بهدف تعظيم أرباحهم، فإن ذلك سوف يعيق عملية التنمية الاقتصادية، لذلك اقترح مالتوس الاعتراض على مبدأ الميل الأمثل للادخار "Optimum Propensity to Save".

2-4 نقص الطلب الفعال: اعترض مالتوس على قانون SAY للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، ولم يقبل رأيه القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك فائض عام في الإنتاج أو وفرة في السوق¹.

ويعتقد مالتوس أن الاقتصاد يمكن أن يقع في حالة فائض الإنتاج "Over Production"، وهي الحالة التي يتم خلالها زيادة تراكم رأس المال عن طريق تخفيض الاستهلاك، أي يكون الطلب الفعال أقل من العرض.

نقص الطلب الفعال يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، العمالة، تراكم رأس المال والإنتاج، ولحل هذه المشكلة ينبغي إعادة توزيع الدخل لصالح المجموعة التي تقوم بإنفاق معظم دخلها على الاستهلاك.

ومن جهة أخرى يركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع الاستهلاكية مما سيعيق عملية التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، يقترح مالتوس عندها فرض ضرائب على ملاك الأراضي².

2-5 الركود الاقتصادي:³ أشار الاقتصادي مالتوس إلى أن عرض العمل هو غير مرن في المدى القصير، وأن تزايد المنافسة في سوق العمل سيؤدي إلى ارتفاع الأجور والذي لا يرفع من مستوى الطلب الفعال لأن العمال يفضلون أوقات الفراغ على زيادة الاستهلاك، وبالتالي ستظهر دالة فائض عام أو وفرة في عرض السلع في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الادخار، الاستثمار، والأرباح، وبالتالي تقليل الحافز لتراكم رأس المال بقوة، فحسب مالتوس إن نقص الاستهلاك "Under Consumption" أو

¹ Nicholas V. Gianaris, **Modern Capitalism: Privatization, Employee Ownership and Industrial Democracy**, Greenwood Publishing Group, USA, 1996, p 24.

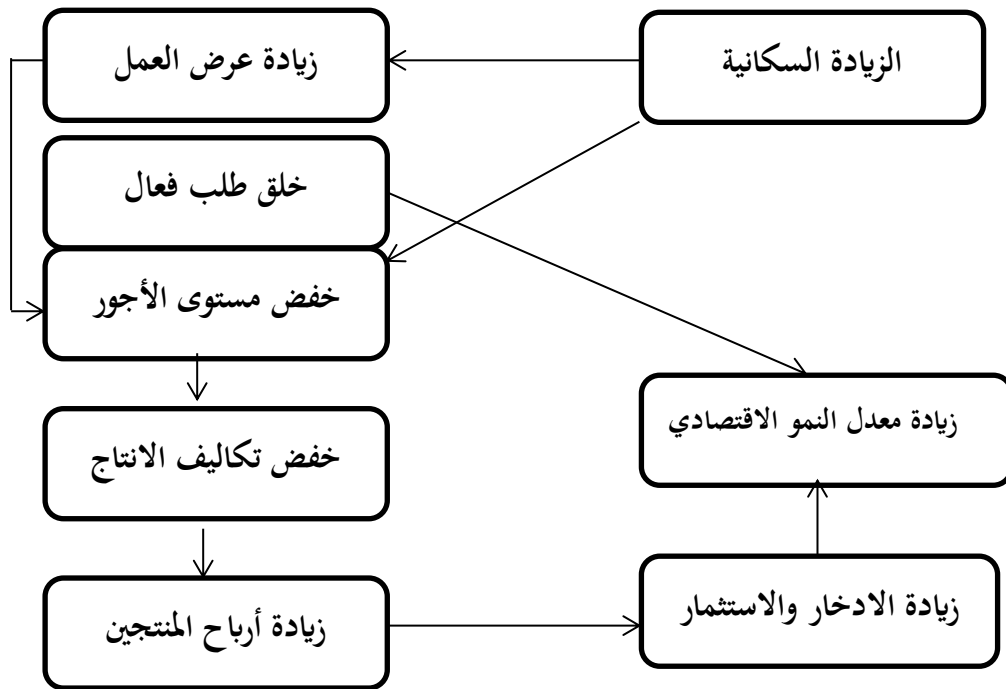
² مدحت محمد القرشي، مرجع سابق، ص ص 59 - 60.

³ Lynn C. Burbridge, **The Evolution of Economics: The Search for a Theory of Value**; in Donijo Robbins (ed.), **Handbook of Public Sector Economics**, CRC Press : Taylor & Francis Group, LLC, New York, USA, 2005, p 18.

نقص الطلب الفعال والذي يؤدي إلى ظهور فائض في الاقتصاد، يمثل السبب الرئيسي للركود الاقتصادي والتخلف.

ورغم أن تحليلات واستنتاجات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، إلا أنه بشكل عام فإن نظريته المتشائمة لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة و الذي عوض عن تناقص العوائد.

الشكل (2-3): تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي



المصدر: سالم النجفي، محمد القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتابة للطبع والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 63.

3- تحليل دافيد ريكاردو (1772-1823): وافق دافيد ريكاردو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة" آدم سميث في رؤيته للنمو الاقتصادي الذي كان عبارة عن تحديد مصادر النمو الاقتصادي إلا أن ريكاردو فضل دراسة النظام الرأسمالي من جهة أخرى وهي تأثير توزيع الدخل السنوي بين مختلف أقسام المجتمع وكان هدفه توضيح حدود للنمو الاقتصادي على المدى الطويل؛ واعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث

للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، وقسم ريكاردو المجتمع إلى 03 طبقات رئيسية وهي:¹

الرأسماليون: يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة.

العمال: والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج.

ملاك الأراضي والعقارات: يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

حيث كل من هذه الأقسام لديها دخل محدد فالعمال لديهم أجور ثابتة تكون محددة من طرف السوق، أما ملاك الأراضي والعقارات لهم ريع، أما الرأسماليين لهم الربح الباقي أي الباقي من الدخل بعد دفع أجور العمال وريعي الملاك بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن تحقيق الأرباح يسمح بإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية وهكذا يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل اكبر يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من أرباح، أجور وريع وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

بشكل عام يرى مفكري النظرية الكلاسيكية بأن العامل الحاسم في النمو الاقتصادي هو العمل ورأس المال فإن الزيادة في تراكم رأس المال (بافتراض أن نمو القوة العاملة مرتبطة بنمو السكاني) تؤدي إلى الزيادة في معدل الإنتاج ولكن كلما زاد تراكم رأس المال وزاد عدد السكان تناقصت إنتاجية عوامل الإنتاج وبالتالي انخفاض الأجور والأرباح واتجه نصيب الفرد من الدخل المحلي نحو الركود في المدى الطويل.

4- تحليل كارل ماركس (1818-1883): يعتبر كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تتبأ بانهايار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، حسب النموذج الماركسي للنمو الاقتصادي، تميل الاقتصاديات الرأسمالية إلى النمو الازدهار مع زيادة تراكم رأس المال، ولكن في المقابل لا يمكن أن يستمر ذلك إلى الأبد، فانهايارها هو أمر حتمي لا مفر منه بسبب الأزمة التي ترافق دالة فائض الانتاج " Over Production" والاضطراب الاجتماعي، وفي نهاية الأمر فإن النظام الرأسمالي يتم استبداله بالنظام الاشتراكي.

¹ محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 79-81.

واصل ماركس أعمال ريكاردو وطورها حيث ادخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة¹، واعتقد أن الطريق الوحيد لأي منتج لاكتساب قيمته هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتج، كما اعتبر الأرباح في فائض القيمة الذي يخلقه العامل هو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوع للعامل من أجل إنتاج ذلك المنتج، لأن الرأسماليون يحققون الأرباح من خلال بيع المنتجات بأسعار أعلى من أجر حد الكفاف وبزيادة معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج، تزيد حصة رأس المال الثابت، وينخفض معدل الربح، وبما أن فائض العمل موجود، فهو الذي يدفع الأجور إلى الانخفاض، كما تتبأ ماركس بأنه مع تراكم رأس المال، فإن ما أطلق عليه الجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى، والأرباح إلى الأسفل.

ويمكن تلخيص نظرية كارل ماركس، لأن عملية نمو الاقتصاد الرأسمالي تأخذ النظام إلى أعلى مستوى من الازدهار، ولكن في نفس الوقت، فإنها تولد بعض القوى داخل النظام، والتي تؤدي إلى تدمير النظام ذاته ككل، وبالتالي، حسب هذه النظرية تتضمن دراسة عملية النمو جانبين أساسيين وهما:

- نمو الاقتصاديات الرأسمالية.
- انهيار الاقتصاديات الرأسمالية.
- رغم أن هناك من أكد أن تحليلات كارل ماركس تضمنت نظرة ثابتة وقيمة لأداء الرأسمالية، إلا أن نظريته تعرضت للنقد ذلك لأن تنبؤاته بالنسبة لانهيار النظام الرأسمالي لم تتحقق لسببين:²
- أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأن أي زيادة في الأجور الحقيقية يمكن أن يعوضها زيادة في الإنتاجية، مما يترك معدل الربح دون تغيير.

- أنه قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة (كما قلل باقي الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة)، والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد، ويؤثر على إنتاجية العمل.
- 5- انتقادات النظريات الكلاسيكية للنمو: يعتبر النموذج الكلاسيكي أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار كما أن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، ومن جهة أخرى اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، كما أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة من أجل تحقيق النمو

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 61.

² نفس المرجع، ص 62.

الاقتصادي، إلا أن هذا النموذج قد واجه العديد من الانتقادات من طرف بعض الاقتصاديين في صدد تقييمهم للنظرية الكلاسيكية، وتتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:¹

➤ **الأرباح مصدر للادخار:** اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار، و أن الطبقة الرأسمالية فقط هي التي تقوم بالادخار في الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار، ولكن في الوقت الحاضر، أشارت التجربة إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

➤ **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، وكما قال Schumpeter فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

➤ **قوانين غير واقعية:** إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية Malthus للسكان، وقد قللوا من أهمية التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد كما أن عدد السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضها Malthus، وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان، وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

➤ **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:** يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة، وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات، وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا، فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد.

➤ **إهمال النظرية للقطاع العام:** يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في الدول النامية حيث لا يوجد المنظرون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشيطا كوكيل للتنمية في هذه الدول.

➤ **أهمية محدودة للتكنولوجيا:** افترضت النظرية بأن المعرفة التقنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

¹ نفس المرجع، ص ص 65-66.

- **عدم صحة قانون Say للأسواق:** باستثناء Malthus فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون Say للأسواق هو جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض والطلب دائما متساويين، إلا أن Keynes أثبت أن قانون Say قد لا يكون صحيحا، حيث يمكن أن يحد اختلال في التوازن بين العرض والطلب في السوق.
- **الأجور ليست مرنة:** تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي وهو أن الأجور مرنة تماما، إلا أنه في الواقع، من الصعب تخفيض الأجور إلى أدنى من مستوى معين، لأن ذلك سيتم مقاومته من قبل نقابات العمال، مما يتسبب في النزاعات الصناعية، مثل هذه الأحداث قد تعيق عملية النمو.
- **مفاهيم خاطئة حول الأجور والأرباح:** أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور النقدية ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح، كما أن الاقتصاديات الناضجة والمتطورة لم تصل بعد إلى مرحلة الركود.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية

إن التحول الفكري من نظرية النمو الكلاسيكية إلى النظرية النيوكلاسيكية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر نتج أساسا عن التحقيق الناجح للنمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذا النجاح الاقتصادي الذي تميز بارتفاع الأجور الحقيقية، ارتفاع معدلات الأرباح، والتقدم التكنولوجي تجاوز النمو السكاني وقام بإزالة مخاوف الاقتصاديين الكلاسيكيين حول دالة الثبات والركود الاقتصادي، ونتيجة لذلك، تم الاهتمام بالمشاكل القصيرة الأجل، وانتقل التركيز إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد.

تشير معظم النظريات النيوكلاسيكية للنمو - من Cassel و Marshal إلى Solow و Harrod - إلى أهمية الابتكارات والتقدم التكنولوجي؛ كما تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى نظرية Joseph A. Schumpeter التي تؤكد على دور الابتكارات، وبالتالي التقدم التقني والتكنولوجي، إضافة إلى نموذج Harrod-Domar الذي بني على أساس أعمال J.M. Keynes، كما سيتم التركيز على نموذج Solow-Swan باعتباره من أهم النماذج

النيوكلاسيكية للنمو، الذي يبين من خلال استخدامه لدالة الإنتاج النيوكلاسيكية أن إحلال رأس المال للعمل يؤدي إلى تغيير إنتاجية رأس المال.

1- نظرية Schumpeter للنمو الاقتصادي (1883-1953): يعتبر الاقتصادي الألماني Schumpeter من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، من خلال كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دوراً مهماً في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني¹.

قبل البدء في الأفكار التي أتى بها شومبيتر يحب التفرقة بين الابتكار والاختراع فالأول يتضمن اكتشاف الأفكار الجديدة والثاني هو تحقيق الأفكار في الواقع، في خطواته لفهم تطور الاقتصاد في النظام الرأسمالي ميز شومبيتر بين حالتين حالة سكون الاقتصاد أين يكون فيه التقدم التكنولوجي ثابت وحالة تطور الاقتصاد أين يتطور فيها التقدم التكنولوجي المدعم بالابتكارات؛ في الحالة الأولى حدد حلقة تمثل اقتصاد ساكن لا يتحرك أين كل شيء ثابت (السكان، الأذواق، دالة الإنتاج) وبالتالي أي إنتاج منتج خلال فترة زمنية معينة سوف يستهلك وبالتالي الكميات المستهلكة تكون معروفة في الاقتصاد، ولا يكون هناك ادخار ومعدل الفائدة يكون صفراً.

أما الحالة الثانية هي حالة ديناميكية تتميز بتطورات مدعومة بابتكارات مستمرة، هذه الابتكارات تسمح للاقتصاد بالتطور وتغيير تقنيات الإنتاج وبالتالي ظهور مصطلح (تدمير- خلق) أي أن المؤسسات التي لا تمارس استراتيجية التحسين المستمر سوف تختفي بسبب المنافسة وستترك مكانه للمؤسسات التي لديها ابتكارات جديدة ومستمرة، ولتمويل هذه الابتكارات تلجأ المؤسسات إلى البنك للاقتراض ويعتبر شومبيتر من مؤسسي العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن شومبيتر أدخل الابتكار التكنولوجي كمتغير داخلي لأي نمو اقتصادي.

يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:²

➤ **الابتكارات والتجديدات:** تأخذ هذه التجديدات والابتكارات التي يقوم بها المنظم عديدة الأشكال مثل:

¹ محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 103.

² Philippe Hugué, *Economie du développement*, Edition Dalloz, France, 1989, p 22.

- إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.
 - إدخالاً طرق وتقنيات إنتاج جديدة.
 - البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وبالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج.
 - إعادة تنظيم وهيكل الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.
- **الأرباح:** إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.
- **كسر التدفق الدائري:** يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمؤسسة، مع مرور الزمن يصبح في حوزة باقي المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المردودية، لهذا تظهر ضرورة تجديد وابتكار منتج آخر لآخذ الأفضلية فيه وبالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المؤسسات والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج وهكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المد والجزر في الدورة الاقتصادية فكل مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون تدفع بالمؤسسات بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا الدورة الاقتصادية.
- انتقدت نظرية النمو Schumpeter لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تتفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات.
- 2- نموذج (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي:** يعتبر نموذج هارود-دومار كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكنزي للنمو؛ حيث يبين نموذج هارود-دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو

يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب¹.

ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارود" والذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج هارود دومار؛ وهذا رغم أن تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملاً، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين والعقبات في الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً.²

2-1 افتراضات نموذج (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي: يتسند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها³:

- هناك مستوى توازن الاستخدام الأولي للدخل والذي قد تم تحقيقه بالفعل.
- هناك اقتصاد حر دون أي تدخل من قبل الدولة.
- النظام الاقتصادي هو نظام مغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
- الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال هما ثابتين.
- ثبات المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار الفائدة.

2-2 تحليل هارود: عرض الأستاذ Roy Harrod نموذجه للنمو في مقاله الذي نشر في المجلة الاقتصادية (المملكة المتحدة) سنة 1939 حيث أظهر في نموذجه كيف يمكن أن يحدث النمو المستقر في الاقتصاد؛ وقد طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين حتى يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟، وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؛ يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:

¹ حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص ص 71-73.

² Gilbert Abraham-Frois, **Dynamique économique**, édition Dalloz, 7 édition, Paris, 1991, p p 181-186.

³ Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement**, théorie et politique, TOME I, 2eme édition OPU, Alger, 1981, P 192.

2-2-1 معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي S كدالة خطية s للدخل الوطني Y : $S = sY$

- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت: $k = K/Y = \Delta K / \Delta Y$

وبالأخذ بعين الاعتبار المساواة التالية؛ $I = S$ و $I = \Delta K$ نتحصل على:

$$I = \Delta K = k \Delta Y = sY = S$$

ومن العلاقة $k \Delta Y = sY$ لدينا $g = \Delta Y / Y = s/k$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

2-2-2 معدل النمو المضمون: هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل التي ادخرته؛ ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعجل، s نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و c المعامل الحدي لرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على :

$$s Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots \dots \dots (1)$$

حيث : $c(Y_1 - Y_0)$ ، يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة .

$s Y_0$: الادخار المحقق .

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على:

$$g_w = (Y_1 - Y_0) / Y_0 = s/c$$

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل s يمثل السلوك الاستهلاكي ، و c يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.

2-2-3 معدل النمو الطبيعي: يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a ، ويرمز له بـ g_n ؛ وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، أن ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي g_n ، مما يتطلب على معدل النمو g للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون $g_w = s/c$ و معدل النمو الطبيعي؛ مادام أن المعاملات الثلاث a ، n ، c خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين g_n و g_w هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي أقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $g < g_w$ ، ومن أجل تقادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن أن يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي؛ والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام g أقل من g_w ؛ حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s ؛ ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب؛ عكس ذلك إذا كان g_n أكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى أخذ قيم أكبر من g_w ، مؤدية إلى حالة نقص في رأس المال؛ بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، عن طريق التضخم؛ هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية¹.

2-3 نموذج دومار: اعتبر الأستاذ Evsey D. Domar نموذجه للنمو في كتابه سنة 1946، أن للاستثمار دور مزدوج، الدور الأول يضيف إلى الطاقة الإنتاجية، ويساهم في توليد الدخل؛ ولقد بني نموذجه على السؤال التالي: بما أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق أيضا الدخل، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار الواجب تحقيقه من أجل جعل الزيادة في الدخل مساوية لتلك الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يتم الحفاظ على دالة الاستخدام الكامل؟

Y_d : مستوى الدخل القومي أو مستوى الطلب الفعال عند العمالة الكاملة.

Y_s : مستوى الطاقة الإنتاجية أو العرض عند مستوى العمالة الكاملة.

K : رأس المال الحقيقي.

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الاول، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 95.

I : صافي الاستثمار والذي يؤدي إلى زيادة في رأس المال الحقيقي أي ، ΔK .

α : الميل الحدي للادخار وهو مقلوب المضاعف.

σ : إنتاجية رأس المال.

2-3-1 جانب الطلب: يفترض جانب الطلب بواسطة المضاعف الكينزي، الطلب هو دالة للاستثمار، التغير في الدخل هو في حد ذاته دالة للتغير في الاستثمار مضروباً في المضاعف، حيث أن أي زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي والعكس صحيح؛ يرتبط الطلب الفعال عكسياً مع الميل الحدي للادخار، وبالتالي، فإن أي زيادة في الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الفعال والعكس صحيح¹.

تمثل هذه المعادلة نموذج الطلب على الاستثمار عند دومان $Yd = I / \alpha$

جانب العرض: العرض هو أيضاً دالة للاستثمار، العرض من الناتج (YS) عند العمالة الكاملة يعتمد على عاملين أساسيين وهما: الطاقة الإنتاجية لرأس المال (σ) ومقدار رأس المال الحقيقي (K) أي زيادة أو نقصان في أحد هذين العاملين ستؤدي إلى زيادة أو تخفيض العرض من الإنتاج.

تشير هذه المعادلة لعرض الاستثمار حسب نموذج دومان $YS = \sigma K$

عند التوازن، يكون جانبي الطلب والعرض متساويين، أي: $Yd = YS$

2-4 تقييم النموذج: من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود-دومان الفرضيات التي بني عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل²؛ نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، والذي قد يكون صحيح على المدى القصير، ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل؛ أما افتراض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار³.

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود-دومان تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي؛ مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها)

¹ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 140.

² Debraj Ray, *Developement Economics*, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1998, p p 58-60.

³ محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص 132-142.

على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.¹

رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فإنه بفضل التغييرات التي طرأت على هذا النموذج، سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو.²

3- نموذج "Solow" للنمو الاقتصادي: يعتبر سولو من الاقتصاديين النيوكلاسيكيين البارزين؛ لقد كانت نظرية "Harrod-Domar" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطياً.

$$Y = F(K, L)$$

3-1 فرضيات النموذج: من الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج؛ رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية؛ بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال و العمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

$$\lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0$$

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تتوّل إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تتوّل إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالأتي:³

يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الإذخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الإذخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب بـ $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي

¹ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، 1998، ص 314.

² Jean Arrous, op cit , p55.

³ Robert, J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle, Ediscience international, Paris, 1996, p 20.

قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل؛ وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $dL(t)/dt = nL(t)$ ؛ وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$ بزيادة آسية e^{nt} ، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي:¹

$$dk(t)/dt = sf[k(t)] - (n + \lambda) k(t) \dots \dots \dots (a)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k بحيث :

$$sf[k^*] = (n + \lambda) k^*$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt = 0$.

2-3 القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات؛ بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و λ معطاة، يوجد قيمة واحدة $0 < k^*$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S ؛ وإذا رمز لها بـ $k^*(s)$ ، مع $dk^*(s)/ds > 0$ ؛ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $f[k^*(s)]$. $c^* = (1 - s) \cdot f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:²

$$c_{or} = f(k_{or}) - (n + \lambda) \cdot k_{or}$$

حيث : k_{or} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{or} .

3-3 نتائج نموذج سولو: تتمثل النتائج المستخلصة من هذا النموذج على مستوى التوازن الطويل المدى في كون:³

- نسبة رأس المال على العمل ، الإنتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل λ .
- المتغيرات على مستوى (رأس المال، الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل $n + \lambda$.
- معدل الأجر $e^{nt}[f(k^*) - k^*f'(k^*)]$ ينمو بمعدل λ .
- معدل المردودية لرأس المال يساوي $f'(k^*)$ وهو ثابت.

بالإضافة إلى أن معدل النمو الطويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله علاقة بدناميكية الانتقالية (Dynamique de transition)، أي كيفية اقتراب الدخل الفردي للاقتصاد ما من

¹ Jean Arrous, op cit , p 65.

² Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit p 23.

³ Jean Arrous, op cit , p 66.

حالاته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد آخر؛ حيث بقسمة المعادلة (a) على k نتحصل على معدل نمو رأس المال g_k :¹

$$g_k \equiv (dk(t)/dt)/k = (s \cdot f[k(t)]/k) - (n + \lambda) \dots \dots \dots (b)$$

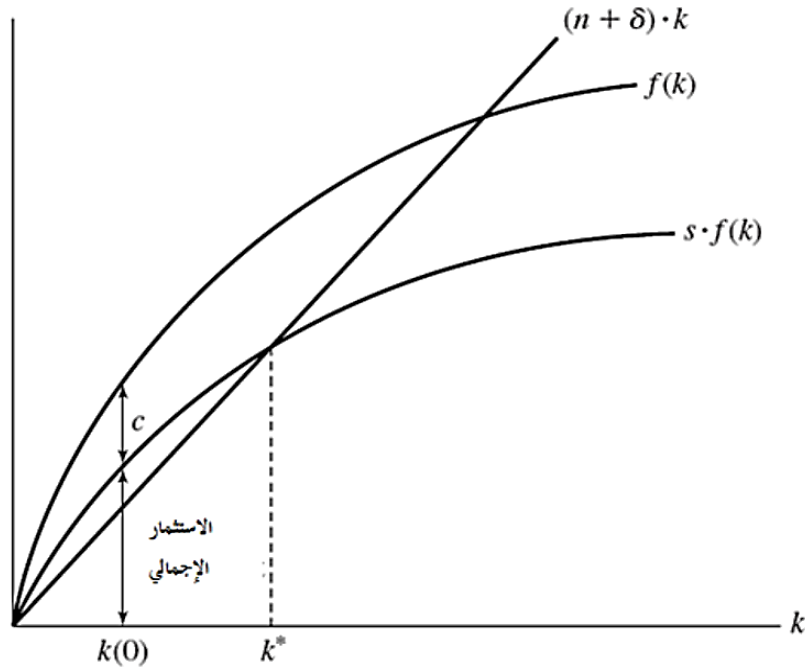
ومنه فإنه لما تكون k نسبيا منخفضة، فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال $f(k)/k$ هي نسبيا مرتفعة، وأن الاستثمار الخام لوحدة رأس المال $s \cdot f[k(t)]/k$ هي نسبيا مرتفعة، غير أن رأس المال لكل عامل k ينخفض بمعدل الفعلي قيمته ثابتة $n + \lambda$ ، وبالتالي فإن معدل النمو g_k هو نسبيا مرتفع، ويؤول إلى حالاته النظامية؛ بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال ابتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0) > k^*$ ، فإن معدل النموه ينخفض في الزمن.

من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق و التقارب الشرطي، حيث يتمثل التقارب المطلق في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، وهذا عادة ما يحدث في مجموعة من الدول ذات نفس المعاملات s ، n ، λ ، و نفس قيم Y^* و K^* في الحالة النظامية، ولكن هذه الدول الفقيرة لها قيم K و Y في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها K و Y يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن؛ أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى آخر وبالتالي فإن نمو اقتصاد ما يزداد كل كان بعيد عن وضعيته النظامية؛ فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيد عن وضعيته النظامية، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق.²

¹ Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin , op cit, p26.

² Ibid, p p 30-37.

الشكل (2-4): نموذج " Solow " القاعدي



SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p147 .

4-3 الانتقادات الموجهة لنموذج سولو: وجو لنموذج سولو عدة انتقادات منها على الخصوص:¹

- يعتبر هذا النموذج غير قابل للتطبيق في البلدان النامية، نتيجة وجود فروقات هيكلية كبيرة فيها، كما أن دالة إنتاج Cobb–Douglas قد تعرضت لنقد حاد.
- افتراض النموذج تماثل السلع المنتجة ويعتبر ذلك الافتراض غير واقعي.
- افتراض الاقتصاد مغلق واستبعاد تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.
- سيادة المنافسة التامة في الاقتصاد.
- عدم توضيح الكيفية التي يتحقق بها التطور والتقدم التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي أي لا يمكن معرفة محدداته وهو مستقل عن القرارات الاقتصادية.

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي (Théorie de la croissance endogène)، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات؛ وهي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي

¹ سعيد يحيى، تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 27.

عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.¹

بالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي المتمثل في نموذج " Solow,1956 " قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة التقارب بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللاحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد؛ ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف (وهي غير قابلة للمنافسة) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ظهر تيار فكري مستقل عن تلك الافتراضات؛ فمثلا ركز " P.Romer " على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز " Lucas " على رأس المال البشري في بناء نموذج، في حين ركز " Barro " على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

1- نموذج Rebelo (1991) نموذج AK: يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية رأس المال (K) من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي؛ ويعود غياب تناقص هذه الأخيرة إلى الرأس المال البشري؛ ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي:²

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجيا.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق رأس المال الفردي بـ $y=A k$ ، والإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة ومساوية لـ A؛ وبتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة (b) لنموذج سولو نتحصل على:

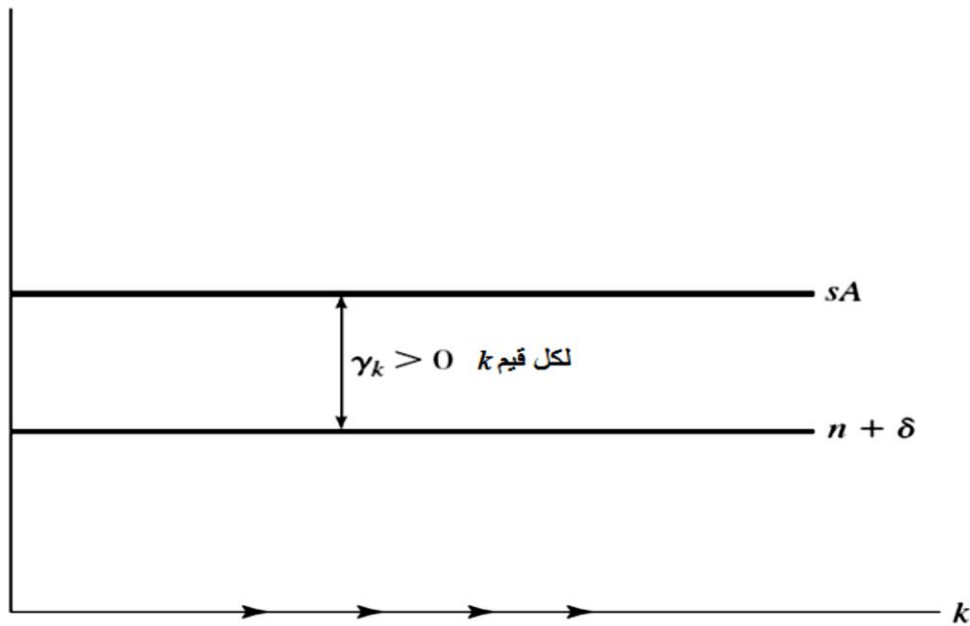
$$g_k = sA - (n+\lambda)$$

¹ خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الأردن، 2006، ص 45.

² Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit, p p 44-47.

ومادام $y = Ak$ و $c = (1-s)y$ ، فإن معدل نمو للناتج والاستهلاك الفردي هي مساوية لـ g_k . وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج AK يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان؛ وعلى عكس النموذج النيو كلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتقارب مطلق أو شرطي، حيث $\partial g_y / \partial y = 0$ وهذا من أجل كل المستويات لـ y .

الشكل (2-5): نموذج AK



SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p 64.

- يمكن ملاحظة أن الاقتصاد الممثل بواسطة التكنولوجيا AK يظهر نموا فرديا طويل الأجل موجبا دون أي تقدم تكنولوجي.
- إضافة إلى ذلك، معدل النمو الفردي المبين يعتمد على المعلمات السلوكية للنموذج على عكس النموذج النيوكلاسيكي، فإن معدل ادخار مرتفع s يؤدي إلى ظهور معدل نمو فردي طويل في الأجل المرتفع γ^* و بالتالي، فإن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل الادخار سيكون لها أثر إيجابي دائم على النمو¹.

¹ Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, op cit, p 64.

2- نموذج (Uzawa-Lucas) 1988: نموذج ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري

يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، ويتوافق مع نموذج Rebelo، عندما لا يحتاج إنتاج الرأس المال البشري لرأس مال مادي أي أن $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:¹

بوضع $w=K/H$ و $X=C/K$ ، وبالإستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو g_C للاستهلاك و معدل نمو g_U : $u \downarrow$

وفي الحالة النظامية فإن كل من المتغيرات u ، w ، X لهما قيم ثابتة، ومعدل نمو مشترك لكل منها Y ، C ، K ، H هو :

$$g^* = (1/\theta) \cdot [B - \delta - \rho]$$

والرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u التالية:

$$u^* = [(\theta - 1)/\theta] + [\rho + \delta \cdot (1 - \theta)] / B\theta\phi$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج "Solow"، إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

3- نموذج Paul Romer للنمو الاقتصادي 1990: تمكن Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية

النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنياً في كل الاقتصاد؛ وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل

¹ Ibid, p 247

المعرفة المتوفرة في المؤسسة A_i بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير $d A_i / dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في K_i لمخزون رأس المال؛ ومنه دالة الإنتاج هي:¹

$$Y_i = F(K_i, L_i)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كانت كل من K و L ثابتة، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة لـ K_i كما هو ملاحظ في نموذج سولو؛ بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة لـ L_i ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد في K_i و K ؛ وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال،

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (L_i)^{1-\alpha}$$

وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دو قلاص:²

حيث: $0 < \alpha < 1$

وبوضع $y_i = Y_i / L_i$ ، و $k_i = K_i / L_i$ ، و $k = K / L$ ، ثم بوضع فيما بعد $y_i = y$ و $k_i = k$ ، الناتج المتوسط هو: يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i بتثبيت K و L ، وبتعويض

$$y / k = \tilde{f}(L) = A \cdot L^{1-\alpha}$$

نتحصل على: $k_i = k$

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \cdot \alpha \cdot L^{1-\alpha}$$

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ، وهو غير مرتبط بـ k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية؛ وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.

وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da / dt = a = w + ra - c - na$$

حيث: w تمثل الأجر و a تمثل الأصول للفرد، r تمثل مردودية الأصل

¹ Jean Arrous, op cit, p193.

² Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit, p p165-170.

وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن الحساب الهاميلتوني، يعطى بالعلاقة التالية:

$$r = \rho - \left[\frac{u''(c) \cdot c}{u'(c)} \right] (\dot{c}/c)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية :

$$u(c) = \frac{c^{(1-\theta)}}{(1-\theta)}$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تتحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة بـ $1/\theta$ ؛ وبالأستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي:

$$\dot{c}/c = (1/\theta)(r - \rho)$$

وبتعويض قيمة r المتمثلة في $\delta - A\alpha L^{1-\alpha}$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز :

$$g_c = (1/\theta)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

وبالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^\alpha \cdot G^{1-\alpha}$$

$$g_{cp} = (1/\theta)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho)$$

الاجتماعي) :

ومع العلم أن $\alpha < 1$ ، فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$.

يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزائية (forfaitaire)؛ إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

4- نموذج Robert Barro (1990) دور الدولة في النمو الاقتصادي: يبين نموذج بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص، وفي نمودجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين وليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع،

فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة / تأخذ الشكل التالي:¹

مع : $0 < \alpha < 1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن $G=Y$ ، تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة*، تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي:

$$\begin{aligned} r + \delta &= (1 - \tau) \cdot (\partial Y_i / \partial K A_i) \\ &= (1 - \tau) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot G^{1-\alpha} \end{aligned}$$

$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L \tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1 - \tau)$$

وعليه فإن:

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-t$ والذي يمثل الأثر السلبي

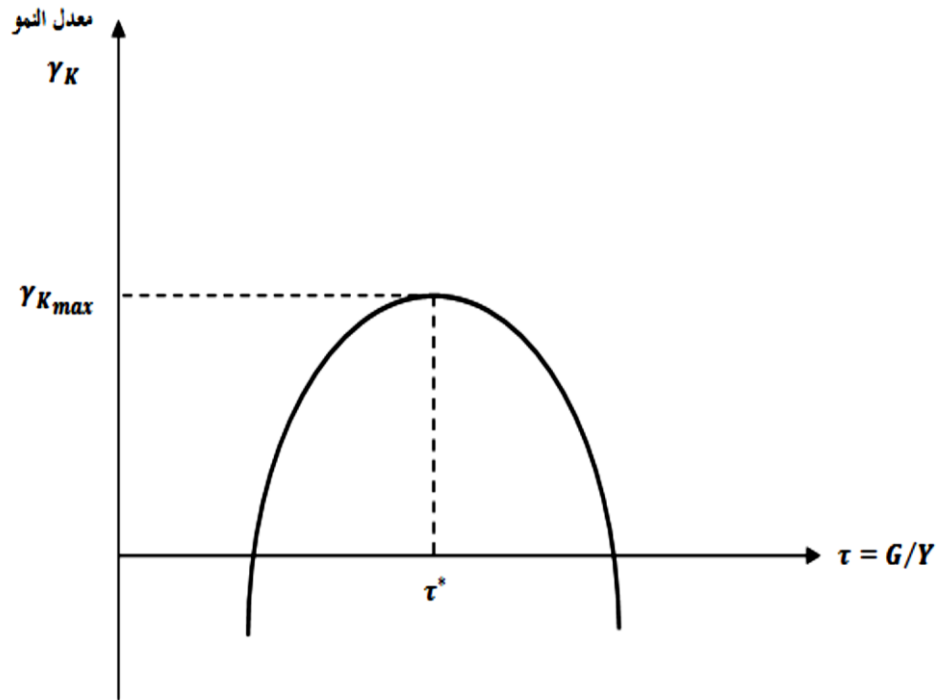
$$g = (1/\theta) \cdot [\alpha A^{1/\alpha} \cdot (L \tau)^{(1-\alpha)/\alpha} \cdot (1 - \tau) - \delta - \rho]$$

للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والحد $t^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

¹ Jean Arrous, op cit, p p 195-196.

* المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

الشكل (2-6): العلاقة بين حجم الدولة ومعدل النمو



SOURCE: Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p155.

المبحث الثالث: نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية

إن التنمية هي عملية متعددة الأبعاد تشمل إعادة تنظيم وتوجيه الاقتصاد المحلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى هدف نبيل يتمثل في تحسين الدخل والنواتج، وهي بذلك تشمل التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل تقود إلى تحسين اتجاهات الناس لتشمل عاداتهم وتقاليدهم؛ لكن التنمية وبالرغم من كونها تعرف على مستوى دولة معينة فإن تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

مع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار اقتصادي مس على الخصوص دول متقدمة اقتصاديا "فرنسا، بريطانيا"، وموازة مع ظهور موجة تحررية شملت عدد كبير من دول العالم ظهرت مشاكل اقتصادية لم تكن قد أخذت نصيبها من التحليل والتنظير الاقتصادي أهمها مشكلة التخلف الاقتصادي الذي عانت منه هذه الدول المستقلة حديثا، وفي خضم ذلك ظهرت مجموعة من النظريات والنماذج التي حاولت تفسير ومعالجة هذه الظاهرة، ومهما اختلفت ظروف وخلفيات نشأة هذه النظريات فإنها قد عدت المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه الدول النامية في إعداد سياسات التنمية المختلفة؛ وسنستعرض فيما يلي أهم هذه النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريه الدفعة القوية

حسب رونشتاين رودان "Rosentien Rodan"، فإن من أكبر معيقات التنمية في البلدان ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن التقدم في عملية التنمية لن تحدث توسعا في السوق ولن تكسر الحلقة المفرغة للفقر ما لم يتوفر حدا أدنى من الجهد الإنمائي، ليتكمن الاقتصاد من الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وهذا يعني حدا أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، وقدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا¹.

تعتمد نظرية " Rodan " على التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية، واعتبرها المجال الذي يمكن أن يمتص البطالة المتفشية فيها باعتبار الزراعة ريفية وغير متطورة، ولكي تنجح هذه البلدان عليها البدء بعملية التصنيع بتوجيه استثمارات ضخمة في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب لليد العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة تؤدي إلى خلق وفرات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة تكون ضرورية لقيام مشروعات صناعية.

إن الاستثمار على نطاق واسع يؤدي إلى زيادة سريعة في الدخل القومي ومن ثم زيادة في الميل الحدي للادخار، وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع التقدم في عملية التنمية، والاعتماد على الموارد المحلي الذي يكون للدولة دور مهم فيه خصوصا عملية التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، يعجز المستثمر الخاص المحلي الدخول فيها، كتلك المشروعات التي ينعهد فيها الربح أو تحقق سيادة الدولة، مثل بناء السدود وإنشاء الطرق والمواصلات...الخ.

تتطلب نظرية الدفعة القوية ثلاثة شروط متعلقة بعدم التجزئة وهي:

➤ **عدم التجزئة في دالة الإنتاج:** بمعنى عدم تجزئة مستلزمات الإنتاج أو العمليات التصنيعية التي تعتبر السبب المباشر في زيادة العوائد، كما أن رأس المال الاجتماعي المشتمل على الصناعات الأساسية مثل الطاقة والنقل والمواصلات يتطلب فترة إنجاز طويلة المدى، مما يجعل تجزئته تخفض من العوائد.

➤ **عدم التجزئة في الطلب:** حيث أن المشروعات المتكاملة تخلق طلبا متكاملا، وهو ما تبحث عنه البلدان النامية.

¹ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 88.

➤ **عدم التجزئة في جانب العرض من المدخرات:** تتطلب الاستثمارات الضخمة تعبئة كل المدخرات وهو ما تقتضيه البلدان النامية لضعف الدخل الفردي، مما يجعل الميل الحدي للاستثمار أقل من الميل المتوسط له، وهو ما يشكل عقبة في عدم كفاية عرض المدخرات في مواجهة المتطلبات المالية للاستثمارات الكبرى.

من جملة النقائص التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

➤ تتميز البلدان النامية بالعجز الكبير في تمويل المشاريع التنموية ذات رؤوس أموال ضخمة، وهو ما تتطلبه الدفعة القوية، كما أنها تحتاج إلى الإطارات والبرامج العلمية المؤهلة لتسيير هذه المشروعات وهي غير متوفرة لديها.

➤ كما أن النظرية أهملت النشاط الزراعي الذي يعتبر النشاط السائد في هذه البلدان واهتمت بالصناعة التي تعتبر متأخرة جدا فيها.

➤ إن مشكلة ضيق السوق التي اعتقدها " Rodan " لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.

➤ إن زيادة الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن

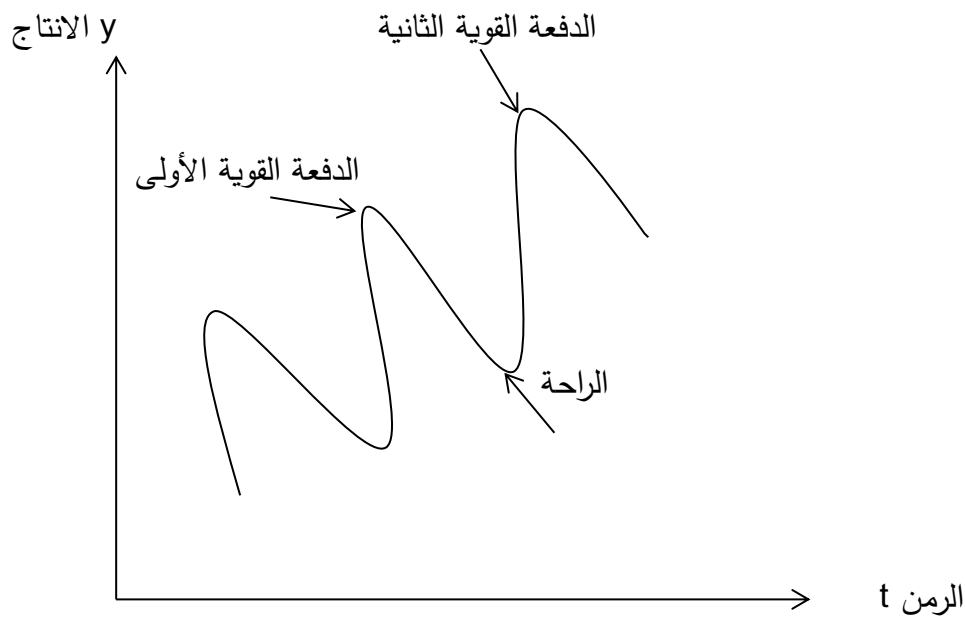
إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات وستينيات القرن الماضي وظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، هي التي جعلت نظرية الدفعة القوية محل انتقاد، لذلك صاغ " Nurkse " نظريته المسماة بالنمو المتوازن، وهو يعتقد أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل، الذي يقود إلى تدني الاستهلاك وضيق حجم السوق.

إن أهم مشكلة تعترض جهود التنمية تتمثل في ضيق السوق، ومن أجل ذلك يرى "نوركس" أن السبيل الوحيد للخروج من مشكلة ضيق السوق هو برنامج استثماري تتوجه فيه الاستثمارات إلى جبهة واسعة وعريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتكاملة من حيث خدماتها لاحتياجات الطلب. الاستهلاكي النهائي إلا أن نجاح مثل هذا النمط يتطلب إنشاء كل المشروعات في نفس الوقت

إن هذا الاستثمار يتم بدفعة قوية أولى، تتبعها دفعات قوية أخرى تعمل على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم¹.

إن هذه الدفعات القوية تتميز باستثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الاقتصادية بدون تمييز تتخللها فترة انتظار؛ تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة أخرى وهكذا فإن البلد حسب نوركس يحتاج مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية، وذلك وفقا للشكل التالي:

الشكل (2-7): منحنى بياني يوضح نظرية النمو المتوازن



المصدر: إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997، ص 85.

تقوم نظرية النمو المتوازن من عدة فروض أهمها:

➤ بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة (هي التي تقيس وتوضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول والأزمنة لنفس الدولة أيضا، ولهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.

¹ جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000، ص 41.

➤ تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية والمستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردى، والبعض الآخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والاجتماعي...الخ.

➤ تترايط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.

➤ إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للاذخار، يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الطوف الوفرات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد.

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو

يعتبر " F. Perroux, 1955 " السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو¹، التي اعتمدها فيما بعد " Hirschman " كأساس لنظرية النمو غير المتوازن، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي، فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني،² كما أن " Boudeville, 1957 " عرف قطب النمو الإقليمي بأنه

¹ يرى بعض الاقتصاديين أن مصطلح قطب النمو له علاقة بالمجال الاقتصادي على المستوى الوطني، بينما مركز النمو له علاقة بالمجال الإقليمي. ونظرا لهذه الأهمية فقد استخدمت كثيرا كوسيلة لحل المشاكل الجهوية الوطنية والإقليمية، وبسبب رواجها في المجالات الاقتصادية التطبيقية والنظرية، فقد تطورت مواضيعها وتعددت المصطلحات المشيرة إليها، فإلى جانب مصطلح " قطب النمو " هناك مصطلحات أخرى مثل نقاط النمو، مناطق النمو، الجهات التنموية، وهي بذلك تختلف باختلاف مستعملها والأغراض المرجوة منها.

² بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 47.

مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها، تتمحور في العناصر التالية:¹

1- الصناعات المحركة والصناعات الأم: إن قطب أو مركز النمو يجب أن يحتوي على شركات وصناعات واسعة ترتبط مباشرة بالوحدات الاقتصادية الموجودة في المحيط الاقتصادي، مما يجعلها القلب النابض للوسط الاقتصادي، فيرتبط ظهورها بتواجد المواد الطبيعية من معادن ومصادر الطاقة، أو تواجد الهياكل الأساسية من طرق ومواصلات، أو كذا توافر اليد العاملة الفنية أو الرخيصة، وحيث ناذرا ما يتم تعيين أو إنشاء هذه المواقع بدون مقومات، كما أن أفضل استراتيجية لأقطاب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة لتجنب الصدمات التي قد تجعل القطب غير مستقر، لأن فشل إحدى الصناعات يمكن أن يكمله نجاح صناعات أخرى، تتميز الصناعات الأم والمحركة بما يلي:

➤ صناعات جديدة وحركية، تستخدم مستوى عالي من التكنولوجيا، وتعمل على خلق تنمية مباشرة وشاملة في الوسط الاقتصادي، والذي يتطلب توفر الموارد ومرونتها وهذا بسبب الطلب المتزايد والواسع على منتجاتها التي تسوق إلى الأسواق الوطنية بشكل خاص.

➤ وجود علاقات تبادلية مع الصناعات الأخرى المنتشرة في الإقليم أو الوسط، بحيث تستفيد من منتجاتها المصنعة أو نصف المصنعة، أو تقوم بتموينها بمختلف الآلات والمنتجات الجاهزة أو نصف جاهزة.

➤ القدرة على النمو والتوسع بما يسمح لها أخذ ميزة الصناعة القيادية المحركة للتنمية في بيئتها، لتخصصها في إنتاج المركبات الصناعية المتعددة التي تحتاجها باقي الصناعات والقطاعات.

2- نتائج الاستقطاب: يؤدي نمو الصناعات المحركة إلى تجمع الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في قطب النمو، وهذا بفضل المزايا الاقتصادية العديدة في التجمع التوسعي المستمر وعملها على جذب الأنشطة الاقتصادية له، مما يؤدي إلى استقطاب جغرافي وحركة مصادر الثروة تجاه مواقع الأنشطة الاقتصادية داخل القطب، حيث وبمجرد تمركز الصناعات المحركة في مواقع معينة، فإنها تؤثر على الأنشطة الأخرى المتمركزة في أطرافه، مستفيدة من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي.

وبما أن قطب النمو ينشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، تتمتع بأسواق تصريف مهمة وتسيطر على المجال المحيط بها -وهو غالبا ما يكون عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية وإدارية، ومرتبطة بعوامل متعددة أهمها الثروات الطبيعية والأيدي العاملة وحجم الوحدات

¹ نفس المرجع، ص 55.

المنتجة الواجب إحداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي- فإن أهم ما ينتج عنه توزيع مداخيل مرتفعة، ويكون له بعض النتائج والآثار أهمها:

- المزايا الاقتصادية التي توفرها المؤسسة مثل تخفيض تكلفة الإنتاج بسبب التخصص في العمل.
- المزايا الاقتصادية التي توفرها الصناعة الأم مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير اليد العاملة الفنية المؤهلة.
- وسهولة تبادل المواد الولية، ووجود مؤسسات تستغل الفضلات الصناعية، إضافة إلى وجود مراكز البحث والتطوير الخاص بسلسلة المنتجات.
- وجود المزايا الاقتصادية خارج الصناعة وداخل منطقة التجمع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة والخدمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة.
- إن حجم الاستثمارات المحققة تؤدي إلى إعادة توزيع المداخيل وتخصيص الموارد، مما يقود إلى زيادة الطلب الذي يدفع بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج عن طريق تحقيق استثمارات جديدة، وفي حالة عدم استجابة العرض للطلب المتزايد، فإن ذلك يؤدي إلى تحول الاستثمارات إلى الخارج عن طريق زيادة الاستيراد لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وهو عكس ما يحدث في الدول المتقدمة حيث يؤدي عدم التوازن بين العرض والطلب إلى هروب رؤوس الأموال إلى منطقة أخرى داخل نفس البلد.
- تخلق الأقطاب المحفزة هجرة سكانية إليها قادمة من المناطق النائية، يؤدي إلى انخفاض الوفيات وارتفاع معدل النمو السكاني، مما يخلق عدم التوازن السكاني بين القطاعات وبين المناطق.
- قد يتسبب نمو الصناعات المحركة نمو الطلب على الاحتياجات الاجتماعية فترتفع تكاليفها مثل الإيجار، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور الصناعية فتضطر الصناعات المتعددة إلى رفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمالها.
- ظهور بعض التكاليف الاجتماعية الأخرى مثل الضوضاء والتلوث البيئي والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، الأمر الذي قد يوقف نمو القطب الصناعي أو يقضي عليه تماما، إذا لم تتبع الحكومة السياسة المناسبة لتحقيق التوازن القطاعي، لأن مخرجات إحداها هو مدخلات للأخرى، وهذا حتى تتحقق التنمية المتوازنة في جميع مراحل النمو الاقتصادي للبلد، وليس تنمية جهة معينة على حساب جهات أخرى.
- يعمل قطب النمو على إحداث التنمية الجهوية لبعض مناطق البلد، غير أنه في نفس الوقت قد يترك مناطق أخرى على هامش التنمية، مما يخلق الفوارق الجهوية التي تساهم في ارتفاع عدم عدالة توزيع

الدخل عبر مراحل، وذلك بسبب تحسينها لمستويات المعيشة داخل القطب المتمتع بتوفر فرص العمل والسلع والخدمات المتنوعة والمتدنية التكلفة (مادية وصحية وترفيهية وتعليمية... إلخ)، في حين تبقى المناطق المجاورة له خصوصاً الريفية والزراعية تعاني من وفرة اليد العاملة ونقص الطلب عليها (البطالة)، وتدني الخدمات الاجتماعية، مما يجعلها معرضة بدرجة أكبر للفقر بكل أنواعه.

3- انتشار تأثيرات قطب النمو: بغض النظر عن النتائج سابقة الذكر، فإن قطب النمو من المحتمل أن يكون له آثار أخرى على الأقطاب التنموية المجاورة له ففي دراسة أعدتها " Nichols. V " لقياس تأثيرات قطب النمو في ATLANTA بباقي جهات ولاية Georgia الفقيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت ارتفاع معدل الدخل الفردي في المنطقة، وزيادة حركة اليد العاملة نحو هذا القطب، وتزايد السكان حوله، وكذا انتشار مؤثراته في المدن الكبرى المجاورة.

جدير بالذكر أن نظرية قطب النمو طبقت في العديد من البلدان المتقدمة كوسيلة للتخطيط الإقليمي، فمثلاً استعملتها بريطانيا لمعالجة سوء التوازن الجهوي الموجود بين مختلف أقاليمها وتنمية الأقاليم الفقيرة بها، مثل تنمية شمال شرق إنجلترا وإيرلندا الشمالية وبلاد الغال ووسط اسكتلندا، كما أقيمت أقطاب تنموية في جنوب إيطاليا، وتم إنشاء نقاط تنموية في مناطق متعددة من فرنسا عرفت بمراكز التوازن.

وأما البلدان النامية فقد استخدمت هذه النظرية في برامجها التنموية، فمثلاً طبقتها كل من البرازيل والأرجنتين والهند والاتحاد السوفييتي سابقاً، واعتمدتها الجزائر " Destanne de Bernis " في الفترة 1977-1990 ، بإقامة الصناعات الثقيلة المرتكزة على استغلال الثروات المنجمية، بإنشاء الصناعات المصنعة التي من المفروض أن تؤدي إلى التكامل بين القطاعات.

ولما كانت التنمية الصناعية جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فإن معرفة نوع الصناعات التي تكون قادرة على بعث النمو الاقتصادي في كافة الصناعات والقطاعات الأخرى، يمثل أكبر انشغالات المخطط الوطني، حيث يتوجب معرفة طبيعة الإقليم وإمكانياته وقدراته ومتطلبات سكانه للبدء بأفضل صناعة، فالبلدان المتقدمة المتميزة بالتراكم المتتالي والضحخ لرؤوس الأموال¹، وحيث الخبرة الفنية المتطورة، فهي قادرة على القيام بأنواع متعددة من الصناعات وفي أقاليم غير متشابهة، في حين أن البلدان النامية ورغم توفرها على العوامل الرئيسية مثل المواد الخام واليد العاملة ووسائل النقل إلا أنها قد

¹ يسرى الجوهري، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 230.

لا تتجح فيها هذه النظرية لأسباب متعددة، سواء ما تعلق بعدم توفر الأسواق لتصريف منتجاتها، أو لضعف الدخل الفردي، أو لصعوبة تمويل المشروعات في المراحل اللاحقة.

4- درجاتها ومستوياتها: يرى ¹ Hermansen. T " أن تطبيق نظرية قطب النمو لها عدة مستويات ودرجات، حيث يمكن إنشاءه إما في مناطق خالية من الصناعات- وهي سياسة تنموية محضة، أو في إقليم يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يكون الهدف منه حل تلك المشاكل، وهي تعرف بسياسة التخفيف، أو كذلك يمكن تطبيق السياستين معا؛ كما يمكن تطبيق قطب النمو حسب درجات الحاجة التي تفرضها مشاكله، حيث يمكن تطبيق سياسة التوطن الصناعي الشديد في مناطق خالية من التنمية (المستوى الثالث) وهنا يعمل قطب النمو على إقامة صناعات محركة كنواة محركة للتنمية الاقتصادية، أو الاكتفاء بالمستوى الأول إذا كان القطب يحتاج بعض الصناعات المكملة فقط، أو الاعتماد على سياسة تركيز الاستثمارات في مركز معين لغرض تقوية الخدمات العامة والهيكل الأساسية التي ستؤدي بدورها إلى عمران كثيف، وبالتالي تجذب إليها مختلف أنواع الصناعات بفضل المزايا الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة فيها، وفي كل الحالات يعمل قطب النمو على تدعيم القطب القائم بإضافة صناعات جديدة.

المطلب الرابع: نظرية النمو غير المتوازن

انتقد " Hirschman " نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تقتصر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الاستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات وليس كلها، وهو

¹ Hermansen. T, **Development Poles and development Centres in national and regional development**, in UNRISD, Geneva.

ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وحيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات¹.

يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدهما وفورات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي، الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين؛ إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما تؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان الصناعية والنامية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظاما اقتصاديا هشاً لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع للأمام ا ولخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر².

المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو " W.Rostow "

استخدم روستو في نظريته المسماة "بنظرية الانطلاق " *théorie de décollage* " المنهج التاريخي تحليله لنظرية النمو الاقتصادي واعتمد على النظام الرأسمالي أثناء بنائه لهذه النظرية وبالتالي فقد اعتبرت هذه النظرية كاستقراء للمراحل التي مرت بها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هو عليه³؛ يرى روستو أن المجتمع يتطور عبر خمسة مراحل:

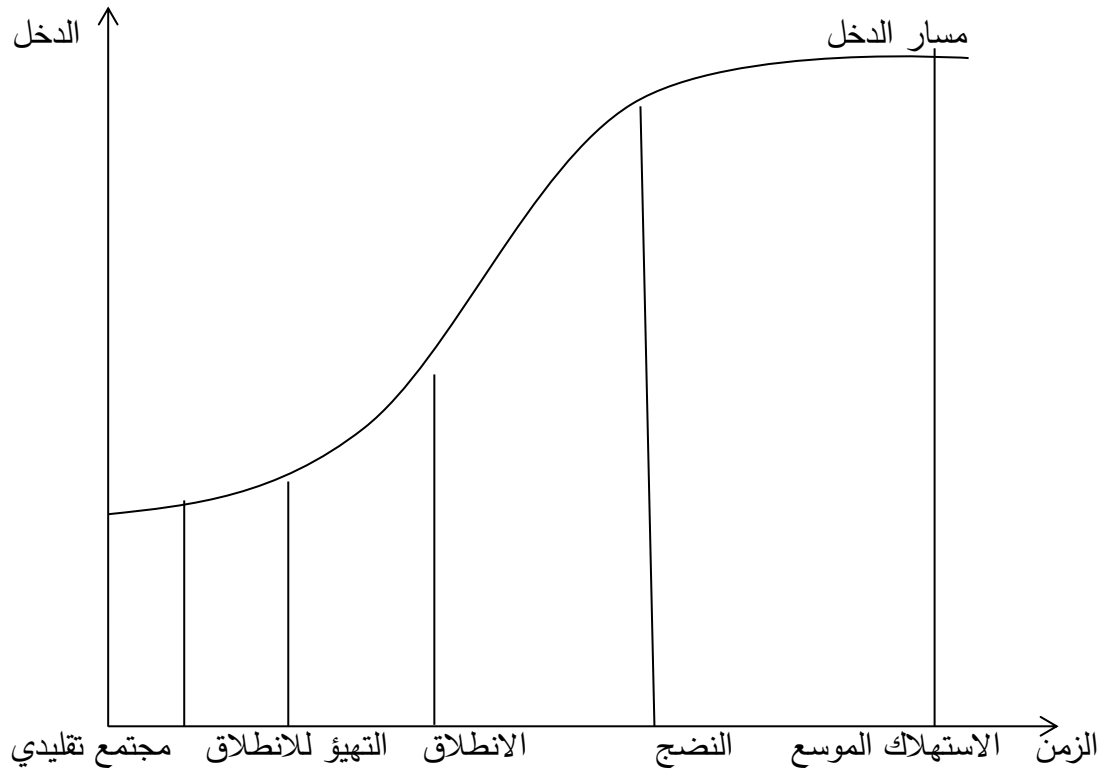
¹ مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 97.

² كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1988، ص 84.

³ Saadoudi Mouloud, *l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation*, colloque de l'université de Tlemcen, Politique économique, réalités et perspectives, 29-30 novembre 2004, p 3.

- 1- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه عبارة عن مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاجية، كما أن 85 % من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية، كما يتميز الاقتصاد بالخصائص التالية:
 - هيمنة القطاع الأولي (القطاع الزراعي) على النشاط الاقتصادي.
 - يقوم على الإنتاج المعاشي أي عدم تحقيق فائض قابل للتسويق.
- 2- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة، التجارة، النقل)، كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية ويؤدي ارتفاع مستوى التجارة إلى تطوير قطاع النقل و تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة الاستثمار 5% من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار، كما تبدأ بعض الصناعات في النمو.
- 3- **مرحلة الانطلاق:** تتميز هذه بارتفاع معدل الاستثمار إلى 10 % من الدخل الوطني، كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة التي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة وبالتالي يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية الذي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.
- 4- **مرحلة النضج الاقتصادي:** تعتبر هذه المرحلة أطول نسبيا وحجم الاستثمارات فيها يقدر ما بين 10% و 20% من الدخل الوطني بحيث تفوق كمية الإنتاج الزيادة السكانية، كما يزداد استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتتسع رقعة القطاعات القيادية في الاقتصاد و تتطور التجارة الخارجية فتزداد المواد المصدرة، كما تتطور المشتريات ويصبح البلد في غنى عن المواد التي كان يستوردها.
- مرحلة الاستهلاك الواسع: يتميز المجتمع في هذه المرحلة باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، والتوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية المعرفية، السياحية، الترفيهية، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية، كما تخصص نسب متزايدة من الدخل للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.
- 5- **مرحلة الاستهلاك الواسع:** يتميز المجتمع في هذه المرحلة باكتمال التطور التقني واستخدام التكنولوجيا، ويصاحب ذلك ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، والتوسع في مجال تقديم الخدمات الصحية المعرفية، السياحية، الترفيهية، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية، كما تخصص نسبة متزايدة من الدخل الوطني للأغراض العسكرية والأغراض الصناعية.

الشكل (2-8): مراحل النمو حسب روستو



المصدر: فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 1985 ، ص 127.

خلاصة الفصل:

تترجم عملية النمو الاقتصادي بواسطة حدوث زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي، ويتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، رأس المال، والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية؛ ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، أولها النظرية الكلاسيكية التي اتجهت إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل القومي، حيث أشار Adam Smith إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص كأداة لرفع مستوى إنتاجية العمل، كما أكد أيضا على دور الادخار باعتباره يشكل أساس تراكم رأس المال، ومن جهة أخرى، رأى David Ricard، أن عملية النمو الاقتصادي تتوقف على ازدهار القطاع الزراعي، في حين أنه لم يعطي أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص العوائد للأراضي الزراعية، أما بالنسبة ل Thomas Malthus، فقد ركزت أفكاره المتعلقة بالنمو الاقتصادي على نظرية السكان ونظرية الوفرة التي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، كما اقترح ضرورة الاعتراف على مبدأ الميل الأمثل للادخار في عملية تراكم رأس المال؛ وحسب Karl Marx، يستند تراكم رأس المال على استغلال العمل، والذي من خلاله يقوم الرأسماليون بتوليد فائض القيمة، حيث أن استثمار هذا الفائض يحقق المزيد من الدخل و الأرباح.

ثم بعد ذلك ظهرت النظرية النيوكلاسيكية للنمو التي ركزت على المشاكل القصيرة الأجل، حيث أكدت هذه النظرية على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال، فقد أعطى Schumpeter، أهمية بارزة لدور المنظم والمبتكر في سياق النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، حاول نموذج Harrod-Domar شرح متطلبات النمو المستقر في الدول المتقدمة، حيث توصل إلى أن الاستثمار يمثل السبب الرئيسي للنمو المستقر، وبسبب عدم دقة نتائج هذا النموذج نظرا لاستناده على افتراضات غير واقعية، قدم Solow Robert نموذجا آخر للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، أدرج خلاله إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج، حيث بين هذا النموذج أنه في المدى الطويل، على طول مسار من النمو المستقر، فإن معدل نمو الاقتصاد هو عبارة عن مجموع النمو السكاني ومعدل التقدم التقني الخارجي.

ولكن، أمام فشل هذا النموذج في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم، ظهرت نظرية جديدة تعرف بنظرية النمو الداخلي والتي تمتاز بخاصية غياب تناقص العوائد على رأس المال، ويعتبر نموذج AK الذي جاء به Sergio Rebelo، من أبسط نماذج النمو الداخلي، حيث أظهر أن الغياب الكلي لتناقص العوائد قد يكون ممكنا إذا تم التعبير عن رأس المال

بمفهومه الواسع ليشمل رأس المال المادي والبشري، بينما Reberto Lucas، الذي قدم طريقة أفضل للتعبير عن نموذج AK و ذلك بتمثيل مخزون رأس المال الإجمالي ضمن نموذج ثنائي القطاعات حيث يكون لرأس المال البشري قانونا للتراكم خاص به، كما اعتبر Paul Romer، التعلم بالممارسة مما يخلق على المستوى الكلي عوائد ثابتة لرأس المال، وقد قدم كذلك في سنة 1990 نموذجا آخر للنمو، جعل فيه التقدم التكنولوجي داخليا، وهذا يتحقق من خلال النشاط المتعارف للباحثين الذين ينتجون المعارف باستخدام العمل، الموارد، ومخزون المعرفة المتراكم بالفعل، وفي نموذج آخر للنمو الداخلي، أدخل Robert Barro، كعامل للإنتاج تدفق النفقات العامة المرتبطة بالبنى التحتية التي تقدمها الدولة، والتي تدعم الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

يمكن ملاحظة أن المنهج الحديث للنمو يقدم تفسيرات إضافية للاختلافات المستمرة في مستويات المعيشة بين الدول المختلفة: الاختلافات في تراكم رأس المال البشري ومستوى التعليم، في نوعية البنى التحتية العامة، أو في مستوى نفقات البحث وقدرة السياسة الاقتصادية على دعم الابتكار.

إن مفهوم التنمية الاقتصادية قد تطور بتطور الظروف والوقائع الاقتصادية إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل أبعادا مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أن معظم النظريات التي حاولت تفسير هذا الموضوع إنما وضعت من قبل مفكرين اقتصاديين ينتمون في أغلبهم إلى الدول المتقدمة، وبما أن معظم سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي طبقت في الدول النامية إنما أعدت انطلاقا من مضمون هذه النظريات، فقد ترتب عن ذلك عدم ملائمة هذه السياسات لواقع وحال الدول النامية.



الفصل الثالث:

التأصيل النظري والفكري

للبطالة والتشغيل

تمهيد:

يعتبر فقدان الوظائف من أكثر ما يزعج ويقلق الكثير من الحكومات في مختلف بلدان العالم كون غالبية الأفراد لا يحصلون فقط من خلال هذه الوظائف على دخول لسد حاجياتهم، بل أيضا تجعلهم يحسون بالرضى النفسي، لهذا تعتبر البطالة مشكلا وخطرا تعاني منه الكثير من البلد سواء المتقدمة امنه أو النامية إلا أن حدثها تكون أكثر في هذه الأخيرة، وبالرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية؛ وهي أيضا تعتبر هدرا لأهم مورد من موارد الإنتاج ألا وهو مورد العمل، فتعطل جزء من أفراد القوة العاملة وقعودهم عن العمل يحرم المجتمع من الاستفادة من قدراتهم الذهنية والبدنية ويضعف فرصة زيادة الناتج المحلي وفرصة تحسين الدخل الفردي، ولهذا فإن جميع الدول تهدف إلى تجنبها ومعالجتها، وبالنظر لخطورة هذه الظاهرة ولأبعادها المختلفة.

نخصص المبحث الأول لتوضيح المفهوم الصحيح للبطالة وإعطاء فكرة عن حالة التعطل، وأنواعها وأثارها وكيفية قياسها وعلاجها؛ أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى مقارنة بين مفهومي العمل والتشغيل ودور المشتغلون في سوق العمل وكيفية حساب معدل التشغيل، كما استعملنا المفهوم الحديث للتشغيل الكامل في إطار التحولات الاقتصادية الراهنة ومدى تأثيرها على أسواق العمل وضرورة مواكبة هذه التطورات من طرف مختلف الاقتصاديات للمحافظة على الاستقرار وفقا لهذا المفهوم، والتعرف على السياسات الموجهة في سوق العمل؛ وفي المبحث الأخير تعرضنا إلى مقارنة البطالة والشغل وسوق العمل عبر المدارس الاقتصادية مشيرين إلى التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بمفهوم التشغيل الكامل الذي يعتمد على قانون المنافذ لجون باتيست ساي؛ أما المدرسة الكينزية اعتمدت تحليل كينز في تفسير البطالة بتفعيل دور الدولة في ضبط الاقتصاد بانتهاج سياسات ذات طابع كلي لتخطي الأزمة التي لحقت بالاقتصاد الرأسمالي، وفي الأخير نسردهم أهم النظريات الحديثة للتشغيل.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي العام للبطالة

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للعمل والشغل وسوق العمل

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي العام للبطالة

لقد قمنا بإدراج هذا المبحث من أجل إعطاء المفهوم الصحيح للبطالة بالتطرق إلى مختلف التعريفات لهذه الظاهرة، وكيفية قياسها، وسنتطرق أيضا من خلاله إلى مختلف أنواع البطالة وذلك لإعطاء فكرة حول مدى صعوبة تقدير معدلات البطالة بالدقة اللازمة، ثم صعوبة معالجتها حسب الأسباب المنشأة لها وحسب الإمكانيات المتاحة و المتوفرة للحد من هذه الظاهرة، ومن أجل فهم مشكلة البطالة أكثر، يتعين علينا من منطلق التحليل أن نتطرق إلى أثارها وطرق علاجها.

المطلب الأول: مفهوم عام للبطالة وحالة التعطل

إن مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن حدتها تكون أكثر في البلدان النامية، وينجم عن البطالة نتائج وخيمة على مختلف الجوانب، فمن الناحية الاقتصادية تعتبر البطالة ضياع لمورد هام من الموارد الاقتصادية وهو العمالة؛ ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

تعريف البطالة: للإلمام أكثر بظاهرة البطالة نتعرف على مفهومها اللغوي والعلمي، وسرد أهم التعاريف للمنظمات ذات الصلة، وأهم العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

المفهوم اللغوي: تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، والتي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن تعريفا جامعاً مانعاً لها أمر صعب، باعتباره يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها¹.

فقد ورد في معجم اللغة العربية، ((أن البطالة مشتقة من بَطُل، بمعنى لم يعد صالحاً أو أنه فقد حَقّه والبطّال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حَقّه و صلاحيته؛ في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف؛ وفي اللغة الفرنسية كلمة - Chômage - والتي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل - Chômer - يعني أيضا الاستضلال من

¹ زين بن محمد الرمانى، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 13.

الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله¹.

المفهوم العلمي: ورد في القاموس الاقتصادي، أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء²، وتعرف البطالة أيضا بأنها اختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية والمعرض منه في سوق العمل من ناحية أخرى³، كما أن هناك من عرفها على أنها "الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك، ولهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي تنجم عنها خسارة للاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين⁴.

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة (ONU): يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه⁵.

أما تعريف منظمة العمل الدولية (OIT): لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه "كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل⁶:

¹ مطانيوس حبيب، مداخل في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004، ص 2.

² Mokhtar Lakehal, **Dictionnaire d'économie contemporaine**, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001, P113.

³ زينب صالح الأشوح، الاطراد والبيئة ومداوات البطالة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 75.

⁴ محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 278.

⁵ ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 277.

⁶ Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, **Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux**, Harmattan, Paris, 2005, P 60.

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ، ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
 - الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
 - العمال الذين لهم وظائف، ولكنهم أثناء الإحصاء تغيّبوا بصفة مؤقتة لسبب ما كالمرض أو العطل أو غيرها.
 - العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
 - الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
 - الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل طلبة المدارس والجامعات، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
 - الأشخاص المالكين للثروة والمال، القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
 - الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية¹:
- النوع الأول:** "بدون عمل أي الذين لا يعملون مقابل أجر"، إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص بدون عمل، إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان ولوساعة واحدة.
- النوع الثاني:** " متاح للعمل أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا"، يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد، فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية

¹ Marcia Quintslr, **un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques**, 18 ème Cenfèrence Internationale de Statisticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008, P 9.

وغيرها) خلال فترة الاستبيان، لأنهم من الناحية العملية لا يكونون مستعدين لأي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولاً.

النوع الثالث: يبحث عن عمل أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور"، ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات، البحث عن العمل بطلب مساعدة الأهل والأصدقاء، كما أنه يحفز توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل، من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة من أجل تشجيعهم على البحث الجدي عليها.

أما في الجزائر فيعرفها الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه الموصفات التالية¹:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

بالنظر إلى التعاريف والمفاهيم السابقة للبطالة، يمكننا القول أنها اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل، وهذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة ، والنظر إليها من زوايا مختلفة. ويمكن تبني تعريف للبطالة: هي كل شخص قادر ويبحث وراغب في العمل ويقبل به عند الأجر السائد ولا كن لا يجد هذا العمل.

المطلب الثاني: قياس البطالة

يعرف معدل البطالة في هذا المقياس على أنه النسبة بين عدد العاطلين على العمل والعدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة خلال فترة زمنية معينة، إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار وتوسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم وتحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة،

¹ ONS, Données statistiques, **Activité, emploi et chômage**, Algérie, 2008, P7.

وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان؛ ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية:¹

$$UR = \frac{U}{U + E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

UR: معدل البطالة

LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشغلون E أو يبحثون عن عمل U

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف BIT

E: عدد المشتغلين

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدل البطالة، وهي تعود إلى عدة عوامل منها التغيرات في حدود سن العمل وفي تحديد القوى العاملة (نجد مثلاً في بعض الدول القوة العاملة بين 15-60 سنة، في حين في دول أخرى بين 16-60 سنة) وكذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتاً أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس وخريجي الجامعات والمعاهد، أيضاً برامج تدريب العاطلين². يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العمل، ويعتبر أيضاً من أهم مقاييس أداء سوق العمل.

يبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو اللجوء إلى التعدادات السكانية، والمسوحات الأسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل.

مهما كانت نوعية الأداة المستخدمة في قياس البطالة فإن مصداقية البيانات ترجع بالدرجة الأولى إلى التعاريف المستخدمة للبطالة، لذا تظهر كثير من الآراء المتضاربة والمتناقضة بخصوص دقة القياس الإحصائي للبطالة في كثير من الدول.

بالرغم من المشاكل التي قد تظهر من خلال قياس وتفسير معدل البطالة، فإن هذا المؤشر يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل، إلا أن القراءات والتحليلات الجيدة لهذه المعدلات تبقى مهمة، فمعدل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبر عن اختلاف التجانس، حيث أن

¹ بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، الكويت، أبريل 2006، ص 2.

² منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصادياً والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

مجموع السكان له معدلات بطالة مختلفة ومتفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات، وعليه فإن من الواجب القيام بحساب هذا المعدل انطلاقاً من كل مجموعة (حسب الفئات العمرية، الجنس، العرق، المناطق، المستوى التعليمي، تجزئة سوق العمل،....).

المطلب الثالث: أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، وعلاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة، فمعرفة نوع البطالة مهم جداً لأنه تبعاً لذلك نعرف الأسباب ونتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، وعموماً تأخذ البطالة أنواع نذكرها:

1- البطالة الاحتكاكية¹: تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له؛ أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة، البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناء على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق.

2- البطالة الهيكلية: يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين²:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل، كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

3- البطالة الدورية³: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتتحفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات

¹ محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص 257.

² نفس المرجع، ص 259.

³ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 257.

الاقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الاستخدام لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة.

4- البطالة الإجبارية:¹ هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين والاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل، وقادرا عليه، وقابلا لمستوى الأجر السائد، كأن يعلن المشروع إفلاسه أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخصخصة، وقد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية.

5- البطالة الاختيارية:² وصف أطلقه الاقتصادي الإنجليزي "جون ما ينرد كيتز" على البطالة التي تعزى مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن، وتشمل أيضا الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع بسبب غياب الرغبة في العمل.

6- البطالة المقنعة: هذا النوع من البطالة كان متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي، ومازال الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة³، وتشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل ولكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج، وتتسأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف

¹ رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 27.

² Ulrich kohli, **Analyse Macroéconomique**, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles, 1999, P 90.

³ رمزي زكي، مرجع سابق، ص 28.

الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة¹.

7- البطالة السافرة: يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الاختلال في البناء الاقتصادي وهي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل، والبطالة السافرة رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري وعادة ما يحصل العاقل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما بسبب غياب أو ضعف برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

8- البطالة الموسمية²: تحدث البطالة الموسمية عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، وكذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات.

المطلب الرابع: آثار ظاهرة البطالة وعلاجها

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع، وذلك نظرا لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء، لذلك تولي الحكومات أهمية كبيرة لمؤشر البطالة في قياس مستوى الأداء الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي ويمكن أن يتعدى الأمر إلى مجالات أخرى، الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد أجمعوا على آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية للبطالة، كما أن التشخيص الجيد للظاهرة وحصر أثارها يساعد على وضع سياسات لعلاجها.

1- آثار ظاهرة البطالة: للبطالة العديد من الآثار وللإحاطة بها سوف نقسمها لآثار اقتصادية واجتماعية وسياسية:

1-1 الآثار الاقتصادية: يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية:

¹Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, op cit, P 61.

² Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3^{ème} édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P 391.

➤ إن البطالة يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة للعاطلين عن العمل، وتختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي، انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام، ويمتد أثر البطالة بامتداد فترتها والتي تكون في الغالب بطالة هيكلية خاصة في الدول النامية.

➤ إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنتج عنها، ومنها التأثير على الأجور، ما يؤدي إلى انخفاضها، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور¹.

➤ هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهرة حينما تطول فترة بطالتهم، فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصاً.

➤ تأثير البطالة على حجم الإنتاج، فالناتج الوطني يكون له تأثير واضح على حركة التصدير والاستيراد وما يسبب ذلك من اختلال للميزان التجاري؛ انخفاض الإنتاج يؤدي إلى نقص في الصادرات مما يساهم في تدني الدخل الوطني وتنخفض مستويات المعيشة وتتكشف القوى الشرائية ويقل الاستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن².

1-2 الآثار الاجتماعية: نجد كذلك للبطالة آثار اجتماعية خطيرة تسعى حكومات مختلف الدول خاصة منها النامية لحصر مثل هذه الآثار التي لها انعكاسات سلبية على المجتمع، ويمكن ذكر بعض هذه الآثار كما يلي:

1-2-1 الهجرة: إن تجريد الإنسان من حقه في العيش الكريم، يولد لديه شعور بأنه في المكان الخطأ وغريب في وطنه الذي لم يوفيه حقه، ولم يوفي بالعهد والعقد الاجتماعي متمثلاً في عدم تمكينه من حقه في العمل، فتكون الهجرة بمثابة صمام الأمان الذي يمنع الوضع من الانفجار رغم عدم سهولته اجتماعياً ونفسياً³.

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 336.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ص 221.

³ أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 143.

1-2-2- الفقر: الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته، كما أنه جريمة لأنه يجرد الإنسان من إنسانيته¹.

1-2-3 الانتحار: للبطالة تأثير سلبي على نفسية الفرد من إحباط وعدم الثقة بالنفس وجدوى الحياة، ويزداد هذا الشعور كلما طال أمد البطالة؛ ومما لاشك فيه أن لهذا الشعور تأثير مدمر على البطال قد تصل إلى الانتحار.

1-3 الآثار السياسية: نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المواطنون في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛ فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمراً حتمياً لضمان سلامة الدولة وهدفاً رئيسياً لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلاية كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان².

2- علاج ظاهرة البطالة: إن علاج البطالة ليس بالأمر السهل غير أنه يمكن التقليل منها من خلال إتباع بعض الإجراءات والتي نذكر منها ما يلي:

- من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.
- يمكن أيضاً الحد من البطالة الاحتكاكية إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلاً، وهذا لا يأتي إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إذا أخطأوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

¹ نفس المرجع، ص 144.

² محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة -أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003، ص 88.

➤ علاج البطالة الهيكلية يتطلب إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل، وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في الدول النامية هم خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلئم احتياجات النشاط الاقتصادي، كذلك فإن علاج البطالة الهيكلية يكون أيضاً بتشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.

➤ السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في خفض البطالة الإجبارية تدريجياً، فالمفروض أن تقوم الحكومات باتخاذ السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على التخلص من الركود الاقتصادي، وفي البلدان النامية يلزم بالإضافة إلى ذلك بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل بما يخلق فرصاً متزايدة للعمل، وينبغي تفادي الاعتماد على التقلبات الحديثة التي ترفع درجة تكثيف رأس المال في العمليات الإنتاجية لأن هذا يقلل من الطلب على العمل.¹

➤ تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي يصبح ممكناً أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعياً أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.

➤ إعطاء أهمية للصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة يمكن الاعتماد عليه في خلق فرص عمل، فهذه الصناعات تعتمد غالباً على تقنيات مكثفة للعمل، وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب ولكثير من الناس القيام بها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها، من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات

¹ عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سابق، ص ص 221 - 223.

يمنحها أماكن لتقييم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيراً على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للعمل والشغل وسوق العمل

أصبح لموضوع العمل وقضية التشغيل اهتمام خاص في مختلف مجالات العلوم، في الحين الذي شكل فيه علم الاقتصاد اختصاصاً قائماً بهذا النوع من الدراسات، ذلك لشمولية وتشعب مواضيع الشغل وقضايا التشغيل؛ قد يتداخل مفهوم الشغل مع مفهوم العمل كما يمكن أن يتداخل مع مفاهيم أخرى كالاستخدام والنشاط، ولهذا نرى ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات، إن وجود اللبس والتداخل والتضايق في المفاهيم التي تخص سوق العمل، تجعلنا مجبرين على تقديم تعاريف حول مفهوم كل من العمل، التشغيل والنشاط حتى نقف على الواقع والمضامين الذي يشير إليه كل منها، وكذا تحديد العلاقة التي تجمع فيما بينها، ويمكن استخلاص واستنتاج الفرق بين المفاهيم من خلال عرض مختلف التعاريف الخاصة بهذه المصطلحات.

المطلب الأول: مفهوم عام حول العمل والشغل

1- تعريف العمل: يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقلياً أم عضلياً، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية؛ وكلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، وكثيراً ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، وهو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوى العاملة ذاتها¹.

كما يعرف العمل بأنه هو المجهود الإنساني سواء كان فكرياً أو جسدياً، الذي يهدف إلى خلق المنفعة أو زيادتها أي أنه يتمثل في جهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وهناك عمل الإدارة والتنظيم².

أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن السكان النشيطون، يتكونون من الأشخاص المشتغلين "يشغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل، بمعنى آخر مستعدون للعمل أي بطالون.

¹ عبده عيسى، يحيى أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف القاهرة، مصر، 1983، ص 49.

² طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 24.

كما يشير مفهوم العمل إلى البعد الإجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل، وهو مزاوله لنشاط ما قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات، تبعا للاتفاقية التي تمت بين العامل ومستخدميه، فيما يتعلق بمواصفات وحجم وأجال إنتاجه لهذه السلع والخدمات، أو المشاركة في إنتاجها بتنفيذ المهام الموكلة إليه، مقابل الحصول على أجر متفق عليه مسبقا.

2- تعريف الشغل: هناك من يعرف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حد ذاته، وما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب العمل، وانطلاقا من تعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل على أنه كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي.

كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح؛ ويقصد بطرق التشغيل الإجراءات الواجبة التي تحقق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل، من بين الشروط التي يجب توفرها، السن الأدنى والسن الأقصى للتشغيل والمسجلة كقوانين يتم الرجوع إليها، وكذا التأهيل لدى الفرد ومستوى التحصيل العلمي، واستعداده للعمل حسب الشروط واللوائح المفروضة من طرف المؤسسة المستخدمة، بالإضافة إلى شروط أخرى؛ أما بالنسبة للخروج أو الانسحاب من سوق العمل، فسن التقاعد هو أهم محدد للخروج من سوق العمل، بالإضافة لبعض الحالات الأخرى كالإصابة بعاقة أو المرض الذي يمنع من مزاوله العمل و المهنة، أيضا اختيار مزاوله الأعمال الحرة، إلى غير ذلك من الحالات الأخرى¹.

هذا بالنسبة لطرق وشروط الدخول لسوق العمل والخروج منه، أما بالنسبة للمكانة المكتسبة، فتشير إلى طبيعة المسؤوليات والحقوق والواجبات والامتيازات المترتبة عن التشغيل، فمكانة العامل العادي حسب هذا التعريف تختلف عن مكانة الإطار السامي، وتباعد المكانة بين العامل العادي والإطار تبين حقيقة التباعد الكبير في المكانة بين الاثنين، أيضا من حيث طبيعة المسؤوليات والحقوق والواجبات والامتيازات التي يحصل عليها كل منهما.

هنا تبرز أهمية هذه النقطة عند التعرض لانقسام سوق العمل على شكل ثنائية، سوق للعمل لأولئك الذين يتوفرون على مؤهلات تستوفي شروط التوظيف والذين يلتحقون بمناصب للعمل، ويميزها

¹ دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 52.

التأهيل والديمومة والاستقرار والحماية ويسمى سوق العمل الأولي، ومن جهة أخرى أولئك الذين يفتقرون لهذه المؤهلات، وكذا الذين لا يحصلون في أغلب الحالات سوى على مناصب للشغل تميزها الهشاشة، مناصب شغل غير لائقة تتميز بقلّة التأهيل والمهارة وغياب الاستقرار وعدم انتظام نظام الأجور، ويعرف هذا السوق الذي يحوي مثل هذه المناصب بسوق العمل الثانوي ويمكن أن يأخذ شكل سوق العمل غير الرسمي حسب بعض المفاهيم الأخرى. يعني أيضا التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112)¹ لعام 1964 التشغيل بأفق واسع، ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

ويمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي:

- أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف؛

- التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج وهي مرحلة أولية، أما العمل فهو عامل إنتاج وهي مرحلة ثانوية، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

2-1 المشتغلون: يشمل كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادي، والملتحقون بعمل وتزيد أعمارهم عن سن معينة (16 سنة فما أكثر)، ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد، في فئة ما يلي:²

¹ الاتفاقية الخاصة بسياسة العمالة رقم 112، وقد اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 9 يونيو 1964، في دورته الثامنة والأربعين، وقد التزمت منظمة العمل أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف دول العالم إلى برامج من شأنها أن تؤدي إلى العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة، وحملت على عاتقها مسؤولية فحص ودراسة أثر السياسات الاقتصادية على سياسة العمالة، في ضوء المطلب القائل " إن لجميع البشر، أيا كان عرقهم أو معتقدتهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية،...، في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي و تكافؤ الفرص".

² منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية: نوع الجنس، العمل والاقتصاد غير المنظم، بيروت، 2009، ص15.

2-1-1 العمل بأجر

- القائم بعمل بأجر: هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب محدد، نقدي أو عيني في وقت محدد (يوم، أسبوع، شهر،...)، ويسمى مستخدم، وقد يكون الأجر في شكل عمولة أو سمسة أو بأي طريقة أخرى؛ والمستخدم سواء كان ذكرا أو أنثى، هو الشخص الذي يشغل وظيفة على أساس أجر، أي وظيفة يحصل شاغلها بمقتضى عقد العمل الصريح أو الضمني على أجر نقدي أو عيني كالغذاء أو السكن أو التدريب.

- المرتبط بعمل: وهو كل فرد له وظيفة ولكنه لا يعمل، وهو كل شخص له وظيفة حالية، ولكنه خلال الفترة المرجعية منقطعاً بصفة مؤقتة عن العمل، وله ارتباط رسمي بوظيفته يقوم عليه دليل، مثل استمرار تلقي الأجر أو وجود ضمان بالعودة إلى العمل بعد انتهاء الوضع الطارئ، أو اتفاق على موعد الرجوع إلى العمل بعد فترة التغيب القصيرة عن الوظيفة.

- يعتبر من العاملين بأجر كل تلميذ صناعي ومتدرب أو طالب ينتمي لمخبر ممول على أن يكون يتلقى أجراً نقدياً أو عينياً.

2-1-2 العمل لحسابه الخاص: هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض الربح أو تحقيق كسب للأسرة، نقداً أو عينياً؛ وهو الشخص الذي يعمل بمفرده ولحسابه في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها (ولا يستخدم أحداً)، أو خارج المنشآت مثل البائعة المتجولون، والعامل لحسابه الخاص، هو الشخص الذي يشغل وظيفة للحساب الخاص، ولا يقوم بتشغيل أي مستخدمين.

2-1-3 صاحب عمل يديره ويستخدم آخريين: هو الشخص الذي يعمل في مشروع يملكه ويستخدم عاملاً أو أكثر معه بأجر أو بدون أجر، سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم، أو مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء، ويقوم فيها على أساس مستمر، أو يكون صاحب مشروع ولكنه لا يعمل.

2-1-4 يعمل لدى أسرة أو لدى الغير (بدون أجر): هو الفرد الذي يعمل لدى أحد أفراد أسرته بدون أجر، مثل الابن الذي يعمل في حقل الأسرة لإنتاج المحاصيل الزراعية، وكذا الخريج الجامعي الذي يعمل تحت التدريب لدى كبار المحامين أو الأطباء، والأشخاص العاملون في الجمعيات الخيرية والتطوعية بدون أجر¹.

¹ محمد الخريشه، واقع ومعوقات إحصاءات العمل في الأردن، ورشة عمل حول "معلومات سوق العمل وإحصاءات العمل في البلدان العربية"، الغردقة، مصر ، 2-12/2012، ص ص 20-21.

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فإن فئة المشتغلين من السكان تضم ما يلي:¹

- الأشخاص الذين يشتغلون أثناء الاستقضاء؛
- الأشخاص الذين هم في عطلة مرضية قصيرة؛
- الأشخاص الذين هم في عطلة راحة أثناء الاستقضاء؛
- الأشخاص الذين يزولون دراستهم موازاة مع امتحانهم عمل بأجر؛
- الأشخاص الذين لديهم معاشا ولكن يشتغلون؛
- شباب الخدمة الوطنية؛
- المتربصون؛
- الأشخاص الذين يعيلون عائلتهم و ليسوا مأجورين؛
- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم.

2-2 معدل التشغيل: يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملين وعدد أفراد الفئة النشيطة أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشيطة حيث:

معدل التشغيل = العاملون / الفئة النشيطة * 100

$$T.E = \frac{PO}{PA} * 100$$

T.E: معدل التشغيل

PO: الفئة العاملة (الفئة التي تمارس العمل فعليا)

PA: الفئة النشيطة (الفئة التي يمكن لها أن تمارس العمل)

تطبيقا يمكن حساب معدل التشغيل بما أنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشيطة بالعلاقة التالية:

معدل التشغيل = 100% - معدل البطالة %

$$T.E = 100\% - UR\%$$

T.E: معدل التشغيل

UR: معدل البطالة

¹ Benaouda Hamel, **la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990**, in : collection statistiques, Office National des Statistiques, Algérie, 1991 ,P65.

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لسوق العمل

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بسوق العمل وما يكتنفها من غموض، نستعرض الإطار المفاهيمي لسوق العمل وأهم التعاريف المرصودة من رواد بعض المدارس الاقتصادية، والتطرق إلى البيانات اللازمة لهذا لسوق، وأهم العوامل المؤثرة على العمالة وسوق العمل.

1- تعريف سوق العمل: هناك عدة مفاهيم لسوق العمل والتي نتعرض لها من خلال أهم التعاريف التي رصدناها فيما يلي:

- يعطي كودمان¹ Goodman تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي، فيعرفه بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين.

- كما يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال هيكز² Hichs، أن أسواق العمل تشبه تماما أسواق المنافسة التامة التي تناولتها بالشرح معظم كتب مبادئ الاقتصاد، وأمثلة هذه الأسواق كثيرة، منها سوق التحويل الخارجي، سوق التمويل الدولي وسوق السلعة، ويفترض الاقتصاديون تجانس العمل، وانعدام تكاليف النقل، وكذلك تكاليف الإعلان عن العمل، وتوفر المنافسة التامة بين عدد كبير من البائعين والمشتريين في سوق العمل.

نظريا سوق العمل هو عبارة عن سوق غير حسي حيث يبحث فيه العمال (كمنتجين لسلعة مسماة مهارات) عن عمل، بينما يبحث أرباب العمل (كمستهلكين لنوع معين من هذه السلعة) عن عمال لديهم رغبة في بيع مهاراتهم من خلال العمل، إن المساومة التجارية والاتفاق الذي يحدد أسعار هذه السلع يخضع لعرض وطلب هذه السوق، ويسمى أجور وشروط الاستخدام، يعرف المكتب الدولي للعمل (BIT) سوق العمل على أنه الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين، وسوق العمل وتحديد الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة³.

إذا من خلال جملة المفاهيم التي رأيناها والخاصة بسوق العمل، يتضح لنا مكونات سوق العمل، التي تشمل كل من القوة العاملة التي تبحث عن العمل (تقديم خدمات العمل)، والمستخدمين ذوي الحاجة

¹ ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 11.

² نفس المرجع، ص 11.

³ International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009, P49.

إلى اليد العاملة أو خدمات القوة العاملة لقيام مشروعاتهم سواء إنتاجية أو خدمية؛ ويمكن الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات التي تؤهل اليد العاملة كأحد المكونات وعوامل التأثير في سوق العمل، نجد من أمثلتها مؤسسات التعليم بجميع مراحله وأنواعه، بالإضافة إلى مؤسسات التدريب الحكومية والخاصة، والمؤسسات المسؤولة عن تنظيم سوق العمل على غرار الوزارات ومكاتب التشغيل العامة التابعة لها والمكاتب الخاصة المعتمدة، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، صناديق البطالة، التنظيمات النقابية العمالية والمهنية، دون أن ننسى التشريعات الخاصة بالعمل والمحاكم التي تفصل في نزاعات العمل.

2- بيانات سوق العمل: تعتبر بيانات سوق العمل ضرورية لتأمين وتقديم مواصفات دقيقة في المدى القصير والمتوسط حول سوق العمل، دائما يكون التركيز على جانب العرض (المشاركة الفعلية، القوى العاملة، الأفراد غير النشطين...) وأيضا الطلب على العمالة (المناصب الشاغرة)؛ هذه الإحصائيات والبيانات تساهم وتساعد عملية تطوير ووضع خطط التشغيل و السياسات الاقتصادية المناسبة لها، وكذا توجيه ومراقبة هذه السياسات .

تختلف نوعية الإحصائيات في سوق العمل من بلد إلى آخر وتختلف أيضا طريقة الحصول عليها، ونجد أغلب عامل مشترك في الدول النامية هو غياب وانعدام التنسيق بين المؤسسات التي تنظم سوق العمل وتأطره، وكذا نقص القدرات التحليلية والاستشرافية حول مستقبل سوق العمل في هذه الدول، فنجد الهوة كبيرة بين منتجي البيانات ومستعمليها؛ فنجد مثلا في بعض الدول العربية أن هذه المسوح يتم إجراءها سنويا في كل من الجزائر وقطر في، حين تقوم مصر بمسح القوى العاملة مرتين في السنة، و تجرى هذه المسوح فصليا في كل من الأردن وفلسطين والمغرب، وبصفة غير منتظمة في دول أخرى مثل البحرين ولبنان وعمان و تونس¹.

نظام الإحصاء في الجزائر لم يصل إلى المستوى العالمي ولا حتى إلى بعض نظم الإحصائيات في دول الجوار، ولم ينضبط في بعض الأحيان للمعايير الدولية التي تضعها مؤسسات صندوق النقد الدولي في الحسابات القومية، والبنك الدولي في مؤشرات التنمية الاقتصادية، والمكتب الدولي في قياس مؤشرات سوق العمل، فالتقديرات المتداولة لبعض المؤشرات غير دقيقة باعتراف خبراء اقتصاديين جزائريين.

¹ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 52.

إلا أنه في 8 من شهر ماي 2011، أطلقت أول عملية إحصاء اقتصادي شامل وهي أول عملية من نوعها تهدف إلى توفير المعلومات الاقتصادية الصحيحة لواقع النشاط الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال¹.

3- العوامل المؤثرة على سوق العمل: يتكون سوق العمل من شقين أساسيين الطلب والعرض على العمالة وأي تأثير على الشقين يؤثر مباشرة على سوق العمل ومن أهم العوامل المؤثرة عليه ما يلي²:

3-1 عوامل جغرافية: والتي ترسم الحدود الإقليمية لسوق العمل، لأننا نجدتها تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة كمقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، والذي يطرح مسألة الإيواء والخدمات الاجتماعية لتفضيل أفضل شروط الحياة للعامل وأسرته...الخ.

3-2 العامل الديمغرافي: يعتبر معدل النمو الديمغرافي أحد أهم المؤشرات التي لها انعكاس على سوق العمل لكونها تحدد حجم اليد العاملة الوافدة إليه، والتي تمثل جانب العرض الذي تحتاجه المؤسسات ممثلة بذلك الطلب على اليد العاملة؛ كما نجد العامل الديمغرافي يتأثر بدوره بالمؤشرات الخاصة بمعدل الولادات والوفيات، معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج والطلاق.

3-3 النظام الاقتصادي: إن النظام الاقتصادي يمر من خلال ما يعرف بالدورة الاقتصادية بمرحلة الرخاء تنتعش فيها الحركة الاقتصادية، يرتفع مستوى الناتج والنمو الاقتصادي، وتزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، أما مرحلة الركود الناتجة عن حدوث بعض الأزمات الاقتصادية والتي تؤدي إلى حدوث خلل في مختلف التوازنات الاقتصادية، يكون لها أثر على سوق العمل التي تصبح تعاني عجزا في استيعاب اليد العاملة الحالية وكذا الجديدة الوافدة إليه، باستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني.

3-4 النظام الاجتماعي والثقافي: يتأثر كذلك سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع، من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد، الأمر الذي سيدفع المؤسسة إلى زيادة عدد عمالها للمحافظة على نفس مستوى نشاطها، وينتج عن ذلك ارتفاع الطلب على القوى العاملة المتاحة في

¹ www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_RE2011.pdf

² ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 61-62.

السوق، وفي بعض الحالات تكون البطالة المقنعة مقبولة من الناحية السياسية أو الاجتماعية فنجدها في بعض القطاعات مثل القطاع الزراعي الذي يقبل بها من أجل الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن.

3-5 النظام التكنولوجي: والذي بموجبه يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، بحيث تحل الآلة محل العامل لما لها من دور إيجابي في رفع الكفاءة الإنتاجية بأقل التكاليف، فيصبح الطلب على اليد العاملة المؤهلة كالمهندسين والتقنيين والفنيين... الخ من الكفاءات المتحركة في التكنولوجيا الجديدة، مما يخلق فائضا في عرض اليد العاملة الغير مؤهلة وبالتالي ظهور الأشكال المختلفة للبطالة.

3-6 النظام التربوي والتكويني: والذي يلعب دور كبير في التأثير على عرض اليد العاملة في سوق العمل كما وكيفا، ويعتمد هذا العامل على مجموعة الهيئات والمؤسسات كمدارس التعليم والثانويات والمعاهد ومراكز التكوين والجامعات، والهدف من ذلك رفع الكفاءة والخبرة المهنية وبالتالي ضمان تحسين مردودية عوامل إنتاج المؤسسات.

المطلب الثالث: الاطار المفاهيمي لسياسات سوق العمل والتشغيل

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات سوق التشغيل في منتصف السبعينيات وبداية الثمانينات، وأصبحت من متضمنات السياسة الاقتصادية العامة التي تنتهجها الدولة في رسم الخطوط العريضة تتبعها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي أصبح يأخذ حيزا كبيرا في تخطيط برامج الاستثمارات الاقتصادية العامة لكثير من الدول خاصة النامية منها، وكلها تهدف إلى محاربة ظاهرة البطالة؛ ولهذا كانت سياسة التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الحديثة، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الخاصة بها وآلية عملها، وكذا الأهداف المرجوة منها والوسائل المستعملة وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

1- تعاريف لسياسة التشغيل: رغم اختلاف آليات سياسة التشغيل والتي توضع حسب التوجه الإيديولوجي الاقتصادي للبلد، إلا أننا هناك توجه مشترك لتعاريف الخاصة بسياسة التشغيل، ومن ضمن هذه التعاريف نذكر:

- إن المعنى العام لسياسات التشغيل هي أنها عبارة عن سياسات لمحاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة¹.

- إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن

¹ www.bris.es.org

مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل¹.

على الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بسياسة التشغيل إلا أننا نشير إلى مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى محاربة البطالة وتحسين آليات التشغيل بوجه عام.

2- أنواع سياسات التشغيل: يمكن أن نقسم سياسات التشغيل إلى نمطين هما:

2-1 السياسات السلبية للتشغيل (البرامج غير النشطة): تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة، وهي على عكس سياسات التشغيل النشطة، نجد الوسائل المعتمدة في سياسة التراجع عن التشغيل أو الاتجاه السلبي نحوى عمليات التشغيل، عبر تقديم منح أو إعانات وكذا التقليل والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القدرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة، من أهم برامجها²:

2-1-1 إعانات البطالة: دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين المسجلين، ويتوقف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل، على أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمعيار لاستحقاق الحد الأدنى من الإعانة.

2-1-2 التأمين ضد البطالة: يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل والذي يشهد خلال الفترة الانتقالية.

2-1-3 التقاعد المبكر: دعم الدخل لمن لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم وتقترب سنهم من سن التقاعد، وتساوي الإعانة مستوى معاش الشيخوخة، وكبديل لذلك يمكن أن تحل إعانات ما قبل التقاعد محل التقاعد المبكر والتي تقل عادة عن معاش الشيخوخة؛

¹ مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل-التجربة الجزائرية-، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 164.

² دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 60.

ويتم التمويل إما من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. وعلى الرغم من عدم انتشار هذه البرامج في الدول العربية إلا أن القليل منها بدأ تطبيقه مثل الجزائر.

2-2 السياسات الايجابية للتشغيل(البرامج النشطة): تعرف أيضا بسياسات التشغيل المحفزة، تعمل على اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، التي يكون من شأنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل، هذه الاستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة البحث عن عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج، وتستعمل في هذه السياسات:¹

2-2-1 الهيئات العامة للتوظيف: تتولى تقديمها عادة وزارة العمل وتشمل الخدمات العامة للتوظيف المساعدة في البحث عن العمل والتوظيف، وإدارة إعانات البطالة وتقديم المشورة اللازمة وتقلل من فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي تسهيل الاتصال بين الباحثين عن عمل ومؤسسات العمل ذات الوظائف الشاغرة؛ تستعملها الجزائر في الفترة الحالية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

2-2-2 دعم التوظيف: يدفع دعم الأجور أو تكلفة التدريب إلى أحد أصحاب الأعمال لفترة من الزمن، شريطة أن يستخدم صاحب العمل أحد المسجلين من الباحثين عن عمل.

2-2-3 الخلق المباشر للوظائف: تقديم منح أو قروض تفضيلية لصاحب عمل لتغطية تكلفة خلق الوظائف شريطة أن يشغل الوظائف الجديدة المسجلون من المتعطلين عن العمل.

2-2-4 دعم التوظيف الذاتي وترقية العمل المستقل: هناك بعض الدلائل على وجود آثار ايجابية لهذا البرنامج، تتخذ هذا البرنامج أشكالا مختلفة بما في ذلك المنح، والقروض التفضيلية، وصادد الفائدة على القروض التجارية أو تقديم ضمان للائتمان، التدريب على الأعمال، والمساعدة على تصميم خطة أعمال، وتعد الجزائر من الدول العربية الرائدة في هذه البرامج من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

واستثناسا بتجارب بلدان الاتحاد الأوروبي في مجال السياسات النشطة يمكن اعتماد منهجية تطوير البرامج النشطة باعتماد المقاييس التالية الموضحة في الجدول التالي:

¹ نفس المرجع، ص ص 64 - 65.

الجدول (3-1): توضيح لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي

الأهداف المسطرة	توجيه البرامج نحو	الجهة المستهدفة
مواجهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية	- توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية،...) - التشغيل المدعم (حوافز للمؤسسات)؛ - دعم العمل المستقل.	- فئات خصوصية؛ - تركيز هذه البرامج في المناطق المتضررة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.
معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب	- تحسين خدمات التشغيل؛ - تحسين المطابقة بين العرض والطلب؛ - تطوير تقنيات البحث عن شغل؛ - المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي والجغرافي؛ - دعم أنظمة التدريب.	- المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود؛ - القطاعات الاقتصادية؛ - المهن الجوارية.
تحسين التصرف في سوق العمل	- خدمات التشغيل؛ - الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ - وضع مؤشرات للمتابعة وقياس الأثر؛ - توفير البيانات حول سوق العمل وتطوّراته المستقبلية (المهن الجديدة...).	- الداخلون لسوق الشغل؛ - المؤسسات؛ - المناطق.

المصدر: علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر 2008، قطر، ص 19.

3- السياسات الهيكلية للتشغيل: كثيرا ما تستخدم السياسات الظرفية لسوق العمل لاستكمال السياسات الهيكلية؛ تتضمن السياسات الهيكلية مجموع الإجراءات التي تهدف إلى الرفع من مستوى الإنتاج وتحسين معدلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية في البلد، كما تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ويتم ذلك عبر سياسات ترويج الادخار والاستثمار، وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من أهمية سياسات العرض في تحسين تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو، فإن أثرها يظهر على المدى الطويل؛ وتوجه الدول المتقدمة اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والذي ينعكس بدوره على حجم التشغيل.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة والتشغيل وسوق العمل في المدارس الاقتصادية

تم التطرق في جل المدارس الاقتصادية بمختلف مراحلها إلى اختلال سوق العمل وتفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعددة، لذلك يجب الرجوع إلى الوراء والتمعن جيدا في النظرية الاقتصادية وفحصها، وبالأخص نظرية اقتصاد العمل التي أخذت حيزا هاما في التحليل الاقتصادي نظرا لأهمية الكبيرة لعنصر العمل.

إن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض شامل للنظريات الاقتصادية الأولى التي ساهمت في تحليل ظاهرة البطالة، وفق ما ورد من خلال المدارس الاقتصادية الكبرى، بدءا بال مدرسة الكلاسيكية والمدرسة إلى المدرسة الكينزية في سنوات الثلاثينات، وبروز الاهتمام النظري بالظاهرة، وصولا إلى أهم المدارس والنظريات الحديثة المفسرة لظاهرة البطالة والشغل وسوق العمل.

المطلب الأول: البطالة وسوق العمل في النظرية الكلاسيكية

الاقتصاد الكلاسيكي هو نظام التحليل الاقتصادي الذي نشأ في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، ولعل من أهم أفكار النظرية الكلاسيكية بأن الاقتصاد إذا ترك حرا دون تدخل من الحكومة، من شأنه أن يسير بتلقائية ذاتية نحو التوازن عند مستوى الإنتاج الذي يحقق التشغيل الكامل، هذه الفكرة التي نادى بها وتبناها الاقتصاديون الكلاسيك منذ النصف الثاني من القرن الماضي كانت محور للنقد الذي جاء به جون مينارد كينز وصاغ منه نظرية مخالفة قوامها إمكانية التوازن عند مستويات مختلفة من البطالة الإجبارية وكذلك دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

1- منطلقات التحليل الكلاسيكي: ينطلق التحليل الكلاسيكي من النقاط التالية:¹

- الاعتقاد أن هناك قوة خفية، تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع.
- يؤمن الكلاسيك بأن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي". ومن ثم استبعاد حدوث أزمت إفراط في الإنتاج أو فترات الركود الطويلة في ظل نظام السوق، وتأسيسا على ذلك فإن التوازن الاقتصادي العام هو توازن الاستخدام الكامل؛

¹ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 72.

- إن الافتراض الآخر الذي استند عليه الكلاسيك في بناء صرح نظريتهم في مجال الدخل وكذلك الاستخدام والذي يعتبر أحد الأركان الرئيسية في هذه النظرية هو اعتقادهم بحالة المنافسة الكاملة.
- مرونة الأسعار والأجور والفائدة، فبسبب إيمان الكلاسيكيين بحالة التوظيف الكامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الأسعار والأجور والفائدة، فمثلا إذا ما حدث اختلال بين عرض العمل والطلب عليه فيمكن إعادته إلى الوضع التوازني من خلال تغيير الأجور، وإذا ما حدث اختلال بين الادخار والاستثمار فيمكن إعادته من خلال تغيير سعر الفائدة.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بقدر محدود للغاية مقتصر على توفير الأمن والقيام بالأشغال والخدمات العامة.
- تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة¹.
- استنادا إلى ما سبق يرى الكلاسيك أن هناك ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي²:
- فرضية تجانس وحدة العمل، حيث يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء؛
 - حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل؛
 - وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل، فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي، حيث عند بيع أو شراء العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات.
- كل هذه الفرضيات الأساسية لطبيعة النظرية الكلاسيكية لسوق العمل هي العناصر التي هاجمها كينز.
- 2- سوق العمل:** ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، منه فإن دالة الإنتاج الكلية علاقة تقنية بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y) والمتغيرين الأساسيين: العمل (N) و رأس المال (K)³:

¹ Jules Gazon, *Le chômage, une fatalité? Pourquoi et comment l'éradiquer*, Harmattan, Paris, 2008, P 26.

² Joëll Jalladeau, *introduction à la macroéconomie*, édition ouvertures économiques, Belgique, 1993, p 305.

³ محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص 91.

$$Y = Y(N, K)$$

ومن منطلق الفترة القصيرة الأجل، تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (N) باعتبار أن عنصر رأس المال (K) ثابتاً أي أن¹:

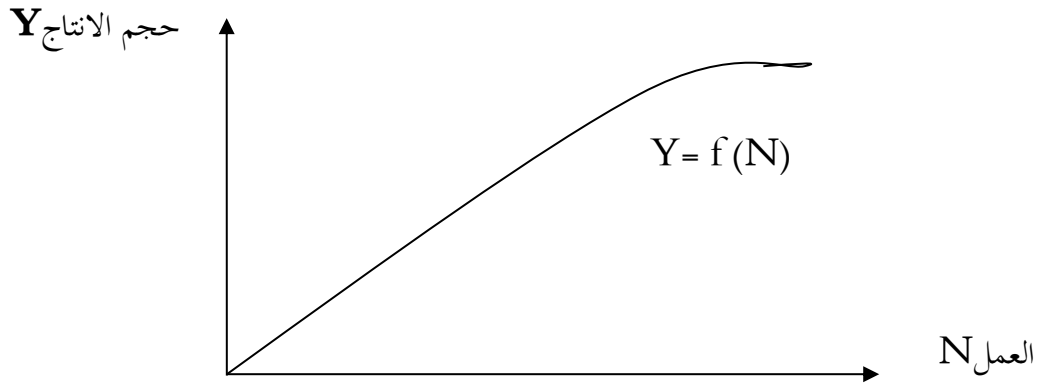
$$Y = f(N) \quad : \quad f'(N) > 0$$

وأن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة و لكن متناقصة أي:

$$f''(N) < 0$$

إذن، فالإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص كما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل (3-1): دالة الإنتاج عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 96.

بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج (Y) فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، ولذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل والطلب عليه ثم نقابلها لنصل إلى وضعية التوازن.

2-1 عرض العمل: ترى المدرسة الكلاسيكية أن الشخص القادر على العمل له القدرة على أن يقسم وقته بين وقت يخصصه للعمل، ووقت يخصصه للراحة؛ إذ ركز الكلاسيك على الأجر الحقيقي W/P ، باعتبار أنه التعويض " الحقيقي " للعمال مقابل تخليهم عن بعض من وقت فراغهم، وبذل هذا الوقت في أداء الأعمال الإنتاجية، فالأجر الحقيقي على هذا الأساس يمثل القوة الشرائية للأجر النقدي، وما تعكسه

¹ بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، الجزائر، ص 80-81.

هذه القوة الشرائية من إمكانيات استهلاكية، تزيد بزيادة الأجر الحقيقي، وتتقص بنقصه حيث ترتبط دالة عرض العمل طردياً مع معدل الأجر الحقيقي¹.

تحديد حجم عرض العمل يتم وفق أربع فرضيات يمكن إجمالها فيما يلي:²

- يسعى العمال إلى تعظيم منفعتهم تحت قيد الميزانية (R)؛
- يسعى الفرد إلى جعل عرض عمله أكبر ما يمكن عند الأجر السائد وهو الأجر الحقيقي W/P، ومنه يفترض أن سوق العمل هو سوق تنافسي.
- يخصص الفرد وقت إجمالي من العمل No، هذا الأخير يخصص منه فترة معينة للعمل N ومقدار يوجه لفترة الفراغ أي: $No = N + L$ ، بحيث يكون ما تم تخصيصه من وقت للعمل وآخر للفراغ في حدود الوقت المتاح لهذا الفرد.

- الأفراد (العمال) غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي فهم دائماً يقارنون بين أجورهم النقدية و مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قبلها زيادة بمعدل أكبر في الأسعار وذلك تعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية خدمات عملهم المقدمة عند هذا الأجر الحقيقي الأقل.

عرض العمل يرتبط إيجابياً بمعدل الأجر الحقيقي فإذا رمزنا إلى الأجر الاسمي بالرمز (W) وإلى المستوى العام للأسعار بالرمز (P)، وإلى الأجر الحقيقي بالرمز (w) فإن هذا الأخير يتحدد كما يلي³:

$$w = \frac{W}{P}$$

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل التالي: $No = No(w) = No\left(\frac{W}{P}\right)$

والعلاقة بين عرض العمل (No) والأجر الحقيقي (w) علاقة إيجابية كما قلنا سابقاً، أي أن:

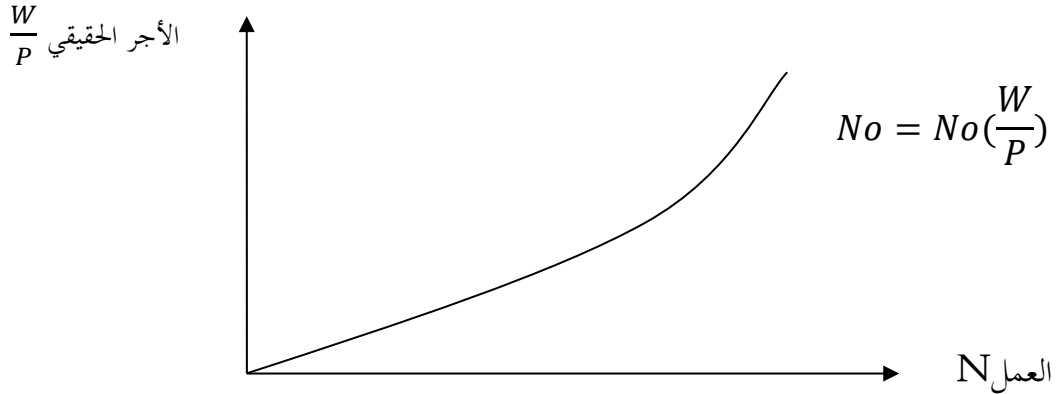
$$dNo = \frac{dW}{dP} > 0 \text{ وهذا إذا فرضنا أن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للاشتقاق.}$$

¹ أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 33.

² Map SUM, **Marché du travail et emploi au Cambodge, Contraintes à court terme et Enjeux à long terme**, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 2007, p 41.

³ محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص 94.

الشكل (3-2): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 98.

يظهر من الشكل أن عرض العمل من طرف العمال هو تابع للأجر الحقيقي، وهو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل ومعدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

2-2 الطلب على العمل: يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض؛ يمكن التعبير عن دالة الطلب على العمل بالعلاقة التالية¹:

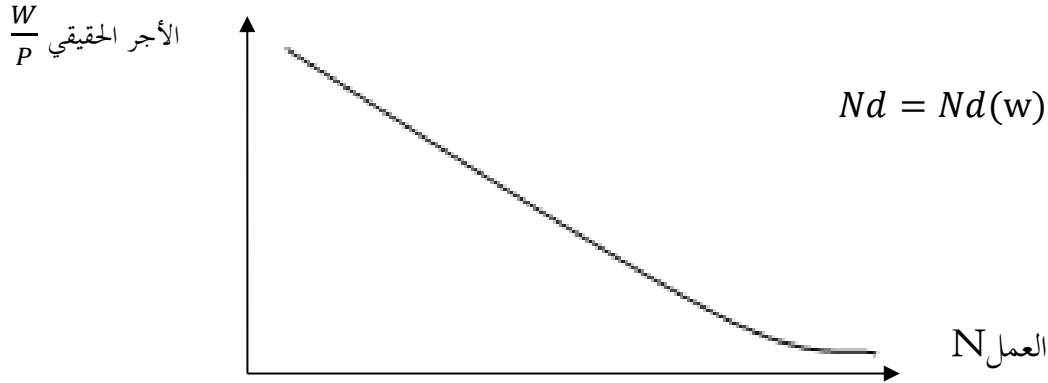
$$Nd = Nd(w) = Nd\left(\frac{W}{P}\right)$$

والعلاقة بين الطلب على العمل (Nd) والأجر الحقيقي (w) هي علاقة عكسية، أي أن:

$$dNd = \frac{dW}{dP} > 0 \text{ وهذا إذا فرضنا أن الدالة المعنية مستمرة وقابلة للاشتقاق.}$$

¹ نفس المرجع، ص 97.

الشكل (3-3): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

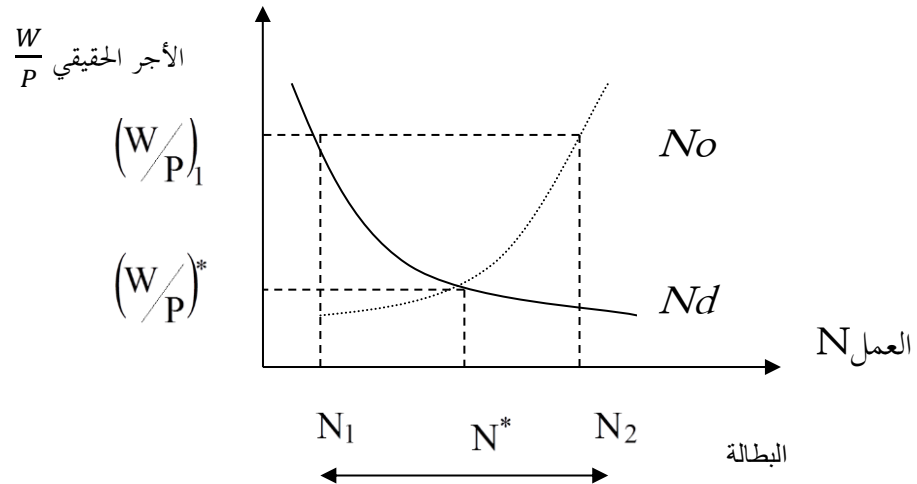


المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 101.

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة، والمرتكز على قاعدة تعظيم الربح، بعبارة أخرى تلجأ المؤسسات إلى اختيار حجم معين من الإنتاج والتشغيل الذي يسمح لها بتحسين المساواة بين سعر المنتج مع التكلفة الحدية لليد العاملة، وهذا ما يعبر عنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير.

3-2 التوازن في سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتقاطع منحنى العرض بمنحنى الطلب، فهو يعبر عن التساوي الآني بين الأجر الحقيقي والإنتاجية الحدية للعمل من جهة وبين الأجر الحقيقي والمعدل الحدي للإحلال بين الاستهلاك والرغبة في الراحة من جهة أخرى.

الشكل (3-4): منحنى التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 101.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن التوازن في سوق العمل يحدث خلال تقاطع منحني الطلب للعمل (Nd) مع منحني عرض العمل (No) ، وفي ظل المنافسة السوقية بين أرباب العمل على العمال وبين العمال على الاستخدام، سيتجه الأجر الحقيقي ومستوى العمالة إلى وضع التوازن عند نقطة تقاطع هذين المنحنيين، أما إذا كانت الأجور الحقيقية عند المستوى $\frac{W}{P}$ 1 يكون عدد العمال الباحثين عن العمل عند المستوى $(N2)$ ، ومستوى الطلب على العمال عند نفس مستوى الأجور الحقيقية يكون عند المستوى $(N1)$ ، فتكون المسافة بين $(N1.N2)$ ، تمثل فائض العمال الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور الحقيقية السائد حالياً؛ لكن في إطار المنافسة القائمة بين العمال في هذه الحالة، يلجأ البعض من هؤلاء العمال إلى عرض خدماتهم لأرباب العمل بأجور نقدية منخفضة، بما يعني انخفاض الأجور الحقيقية وبالتالي ارتفاع مستوى العمالة وذلك على افتراض ثبات المعطيات الأخرى، ليتحقق التوازن عند مستوى الأجور الحقيقية $\left(\frac{W}{P}\right)^*$ ، ومستوى عمالة $(N)^*$ ، ذلك هو جوهر التفسير الكلاسيكي لمستوى العمالة.

3- التفسير الكلاسيكي للبطالة: يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة وفقاً للنموذج الكلاسيكي؛ مع ذلك يرى الكلاسيك إذا وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية، بمعنى آخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي.

من هذا المنطلق فإن الكلاسيكيين لا يؤمنون بوجود بطالة إجبارية، وتبريرهم لذلك يعود إلى تقبلهم لنظرية قانون ساي للأسواق، والتي ترى بأن وجود بطالة جبرية ناجمة عن وجود فائض عام في الإنتاج مستحيلة الوقوع، أو بعبارة أخرى لا يمكن حصول بطالة جبرية بسبب قصور في الطلب، معناه أن العمالة الكاملة هي الوضع الطبيعي في الاقتصاد، كما نجد قانون ساي يعتمد على مبدأ أن العرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي عدم وجود فائض في الإنتاج وإن كان هناك فائض في الإنتاج فإنه لا يحصل بالنسبة للاقتصاد بمجموعه، وأن جهاز الأسعار يعمل على تصحيح الأوضاع ويعيدها إلى الوضع التوازني¹.

¹ Haddar Mohamed, **Macroéconomie**, 2 eme édition, Centre de publication universitaire, Tunisie, 2006, p 247.

المطلب الثاني: البطالة وسوق العمل في النظرية الكينزية

هي مدرسة تقوم أساساً على أفكار الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (1883-1946) المتضمنة في كتابه "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد" والذي نشره سنة 1936. أنصبت أفكار كينز بشكل أساسي على إيجاد حلول لأزمة البطالة والكساد التي أصابت العالم آنذاك أو ما يعرف الأزمة الاقتصادية (1929-1933)، وهذا من خلال محاولته تقديم حلولاً موضوعية للأزمة عن طريق اقتراح سياسات اقتصادية فعالة جديدة لا تتوافق ولا تتناسق مع منطلقات الفكر الاقتصادي الكلاسيكي المرتكزة أساساً على سرياً مبدأ قانون المنافذ لساي والتي أصبحت غير قادرة على إيجاد الحلول المناسبة للركود الاقتصادي.

1- منطلقات التحليل الكينزي: إن البناء النظري للفكر الكينزي ينطلق من النقد الشديد الذي وجهه كينز إلى المدرسة الكلاسيكية وإلى قانون ساي، كما توصل كينز عبر الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف. قبل الخوض في عرض التحليل الكينزي لسوق العمل لا بد إظهار مؤاخذات كينز على قصور التحليل الكلاسيكي:¹

➤ عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي، إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل إن العكس تماماً هو الصحيح، أي أن "الطلب يخلق العرض عليه"؛ فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي، وليس العرض الإجمالي؛ ولذلك يصنف التحليل الكينزي ضمن اقتصاد الطلب.

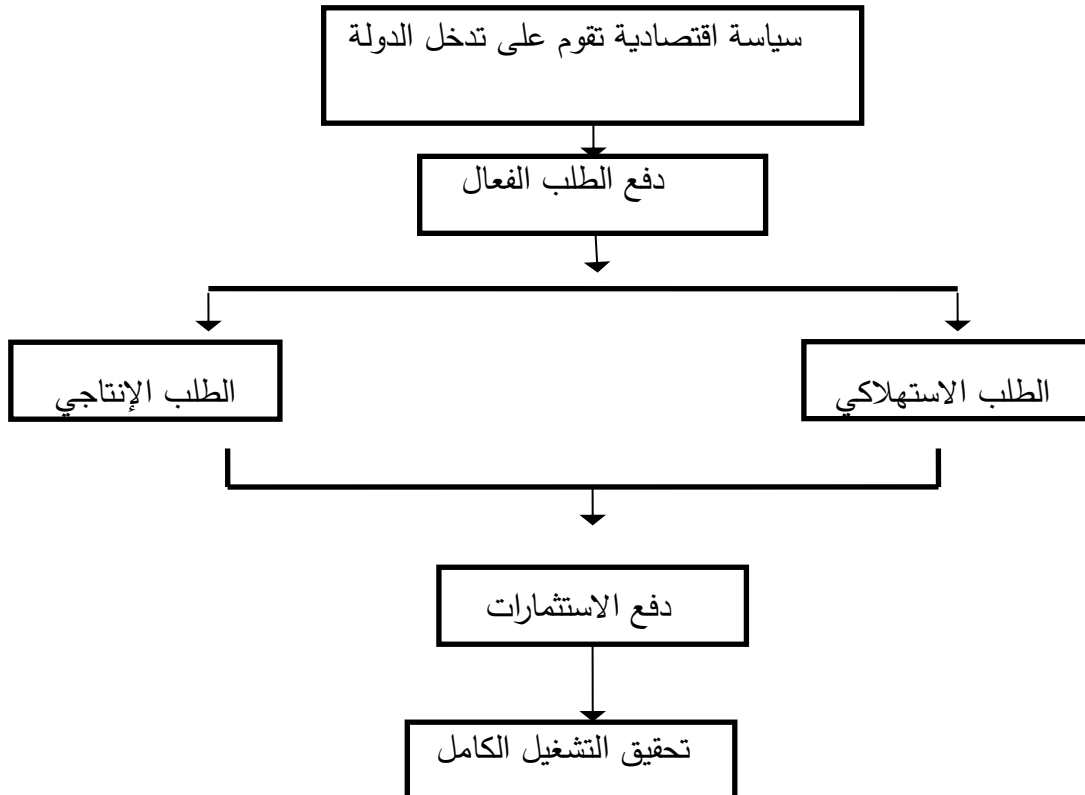
➤ انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي يخص حيادية النقود؛ وقد بين كينز أن النقد فعال وليس حيادي، بمعنى آخر أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.

➤ المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال، توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن تلقائياً، كما كان الكلاسيكيون يتوقعون في فترة الأزمة التي دامت طويلاً والتي تعدت الأجل القصير الذي تنبأه الفكر الكلاسيكي.

¹ رمزي زكي، مرجع سابق، ص 294.

- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقاً من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلاً من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية.
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل كما يري الكلاسيكي.
- حسب الكلاسيك فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي قابلية للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيراً من الأسعار تخضع للجمود.
- يفترض الكلاسيك أن عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$ ، في حين يعتبر كينز أن العمل يتحدد بالأجر الاسمي (W) ، يستند كينز في استدلاله على ذلك أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي عكس الكلاسيك؛ يترتب على هذا أن دالة عرض العمل تتحدد بمعدل الأجر الاسمي، وأن لهذا الأخير حداً أدنى لا يمكن اختراقه.

الشكل (3-5): مخطط يبين النموذج الكينزي



المصدر: من إعداد الطالب

2- سوق العمل

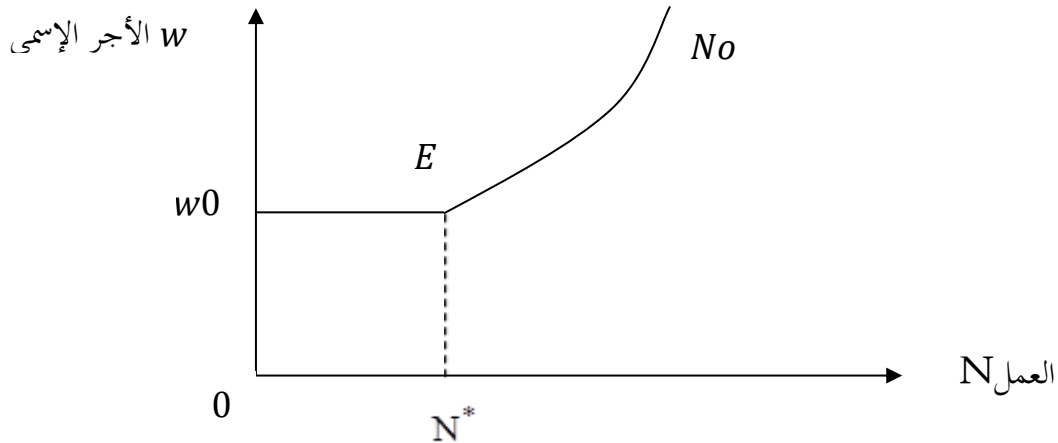
2-1 عرض العمل:¹ فيما يخص دالة عرض العمل (No)، فإن الخلاف بين الفكر الكلاسيكي والكينزي خلاف جوهري، حيث يقوم التحليل الكينزي لعرض العمل على نقطتين أساسيتين، عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي وليس على معدل الأجر الحقيقي كما جاء به الكلاسيكيون، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعاً هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار؛ كما يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي (W) ليس كامل المرونة باتجاه الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دوراً أساسياً في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، حيث أن هناك حد أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (SMIG)؛ وعليه يمكن كتابة دالة العرض رياضياً على النحو التالي:

$$No = f(w)$$

$$f'(w) > 0$$

والشكل البياني التالي يوضح منحنى عرض دالة العمل وفق التحليل الكينزي:

الشكل (3-6): منحنى عرض العمل في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة الجزائر، 2008 ص 275.

من خلال المنحنى نلاحظ أن دالة عرض العمل في التحليل الكينزي تختلف على دالة عرض العمل في التحليل الكلاسيكي، حيث عندما يتناقص معدل الأجر الاسمي فإن الكمية المعروضة من

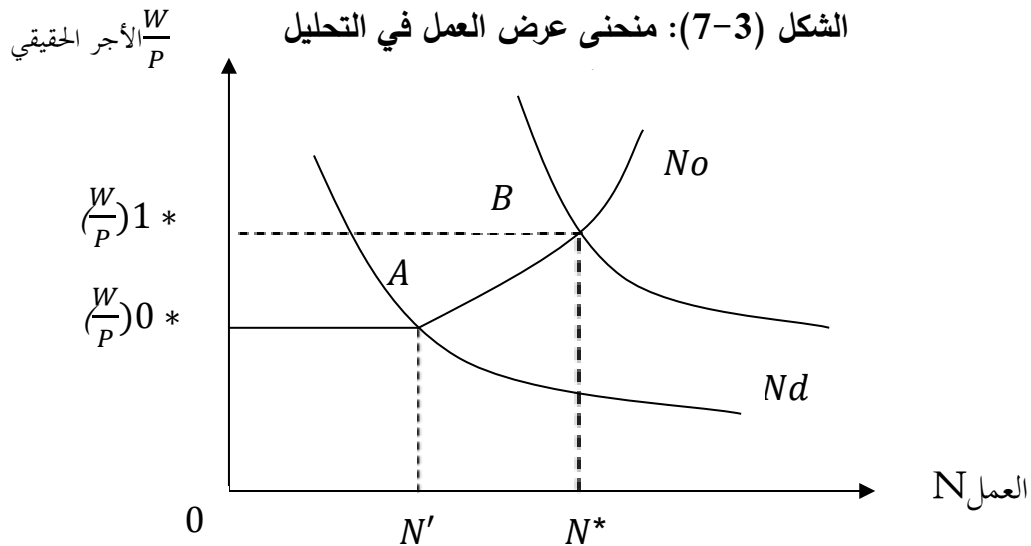
¹ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 221.

العمل تنخفض حتى تصل إلى النقطة E ، التي يقابلها الأجر الأدنى الاسمي كما نلاحظ أن الشكل يتكون من جزأين:

- جزء أفقي: فمن أجل معدل أجر اسمي W_0 يعرض العمال كمية من العمل تتراوح بين $(N^* - 0)$.
- جزء متصاعد: هذا الجزء من المنحنى يبين حالة توظيف حجم إضافي من اليد العاملة الذي نتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية وهذا ما يفسر ميل المنحنى عرض العمل ابتداء من النقطة E .

2-2 الطلب على العمل: نجد دالة الطلب على العمل في سوق العمل الكينزية لا تختلف عنها عند الكلاسيكيين، بحيث تبني كينز وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية والتي تعتبر أن الطلب هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، كذلك يقبل كينز فرضية المنافسة الكاملة، والتي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال أي أن المنتجون يعملون على توظيف حجم من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع¹.

3-2 التوازن في سوق العمل: إن توازن سوق العمل يتحدد بتقاطع منحنىي الطلب وعرض العمل أو تساوي كلاهما؛ ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 277.

¹ محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 276.

يلاحظ من الشكل البياني أن التقاطع بين منحني عرض العمل والطلب عليه، يكون في النقطة (B) التي تقابل حجم الاستخدام (N^*) ومستوى أجر $1 * (\frac{W}{P})$ ، وهي نقطة الاستخدام التام، وعلى العكس إذا كانت نقطة تقاطع منحني الطلب على العمل مع منحني عرض العمل في النقطة (A) يقابلها $0 * (\frac{W}{P})$ كأجر أدنى و (N') كحجم استخدام هنا تنشأ البطالة الإجبارية التي يمثلها الفرق بين ($N' - N^*$)، وهذه هي نقطة الفصل بين البطالة الكلاسيكية الإرادية والبطالة الكينزية الإجبارية.

3- التفسير الكينزي للبطالة: يرى كينز في سبب نشوء البطالة الإجبارية انخفاض في إجمالي الطلب الفعال، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل والسلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج، وبناء على هذا الإنتاج يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم، فإذا انخفض الطلب عن مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج، وبالتالي ظهور البطالة.

للخروج من البطالة أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على إحداث التأثير وتحديد المعالم السياسية والاقتصادية الجديدة، التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى وضعية التوظيف الكامل، واقترح بعض السياسات المالية والنقدية حيث يمكن دفع الطلب بتحفيز الاستثمار الخاص عن طريق سياسة نقدية متمثلة في تخفيض معدل الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل، كذلك يمكن دفع الطلب بالتخفيض من الضرائب، والزيادة في النفقات العمومية والرفع من التعويضات الاجتماعية بتشجيع استهلاك العائلات¹

المطلب الثالث: البطالة وسوق العمل في النظريات الحديثة

بعد التعرض إلى النظريات والتحليل المذهبية المفسرة لسوق العمل والبطالة في التحليل الكلاسيكي والكينزي، وموقف كل منها اتجاه أوضاع التوازن والاختلالات التي يمكن أن تتعرض لها هذه السوق، نجد أن قضية التشغيل كانت أيضا محل بحوث ودراسات حديثة تطلبتها تطورات الأحداث في الميدان الاقتصادي خاصة مسألة تفاقم البطالة في منتصف القرن الماضي، يجدر بنا التطرق إلى بعض المساهمات النظرية الحديثة، خاصة بعد ظهور مدرسة الكلاسيكيون الجدد التي قامت أيضا على أنقاض الفكر الكينزي الذي ظل مهيمنًا على الفكر الاقتصادي خلال عقدي الأربعينات والخمسينات، وبروز تيارات فكرية أخرى على غرار فكر التجديد مع نظرية اختلال سوق العمل، علاقة أوكن الشهيرة، ولهذا اقتصرنا على أهم النظريات الحديثة فيما يلي

1- نظرية البحث عن العمل: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين من أمثال: (Pevry, Hall)

¹ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 99.

(Gordon, Phelps)، حيث استطاعت هذه النظرية في السبعينيات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبياً، كذلك محاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح؛ يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:¹

➤ الفرضية الأساسية التي تميز هذه النظرية، هي صعوبة تحصيل المعلومة عن سوق الشغل، سواء حول توفير مناصب الشغل أو حول مستوى الأجر المطبق، فالبحث عن عمل هو بحث عن معلومة، هذا الأخير يتطلب تكلفة ووقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو شراء المجلات.....الخ.

➤ التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة حيث أن كل بطل يبحث عن العمل الأحسن أجراً، إلا أن ذلك صعب، كون الأجور المقترحة من طرف المؤسسات تتغير من مؤسسة لأخرى؛
➤ كلما كانت مدة البحث في سوق الشغل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه مرتفعاً؛
➤ للأفراد بدون عمل إمكانية تحصيل كمية كبيرة من المعلومات عدد هائل من الاتصالات بالموظفين (أرباب العمل) مقارنة بالعمال الذين يشغلون منصب عمل، حيث تعتبر البطالة من هذه النظرة استثماراً؛

➤ هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه و يقبل أجر أعلى منه.
وبالتالي، تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة؛ لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة البطالة، وينطبق هذا بصفة خاصة على الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل، فنظراً لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يزيد من

¹ مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 244 - 245.

حده البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها اختلال سوق الشغل، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات:¹

➤ من الصعب إرجاع ارتفاع البطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل؛

➤ تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل؛

➤ أوضح العديد من الدراسات التطبيقية خاصة في الدول المتقدمة أن الفرد يكون لديه قدر أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة؛

➤ عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد، ذلك أنها ترجع سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، ولكن أن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.

2- نظرية اختلال السوق: ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي (Malinvaud) وتسمى أيضا نظرية اللاتوازن حيث حاولت تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، حيث قد يتعرض سوق العمل للاختلال عن طريق تغير الأسعار، إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات توازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة وتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:²

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

¹ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 49.

² محمد شريف إلمان، مرجع سابق، ص 290.

النوع الثاني: في هذه الحالة تقترب البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض للسلع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي.

إن الجديد في نظرية اختلال التوازن هو استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، فمثلا ترجع البطالة غير الاحتكاكية في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج، ويعود ذلك إلى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي.

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات أهمها:

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل؛

- افتراض تجانس عنصر العمل، الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي السياسة المالية التوسعية والتي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل، ومن ثم الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية؛ وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة في آن واحد¹.

3- نظرية تجزئة سوق العمل: أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان (Doeringer , Piore)، خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971 والمرتبطة بدراسة ميدانية لسوق العمل

¹ علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 54.

الأمريكية في سنوات الستينات، والتي بينت أن قوة العمل في هذا البلد تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي، وقد سلطا الضوء على سمة جديدة من سمات سوق العمل (الازدواجية)، حيث أن الطرق المختلفة في تحديد الأجور والعمالة يمكن أن تميز بين عدة أجزاء للسوق¹؛ تهدف النظرية إلى البحث عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في نهاية الستينيات بداية السبعينيات ومن ثم تقديم العلل حول تزامن وجود معدلات بطالة مرتفعة في قطاعات معينة مع حدوث ندرة في القوى العاملة في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي²:

- **سوق أولي:** يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي، إذ يشمل مناصب عمل ذات أجور مرتفعة في ظل ظروف جيدة وآفاق مستقبلية مهيأة لأمعة، وتستخدم في هذه السوق الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال وفئة عمالية ماهرة التي تحرص المؤسسة الاحتفاظ بها، كما تتمتع مثل هذه الأسواق بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على اليد العاملة المشغلة فيها.

- **سوق ثانوي:** يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولي، أجور منخفضة، حركية عالية لليد العاملة، علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية، مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة، إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، والتي تتأثر بسهولة بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك تحتاج هذه السوق فئات من العمل لا تتمتع بنفس الحقوق والضمانات السائدة في السوق الأولي.

إن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي أين تخضع تقلبات العمل فيه للظروف الاقتصادية حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج، كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد، وهو ما يعني أن المشتغلين يكونون أكثر عرضة للبطالة، هذا لا يعني أن البطالة لا تمس القطاع الأولي، بل يمكن أن يحدث ذلك في فترة الركود الاقتصادي المستمر وبنسب ضعيفة، فإذا مست البطالة عامل ينتمي إلى السوق الأولي ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي، فإن مثل هذه البطالة تكون "إرادية" ولا تشكل خطرا عليه لأن احتمال بقاءه فيها ضعيف خصوصا إذا دخل المنافسة عمالا لديهم خصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل في سوق الشغل كذلك المتواجدة في السوق الثانوية؛ بشكل عام، فإن المرور من السوق الثانوي إلى الأولي عملية صعبة لأن العامل المنتمي إلى

¹ Map SUM, op cit, 2007.

² علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص 55-56.

السوق الثانوي يتطلب منه قضاء فترة البطالة ليست بالقصيرة حتى يتم إدماجه في سوق العمل الأولي وهنا تكمن الخطورة.

4- نظرية الأجور الفعالة: أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات والتحليل التي حاولت أن تقدم تقاسير حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، وخاصة المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدد الإنتاجية؛ تبين هذه النظرية أن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى من أجر التوازن، وذلك لضمان زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة، باعتبار الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل الأجرية المتاحة، ومنه لا ترغب المؤسسة تشغيل عمال بأجر أقل.

قد لاحظ (H. Leibenstein) حيث سجل أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيداً، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، ومنه وجود علاقة سببية طردية بين الأجر والإنتاجية (الأجور هي التي تحدد الإنتاجية وليس العكس) وقد فسر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل¹.

وكتفسير لهذه النظرية في تبرير العلاقة الطردية بين الأجر والإنتاجية نوجزها المبررات التالية²:

- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في البلدان النامية.
 - زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبدلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضاياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم؛
 - الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمال على الاستثمار في عملهم؛
 - تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما شجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك التقليل من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفا للفئة العمالية الأولى.
- لقد استطاعت نظرية الأجور الفعالة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد

¹ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 137.

² نفس المرجع، ص 138.

الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسات الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال، كما تنتبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة، هؤلاء تكون تكلفة أجورهم لكل وحدة من الإنتاج عالية معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

5- قانون أوكون (إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة)

تبقى واحدة من أهم النظريات المفسرة للتغيرات في معدلات البطالة والتي لا تزال تشغل بال الكثير من رجال الفكر الاقتصادي إلى يومنا هذا؛ أكد أوكون (1928-1980) في مقاله المشهور سنة 1960 من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين 1947 و 1960 أن هناك علاقة تربط بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث كل نقطة إضافية للبطالة فوق (4%) يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي والأهمية من هذه الدراسة في الحقيقة هو تقييم لمسار السياسات الاقتصادية المنتهجة، وكذا تصميم سياسات اقتصادية كلية مناسبة وظروف البلد والتي ترمي إلى استهداف البطالة بشكل أساسي؛ فسر أوكون العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين¹:

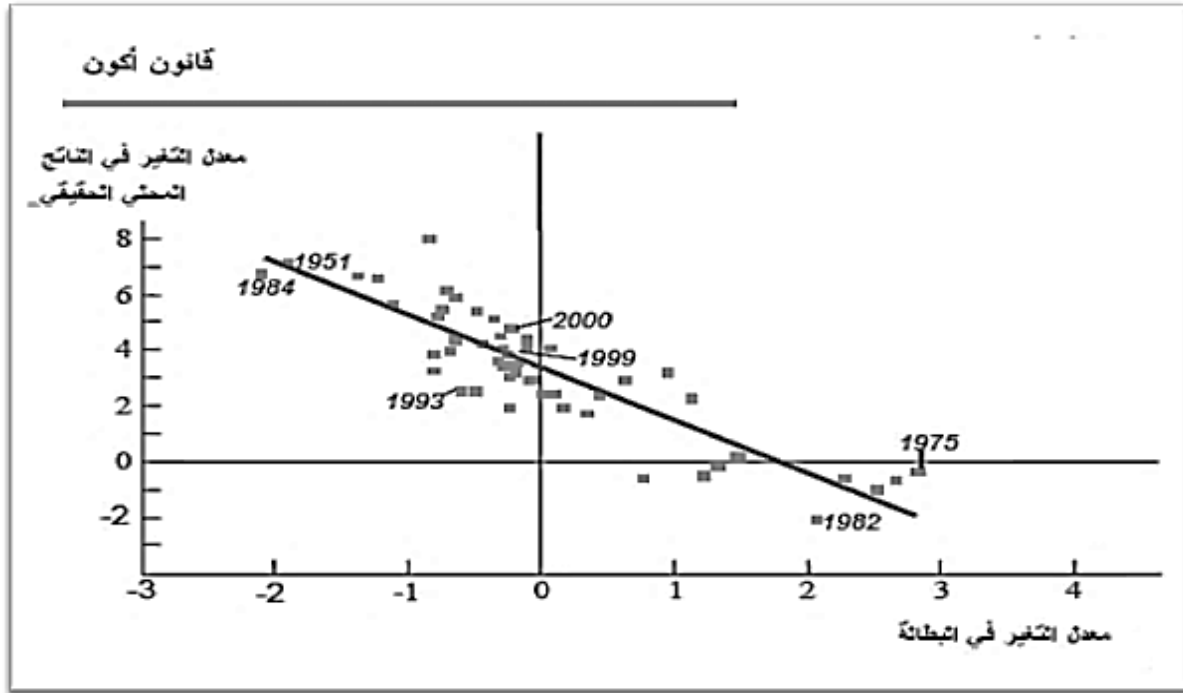
- تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي (ΔY) فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي:

$$\Delta U_t = -0.3 \Delta Y_t + 0.3 + \varepsilon_t \dots\dots\dots (*)$$

تعني العلاقة (*) أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى (1%) في كل ثلاثة أشهر كما هو مبين في الشكل التالي

¹ بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 77-78.

الشكل (3-8): علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الأمريكي



المصدر: بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 78.

وتبين الصيغة الثانية، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي والفارق بين الناتج المحلي الفعلي ومستواه الممكن أو ما يسمى بفجوة أوكن أي:

$$\Delta U_t = -0.36 \text{ gap}_t + 3.72 + \varepsilon_t \dots\dots\dots (**)$$

الصيغة الأولى والثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين (1) و (2):

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta y + \varepsilon \dots\dots\dots (1)$$

$$U - U' = \delta (y - y') + \varepsilon \dots\dots\dots (2)$$

U: معدل البطالة الفعلي

U': معدل البطالة الطبيعي

y: النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

y': مستوى الناتج الحقيقي الممكن

α β δ : معالم النموذج

ε : المتغير العشوائي

- إن قانون أوكون يبين العلاقة بين معدل البطالة ووتيرة معدل النمو على المستوى الكلي، فهو يعبر عن العلاقة العكسية بين وتيرة النمو ومعدل البطالة.
- إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكون عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن، كما تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس، تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

خلاصة الفصل:

إن للبطالة تداعيات في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى سياسية، ولذلك يواجه الاقتصاديون صعوبات تتعلق بالوصول إلى مفهوم محدد لهذه الظاهرة، حيث تتعدد التعريفات التي تناولتها، إلا أنه ورغم ذلك يجمع الخبراء والاقتصاديون على تعريف العاطل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى، ونتيجة لذلك تناولنا من خلال هذا الفصل عرض للإطار النظري المفاهيمي للبطالة كمشكلة اقتصادية تمتد من الناحية الجزئية، حين يعاني منها الأفراد، إلى الناحية الكلية حين تصبح عبئاً اجتماعياً واقتصادياً على الحكومة، فمعالجة هذه الظاهرة أصبح منذ زمن بعيد أحد أهم أهداف صانعي السياسات الاقتصادية. وبالرجوع إلى النظرية الاقتصادية التي عالجت هذه الظاهرة نجد تباين وتطور مستمر لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بها، مما أدى إلى ظهور مدارس اقتصادية تتناول البطالة، وتم التوصل إلى أنه كل مدرسة كان لها فهم ونظرة خاصة حول البطالة من ناحية تعريفها طبيعتها، قياسها وكذا أنواعه؛ حيث نجد أن الكلاسيك يرون بوجود البطالة الإرادية عكس الكنزين والذين يؤمنون بفكرة إجبارية البطالة بسبب إمكانية حدوث التوازن في حالة نقص التشغيل، ووفقاً لكل من النظريتين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، تضمن كل من مرونة الأجور والأسعار تحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، ومن ثم لا تعترفان بوجود البطالة الإجبارية إلا أن النظرية الكينزية تعترف بوجودها، حيث أقرت بأنها ناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، وقد أضافت النظريات الحديثة للبطالة فرضيات أكثر واقعية من النظريات السابقة كي تستطيع تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل، وأهم هذه النظريات: نظرية البحث عن العمل وتفسر سبب البطالة بقصور المعلومات في سوق العمل، ونظرية الاختلال وتفسر سبب البطالة بجمود الأجور والأسعار، ونظرية تجزئة سوق العمل وترجع البطالة إلى عدم تجانس عنصر العمل، بالإضافة إلى نظرية رأس المال البشري التي لها قرابة بالمدرسة النيوكلاسيكية، وفي الأخير عرضنا قانون أوكون الذي يبين العلاقة العكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الذي تطرقنا له في الفصل السابق.



الفصل الرابع:

المخططات الاستثمارية

والتحول إلى اقتصاد السوق

في الجزائر

تمهيد:

لقد كان التخطيط الاقتصادي حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب وأداة للتنمية أملت الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها؛ وكان للسرعة التي تقدم بها في الاتحاد السوفيتي باعتباره أول دولة بدأت في تطبيقه، وللنتائج التي حققها، وكذلك لتلك التي ظهرت فيما بعد في بلدان ما كان يسمى بالكتلة الشرقية، الأثر القوي في إقبال كثير من البلدان المتخلفة على اعتماد التخطيط كأسلوب ضروري وحديث للتعجيل بنموها وإحداث التغيرات الجذرية الضرورية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر بعد الاستقلال كانت من البلدان التي اعتمدت استراتيجية تنمية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي، تجسد ذلك بتطبيق لأول مخطط تنموي هو المخطط الثلاثي (1967-1969)، والمخططين الرباعيين (1970-1978) وفي مرحلة الثمانينات تم الانتقال إلى الخطط الخماسية (1980-1989)؛ حيث حرصت السلطات على التطبيق الفعلي لنظرية الدفعة القوية، باعتبارها خيارا استراتيجيا لبلوغ الأهداف التنموية المرجوة في أقل مدة زمنية ممكنة، خيارا عبرت عنه ضخامة الاستثمارات التي تم تخصيصها لذلك الغرض، والتي أرادت من خلالها السلطات خلق طاقة إنتاجية وطنية تسمح للجزائر مستقبلا بتجاوز تبعيتها شبه الكاملة للعالم الخارجي.

بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، وبروز أزمة اقتصادية كان لها انعكاسات كبيرة على الدولة وعلى اختياراتها، توجهت الجزائر إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بهدف الانخراط في اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص، لذلك تم اطلاق اعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات وتلاها فيما بعد اصلاحات مع المؤسسات الدولية في فترة التسعينات من خلال برامج الاستعداد الائتماني وبرنامج التعديل الهيكلي.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني: المخططات الاستثمارية العمومية (1965 - 1989)

المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الذاتية والمدعومة

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتخطيط الاقتصادي

بالرغم من أن علم الاقتصاد لم يكن فيه مكان لنظرية التخطيط¹، على الأقل حتى الحرب العالمية الثانية فإن مفهوم التخطيط حظي بأهمية استثنائية حتى وقت قريب، كونه اقترن بالعديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البارزة خلال القرن العشرين.

يقول المفكر اليوناني أرسطو "أن الإنسان كائن مخطط"² فالإنسان يلجأ إلى التخطيط باعتباره أسلوب في التفكير والتدبير وتنظيم التصرفات والتوفيق بين الموارد والاحتياجات، فهو يحتاج إليه في الإدراك المسبق للأهداف التي يرغب، وفي الغاية من الجهود التي يبذل، وعند اختياره للوسائل الملائمة لتحقيق ذلك.

والواقع أن الحافز علي التخطيط الاقتصادي يبرز كقاعدة عامة في الأوقات الصعبة، ذلك أنه كلما كان المستقبل غائما زادت الحاجة للتخطيط، ففي سنوات الكساد خلال الثلاثينيات والأربعينيات حظي التخطيط وأنصاره باهتمام وتقدير عظيمين، وخلال الحرب العالمية الثانية كان الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصاديات المشتركة في الحرب تخطيطا.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط

إن محاولة التعرف إلى التخطيط تسوقنا بالضرورة إلى استعراض أهم وجهات نظر العديد من الاقتصاديين عند تحديدهم لمفهومه، فهناك اتجاه يرى في التخطيط أسلوب فني حيادي يمكن استخدامه في أي بلد وإن اختلفت الظروف وأشكال السلطة السياسية، كما هناك اتجاه ثاني، يرى فيه طابعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بالإضافة إلي طابعه الفني.

1- مفهوم التخطيط باعتباره أسلوب اقتصادي عام: بالرغم من أن الاقتصاديين البرجوازيين لم يتفقوا على تعريف واحد للتخطيط، فإن تباين آرائهم تعكس اتفاقا على اعتباره أسلوبا اقتصاديا عاما، أيا كان النظام الاجتماعي السائد، أي عزل التخطيط الاقتصادي عن طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

وبهذا المعنى فإن التخطيط يمكن اعتباره "نشاط إنساني عام يمارسه الأفراد والجماعات في كل شؤون حياتهم"³ وفي هذا يرى بنتون "BENTON" التخطيط كمفهوم عام "على أنه تحضير وإعداد ذهني

¹ عصام رضوان خوري، موسى ياسين الضير، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص 12.

² نفس المرجع، ص 13.

³ عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 29.

للنشاط من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية "أي أن التخطيط وفقا لهذا المعنى" هو كل فعل مقصود، يُصَوَّرُ وَيُنَبَّثُ في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة، أي يجب أن يُخْلَقَ قبل أن يُعْمَلَ، وهذه هي قاعدة التفكير قبل العمل"¹.

ويرى الاقتصادي الفرنسي "جان روميف" أن التخطيط كفن ليس مرتبط بالبنية السياسية، بل بالأهداف التي تطرحها عليها الحكومة؛ وأما الاقتصادي الانجليزي ديكنسن "DICKINSON" فيرى أن التخطيط هو عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الإجمالية المتعلقة، بماذا وكيف ومتى سينتج ولمن سيوزع الإنتاج ؟ على أساس مسح اقتصادي شامل وتقرير واع من سلطة حازمة؛ وهو كذلك "قيام سلطة مركزية باتخاذ قرارات فيما يتعلق بما ذا وكيف ننتج ومتى وأين يتم الإنتاج والى من يتم التوزيع".

يتضح مما سبق أن التخطيط هو الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة، للأمور ذات الأولوية من الناحية الاقتصادية بحيث لا يمس البنية الأساسية للنظام الاجتماعي السائد، كالملكية الخاصة، وهو وإن كان يسند مهمة اتخاذ القرار في بعض الأمور للدولة أو لسلطة مركزية إلا أن التدخل من قبل الدولة يكون بالنسبة للمجالات التي لا يعمل فيها السوق بسلاسة ويسر، أي أنه يقتصر علي الحالات التي يفشل فيها السوق، وكما يقرر آرثر لويس "ARTHER.L": "فإن الدولة تستطيع أن تخطط كيفما تشاء، بيد أنه ينبغي عليها أن تخطط عن طريق السوق، لا عن طريق التوجيه المركزي بعيدا عن جهاز الأسعار"².

2- مفهوم التخطيط باعتباره طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وفني: إذا كان البعض يرى أن "ال تنمية غير المخططة لا تقوم على دراسات اقتصادية وفنية سليمة" والبعض الآخر يرى "أن توفر قسط من التماسك الاجتماعي والرضا السياسي اللازم لحفظ الأمن والنظام بصورة فعالة، يعتبران عادة من الشروط الضرورية للنمو الاقتصادي"، فان شارل بتلهام يرى بأن التخطيط يمكن أن يقوم بهذا الدور، ذلك أن التخطيط في نظره هو "عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة ومنسقة وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة، بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة من الخطة".

¹ نفس المرجع، ص 26 .

² حسين عمر، مرجع سابق، 257.

ضمن هذا الاتجاه يعتبر التخطيط عملية مستمرة تتضمن قرارات واختيارات بين أهداف تبادلية في استخدام الموارد المتاحة بهدف تحقيق أهداف خاصة خلال فترة ما، فهو أداة للسياسة الاقتصادية تستهدف تحديد الاختيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسب الوسائل اللازمة لتمويلها¹ وهو المفهوم الذي يربط التخطيط بطابع سياسي واقتصادي معين ولا يرى فيه فقط إطارا عاما لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لا ترتبط بالإطار السياسي والاقتصادي، بل أن التخطيط وفقا لهذا المنظور " أصبح أسلوبا علميا ومنهجيا وفنًا، ويتضمن في حقيقته عمليات تهدف إلى إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية مقصودة، وذلك بتعبئة الموارد لمقابلة الاحتياجات المختلفة"². وإذا كان هذا المفهوم يمنح التخطيط طابعا سياسيا فإن كل من "بيل ولا ثروب Beyle & Lathrop" يقرران بأن التخطيط هو رسم السياسة³؛ مما سبق نستنتج أن التخطيط أداة فنية تعمل في سياق اجتماعي وسياسي محدد للتنسيق بين القرارات الاقتصادية، ولكن بالرغم من ذلك يجب عدم الخلط بين التخطيط الاقتصادي والاشتراكية فالتخطيط "عملية فنية تقوم على أسس معرفية خاصة لتحقيق أهداف معروفة مسبقا"⁴، أي أن التخطيط لا يسقط بسقوط الاشتراكية كنظام بل "هو أداة يمكن استخدامها من قبل أنظمة اجتماعية متفاوتة".

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التخطيط

1- أنواع التخطيط الاقتصادي: للتخطيط الاقتصادي 3 أنواع نوجزها كما يلي:

- التخطيط قصير المدى (سنة فأقل) أي أن الفرد يخطط لفترة ستة أشهر أو ثلاثة أشهر أو أسبوع أو حتى يوم واحد، بل إنه يخطط لفترة زمنية محددة من اليوم.
- التخطيط متوسط المدى (سنة إلى أربع سنوات) كأن يخطط رئيس مجلس إدارة ناد معين أو اتحاد معين لمدة أربع سنوات التي هي عمر مجلس الإدارة.
- التخطيط الطويل المدى (خمس سنوات فما فوق) كتخطيط المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تعتمد على الخطط الخمسية والعشرية وغيرها .

2- أهداف التخطيط: يهدف التخطيط الاقتصادي إلى:⁵

¹ Louis Dupont, **La planification du développement à l'épreuve des faits**, éditions Publisud Paris, 1995, p 2.

² أحمد كمال أحمد، **التخطيط الاجتماعي**، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، مصر، 1976، ص 39.

³ فيصل فخري مرار، **العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن 1995، ص 50.

⁴ عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 22.

⁵ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 235.

- توضيح أهداف العمل المراد تنفيذه.
- توضيح الأهداف الفرعية المنشقة من الأهداف العامة.
- توضيح فلسفة العمل الجماعي لإنجاز الأهداف الموضوعة.
- تحديد المسار الذي يجب إتباعه لتنفيذ العمل.
- التحديد الكمي والنوعي للإمكانات المادية اللازمة للتنفيذ.
- تحديد القيادات والأفراد اللازمين لتنفيذ العمل.
- وضع تصور لكيفية الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة .
- تحديد الوقت الذي تتطلبه كل مرحلة من مراحل العمل.
- التنبؤ بالصعوبات المحتملة وكيفية مواجهتها.
- يحدد أسلوب الرقابة المتبع للتأكد من أن ما تم تخطيطه يتم تنفيذه.
- يحدد أسلوب تكوين الهيكل التنظيمي للعمل.
- يحقق الارتباط المنطقي بين القرارات.
- تحديد البناء التنظيمي لبلوغ الأهداف.
- تحديد البرنامج الزمني لتحقيق تلك الأهداف.

المطلب الثالث: مبادئ عملية التخطيط الاقتصادي

1- الواقعية: إذ يجب أن تراعي الخطة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويحيط بمواردها البشرية والمادية والمالية ويدرس احتياجاتها والإمكانات المتاحة والمحتملة لغرض تحقيق أهدافها التي تلبي أبرز احتياجات المجتمع، وإن عدم واقعية التخطيط في وضع أهداف تفوق الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة ما هو إلا إعاقة لعملية تحقيق تلك الأهداف وبالتالي يؤدي حتما إلى عدم إمكانية تنفيذ هذه الأهداف، أما إذا كانت الأهداف الموضوعة أقل بكثير من الإمكانات المتاحة فإن في ذلك هدرا للموارد والإمكانات وجعلا لها خارج إطار الانتفاع الاقتصادي منها، لذا لابد من التعرف الواقعي على الموارد والإمكانات من جهة وعلى الاحتياجات التي تشتق منها الأهداف حسب أولويتها من جهة أخرى يمكننا من اختيار أساليب ناجعة في توجيه موارد وإمكانات الواقع المعني إلى أهداف محددة.¹

¹ ميساء محمود الشعبان، المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التخطيطي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 22.

2- الشمولية: يجب أن يكون التخطيط شاملا لكافة القطاعات الاقتصادية (صناعة - زراعة - خدمات (وكافة المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج - الادّخار - الأسعار - الدخل - الموارد المالية - القوى العاملة - التجارة الخارجية -..... وغيرها)، إضافةً لجميع المناطق الجغرافية بغية الانتفاع بما تتيحه هذه المناطق من إمكانات على شكل موارد بشرية ومادية ومالية متاحة أو محتملة وكذلك بما تتيحه من توفير الطلب على الإنتاج مما يساعد على توسعه وتطوره والإسهام في تنميته.

3- التنسيق: إن التنسيق أمر ضروري لعملية التخطيط حتى يضمن عدم تعارض الأهداف فيما بينها من ناحية وعدم تعارض الوسائل مع بعضها من ناحية أخرى وعدم تعارض هذه الأهداف والوسائل من ناحية ثالثة، كما يمكن أن يمتد التنسيق ليشمل التنسيق بين اتجاهات عملية التخطيط خلال فترات زمنية متعاقبة، بحيث لا تتعارض خطة مع ما سبقها أو مع ما سيليهها.

4- الاستمرارية: ينبغي لعملية التخطيط أن تكون مستمرة ويرتبط ذلك باستمرارية النشاطات الاقتصادية واستمرار تطورها، وبالتالي ملازمة التخطيط المستمرة لهذه النشاطات وتطورها وتعتمد الدول وضع خطط خمسية يتم في نهاية فترة الخطة وضع الخطة الجديدة لتكون جاهزة للعمل بها حال انتهاء فترة الخطة الحالية وهكذا يكون التخطيط مستمرا.

5- المرونة: يجب أن تتميز العملية التخطيطية بالمرونة وهذا يعني إتاحة المجال لتعديل الخطة عندما يظهر أن وضع الخطة كان غير سليم، الأمر الذي يستدعي تصحيحا، أو أن هناك ظروفًا استجدت جعلت تنفيذ الخطة الموضوعية غير ممكن فيجب تعديل الخطة بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة؛ كما أنه لا يجب اللجوء إلى المرونة إلا في الحالات الاضطرارية التي تستدعي ذلك وإلا أصبح التخطيط مجرد تصورات على الورق لا يتحول إلى واقع من خلال التنفيذ نتيجة المرونة غير المقيدة.

5- الإلزام: تعتبر الخطة ملزمة بشكل عام للجهات ذات العلاقة بها ويتم ذلك عن طريق إصدار الخطة بشكل قانون ويجري تبليغه إلى الجهات ذات العلاقة لتكون ملزمة بتنفيذها عند عدم وجود مبررات موضوعية وهامة تعيق التنفيذ وفي حالة عدم التنفيذ تتعرض للمسائلة والمحاسبة القانونية وهذا يضمن تنفيذ الخطة وتحقيقها لأهدافها المنشودة.

6- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: إن المركزية في التخطيط ضرورية وأساسية لتوفير النظرة الشمولية لحركة الاقتصاد وتطوره بالكامل من خلال الخطة، وهذه النظرة الشمولية لا تتوفر مع وجود جهات عدة، أضف إلى أن التنسيق بين عناصر الخطة وأهدافها ووسائلها لا يمكن أن يتحقق إلا مع وجود هيئة مركزية تتولى ذلك، كما أن تكامل عناصر الخطة يستلزم وجود المركزية في التخطيط وكذلك

فإن اللامركزية في التنفيذ أمر يبرره صعوبة قيام هيئة مركزية بتنفيذ كافة مشاريع الخطة في كافة القطاعات والمناطق خاصة إذا كانت كثيرة وكبيرة ومتنوعة وكلما ازدادت التعقيدات اقتضى الأمر لامركزية في التنفيذ، وباتساع درجة التطور الاقتصادي وتعدد مشاريعه ونشوء ملاكات وأطر فنية جديدة ينبغي أن تقل درجة المركزية وتزداد درجة اللامركزية في التخطيط لأنه من الصعب جدا على هيئة التخطيط المركزية الإلمام بمعرفة كل ما يخص الاقتصاد وتفاصيله الدقيقة، فتهتم الهيئة المركزية بتحديد المؤشرات الإجمالية والاتجاهات العامة وتترك للجهات الأخرى التفاصيل المتعلقة بذلك كتحديد الاستثمار والادخار والعمالة والإنتاج وغير ذلك ويترك للجهات الأخرى تفاصيل العمل وحرية وصولاً للهدف المرجو.

7- التكامل: يهتم التكامل بالعلاقات المترابطة والمتشابكة بين المشروعات بحيث تدرس هذه العلاقات بشكل دقيق من خلال الاستناد إلى بيانات ومعلومات مستنبطة من الواقع الاقتصادي، واختيار المشروعات التي تتوفر فيها علاقات تكاملية تفوق غيرها من المشاريع وبحيث يتحقق من خلال هذه العلاقات أكبر قدر من الإسهام في التحفيز على تحقيق أهداف الخطة من أجل تحقيق التنمية وبأقل التكاليف.

8- الكفاءة: يجب أن تحقق عملية التخطيط أقصى الأهداف بما يضمن تلبية أكثر الاحتياجات أولوية وبأقصى قدر ممكن وبأقل الموارد والتكاليف والجهود والإمكانات عن طريق اختيار وسائل مناسبة وبغير ذلك تكون العملية التخطيطية غير علمية ولا مدروسة ولا واقعية ولا محققة لأهدافها المبتغاة.

9- الديمقراطية: إذ أن الخطة المقترحة تهدف إلى رفع المستوى المعاشي للجماهير من جهة وتستخدم موارد المجتمع وإمكاناته من ناحية ثانية، لذلك فإن مشاركة الجماهير في اقتراح الخطة ووضعها وإقرارها أمر أساسي يوفر اندفاع الجماهير إلى تنفيذ هذه الخطة من خلال مشاركته بها. تشكل المبادئ التي ذكرناها مزايا إن توافرت في العملية التخطيطية فإنها تضمن نجاحها.

المطلب الرابع: تراجع وفشل التخطيط

في نهاية سنوات السبعينات كتب العديد من الاقتصاديين بكل وضوح عن فشل التخطيط، وفي سنة 1991 استخلص تقرير التنمية في العالم، أن التنمية هي أكبر تحد تواجهه البشرية، فبالرغم من الفرص الواسعة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في القرن العشرين فإن أكثر من مليار إنسان (حوالي 5/1

سكان العالم) يعيش على أقل من دولار في اليوم، وهذا مستوى معيشة وصلت إليه كل من أوروبا وأمريكا قبل مائتي عام¹.

ومن المعروف أن منهج التخطيط المركزي الشامل قد انتهى به المطاف إلى القضاء على الاقتصاديات المركزية نفسها، وقد كانت خيبة الأمل المتعلقة بالتخطيط للتنمية ملحوظة ومرتبطة بثلاث عوامل:

➤ أن تحقيق الأهداف المحددة بموجب المخططات الأولى للتنمية الاقتصادية كان يتم قليلا، إضافة إلى ملاحظة غياب أهداف متعلقة بامتصاص الفقر أو إعادة توزيع الدخل.

➤ محدودية تقنيات ونماذج التخطيط، والتي برزت واضحة بمرور الزمن، (حيث كان التركيز حول الاستثمار باعتباره محمدا وحيدا للنمو، في حين تم تجاهل الرأسمال البشري ونمو الإنتاجية، وكانت النماذج مغلقة نسبيا).

➤ البعض يرى أن الاقتصاديات الدينامكية في آسيا الشرقية أكدت تفوق المضمون غير التدخل، والموجه نحو السوق، بالنسبة لذلك المتضمن تدخلا أكبر للدولة في عملية التخطيط.

لقد ساهم وضع الدول الصناعية الحديثة في آسيا في انبثاق (انبعاث) الجذور النيوكلاسيكية، وأكد آلية الأسعار كعامل مدعم للتخصيص الأفضل للموارد².

كما يرى الدكتور إسماعيل صبري عبد الله فإنه: "في تسير التنمية لابد من تخطيط على آجال طويلة ومتوسطة وقصيرة. ولا يجدي التخطيط كثيرا، بل يمكن أن يضر إذا لم يكن مستتيरा بجهازه وما يحيط به من مراكز الفكر والإبداع أو ما يسمى عند الأمريكيين "tanks think" لأن المعرفة الدقيقة بالواقع والإمكان وابتكار الحلول المتكاملة ضرورة للتخطيط الرشيد".

إن نمط التخطيط المتمركز حول أولويات اجتماعية واقتصادية وسياسات إعادة توزيع للدخل في ظل حكومات قوية حقق نتائج إيجابية في مرحلة مبكرة بفضل النفط والعائدات الأخرى المتعلقة بإنتاجه، إلا أن هذا النمط دفع الثمن بتورطه على صعيد التوجه الاقتصادي للدول المتخلفة وإيجاد فرص العمل في المجال الاقتصادي وولدت الحماية المكثفة للصناعة وتنظيمها. كذلك المبالغة في تقدير العمالة ومعدلات الصرف غير التنافسية. تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ تقرير التنمية في العالم 1991، ص 1.

² Louis Dupont, op cit, p5.

إن النماذج التنموية المستندة إلى التخطيط أهملت الجانب الاقتصادي الإنتاجي (أو كان من نتائجها) وبالغت في الجانب الاجتماعي والسياسي مما أدى إلى تضخم أجهزة الدولة وارتفاع تكاليفها وحملها أعباء مادية وقبوضا إدارية وأضعفت من القدرة الإنتاجية وكبّلتها؛ "بحيث لم تكن السياسات الاقتصادية منسجمة مع روح السياسة التنموية حتى تحقق توسعا في الطاقات الإنتاجية وتخلق أثارا ايجابية مرافقة لعملية التنمية ككل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أدى التنافر الذي حدث بين روح السياسة التنموية وإجراءات السياسة الاقتصادية إلى اختلال التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية"¹.

ومن هنا يمكننا إبراز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالجانب الاقتصادي، والتي تتمثل في:

- تبعية اقتصاديات البلدان المتخلفة للاقتصاد العالمي.
 - بطء عملية التنمية الاقتصادية وغياب التنمية الشاملة والتنسيق بين البلدان المتخلفة واتخاذها طابعا قوطيا.
 - توظيف رؤوس الأموال الوطنية وتهريبها إلى الخارج ، إذ تشير بعض الإحصاءات إلى أنّ ما يزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب على سبيل المثال) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يستثمر 75 دولار عربي في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البنية الاقتصادية².
 - انتشار الفساد على نطاق واسع في معظم الدول المتخلفة ولا تخفى آثار ذلك على العمل التنموي بجميع أوجهها . الأخلاقية والاقتصادية والسياسية . وخير مثال لهذا القارة الإفريقية التي يعيش سكانها أوضاعا غير إنسانية بالرغم من أنها تعدّ من أغنى قارات العالم³.
 - لقد رافق تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتكاسة التنمية في البلدان المتخلفة مجموعة من العوامل أثرت سلبا على قدرات تنميتها وحالت دون انطلاقة اقتصادها يمكننا أن نلخص أهمها فيما يلي:
- مواجهة البلدان المتخلفة لمشاكل اقتصادية متعددة حادة داخلية وخارجية.

¹ سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتين من أجل التنمية (1962 . 1989 ، 1990 . 2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص284.

² عصام الزعيم، حوارات حول اقتصاد السوق، على الموقع: www.an-nour.com ، بتاريخ 2014/04/11

³ منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد328، يونيو2006 مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص ص 60- 86.

- الحيلولة دون ظهور المشاريع الحضارية الرامية إلى إتباع نهج التنمية المستقلة في البلدان المتخلفة وإجهاض مثل هذه المشاريع.
- التدهور السريع للمبادئ والقواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف.
- شق وحدة الجنوب والحيلولة دون تماسكه كقوة تفاوضية.
- تزايد محاولات الدول الصناعية للجوء على الإجراءات الثنائية لتقويض مبدأ التعددية.
- استمرار عدم تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان المتقدمة . قصيرة الأجل ضيقة الأفق . والتي تتناقض وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة.
- تفتيت توافق الآراء الدولية من أجل إنعاش التنمية العالمية بصورة عامة وبخاصة في البلدان المتخلفة.

➤ عدم الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية.

المبحث الثاني: المخططات الاستثمارية العمومية (1965 - 1989)

سعت الحكومة الجزائرية جاهدة لبناء اقتصاد وطني قوي مبني على النظام الاشتراكي كخيار سياسي، وعلى التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي من حيث الملكية والتسيير. ونجاح هذه السياسة الاقتصادية كان يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل ببحث أعمال التنمية وتنظيمها؛ لقد تأكد تفوق دور الدولة في المجال الإقتصادي من خلال استعاد الثروات الوطنية والأخذ بزمام الاقتصاد الوطني وإنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مر المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية بداية الألفية الثالثة بالمرحل التالية:

المرحلة الأولى: 62- 1965 اعتبرت كمرحلة انتقالية انحصرت في حالة وطبيعة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال وقد اتخذت فيها الخطوات الأولى لبناء الاشتراكية.

المرحلة الثانية: 67- 1979 تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الإقتصادي والاجتماعي أهمها تأمين الثروات وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع. المرحلة الثالثة 80- 1989 ويطلق على هذه الفترة مرحلة التنمية اللامركزي وشهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات اقتصادية ذاتية وإصلاحات مدعمة من المؤسسات الدولية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى المخططات الاستثمارية العمومية في الجزائر في مرحلة التخطيط.

المطلب الأول: استراتيجية النظام الإقتصادي الجزائري بعد الاستقلال (1962-1969)

تعتبر هذه المرحلة انتقالية للاقتصاد لجزائري، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبانات الأولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية.

إن اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق الجزائر 1964، وبعد ميثاق 1976.

1- التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية: يقتضي الاقتصاد الاشتراكي أولاً تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقاً لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

إن هذا التصور للتخطيط يستلزم إرادة سياسية حازمة، يعززها وعي متبصر بأهداف النشيد الاشتراكي، ونظرة إستراتيجية موفرة للشروط اللازمة، كما يقتضي أيضاً تقدير سليماً للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقات البلاد اعتماداً على إحصاء دقيق للموارد الوطنية.

وقد اهتمت الجزائر إلى نظام التخطيط لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية. ولهذا وجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية¹.

2- تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966): كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعاً صعباً، من جراء الحرب المدمرة للهياكل الاقتصادية. وبالتالي ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تابعة لفرنسا، إذ كانت الصادرات الموجهة لفرنسا تمثل 85 %

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 340.

من مجموع الصادرات الجزائرية عام 1962، و 80 % من الواردات تأتي من فرنسا، وبناء على ذلك عمدت الجزائر في تلك المرحلة إلى الإجراءات التالية:

1-2 الإجراءات الاقتصادية: في مراسيم سنة 1963 أنشأ نظام التسيير الذاتي، الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، إذ أن قطاع التسيير الذاتي، يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل الوطني الجزائري، وبنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي¹.

كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية، مثل شركة الكهرباء والغاز، وديوان الحبوب ..إلخ، وقامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات، كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، وتأميم المناجم سنة 1966، ثم تأميم البنوك عام 1967، وكان الهدف الأخير من هذه الإجراءات، هو التحكم في الموارد الوطنية وحماية الاقتصاد الوطني، كمرقبة الصرف والتجارة الخارجية وإنشاء شركات تمتلكها الدولة.

2-2 السياسة الاقتصادية: في القطاع الزراعي سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا، وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، بحيث يقوم هذا الديوان بتمويل جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن لغياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي، أما على مستوى القطاع الصناعي، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم. بحيث قدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل.

غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها. وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي، نظرا لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا وضعف الجانب المالي للدولة.

أما حجم الاستثمارات الإجمالي، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة (1963-1966) نتيجة لضعف التراكم. إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة 60 % من استثمارات الشركات. والميزة التي ميزت تلك

¹ اسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 120.

المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، بحيث نلاحظ انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات. وهذا نتيجة لضعف الاستثمارات¹.

والجدول الموالي يوضح حجم وبنية الاستثمارات في تلك المرحلة:

الجدول (4-1): حجم وبنية الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)

(الوحدة: مليون دج)

1966	1965	1964	1963	السنوات الاستثمارات
559	718	811	386	استثمارات الدولة
1.623	1.680	1.497	2.297	استثمارات الشركات:
1.020	1.070	780	940	* في قطاع النفط
603	610	717	1.357	* في القطاعات الأخرى
10	10	20	30	استثمارات الأسر
2.192	2.408	2.328	2.713	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 216.

3- المخطط الثلاثي للاستثمارات العمومية (1967-1969): يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأن الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات البرمجة، من أهداف هذا المخطط إنشاء قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة لتلبية حاجيات المواطنين، وكانت الأولويات في هذا المخطط للاستثمارات في قطاع التصنيع خصوصا المحروقات.

قدر حجم الإستثمار المخصص لهذا المخطط بـ 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,124 مليار دج بمعنى نسبة الإنجاز في هذا المخطط بلغت 82%، على أن يتم الباقي في

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 26.

² Marc Raffinot, Pierre Jacquemont, *le Capitalisme de l'Etat Algerien*, Paris, 1977, p 97.

الفصل الرابع: المخططات الاستثمارية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر

المخططات الأخرى القادمة. و الشيء الملفت للانتباه أن الفلاحة نصيبها من مخططات الإستثمار تشكل نسبة منخفضة جدا مما أدى إلى تخلفها.

الجدول (4-2): تقسيمات القطاعات في المخطط الثلاثي الاستثماري (1967-1969)

(الوحدة: مليون دج)

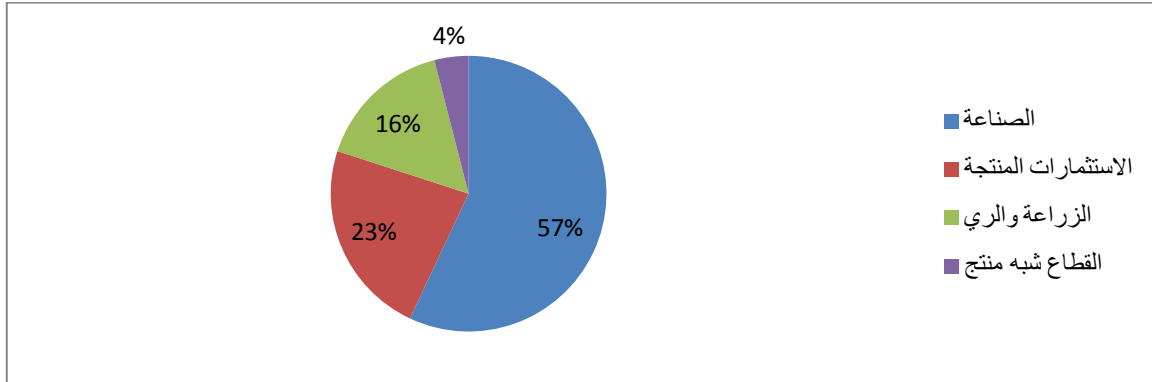
النسبة % للإنجاز	المجموع		1969		1968		1967		السنوات
	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	الإنجاز الفعلي	التقديرات	القطاعات
% 85,9	1.606	1.869	680	688	618	612	303	569	الفلاحة
% 87	4.750	5.400	2.200	2.450	1.755	1.750	798	1200	الصناعة
% 76	855	1.124	370	502	292	324	193	298	المرافق الأساسية
% 60,2	249	413	120	140	70	140	59	133	السكن
% 77	704	912	500	602	106	138	88	172	التعليم
% 71,6	103	127	56	66	33	33	14	28	التكوين
% 60	177	285	80	152	62	70	35	63	السياحة
% 76	229	295	110	145	74	89	45	61	الشؤون الاجتماعية
% 71,2	304	441	130	207	105	109	69	125	الإدارة
% 70	147	215	55	60	49	57	43	98	شؤون أخرى
% 82	9.124	11.081	4.301	5.012	3.174	3.322	1.652	2.747	المجموع

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية

الراهنّة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 216.

لتوضيح القيم الواردة في الجدول أعلاه نقوك بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (4-1): النسب المخصصة لكل قطاع ضمن المخطط الثلاثي



من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (4-2)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعة أخذ حصة الأسد من المخطط بنسبة 57 % من مجموع الاستثمارات، وذلك راجع إلى إهتمام السلطة الحكومية بهذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني على الصعيد الداخلي أو الخارجي، يليها قطاع الاستثمارات الأساسية مثل: التربية والتكوين، السكن... إلخ، الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قدرت ب 23 % من مجموع الاستثمارات، ثم قطاع الزراعة والري بنسبة 16 % من مجموع الاستثمارات، أما قطاع شبه المنتج مثل السياحة والنقل فقد احتل المرتبة الأخيرة ضمن هذا المخطط الثلاثي بنسبة ضعيفة قدرت ب 4 % من مجموع الاستثمارات.

المطلب الثاني: المخططات الاستثمارية العمومية (1970-1979): عرفت فترة السبعينيات مخططين رباعيين وكذلك مخطط تكميلي لمدة سنة واحدة، كانت لبنة لبناء الاقتصاد الجزائري من خلال استراتيجية النمو غير المتوازن واقامة الصناعات الثقيلة والمؤسسات الكبيرة.

1- المخطط الرباعي للاستثمارات العمومية (1970-1973):¹ يعتبر هذا المخطط الثاني في الجزائر إلا أنه يعد أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية التخطيط العقلاني على النمط الاشتراكي، ويتبنى استراتيجية النمو غير المتوازن، ومن أهم أهدافه تقوية القطاع العام، ذلك بزيادة بناء المجتمع الاشتراكي عن طريق القضاء على الرأس المال الأجنبي، تعزيز و بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة، وبالتالي إقامة القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الإستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية في ميدان المحروقات خاصة بعدما تم تأميمه في

¹ عبد القادر بابا ، مرجع سابق، ص 215.

الفصل الرابع: المخططات الاستثمارية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر

1971، وإعلان الثورة الزراعية، وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في نفس السنة، كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام، و حجم الإستثمارات بـ 28 مليار دج. لقد تم إدخال إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم بحيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للإستثمار مع منع التداخل بينهما، وكان إطلاقه لتحقيق هدفين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن؛ والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

الجدول (3-4): البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973) (الوحدة: مليون دج)

القطاع	1970	1971	1972	1973	مجموع 73/1970	نسبة الاستثمار (%)
الصناعة	3.100	3.100	3.100	3.100	12.400	45 %
الزراعة	720	910	1.100	1.400	4.170	15 %
المرافق الأساسية	404	500	600	730	2.307	8 %
التعليم	650	665	682	721	2.720	10 %
التكوين	135	160	160	132	587	2 %
السكن	238	368	438	476	1.520	5 %
النقل	268	308	131	93	800	3 %
السياحة	165	170	180	185	700	2,5 %
الشؤون الاجتماعية	190	213	243	288	934	3,5 %
التجهيزات العامة	165	175	195	225	762	3 %
التجهيزات الإدارية	210	210	220	230	870	3 %
المجموع	6.435	6.679	7.059	7.563	27.740	100 %

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 217.

2- المخطط الرباعي للاستثمارات العمومية (1974-1977): يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:¹

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التشغيل للقواعد المنتجة.
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.
- بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.
- إنّ المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.
- إنّ المحاور الأساسية للمخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية، وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

¹ التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، ص ص 8-10.

3- المرحلة التكميلية للمخططات الاستثمارية العمومية (1978 - 1979): تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:¹

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج.

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنتيجة عن الأزمة الدولية.

إنّ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدّر ب 64.77 مليار دج.

4- النتائج الاقتصادية العامة لفترة التخطيط الاقتصادي (1967 - 1979): إن حصيلة المجهودات المبذولة أثناء هذه الفترة في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الإقتصادي والاجتماعي تستجيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجنّدة والجهود المبذولة من طرف الأمة لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها إلى طريق التنمية البشرية.

4-1 الاستثمارات: إن الاستثمارات الإجمالية للفترة 67- 1978 بلغت 300 مليار دج، فهذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الإستثمار شهدت تطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدّر ب 26.4% خلال المخطط الثلاثي، 33.5% أثناء المخطط الرباعي الأول و 46.8% أثناء المخطط الرباعي الثاني و 54.7% في سنة 1978، وعلى مستوى هيكل الاستثمارات من حيث البرامج فإن الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2% والصناعة بمعدل 55%، أما البناء والأشغال العمومية بمعدل 2% والمصالح الإنتاجية بمعدل 7.3% والمنشآت 2.6%، أما الاجتماعي وغيره من المتفرقات 24.2%.

وعلى صعيد الإنجازات يقتصر تدخل الفلاحة والري والصيد البحري 8.8%، بينما الصناعة 60.3%، البناء والأشغال العمومية بمعدل 2.4% والمصالح المنتجة 7.3%.

¹ محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص ص 335 - 336.

من خلال الأرقام يبدو واضحا أن هناك قطاع مسيطر كان يركز الموارد المادية والمالية والبشرية لصالحه وذلك على حساب محيطه الاقتصادي والاجتماعي؛ فبداخل القطاع الصناعي نفسه يتركز هيكل الاستثمارات بكثرة حول المحروقات والصناعة الميكانيكية والحديد والصلب ومواد البناء، كما أن هيكل الاستثمارات المقررة كان يساعد على إنشاء الصناعات في شمال البلاد مما أدى إلى خلق نزعات حول استعمال الأراضي الفلاحية؛ أما التكاليف الباهظة وامتداد الآجال المفروضة على الاقتصاد الوطني فهي تبرز بوضوح من خلال الفوارق الملحوظة بين مبالغ الاستثمارات المحددة في بداية الفترة والمبالغ المسجلة في نهاية الفترة، كما تظهر كذلك على مستوى معدلات الإنجاز التي قليلا ما تفوق 50% بالتعبير المالي.

ونظرا للإختلالات التي عرفت هذه الفترة جعلت المساعدة الفنية الخارجية تستغل الفرصة لانتشارها ولتحديد شروطها وفقا لرغبتها، فوجدت في اختيار التكنولوجيا المتطورة خير سبيل لانتفاعها، كما أن هذا الاختيار عملا تمهيدا في تسيير مجهود التنمية، ومما يجب التنويه له هو أن طرق التمهين وأساليبها التي كان من شأنها أن تقيد الأعوان الاقتصاديين الجزائريين من خلال المجهود الاستثماري المكثف لم يكن لها وجود.

4-2 الإنتاج الداخلي الخام:¹ خلال فترة 67-1978 تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6%، وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أن الإنتاج الداخلي العام المعبر عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967، إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7.2% في السنة خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، كما أن القطاع العام في الزراعة لا يمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية. إن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة.

4-3 التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني: إن النشاط الاقتصادي والاجتماعي تعرض خلال فترة 67-1979 لنزاعات جمة يمكن حلها بإعادة النظر التدريجي في ترابط المعدلات الأساسية للاقتصاد على كل من المستوى الداخلي والخارجي.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 348-349.

4-3-1 التوازنات الداخلية: إن الأهداف الاجتماعية للفترة بالرغم من تثبيتها في مستويات دنيا لم تجد الدعم المادي الكافي لإنجازها، والذي كان من المتوقع التحكم أثناءه في جميع مراحل الإنتاج المقامة، ومنذ ذلك أصبح الاقتصاد الوطني يتجه إلى اللجوء إلى الخارج أكثر حدة.

إن عدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل أدى إلى إخلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات وجعل المنطقيات القطاعية هي المسيطرة كما أن التطور المعمم بالتدريج لها والغير مرتبطة فيما بينها أدى إلى ضعف أعمال الاستثمارات فيما بين القطاعات على مستوى التخطيط. لقد أدى المستوى الضعيف للنتائج والتبذير في الرأسمال إلى ثقل محسوس لتكاليف استهلاك الاستثمارات في ذلك الوقت، فصار يطرح مشكل إعادة الهيكلة.

إن الدور الهام الممنوح للمحروقات بوصفها نشاط تصدير ذو الأثر المحدود المشوه لباقي الاقتصاد كان السبب بقسط كبير في فقد التوازنات في الفترة 67-1978 تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8.5% ولقد تضاعف التراكم الخام أثناء نفس الفترة بمعدل 15.3% في السنة في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام سوى نسبة 7.2% أي أنه يقل عن معدلات نمو الاستهلاك والتراكم الخام.

والجدير بالملاحظة أن النظام المالي لم يوفر أدوات التأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بأحكام وفعالية، فنتيجة ذلك كان حجم تسديدات اعتمادات الإستثمار من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات جد ضعيف لعدة أسباب نذكر منها الآجال الطويلة لإنجاز الاستثمارات والضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج والنقائص الظاهرة في التسيير.

التوازنات المالية للمؤسسات: إن رغبة الدولة الجزائرية وعزمها على تحضير وتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التحكم في أهم مقاليد التوجيه وتسيير الاقتصاد قد حثت إلى تكييف مختلف المؤسسات العمومية وتوكلها للممارسة أكبر جزء من الصلاحيات¹.

إن التكاليف الباهظة وتمديد الآجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل مهما كانت جودتها، بل أجبرت أحيانا بعض المؤسسات على تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات.

إن التسهيلات الموجودة لدى السوق المالية الدولية للحصول على التمويلات كيفما كانت كفاءتها دفعت بالمؤسسات الاقتصادية إلى تطوير مشاريع حل فيها معدل التمويل الخارجي محل مقياس المناسبة

¹ نفس المرجع، 350.

دون أن يكون دائما مطابقا مع الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، وفي ظروف غير مكيفة خاصة في اختيار التقنيات وطرق إنجاز المشاريع وإبرام الصفقات - سياسة المفتاح في اليد.

لقد بلغت القروض الممنوحة للاستثمار في نهاية سنة 1978 ما يقرب 170 مليار دج منح ما يزيد عن 50% منها في شكل قروض طويلة الأجل، وما يقرب 38% في شكل قروض خارجية، وقد تأخذ الصناعة أكثر من 78% من القروض وأكثر من النصف منها يخص قطاع المحروقات.

إن تسديدات القطاع المنتج كانت جد ضعيفة وهي لا تمثل سوى ما يقرب من 20 مليار دج منها 6 مليار دج للقطاع الصناعي خارج المحروقات وذلك بالرغم من إقامة قروض إعادة الهيكلة التي يزيد مقدارها عن 10 مليار دج.

أمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي تقديمها المزيد من التسبيقات أي بمعنى آخر الإقدام على إنشاء الأوراق النقدية، علاوة على ذلك فإن المشاكل المرتبطة بتمويل الاستثمار وفقد التوازنات على مستوى الاستغلال أدت إلى التقاوم في عجز المؤسسات لدى البنوك بلغت ما يقرب من 20 مليار دج في سنة 1978 منها ما يزيد عن 12 مليار للقطاع الصناعي خارج المحروقات.

إن هذه الاضطرابات المقرونة بعدم تكييف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق أدت كلها إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وزادت من تقاوم فقد توازن الهياكل المالية للمؤسسات.

4-3-2 التوازنات الخارجية: إن اللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الإقتصاد الوطني بكيفية حسنة وكان يخص في جوهره إستيراد أموال التجهيز، ففما بين 67- 1978 أن النزعة إلى الاستيراد قفزت من 23% تقريبا إلى ما يزيد عن 48%.

اللجوء الكثيف إلى الخارج فيما يخص المواد الغذائية الزراعية منها والصناعية (5 مليار دج سنة 1978) والمواد الشبه مصنعة والتجهيزات والخدمات المقرونة بتدهور شروط التبادل قد زادت من حجم استدانة الجزائر للخارج.

إن ضخامة مجهود الاستثمار والشروط الفوضوية لإنجازها المقرونة بالنقص الملحوظ في الإنتاج ترجمت كلها بالعجز في ميزان السلع والخدمات بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنع لتوفير العملة الصعبة وبالرغم من الارتفاع الهام المسجل في أسعار البترول سنة 1974، لقد تم تمويل هذا العجز من خلال اللجوء المتزايد إلى الاستدانة الخارجية بشكل يكشف عن الضعف في تحكمه وبشروط غير مرضية

ولقد بلغت هذه الاستدانة الخارجية في سنة 1978 قيمة 56 مليار دج بينما فائدة الدين تمثل هي وحدها ما يزيد عن قيمة 25% من قيمة الصادرات.

مما سبق نخلص إلى أن الفترة المنصرمة لم ينم خلالها الإنتاج الداخلي الخام للجزائر بالشكل الذي كان يتطلبه نمو الاستهلاك وبخاصة الاستثمار، إن التضخم واختفاء المواد والاستيراد الذي ازداد كما ونوعا هذا قد ميز شروط إنجاز التوازنات الأساسية للاقتصاد؛ بالرغم من كتلة الاستثمارات الباهظة المستعملة فلقد بقيت إنتاجيات الجهاز الإقتصادي تعاني من الضعف.

وفي الأخير تجدر الإشارة أن فترة 67-1978 ارتفعت خلالها معدلات الاستثمار في الإنتاج الداخلي الخام بشكل جدير بالتتويه إلا أن فعاليتها لازالت دون أن تتجلى في الكثير من القطاعات، فالإشكالية الأساسية التي ظهرت خلال فترة 67-1979 هي أن الدولة كانت تعمل على تثبيت نسيج الناتج المحلي إما عن طريق احتياطاتها من المحروقات أو بالاستدانة الخارجية المفرطة أو اللجوء إلى الاثنين معا لهذا فإن المرحلة الجديدة تحتم على الدولة البحث عن طرق جديدة ووسائل أكثر ملائمة لإقامة تنميتها المستقبلية على أسس سليمة.

المطلب الثالث: المخططات الاستثمارية العمومية (1980-1989):

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقادي التأخر في إنجازها بهدف التقليل من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

عرفت المرحلة 80-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-1984، المخطط الخماسي الثاني 85-1989، حيث تم التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد.

1- المخطط الخماسي الأول للاستثمارات العمومية (1980-1984)*: يعد أول مخطط استثماري لمدة خمس سنوات في الجزائر، تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في، لقد كان أساس هذه التوجيهات يركز على تقييم سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في الفترة السابقة من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 ، من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما يركز أيضا على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن الصناعي بين الفلاحة والري والصناعة والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية، وقد حدد المخطط أهداف أخرى نذكرها في:¹

- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.
- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات.
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة.
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية.
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي.
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.

من هنا نستخلص أن هذه الخطة كانت تهدف إلى الحد من الاختلالات التي طبعت الاستثمارات الوطنية، لأن المؤسسات الكبيرة سلبت القرار وأثرت على إدارة التخطيط للحصول على اعتمادات مالية لتمويل استثماراتها، وهذا على حساب تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة أو الهياكل القاعدية، وهذا إضافة

* عرف هذا المخطط بشعار " من أجل حياة أفضل"، كما تميز عن غيره من المخططات من حيث المدة.

¹ سعدون بوكبوس، مرجع سابق، ص 156.

الفصل الرابع: المخططات الاستثمارية والتحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر

لعدم الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية التي أنتقلت من حصة 376 مليون دولار سنة 1981 إلى أن تصل لأقل من 50 مليون دولار سنة 1985.

بلغ ما خصص للمخطط الخماسي الأول ما قيمة 400.6 مليار دينار جزائري و تم إعطاء الأولوية فيما يخص التنفيذ إلى ما تبقى إنجاز من البرامج السابقة، وإطلاق برامج استثمارية جديدة لتغطية العجز على مستوى مختلف الفروع الاقتصادية؛ يبين الجدول الموالي توزيع حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول.

جدول (4-4): توزيع الاستثمارات للمخطط الخماسي الأول: (1980-1984) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	باقي 1979	برامج جديدة	تكلفة البرامج	1984/1980	(%)
الصناعة	82.9	153.8	236.7	174.5	43.6 %
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	11.8 %
النقل	02.4	13.4	15.8	13.0	3.2 %
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8.0	6.0	1.5 %
التخزين والتوزيع	8.8	9.0	17.8	13.0	3.2 %
الطرق ومحطات النقل	8.6	19.6	28.2	17.5	4.4 %
تهيئة المناطق الصناعية	0.7	1.4	2.1	1.4	0.3 %
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	2.4 %
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	10.5 %
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	15 %
الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	1.7 %
البنيات الاجتماعية الأخرى	3.1	8.1	12.2	9.3	2.3 %
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	100 %

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية

الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 220.

من الجدول نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول يحوز ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج، وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج، مما يدل على أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة، وهو 159.9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي؛ كما يبرز توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن

63.3 % من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية، والباقي استثمارات غير إنتاجية، وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط في استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع. وبذلك أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي، الذي يمثل معدل استثماراته المعتمدة ما يقرب من 44 %.

ومن نتائج هذا المخطط، أن في تلك المرحلة تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 113.2 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 سنة 1984، وسجل بقطع النظر عن المحروقات زيادة قدرها 5.8 % من حيث الحجم في السنة، والقطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك هي الصناعة بزيادة قدرها 9.5 %، وبزيادة قدرها 8.6 % في قطاع البناء والأشغال العمومية، في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1.2 % من الزيادة.

2- المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات العمومية (1985-1989): شكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، ولقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة و المتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم و توسيع الانتاج من أجل تلبية حاجيات السكان و التحكم في التوازنات الخارجية.

لقد تم تخصيص 550 مليار دج للاستثمارات، حيث تحتل الصناعة نسبة 31.67 %، تمثل أعلى نسبة من المبالغ المخصصة في هذا المخطط؛ ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي:¹
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها.
- تخفيض التكاليف وأجال إنجاز في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

¹ محمد بلقاسم بهلول، مرجع سابق، ص 218.

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصورا ووضع الآليات الملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الاقتصادي، قصد العمل وإلا حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت إختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية.

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمار في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة، حسب تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية، والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الإنتاج وفعاليتها، كما يزداد هذا الأمر أهميته نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة 1985-1989 بحيث أن نسبة 55% من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984.

الجدول (4-5): مخصصات المخطط الخماسي الثاني للاستثمارات العمومية (1985-1989)

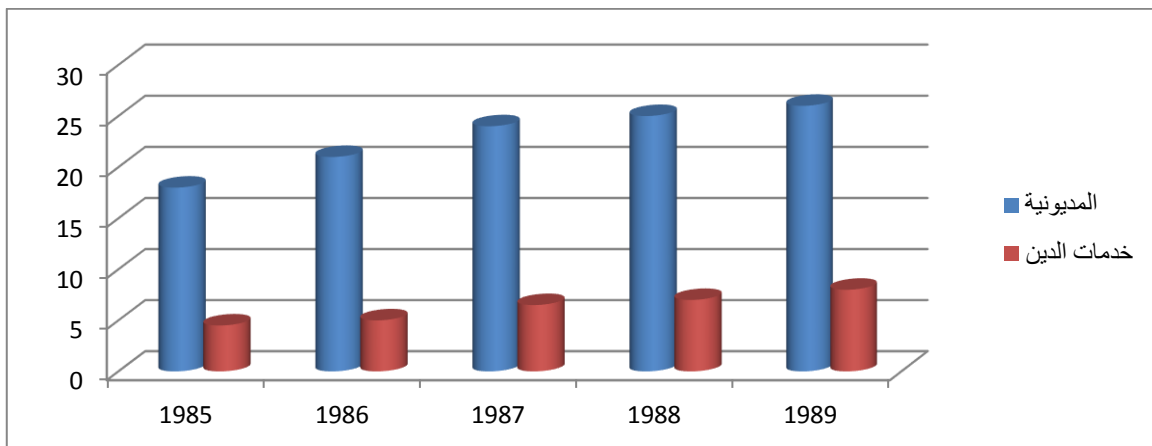
القطاعات	مبالغ الاستثمار (مليار دج)	الأوزان النسبية (%)
الصناعة	174.2	31.67 %
منها المحروقات	39.8	07.24 %
الفلاحة والري	79	14.36 %
الإسكان	76	13.82 %
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45	08.18 %
التربية والتكوين	45	08.18 %
التجهيزات الجماعية	44	08 %
هياكل قاعدية اجتماعية أخرى	20.45	03.72 %
وسائل وإنجاز	19	03.45 %
التخزين والتوزيع	15.85	02.88 %
النقل	15	02.73 %
الصحة	8	01,45 %
البريد والمواصلات	8	01,45 %
المجموع	550	100 %

المصدر: عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 222.

إن الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات تعبر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع القدرة واندماج الاقتصاد وتلبية الحاجيات بواسطة الإنتاج الوطني.

3- تقييم فترة المخططين الاستثماريين (1980-1989): إذا كانت فترة المخطط الخماسي الأول لم تشهد الكثير من الاضطراب وتحقق خلالها قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 وسجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة (زيادة 9.5%)، البناء والأشغال العمومية (8.6%)، والمحروقات (28.6%)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود (زيادة 1.2%)، يظهر جليا في الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الثاني تعقيدات وصعوبات كثيرة أفضت إلى الانفجار الاجتماعي سنة 1988، ومن أبرز هذه التعقيدات أيضا انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية لتصل أسعاره إلى 14.88 دولار للبرميل سنة 1986 بعدما كانت 29.1 دولار للبرميل سنة 1985، و 32 دولار سنة 1984، هذا الوضع الصعب نتج عنه انخفاض عائدات صادرات المحروقات من 12.71 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.68 مليار دولار سنة 1986، فالإنخفاض من سنة 1985 إلى سنة 1986 قدر بقيمة 5.12 مليار دولار وهو ما يعادل 41 %، هذا الإنخفاض الرهيب في العائدات البترولية جعل الجزائر تخسر مبالغ ضخمة من العملة الصعبة، وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي 51 % من قيمته اتجاه العملات المتداولة، كما عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل نتيجة الظروف السائدة لتصل إلى 26.17 مليار دولار سنة 1989¹.

الشكل (4-2): تطور مديونية الجزائر في الفترة (1985-1989)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات مختلفة.

¹ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 22.

المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل الإصلاحات الذاتية والمدعومة

لقد عرفت الجزائر مجموعة من الأزمات ومنها أزمة المديونية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، حيث خدمة المديونية أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حجم الصادرات الجزائرية الكلية، ومن جهة ثانية جعل الدولة تقترض من أجل خدمة ديونها، لأن هذه الديون لم تستخدم في أنشطة إنتاجية مولدة لمداخل تخدمها (تخدم الديون)، ومن جهة ثالثة قصر آجال السداد، وبالتالي أصبحت الدولة مهددة بعدم سداد حقوق الدائنين الدوليين.

وللخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر التي زعزعت وهزت استقرار البلاد والتي انعكست آثارها السلبية الوخيمة على ميادين ومستويات عديدة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية ذاتية كمحاولة أولى ولكن هذه الإصلاحات لم ترقى إلى المستوى المطلوب نظرا لتفاقم أزمة المديونية وتأزم الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر آنذاك، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء الاضطراري إلى المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مسارها الصحيح مستندة على النمو القائم على أساس السوق وذلك بناء على شرطية وإلزامية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وذلك بإتباع سياسة اقتصادية تستجيب للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا الإطار دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي أسفرت عن اتفاقيتين استعديتين الأولى في 1989 والثانية في 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاولة الانطلاق في التنمية إلا أن الصعوبات الاقتصادية والظروف السياسية التي عاشتها البلاد، أدت إلى عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة ليعقبه اتفاق هيكلي تحت إطار القرض الموسع على مدى ثلاث سنوات.

المطلب الأول: أسباب وأدوات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي

1- أسباب الإصلاح: يمكن تلخيص أسباب ظهور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:

- الانخفاض المفاجئ للإيرادات البترولية عام 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية.
- تدهور المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، من حيث ضعف الجهاز الإنتاجي كما وكيفا.
- الرغبة في محاربة البيروقراطية والإجراءات الإدارية، التي أصبحت معرقة للمؤسسة.
- قرارات الاستثمار للمؤسسة العمومية، كانت مرتبطة بأجهزة التخطيط المركزية. فمخطط المؤسسة (Plan d'entreprise) لا يعد سوى جزءا من المخطط القطاعي (Plan sectoriel).

- لقد ميز عام 1986، حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.6 %، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4 %، مع انخفاض الاستثمار بـ 4.2 %، وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بنسبة 159,6 %، وهبوط الواردات بنسبة 16.4 %، وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000 إلى 74.000 منصبا أي بنسبة 40%.
- معاناة الاقتصاد الجزائري من تدني مداخيل تصدير المحروقات، الذي أدخله في فترة عدم الاستقرار، يميزها ركود حاد وتضخم ومتصاعد وندرة في الموارد المالية¹.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي سنتي 86 و 1987 إلى معدل 1 % بعدما كان 3.5 في سنة 1985.

2- أدوات الإصلاح: في ظل الإصلاحات الاقتصادية لجأت الجزائر إلى عدة وسائل وأدوات وإجراءات دعمت بها الإصلاح أهمها:

1-2 استقلالية المؤسسات وصناديق المساهمة: لقد جاء المرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988. بهدف جعل المؤسسات تتكفل بشؤونها بنفسها، كما أعطى صلاحيات لمجلس الإدارة، وكذا المدراء العامون، من اتخاذ أي قرار يساعد على تحقيق الاستقلالية، سواء في الميدان المالي أو مجال إعادة ترتيب النشاطات.

ويركز مسار استقلالية المؤسسات على تنظيم وتوفير شروط الانتقال من مؤسسات اشتراكية ذات الطابع الإقتصادي إلى مؤسسات عمومية اقتصادية.

وفي شهر جوان 1988، وعلى أساس المرسومين 88-119 و 88-120 المتعلقين بتوظيف صناديق المساهمة، ثم إنشاء (8) صناديق مساهمة، يشمل مجال اختصاصها مجموع النشاطات الاقتصادية الوطنية (المناجم والصناعات المختلفة - الخدمات - الصناعة الغذائية - الكهرباء - المواصلات والإعلام الآلي - الكيمياء والبتروكيمياء - الصيدلة - البناء ومواد التجهيز). وتعتبر صناديق المساهمة²، كوسطاء يعملون لصالح الدولة، ويمارسون حقوق الملكية والمراقبة، ويسيطرون رؤوس أموال الدولة وينمونونها وفق قوانين اقتصادية موحدة.

2-2 إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية كنقطة انعطاف في مسار الإصلاح: لقد ظهرت عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، نتيجة لضخامة المؤسسات العمومية التي أثرت على فعاليتها وطاقته إنتاجها، مما

¹ محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر، 1993، ص 30-31.

² Conférence Nationale des Entreprises, COREP/ANEP, Alger, 1989, P 147.

دفع التفكير في إيجاد صيغة جديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، متمثلة في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات، أي فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع.

إن عملية إعادة هيكلة المؤسسات يقصد منها تفكيك المؤسسات التي تمتاز بالتمركز العالي من أجل تحقيق اللامركزية و الانتشار الجهوي للعامل.

3- التعريف ببرنامج التصحيح الهيكلي: تعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - وكل ذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات و تحقيق نمو قابل للاستمرار¹.

3-1 الإصلاحات الرئيسية لبرامج التصحيح الهيكلي: أما الملامح العامة لتلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية.

3-1-1 إصلاحات على مستوى السياسة النقدية: والتي تهدف إلى التحكم في التضخم والعمل على استقرار الأسعار حيث تنصح المؤسسات الدولية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بالقيام بإصلاحات جذرية على مستوى المنظومة المصرفية وابتاع سياسة نقدية انكماشية وذلك من أجل ضبط المعروض النقدي وفي هذا الشأن يجب العمل على اتخاذ الإجراءات التالية والمتمثلة في استخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وكذلك وضع حدود للتوسع النقدي عن طريق تسقيف حجم الائتمان والتحكم في الإصدار النقدي وترشيده مع استخدام الأدوات الكمية للتحكم الجيد في المعروض النقدي²، كما يتم وضع سقف على الائتمان بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات وفي الميزانية العامة للدولة.

3-1-2 إصلاحات على مستوى السياسة المالية: والتي تهدف إلى تخفيض العجز على مستوى الميزانية العمومية إلى المستوى المقبول حيث تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول بغية استعادة التوازن الداخلي ويكون ذلك عن طريق زيادة الإيرادات والتخفيض من حجم الإنفاق العام وذلك من أجل القضاء على الضغوط التضخمية وفي هذا الصدد ينبغي العمل على زيادة الإيرادات

¹ بوعتروس عبد الحق، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، مجلة الجندول، السنة الرابعة: العدد: 33 ربيع 2007.

² عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، فيفري 2005، ص 363.

ويكون ذلك عن طريق الزيادة في أسعار السلع والخدمات العامة، والقيام بالإصلاحات الجبائية بما تقتضيه الظروف الاقتصادية كالزيادة في نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية أو خلق أنواع أخرى من الرسوم، هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي العمل على التخفيض من حجم الإنفاق العام ويكون ذلك بتخفيض

الإنفاق الاستثماري الحكومي وتخفيض إعانات الدعم والعمل إلى إزالتها والتقليل من التوظيف الحكومي العمومي وكذلك التحكم الصارم في تسيير الأجور.

3-1-3 إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية: يهدف تحرير التجارة الخارجية، إلى زيادة القدرة على المنافسة، سواء محليا أو عالميا، وسوف يكون لمثل هذه السياسة تأثيرا على الحساب الجاري وميزان المدفوعات من خلال تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف، والتقليل من القيود الإدارية (البيروقراطية) المفروضة على الاستيراد؛ ورغم ذلك فقد تؤدي سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى تخفيض الإيرادات الدولة، خاصة إذا لم يصطحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة في الضرائب الأخرى.

3-2 مبادئ برامج التصحيح الهيكلي: تقوم برامج التصحيح الهيكلي على ثلاث مبادئ رئيسية وهي:

3-2-1 التفتح على السوق العالمية: التفتح على السوق العالمية وتقوم على حرية تنقل عوامل الإنتاج، حرية سعر الصرف، إلغاء أو تخفيض الرقابة على التبادل، إلغاء الحماية الجمركية (ما عدا بعض المواد الاستراتيجية).

كما يفترض هذا المبدأ أيضا أن يكون قانون الاستثمارات مشجعا لرأس المال الأجنبي، ويوفر الحماية التامة والبيئة الملائمة، كما يشجع المبادرة الفردية.

ويتضمن هذا المبدأ أيضا إلغاء القيود الكمية في قطاعي التصدير والاستيراد كسعر الصرف الإداري، ونظام الحصص والرخص المسبقة بالنسبة للواردات.

3-2-2 التحرير الداخلي: يهدف هذا المبدأ إلى الوصول إلى قانون السوق، ويتعلق الأمر هنا بتحرير التجارة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء الحماية والدعم، وكذا مؤسسات الاستقرار وعقلنة القطاع العام وخصوصته هذه الإجراءات ستسمح بتحقيق العودة إلى حقيقة الأسعار، يسمح بتعديل بين الطلب و العرض.

أن الخصوصية ستسمح بتوجيه أو بتخصيص أفضل للموارد، وأن القطاع الخاص سوف يحقق بالضرورة درجة أعلى من الكفاءة.

3-2-3 تخفيض النفقات وإعادة هيكلتها: يتضمن هذا المبدأ جملة من الإجراءات من أهمها:

- تخفيض الامتصاص أو الاقتراض الداخلي، يقوم بإعادة التوازن في ميزان الحساب الخارجي.
- إعادة تخصيص النفقات وإحلال إنتاج المواد المعرضة للمنافسة مكان الموارد المحمية من المنافسة.
- تخصيص العجز الميزاني بإلغاء الدعم على المواد الغذائية بالخصوص والوصول إلى حقيقة الرسوم والرفع من الموارد أي إصلاح ضريبي.

3-3 أسباب اللجوء لإعادة الهيكلة: إن الأسباب التي جعلت إعادة الهيكلة لا بد منها، متعددة وكثيرة يمكن حصرها فيما يلي:

- كبر حجم المؤسسات الوطنية.
- ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم في طرق تقنيات الإنتاج المتطورة وعدم استعمال كل الطاقات الإنتاجية المتاحة.
- التجاوزات المسجلة في تطبيق المشاركة العمالية في التسيير والإدارة.
- الحجم الكبير للعمال بسبب سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة والخاضعة لاعتبارات سياسية واجتماعية، بهدف تقليص البطالة، فشركة سونطراك كانت توظف بداية الثمانينات 96.455 عامل وسونلغاز تشغل 26.527 عامل¹.
- ضعف المردودية المالية للمؤسسات.
- سوء التسيير.

لقد حدد القانون معايير تفكيك هاته المؤسسات سواء على أساس المنتج، أو الوظائف أو المنطقة الجغرافية، مما أدى بها إلى مضاعفة المؤسسات الاقتصادية.

أدى تطبيق إعادة الهيكلة إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة عام 1982، ولقد امتدت هذه العملية أيضا إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها لـ 504 مؤسسة وإلى المؤسسات البلدية ليبلغ عددها 1079 مؤسسة².

بالرغم من الإصلاحات و التغييرات المختلفة وكذا النصوص القانونية والتنظيمية، لم يؤدي ذلك إلى منع وجود أزمة فعلية في تسيير الاقتصاد الوطني.

¹ Abdelmajid Bouzidi, **Questions actuelles de la planifications Algerienne**, ENAP- ENAL, Alger, 1983, p 156.

² محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سابق، ص 38.

فإعادة الهيكلة لم تتعرض إلى جذور المشاكل والاختلافات المطروحة والتي تعاني منها المؤسسات العمومية، لأنها كانت مقدمة لإجراء إصلاحي آخر هو استقلالية المؤسسات التي تزامنت مع أزمة البترول لسنة 1986 وأحداث أكتوبر 1988.

المطلب الثاني: برامج الاستعداد الائتماني (1989-1994)

ابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية¹، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح يتمثل في الإصلاح بالترج وكان ذلك في سرية تامة هذا بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في فيفري 1989 في سرية تامة، والمبادرة كانت من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في أفريل من نفس السنة².

1- برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989: بدأ دور الصندوق يتعاطف في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا³ الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989م والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، فأكدت على " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار، بما في ذلك سياسة سعر الصرف، " كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص⁴.

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989م، تعهدت فيه الجزائر بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار مدته 12 شهرا، بموجبه تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

¹ Mourad Ben Achenhou, **Reforme économiques dette et démocratie**, édition echrida, Alger, 1992, p119.

² ibid , p120.

³ رسالة النية: توجه السلطات النقدية للبلد المعني رسالة إلى المدير العام لـ ص. ن. د تقوم بتشخيص طبيعة الأزمة، وهذا بدراسة الإطار الاقتصادي الكلي، و إجراءات السياسة النقدية والميزانية المجمع تطبيقها؛ ثم تحول الرسالة إلى خبراء الصندوق لدراستها وتحليلها.

⁴ بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف الجزائر، السنة الأولى، 2004، ص 282.

(DTS)، ما يعادل 200 مليون دولار، والتي استخدمت كشريحة واحدة في 30 ماي 1989،¹ كما استقادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315.2 مليون DTS ما يعادل 360 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة أسعار الحبوب المستوردة، كان محتوى الاتفاق اتفاق التثبيت يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي²:

➤ إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.

➤ تقليص العجز الميزاني.

➤ تعديل سعر الصرف.

➤ إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

1-1 إجراءات التي طبقتها الجزائر: لبلوغ الأهداف، قررت الحكومة اتخاذ إصلاحات جذرية في ميدان إصدار النقد، والذي توج بصور قانون النقد والقرض (90-10)، فقبل صدور هذا القانون لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية فعالة، وهذا راجع للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

ولضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وضعت قوانين تعمل على الحد من التوسع الحاصل في الكتلة النقدية، عن طريق:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة؛

- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ولتتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها، عملت على:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20 %.

- رفع معدل إعادة الخصم من 07 % سنة 1989م إلى 10.5 % سنة 1991 و 11.5 % سنة

1992، بهدف جعل معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية بـ 17 %.

- إدخال سوق تعامل بين البنوك (سوق مشتركة).

¹ الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر 1996، ص 277.

1-2 تقييم البرنامج الاستعادي: يمكن تلخيص بعض النتائج التي تم الوصول إليها والوقوف على مدى تنفيذ البرنامج في النقاط الآتية:

- نمو الكتلة النقدية (M2) إلى 21.3 % (سنة 1991م) بعد ما كان معدل النمو في 1990م يقدر بـ 11.3%.

- ارتفاع ضعيف للناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0.8 %، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يعني وجود كتلة نقدية زائدة تعمل على بروز اختناقات تضخمية.

- سجل معدل التضخم في سنة 1989م معدل 9.3 % ليرتفع في سنة 1990م إلى 17.9 %، ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى بمعدل 31.7 %، وهو معدل يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي.

- جعل سعر الصرف في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991م إلى 26 دينار.

- ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18 %.

- ارتفاع حجم النقود المتداولة خارج قطاع البنوك إلى 12.57 %.

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية (المرتفعة أصلاً) حيث قدرت بـ 26.7 مليار دولار سنة 1992، بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمة الدين فانتقلت من 73.9 % سنة 1991 إلى 76,5 % سنة 1992.

- ارتفاع النفقات العمومية من 119.7 مليار دينار سنة 1988 إلى 124.5 مليار دينار سنة 1989 بسبب ارتفاع نفقات التسيير.

- انخفاض العجز الميزاني في سنة 1989 إلى 7.4 مليار دينار بعدما كان 47.4 مليار دينار سنة 1988، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وكذا لتخفيض قيمة الدينار، مما يعكس سيطرة الجباية البترولية على الإيرادات الوطنية، حيث ارتفعت مساهمتها في الإيرادات بـ 62.5 % مقارنة بسنة 1989، أما الجباية العادية فهي بعيدة عن المستوى المطلوب حيث تحسنت بنسبة 21 %.

ويمكن القول أن الاقتصاد الجزائري، من خلال هذه الإصلاحات دخل في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن الظروف الداخلية والخارجية التي صاحبت التطبيق الميداني لهذه الإجراءات حالت دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

2- برنامج الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: في 03 جوان 1991 تم إبرام اتفاق استعادي ثاني مع صندوق النقد الدولي مدته 10 أشهر، من خلاله تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى أربعة شرائح

متساوية، الأولى في جوان 1991، الثانية في سبتمبر 1991، الثالثة في ديسمبر 1991، الرابعة في مارس 1992، للعلم أنه تم تجميد الشريحة الرابعة لعدم التزام الحكومة لبنود الاتفاق.

1-2 أهداف البرنامج: تمثلت الأهداف العامة لهذا الاتفاق في رسالة النية المرسلة من طرف السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي والتي كانت تهدف إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية من خلال الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تحرير التجارة الداخلية والخارجية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار، إصلاح النظام الجبائي والجمركي بوضع أدوات جديدة¹؛ وبلوغ هذه الأهداف، تضمن الاتفاق تطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية²:

- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، والذي عوض بالدعم المباشر عن طريق المنح.
- تحقيق فائض في الميزانية يوجه للتطهير المالي للمؤسسات.
- خصصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية اقتصادية.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- تخفيض قيمة الدينار من أجل القضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.
- تحرير الأسعار ورفع معدلات الفائدة.
- مراجعة إعادة تمويل البنك المركزي للبنوك التجارية، بزيادة التكاليف للحد من التوسع النقدي.
- العمل على الحد من الكتلة النقدية (M_2) وجعلها في حدود 41 مليار دينار.
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991م إلى 11.5 %، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20 % بدل 15 %، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17 %.

¹ Benissad Hocine, Op cit. P 142.

² الهادي خالدي، مرجع سابق ص 200.

2-2 تقييم البرنامج: للوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية في النقاط الآتية:¹

- نمو الكتلة النقدية (M_2)، حيث ارتفعت من 515,9 مليار دينار في نهاية سنة 1992 إلى 627,4 مليار دينار سنة 1993، مسجلا بذلك معدل نمو للكتلة النقدية قدره 6.21% في مقابل نمو اقتصادي سالب ب 2.2%- في نهاية سنة 1993.

- توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%، وارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14%.

- بلوغ معدل التضخم نسبة 20.5% في سنة 1993 بعدما كان سنة 1992 عند مستوى 31.7%، إلا أنه بعيد عن الهدف لذلك كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة (5-12%) فلم تعبأ مزيدا من المدخرات رغم ارتفاع الفائدة الاسمية إلى 13% سنة 1993.

- خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4% في عام 1994.

- بلغت صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10,41 مليار دولار منها 9,88 مليار دولار محروقات، ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات (عند سعر 17.8 دولار للبرميل).

- بلغت واردات الجزائر 7,99 مليار دولار تمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الواردات، مسجلا بذلك الميزان التجاري فائضا ب 2.42 مليار دولار.

- ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات)، أثر مباشرة على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار، وهذا لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية للدولة.

- توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9% رغم إجراءات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات.

¹ انظر إلى:

- الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص 200، 201.
- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 11.
- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 191-193.
- عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 363.

- Benissad hocine, Op. Cit. P152, 153.

- حصل تخفيض واضح لقيمة الدينار في سبتمبر 1991 واضعا بذلك حدا للاستباقيات التضخمية الناجمة عن انزلاق قيمة الدينار، ورفع هذا الإجراء قيمة الدولار من 09 دج سنة 1990 إلى 18.5 دج سنة 1991.

- إصدار بعض التشريعات منها الخاصة والمنظمة للتجارة الخارجية والداخلية وحركة رؤوس الأموال وتنظيم الجمارك وتشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات.

- ساهم الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات؛ ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات مما زاد أعباء الديون الخارجية، حيث بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار دولار (منها نسبة 97.3% ديون متوسطة و طويلة الأجل، 2.7% قصيرة الأجل).

إلى جانب المؤشرات الاقتصادية والنقدية، يمكننا تقديم بعض المؤشرات المتعلقة بالجانب الاجتماعي، حيث سجل معدل البطالة 23.2% في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قدر بأكثر من 0.3% سنويا، أضف إلى ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد من 3524 دولار سنة 1990 إلى 1853 دولار الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي بـ 6.4% سنة 1993 رغم استقرار أسعار السلع والخدمات واستقرار أسعار الصرف خلال الفترة (1991-1993) ما بين (22.5 - 23.3 دج) للدولار.

ونظرا للظروف والأحداث التي مرت بالجزائر في هذه الفترة،¹ بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية المتمثلة في ارتفاع المديونية الخارجية وعدم قدرة القطاع النفطي على مجابهة هذا الارتفاع بالإضافة إلى العجزات الداخلية،² وتسجيل عجز في الميزانية متتاليا بـ 12,2 مليار دولار سنتي 1992 و 1993 بعدما كان يعرف فائضا في سنة 1991 بسبب انخفاض أسعار البترول وزيادة النفقات، أدى إلى تجميد القسط الرابع.

3- برنامج الاستعداد الائتماني الثالث 1994: لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، حيث تحصلت على قرض بقيمة 457.2 وحدة سحب خاصة أي ما يعادل مليار دولار أمريكي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع؛ ويمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995؛ يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل؛ وقد استهدفت السياسة النقدية خلال هذا البرنامج دعم سعر صرف الدينار وذلك بالحد من

¹ الظروف السياسية، وإقرار توقيف المسار الانتخابي والدخول في مرحلة متأزمة.

² الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 203.

الضغط التضخمي ليقارب مستواه المستويات السائدة في البلدان الشريكة اقتصاديا وهذا بتقليص معدل توسع الكتلة النقدية M2 إلى 14 % لفترة البرنامج مقارنة ب 21 % في 1993.

3-1 أهداف البرنامج: يهدف هذا الاتفاق إلى:¹

- تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3 % في 1994 و 6% في 1995 مع إحداث مناصب شغل.
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%.
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى 20%.
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%.
- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة.
- تعديل معدل الصرف ليصبح 36 دج للدولار الأمريكي، أي تخفيض الدينار بمعدل 40.17%؛ قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية.
- تخفيض عجز الخزينة إلى 3.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي.
- تحرير المعدلات المدينة للبنوك.
- رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لتحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لتشجيع الادخار للمساهمة في تمويل الاستثمار.
- كانت وضعية الجزائر قبل عقد هذا الاتفاق منهارة نتيجة انخفاض أسعار البترول من جهة وارتفاع المديونية الخارجية، وخدمات الدين من جهة أخرى وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية الدولية أمام السلطات الجزائرية، وتدهور خطير في الوضع الأمني، نتج عنها خسائر للممتلكات الخاصة والعامة، وبطالة في مختلف أوساط الشعب نتيجة حرق المؤسسات وغلق وإفلاس وتصفية المؤسسات العمومية، وانخفاض مستوى الاستثمار المنتج، وفشل سياسة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%.

¹ بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 195.

3-2 تقييم البرنامج:¹ من أهم النتائج المحققة على مستوى الاقتصاد الجزائري هي:

- ارتفاع نسبة السلع التي حررت إلى 84 % من إجمالي الأسعار المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك.
- تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4 % سنة 1994 مقارنة بمعدل 3% المقدر في البرنامج.
- تسجيل معدل تضخم بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك يساوي 29%.
- تخفيض العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي.
- تمكن الحكومة من تخفيف مديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دج.
- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % في عام 1994، في حين أن الزيادة المقدرة في البرنامج كانت عند مستوى 14.2 %، وهذا يعكس تباطؤ معدل نمو الائتمان المحلي عن النسبة المستهدفة.
- إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25 % كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية كما باشرت الخزينة إصدار السندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5%.
- تم اعتماد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية من أجل السماح لهم القيام بعملية التوسع الائتماني.
- تحسين احتياطات الصرف بمبلغ 2.64 مليار دولار.
- وهناك بعض النتائج الاقتصادية كاستقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من أصل 23 مؤسسة وعرض 5 فنادق للبيع، إضافة إلى حل 88 مؤسسة عمومية محلية، وتحرير أسعار المنتجات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، علاوة على إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- تطبيق بنك الجزائر لسعر صرف مرن، اعتبر هذه المرحلة (بداية من أواخر سبتمبر سنة 1994) مرحلة التحرير الفعلي للدينار.

وانطلاقاً من هذه النتائج يمكن القول أن السلطات النقدية الجزائرية بدأت تعتمد لأول مرة آليات السوق وذلك بتنفيذ الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال ارتفاع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة وفرض نسبة 25 % احتياطي إلزامي، إضافة لتطبيقها سياسة سعر الصرف المرن كما أوضحنا سابقاً، إضافة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية وتخفيض معدل إعادة

¹ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص 208-212.

الخصم ضمن إعادة التمويل المقدم من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية ، وكذا إدخال أسلوب البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي وتحديد مستوى السحب المكشوف.¹

المطلب الثالث: اتفاقية التعديل الهيكلي (1995-1998)

بعد تقديم الحكومة الجزائرية لخطاب النوايا² وانقضاء برنامج الاستقرار ، وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال فترة ثلاث (03) سنوات (1995 - 1998)؛³ تحصلت بموجبه الجزائر على مساعدة مالية تقدر بـ 1,8 مليار دولار، كما ينص الاتفاق كذلك على إعادة جدولة ثمانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس ولندن.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية، نظام الصرف، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، ميزان المدفوعات، الرسوم الجمركية والتجارة الخارجية، الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص وتدابير الحماية الاجتماعية.⁴

1- أهداف برنامج التعديل الهيكلي: يعتبر برنامج التعديل الهيكلي (95-1998) الأوسع، وهو يعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف؛ ومن ضمن أهداف الاتفاق ما يلي:⁵

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، مع ضبط ميزان المدفوعات؛ لذا تهدف السلطات إلى تحقيق نمو للناتج الداخلي الخام (PIB) خارج المحروقات بنسبة 05% خلال فترة البرنامج.
- إقرار توسيع الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجالات الإعفاءات الضريبية.

¹ المرجع نفسه، ص 213.

² احتوت رسالة النية المحررة من قبل السلطات الجزائرية بتاريخ 30 مارس 1995 على ملخص بالسياسات الاقتصادية والمالية (برنامج التعديل الهيكلي) للفترة من مارس 1995م على أبريل 1998 متضمنة على الخصوص قبول الجزائر سلسلة إصلاحات من أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق.

³ إن هذا البرنامج لا يُعنى بتحقيق النمو بقدر ما يحرص على إعداد الأرضية لتحقيق النمو؛ ولهذا قد تطرح عدة ملاحظات وانتقادات لهذا البرنامج باعتبار التصحيحات الهيكلية الحقيقية لا يمكن أن تحدث في ثلاث (03) سنوات.

⁴ عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 365.

⁵ انظر :

- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 196.

- النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 13.

- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره، مع إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة ومكاتب للصرف ابتداء من جانفي 1996، والعمل على تحويل الدينار لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بتخفيض العجز من 06,9% من الناتج الداخلي الإجمالي (PIB) (خلال 94-1995) إلى 02,2% من الناتج الداخلي الإجمالي (خلال 97-1998)؛

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأسمالها بنسبة 20% ابتداء من سنة 1998.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت السلطات المركزية برسم سياستين اقتصاديتين¹:

الأولى: سياسة اقتصادية ظرفية.

الثانية: سياسة اقتصادية متوسطة المدى.

تتعلق السياسة الاقتصادية الظرفية بالتدابير المالية والنقدية، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية، وفيما تعلق بالميزانية، حرصت السلطات على تخفيض وإزالة العجز نهائيا ابتداء من سنة 1996، ثم استهداف فائض لتدعيم الادخار؛ وبالتالي زيادة الاستثمار، ومن أجل تجسيد هذه الإجراءات المتعلقة بالسياسة الميزانية، قامت السلطات بما يلي:

- زيادة الموارد، وذلك عن طريق اعتماد نظام ضريبي فعال (توقع ارتفاع المداخل الضريبية بـ 1.5% من الناتج الداخلي الإجمالي بين سنة 94/1995 و 97/1998؛ وتوسيع الضريبة على القيمة المضافة.

- تقليص النفقات، وذلك عن طريق تخفيض النفقات الإدارية (بـ 01.8% من PIB لنفس الفترة)؛ والتحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي، وإزالة دعم أسعار المواد المدعمة، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية (بـ 01.4% من PIB)، وكذلك عقلنة نفقات التجهيز.

أما بالنسبة للسياسة النقدية، فإن السلطات ركزت على مكافحة التضخم وتخفيضه، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق ذلك؛ اتخذت السلطات التدابير النقدية التالية:

- تطبيق سياسة ميزانية محكمة تسمح بإلغاء التمويل النقدي وتقديم قروض كافية للاقتصاد.

- التحكم في نمو الكتلة النقدية.

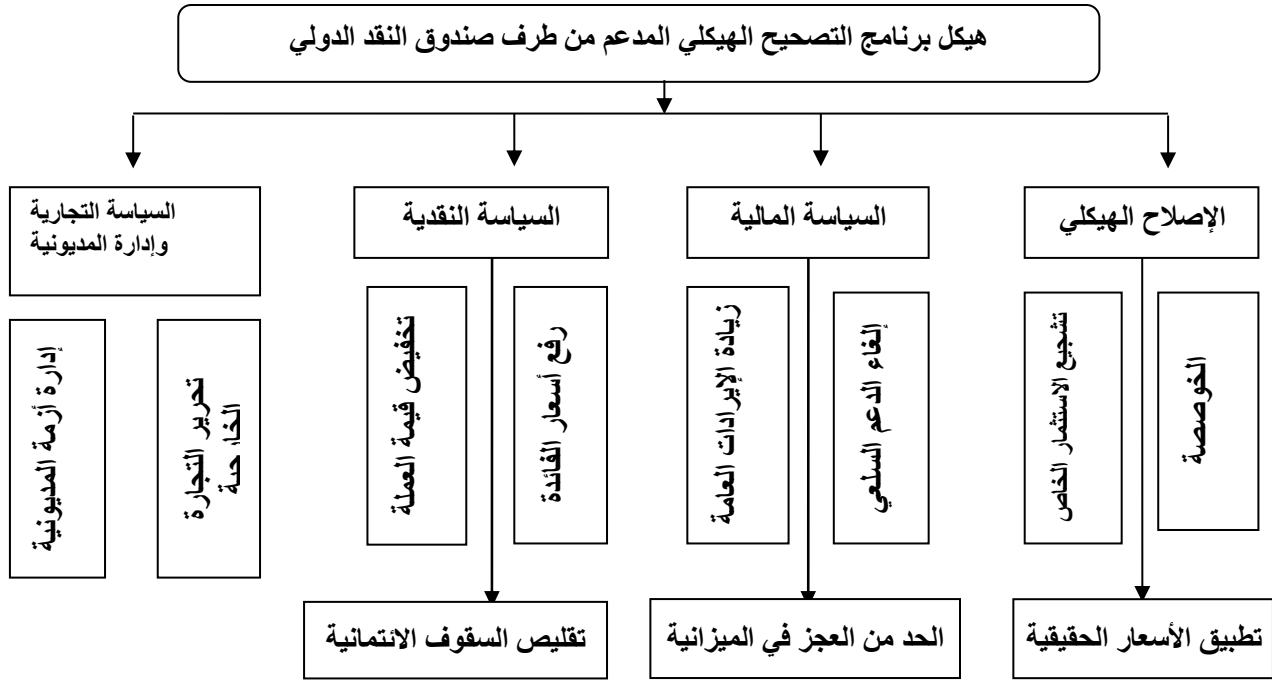
¹ عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 365.

- تكوين سوق القروض عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.
 - تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لرفع مستوى الادخار وفعالية الاستثمار.
 - استكمال عملية الانتقال إلى تعويم سعر الصرف.
 - فرض الاحتياطي الإجباري لتسهيل مراقبة السيولة البنكية.
 - تخفيض سقف معدل إعادة الخصم لتشجيع تطور السوق النقدية.
- أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية على المدى المتوسط، فقد حرصت السلطات المركزية على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يستجيب لمتطلبات المرحلة؛ وهذا عن طريق:¹
- تحرير الأسعار بهدف استعادة دور السوق (عن طريق تخفيض الدعم أو الرفع المباشر للأسعار).
 - إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ثم البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة في مرحلة لاحقة.
 - الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية، مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، مع العمل على توفير التمويل اللازم والدائم بعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية.
 - ترقية القطاع السكني، وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية.
 - تدعيم استقلالية المؤسسات العمومية وتطهير وظيفتها المالية.
 - برفقة البنك الدولي، يتم التحضير لخطة تمويل المؤسسات في إطار برنامج التصحيح الهيكلي تعطي الحرية والمسؤولية لمدراء المؤسسات من أجل الوصول إلى الأهداف.
- أما بالنسبة للقطاع الخارجي، تم التأكيد على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك عن طريق رفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات، وتطوير نظام الصرف عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك (مع نهاية عام 1995) وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلا للتحويل كمرحلة أولى بالنسبة لنفقات الصحة والسياحة، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- وتعمل برامج التصحيح الهيكلي عن طريق مجموعة من الإجراءات على إلغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية، الداخلية والخارجية، وإيجاد المناخ المناسب لاقتصاد السوق، كما هو مبين في الشكل التالي.

¹ انظر:

- عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص 366.
- الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 219-222.

الشكل (4-3): هيكل برنامج التصحيح الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي



المصدر: عبد العزيز شرابي، برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، الطبعة الثانية بيروت، 2005، ص 78.

ثانيا- تقييم برنامج التعديل الهيكلي: عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب، ويمكن اعتبار نتائج برنامج التعديل الهيكلي مقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي.

وقد تم في هذا الشأن تسجيل المؤشرات الآتية:¹

- من النتائج الإيجابية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 05% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 09,5% سنة 1998.

¹ انظر في هذا الصدد :

- عبد الله بدعيدة، مرجع سابق، ص ص 367 - 368.
- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 198.
- بطاهر علي، مرجع سابق، ص ص 186 - 209.

- ارتفاع في الكتلة النقدية في سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين بلغت نسبة نمو في سنة 1995 نسبة 10.5%.
- ارتفاع احتياطي الصرف من 01.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 07 مليار دولار سنة 1998 حيث تضاعف بـ 06.36 مرة.
- انخفاض في سعر صرف الدينار بنسبة 61%، حيث بلغ سعر الصرف سنة 1998 حوالي 58 دج للدولار، في حين كان سعر صرف الدينار 36 دج للدولار في سنة 1994.
- ارتفاع المديونية الخارجية إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998 بعدما كانت 29.49 مليار دولار سنة 1994، وهذا راجع للانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات التي بلغت 10 مليار دولار، بعد أن كانت 13,8 مليار دولار سنة 1996 و 13,7 مليار دولار سنة 1997.
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة، وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 05% إلى 33% بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات، مع إلغاء كل إعفاءات الضريبة على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.
- تم فحص جميع النفقات العامة وتقليصها بالتعاون مع البنك الدولي بداية من 1996، بحيث جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 08.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 02.4% لسنة 1997.
- تحرير معظم الأسعار، ومنها الأسعار الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، حيث نجد بين 1994-1996 ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعد ما كانت من قبل مدعمة.
- ترقية القطاع الخاص، وإدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية بتشجيع الاستثمار الخاص، والترخيص ببيع المؤسسات العمومية أو التنازل ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية (في حدود 49%) ثم وسعت وأصبحت غير محدودة من خلال قانون الخصخصة¹.

¹ مرسوم تنفيذي رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995م المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، حيث تم أول خصخصة في أفريل 1996 مدعمة من طرف البنك الدولي، و خصخصة 200 مؤسسة عمومية محلية (مجال الخدمات).

خلاصة الفصل:

استعرضنا في هذا الفصل السياسة الاستثمارية للجزائر خلال الفترة (1962-1998)، ابتداء من مرحلة الاستعداد عقب الاستقلال وكذلك تبني النهج الاشتراكي ذو الطبيعة التخطيطية، حيث ارتكز التخطيط آنذاك على اطلاق مخططات كان أولها مخطط ثلاثي بمبلغ مالي منخفض لبعث النشاط الاقتصادي، وتلاها المخططين الرباعيين الذي تبني نظرية النمو غير المتوازن ومحاولة اقامة قاعدة اقتصادية، أما مرحلة الثمانينات فكانت بمخططين خماسيين بمبالغ كبيرة تم اقتراضها من الخارج، هذا الاقتراض غير المدروس وعدم النجاح الكبير للمخططات والصدمة البترولية لسنة 1986، ساهمت في ادخال اصلاحات ذاتية لتدارك الأمر من بينها قانون استقلالية المؤسسات المالية واعادة الهيكلة للمؤسسات وغيرها من الاصلاحات التي فشلت فشلا ذريعا مما أدى إلى تحول الجزائر إلى وصفات وإصلاحات صندوق النقد الدولي بداية من اتفاق 1989 إلى التعديل الهيكلي (95-98)؛ وقد كانت لهذا الاتفاق نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث أدى إلى انخفاض معدل التضخم وانخفاض معدل السيولة وزيادة الاحتياطات من الصرف، إلا أنه هذه النتائج الايجابية على مستوى التوازنات النقدية رافقتها نتائج سلبية على مستوى معدلات النمو والتشغيل.



الفصل الخامس:

برامج الاستثمارات العمومية

في الجزائر

(2001 – 2014)

تمهيد:

ساهمت برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تحقيق نتائج جيدة على مستوى التوازنات النقدية في الجزائر، إلا أن هذه النتائج قد تحققت على حساب الجهاز الإنتاجي والقدرة الشرائية للأسر، وتفاقم معدلات البطالة، لذلك حاولت الحكومة الجزائرية إلى تدارك الأمر خاصة في ظل تحسن أسعار المحروقات؛ مع مطلع الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنمية مختلفة عن تلك التي تبنتها سابقا، تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، والعمل على استقرار معدلات البطالة نسبيا، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على إحلال الواردات بالمنتوج المحلي لتحسين وضعية الميزان التجاري أكثر، واستغلال فوائضه في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية لدحض الفقر والقضاء عليه الذي تقشى بصورة رهيبة كنتيجة وكحاصل لبرامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى حل وإفلاس المؤسسات الوطنية العمومية ذات نسب التوظيف العالية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

تعد هذه البرامج الاستثمارية ذات طابع كينزي وقائمة على التوسع في انتهاج سياسة ميزانياتية، والتي لم يسبق لها مثيل من قبل في الجزائر، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك خلال طول الفترة من 2001 إلى 2014؛ وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

إذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد طرحت ولا زالت تطرح عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع الأهداف المرجوة من تنفيذ مختلف البرامج الاستثمارية المذكورة.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر

المبحث الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

المبحث الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر

تعد برامج الاستثمارات العمومية استمرارا لمرحلة المخططات الاستثمارية التي عرفتها الجزائر من قبل، ولاكن تتميز عنها بتوجهها الرأسمالي، سنتطرق في هذا المبحث إلى التحول من التخطيط إلى سياسة البرامج وتقسيماتها وكيفية إعدادها وتقييمها.

المطلب الأول: الانتقال من سياسة المخططات إلى سياسة برامج الاستثمارات العمومية

1- السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري: لقد بدأت موجة الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق الليبرالي بالصعود منذ مطلع الثمانينيات وتسارعت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، ذلك التحول الذي يقوم على انفتاح الأسواق وحرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال ومنح القطاع الخاص والمبادرة الفردية الدور القيادي في الاستثمار وعملية التنمية، وبالمقابل تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتقليص وحتى إلغاء تدخلها في مسألة توزيع الناتج وترك مساحة واسعة لآلية العرض والطلب، وتحديد نطاق دورها ضمن النطاق الليبرالي التقليدي أي وضع الإطار التشريعي والتنظيمي وضمان عمل آليات السوق بحرية وضمان المنافسة ولعب دور الحكم.

وكان التخطيط الاقتصادي حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب وأداة للتنمية أملت الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها؛ وكان للسرعة التي تقدم بها في الاتحاد السوفياتي السابق باعتباره أول دولة بدأت في تطبيقه، وللنتائج التي حققها، وكذلك لتلك التي ظهرت فيما بعد في بلدان ما كان يسمى بالكتلة الشرقية، الأثر القوي في إقبال كثير من البلدان المتخلفة على اعتماد التخطيط كأسلوب ضروري وحديث للتعبئة بنموها وإحداث التغييرات الجذرية الضرورية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية¹.

وبهذا الصدد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال نظاما اقتصاديا اشتراكيا يقوم على التخطيط المركزي للاقتصاد الذي يجعل من الدولة المتعامل الاقتصادي الوحيد ومركز صنع القرار دون منازع، لكن وبعد تطبيقه لعدة سنوات، كشف هذا النظام عجز النمط الاقتصادي الذي اتبعته الجزائر خلال العقود السابقة، والذي يقوم على التدخل الواسع للدولة وتقليص دور القطاع الخاص والتضييق على المبادرة الفردية

¹ راجح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 64.

وتعطيل جزئي لآليات اقتصاد السوق ومؤسساته على امتداد فترات طويلة من الزمن، وبسبب الأزمة البترولية سعت الجزائر جاهدة لتخلص من هذا النمط الاقتصادي.

ظهرت صيغة أخرى لرسم سياسة التنمية الاقتصادية والاستثمار العمومي للدولة تمثلت في البرامج التنموية؛ إن الانتقال من أداة المخطط إلى البرنامج كوسيلة لتنفيذ سياسة الاستثمارات العمومية يترجم الفكر الجديد للدولة في محاولة لإحداث نوع من القطيعة مع السياسات التدخلية والتوجه نحو نظرة جديدة تتسم بالنجاعة والفعالية.

2- تعريف برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر: في الواقع لا يوجد اختلاف واضح فيما يخص مفهوم برامج الاستثمارات العمومية أو مخططات الاستثمار العمومي، ويعود ذلك في نظرنا إلى أن كلى المصطلحين إنما يشيران لمعنى واحد وهو مجموع الأهداف والإجراءات والآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والفرق الوحيد يكمن في مدى استعمال وتداول هذه المصطلحات حالياً، إذ أنه يلاحظ أن مصطلح المخططات استعمل أثناء سيطرت الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط، أما مصطلح البرامج الاستثمارية فيرتبط باقتصاد السوق ذو التوجه الكينزي.

إن برامج الاستثمارات العمومية عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالإقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

انطلاقاً من هذا المفهوم فإن أي برامج الاستثمارات العمومية تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.

- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.

- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

3- الفرق بين برنامج الاستثمارات العمومية والموازنة العامة للدولة: يتمثل الفرق بين برنامج التنمية

الاقتصادية والموازنات العامة للدولة فيما يلي:¹

➤ الموازنة العامة للدولة عبارة عن تقدير وإجازة، لأنها تقدير للإيرادات والنفقات العامة عن السنة المالية

القادمة، ولأنها إجازة للإنفاق في حدود الاعتمادات المقررة، أما برامج الاستثمارات العمومية فهي

¹ عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 320 .

- عبارة عن تقدير وإلزام، إذ أنه عبارة عن تقدير لما يتم تحقيقه، ولأنه يلزم القائمين على المشروعات بتنفيذ الأهداف المقررة في البرنامج مع إتباع الوسائل المحددة فيها لتنفيذ هذه الأهداف.
- إذ من الواضح أن كل هدف يمكن أن يتحقق بأكثر من وسيلة، ولذلك فإن البرنامج تستوجب اختيار تلك الوسائل التي يجب على المجتمع أن يعتمد عليها دون غيرها لأجل تحقيق أهدافها.
- الموازنة العامة للدولة تعد وتنفذ على أساس سنة واحدة بينما تختلف المدة الزمنية لتنفيذ برنامج الاستثمارات العمومية، وتحدد حسب الأهداف المراد تحقيقها لكل برنامج.

المطلب الثاني: تقسيمات برامج الاستثمارات العمومية

تقسم البرامج إلى أنواع تبعا للمعيار المستخدم في التفرقة، وفي هذا الصدد يمكن ذكر التقسيمات التالية:¹

1- تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس الفترة الزمنية

1-1 برامج الاستثمارات العمومية طويلة الأجل: وهو عادة يغطي فترة عشرة سنوات أو أكثر وغالبا ما تهتم بالتغيرات الكلية، مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة، رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج وتستخدم كمرشد في إعداد البرامج الأخرى؛ وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل، وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة.

1-2 برامج الاستثمارات العمومية متوسطة الأجل: يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات وتحتوي على درجة أكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة، فتعرض لهيكل القطاعات، واختيار المشروعات الاستثمارية المحددة، وتفصيل هيكل العمالة وغيرها.

1-3 برامج الاستثمارات العمومية قصيرة الأجل: تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها.

2- تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس معيار الشمول: وتقسم على أساسها إلى:

1-2 برامج الاستثمارات العمومية الشاملة: وهي البرامج التي تشمل الاقتصاد الوطني بأكمله وهي لا توجد إلا في البلدان التي يمثل فيها القطاع العام النسبة الكبرى من الاقتصاد الوطني، ويكون مسؤولا عن تنفيذ الجانب الأكبر من أهداف هذا البرنامج، ولا يعني ذلك أن القطاع الخاص لا يوجد له مجال في النشاط الاقتصادي في ظل هذه البرامج، حيث يؤدي القطاع الخاص دورا هاما خصوصا في مجال خلق المنافسة مما يحفز المشاريع العامة على زيادة كفاءتها خاصة في ظل تخلف المستوى الثقافي العام وانخفاض مستوى الشعور بالمسؤولية الاجتماعية.

¹ نفس المرجع، ص 325.

2-2 برامج الاستثمارات العمومية القطاعية: يوجد هذا النوع من البرامج في الدول التي لا يوجد بها قطاع عام كبير أو التي يكون بها قطاع رئيسي تريد أن تجعله عصريا فتلجأ بذلك إلى وضع برامج تنمية اقتصادية قطاعية والتي تتضمن أهداف فرعية لذلك القطاع.

2-3 برامج الاستثمارات العمومية على مستوى المشروع: وهي عبارة عن مجموعة توجه لدراسة مشروع معين من حيث إمكانية إقامته ومدى ربحيته التجارية والاقتصادية، ثم بيان موقع المشروع التعاقدات الخاصة بإنشائه وتدبير عوامل الإنتاج ثم تسويق منتجاته وما إلى ذلك.

3- تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس جغرافي: بهذا المعيار تقسم البرامج إلى:¹

3-1 برامج الاستثمارات العمومية الوطنية: وهي برامج تنمية اقتصادية تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عادل ومتوازن بين جميع أقاليم البلد.

3-2 برامج الاستثمارات العمومية الإقليمية: في بعض البلدان نجد أن هناك تفاوت بين أقاليم البلد الواحد من حيث مستوى التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، ولذلك تلجأ الدولة إلى وضع برامج تنمية اقتصادية إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف أقاليم البلد الواحد؛ ويعتبر صندوق دعم الهضاب والمناطق الصحراوية في الجزائر مثال على ذلك.

4- تقسيم برامج الاستثمارات العمومية على أساس درجة المركزية: تقسم إلى برامج مركزية وبرامج لا مركزية:

4-1 برامج الاستثمارات العمومية المركزية: وهي برامج تنمية اقتصادية تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام من حيث تحديد أهداف هذه البرامج أو اختيار المشروعات أو القطاعات أو الأقاليم التي تشملها هذه البرامج أو تنفيذ هذه البرامج.

4-2 برامج الاستثمارات العمومية اللامركزية: وهي برامج تنمية اقتصادية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تشملها هذه البرامج، كما أنه يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي؛ وتتميز هذه البرامج بنوع من الكفاءة مقارنة مع النوع السابق وذلك نظرا لقدرة السلطات المحلية على تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي، كما أنه سيؤدي إلى تحسين درجة تنفيذ هذه البرامج.

المطلب الثالث: مراحل إعداد برامج الاستثمارات العمومية وتقييمها

¹ نفس المرجع، ص 326.

1- مراحل إعداد برامج الاستثمارات العمومية: يتطلب إعداد برامج التنمية الاقتصادية إجراء ثلاث عمليات فنية أساسية تتمثل في:¹

1-1 تقدير الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني: حتى يتم إعداد برنامج استثماري تنموي، فإنه يلزم على المشرفين على إعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الإمكانيات المتوافرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ البرنامج؛ ويدخل في إعداد هذه الإمكانيات اليد العاملة، والأراضي، والمباني، والمواد الأولية، والآلات والمدخرات ومصادر التمويل والائتمان الداخلية والخارجية، وبصفة عامة فإنه يدخل في تقدير الإمكانيات القومية معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة، والإلمام بالأحداث الماضية والجارية، والمقدرة على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للواقع القائم.

1-2 تحديد الأهداف الكلية للبرنامج: يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفا في برامج تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

تقوم عملية تحديد الأهداف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:²

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات.
- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبيرا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج أقصر، كان ذلك مبررا لاختيار هذا البرنامج.
- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.
- عامل الخبرة، فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

¹ نفس المرجع، ص ص 330-332.

² عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، مرجع سابق، ص 94.

2- تقييم برامج الاستثمارات العمومية: يقصد بتقييم أداء برامج الإنفاق العام هو تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين. إن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقاً؛ وبالتالي تقييم هذا الأداء يركز على ثلاث محاور هي:¹

1-2 **الفعالية الاجتماعية والاقتصادية** (وجهة نظر المواطنين): وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي هذا المحور يسمح بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

2-2 **نوعية الخدمات المقدمة** (وجهة نظر المستفيدين): وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

2-3 **فعالية تسيير المرافق العامة** (وجهة نظر المكلفين): والتي تقود إلى استغلال أمثل للموارد الموظفة.

فزيادة الإنفاق العام على خدمات التعليم والصحة لا يعتبر مؤشراً لتحسن أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولكن يجب مراعاة تأثير هذه الزيادة في الإنفاق على تحسين الوضعية التعليمية والصحية للمواطنين.

المبحث الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية قبل سنة 2000، والتي أفرزت العديد من النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص، فإنه تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني إلى للدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد استراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد، وقد نجم عن ذلك إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الهام الذي قامت به السلطات الجزائرية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلاً ومضموناً، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ Stéphanie Damarey, **finances publiques**, gualino éditeur ,paris, 2006, p 425.

المطلب الأول: الدوافع الاقتصادية لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي

بالنظر إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، نسجل تحسن متزايد وملحوظ على مستوى التوازنات المالية الخارجية، والمتمثلة في فائض الميزان التجاري لسنة 2000 وكذا انخفاض معدل الدين الخارجي إلى 19,8 % سنة 2000 مقابل 47,5 % سنة 1998¹، ونفس الشيء فيما يتعلق بالتوازنات المالية الداخلية والتي يعكسها القسم المخصص للدخار من الميزانية العامة للدولة، وكذا الفائض المسجل من طرف الخزينة العمومية إضافة إلى التحكم في الوضعية النقدية التي أدت إلى استقرار معدل التضخم عند 1 % خلال السنوات التي سبقت اعتماد برامج دعم النمو الاقتصادي.

بالمقابل فإن معدل النمو المقدر بـ 3 % سنة 2000 يعتبر غير كاف للاستجابة للاحتياجات الضرورية للسكان خاصة فيما يتعلق بميدان الشغل، لاصطدامه بالتوسع المستمر للنشاطات الإنتاجية الموازية وانخفاض الاستثمارات، إضافة إلى الوضعية الأمنية المتدهورة وتعدد الإجراءات الإدارية والعراقيل البيروقراطية التي شكلت عوائق لتشجيع الاستثمار في حين تراكمت وتفاقت الاحتياجات الاجتماعية التي لم يتم تلبيتها، ليس فقط في مجال الشغل ولكن فيما يتعلق بالسكن والتجهيزات الثقافية والاجتماعية.

تميزت الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد قبل الشروع في أولى برامج دعم النمو الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) بالمؤشرات الآتية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (5-1): أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري قبل برنامج الانعاش الاقتصادي

السنوات	1999	2000	2001
نمو نسبة PIB %	3,2	2,2	2,1
حجم البطالة %	29	29	28
رصيد ميزان المدفوعات مليار "\$"	2.38-	7.57	6,19
احتياطي الصرف مليار "\$"	4,4	11,9	18.0
حجم المديونية مليار "\$"	28.315	25.261	22.571
سعر البرميل من البترول "\$"	17.8	28.5	24.3
معدل التضخم %	2.6	0.3	4.2
رصيد الموازنة العامة مليار دج	11.2-	400.00	184.5

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002.

¹ Rapport de présentation du projet de loi de finances complémentaire pour 2001, Ministère des Finances, Juin 2001, p 4-5.

يتضح لنا التذبذب الموجود على أهم المؤشرات الكلية، خاصة الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والتي وصلت 29%، بسبب الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتسريح العمال وخصخصة القطاع العام، كذلك ضعف كبير للنمو الاقتصادي الذي يعتبر العجلة المحركة للاقتصاد.

بمقابل هذه التوازنات الاقتصادية الكلية والملاءمة المالية للدولة، فإن الوضعية الاجتماعية ومستوى معيشة السكان لا تعكس بالضرورة تناسب هذه الأرقام مع واقع المواطنين ومعاناتهم المترتبة عن التحولات والإصلاحات المتتالية التي انتهجتها الدولة؛ حيث أن غلق أزيد من 900 مؤسسة اقتصادية ترتب عنها تسريح آلاف العمال وأدى إلى تقليص الفئة العاملة في القطاع العمومي لتصل إلى 320.000 (أو ما يعادل 40%)، بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية فإن الوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر انجرت عنها أزمة اجتماعية عميقة خلفت ما يقارب 200.000 ضحية وأكثر من 30 مليار دولار من الخراب والتدمير؛ ولم تلقى الجزائر من استثمارات أجنبية في الفترة الممتدة سوى 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات؛ بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار؛ وتلقى المغرب 20.8 مليار دولار.

وسجلت الجزائر خلال عام 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره 530 مليون دولار من بينها 500 في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة¹.

هذه الوضعية ترتبت عنها أزمة اجتماعية حقيقية أدت بالحكومة إلى محاولة تداركها والتخفيف من حدتها بوضع جملة من التدابير تتمثل أساسا في:

- ✓ تقديم المساعدات الاجتماعية للأشخاص المحرومين والمحتاجين إلى عناية خاصة من الدولة.
- ✓ توفير الفرص اللازمة لإعادة إدماج المتضررين من المسار الانتقالي في النسيج الاجتماعي.
- ✓ تثمين الطاقات البشرية من خلال نقول عينية ونقدية في شكل خدمات عامة في ميادين الصحة والتربية والسكن .

علما أن الخصائص المميزة للفقر تستوجب الشروع في نوع من الإجراءات التي تسمح بالقيام بعملية إنعاش قائمة على ترقية التجهيزات الجماعية خاصة على المستوى البلديات المحرومة والمحقة للتوازن الجهوي، إضافة إلى ذلك فإن الدولة من خلال برامج دعم النمو تهدف إلى إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تساهم في إعادة بعث النشاطات الاقتصادية المنتجة، وكذلك تغطية احتياجات السكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

¹ خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة 26/04/2001. من موقع رئاسة الجمهورية عبر

الإنترنت : www.el-mouradia.dz

المطلب الثاني: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية قبل سنة 2000 والتي أفرزت العديد من النتائج المتعلقة بالاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص، فإنه تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني إلى للدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد استراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد، وقد نجم عن ذلك إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الهام الذي قامت به السلطات الجزائرية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

1- تعريف برنامج الإنعاش الاقتصادي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية متوسط الأجل امتد لأربع سنوات (2001-2004)، أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز ويستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6%؛ ويتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة¹.

الجدول (5-2): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي

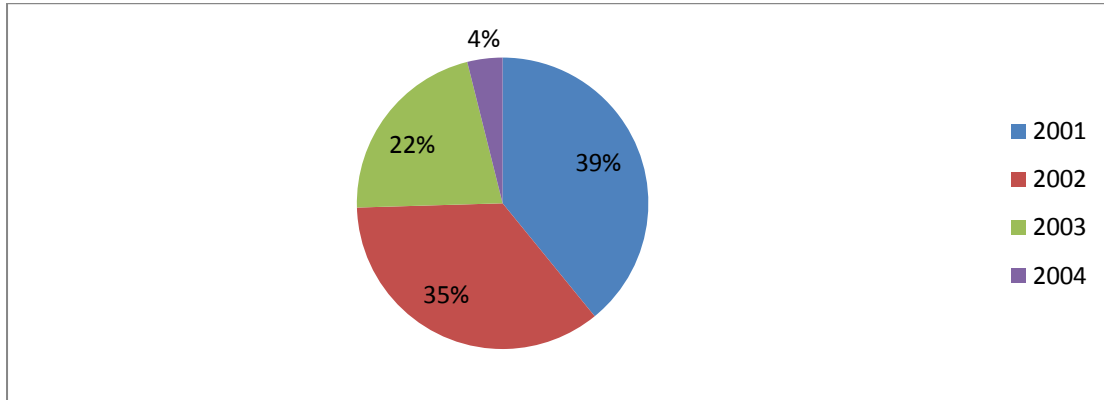
السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
2001	205,40	39,10
2002	185,90	35,41
2003	113,20	21,56
2004	20,50	3,90
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

¹ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد 9، 2013، ص 46.

والشكل التالي يوضح نسبة التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

الشكل (5-1): التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (5-2)

من خلال الجدول نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني.

2- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:¹

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- فك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- تطوير المنشآت الصحية؛
- تحسين ظروف التمدن للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السادس الأول، 2003، ص 17.

3- خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: من خصائص هذا البرنامج ما يلي:

➤ يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.

➤ لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي ، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشآت القاعدية من قبل الدولة.

➤ إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء " والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والقطاع الاقتصادي العام، والإدارة الجبائية والتعريفية الجمركية والعقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته.

➤ يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر ، كم تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل ب الشرط الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

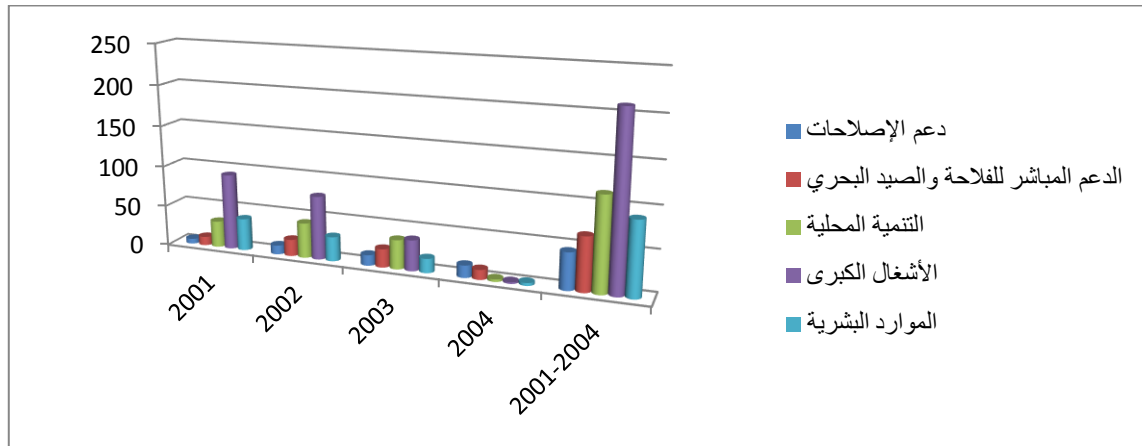
3- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: إذا كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحث، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات؛ مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي:

الجدول (5-3): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

مجموع رخص البرنامج %	رخص البرنامج (مليار دج)					طبيعة الأعمال
	2004-2001	2004	2003	2002	2001	
8,6	45	15	13	11	6	دعم الإصلاحات
12,4	65,4	12	22,5	20,3	10,6	الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري
21,7	114,2	3	35,7	42,9	32,4	التنمية المحلية
40,1	210,4	2	37,6	77,8	93	الأشغال الكبرى
17,2	90,2	3,5	17,4	29,9	39,4	الموارد البشرية
100	525	20,5	113,2	185,9	205,4	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، ص 123.

الشكل رقم (5-2): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (5-3)

ما يتم ملاحظته من الشكل البياني حول مخصصات البرنامج فإن المخصصات الاستثمارية هو :

✓ فيما يخص دعم الإصلاحات الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري أي بنسبة 8,6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل إنجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

✓ أما القطاع الفلاحي والصيد البحري فقد تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 65,4 مليار دينار جزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فهو بذلك مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما هو إلا تكملة للبرنامج السابق.¹

✓ الحكومة لم تغفل جانب التنمية المحلية، فهي أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية بقيمة تقدّر بـ 114,2 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج، فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من رفاهية المواطنين وذلك بتحسين مستوياتهم المعيشية. ✓ استحوذ قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210,4 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث نلاحظ أن سنتي 2001 و 2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة للقطاع، وذلك لمسيرة التحولات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة من جهة ومن جهة أخرى لم ينل هذا القطاع نصيبه في السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

✓ أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90,2 مليار دينار جزائري، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الإطارات بوضع الدورات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها .

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده وعرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل 2001.

2-1 دعم الإصلاحات: قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الاصطلاحات بـ 45 مليار دينار على امتداد أربع سنوات وهو ما يمثل 8.6 % من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، على هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

¹ بوفليج نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 253

الجدول (5-4): الاعتمادات المالية المرافقة للبرنامج (مليار دج)

العمليات	2001	2002	2003	2004
تحديث الإدارة الجبائية	0,2	2,5	7,5	9,8
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4
صندوق تطوير التنافسية الصناعية	0,3	1	0,7	-
نماذج التقدير	0,03	0,05	-	-
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-2 دعم النشاطات المنتجة: دعم النشاطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية، باعتمادات مالية معتبرة من خلال ضبط ووضع برامج قطاعية خاصة، نذكر منها على سبيل المثال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية؛ وقد صنفت هذه القطاعات ضمن القطاعات المنتجة للثروة وهنا نلاحظ تراجع الحكومة عن دعم مؤسسات القطاع العمومي والتي استهلكت خلال العشرية الأخيرة ما يقارب 1200 مليار دج دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

2-2-1 قطاع الفلاحة: إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيما يخص قطاع الفلاحة يأتي لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات، إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهemis الذي يعرفه الوسط الريفي.

وقد بلغ حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع حوالي 55,9 مليار دج مسجل بعنوان عدة صناديق، حيث خصصت أكبر حصة منه لفائدة (FNDRA) الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية) بغلاف مالي قدره 53,4 مليار دج (95,5%)، كما هو موضح في الجدول التالي:¹

¹ www.cg.dz/dossier/plan-reance.htm

الجدول (5-5) : توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة (مليار دج)

العمليات	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7,5	15,1	18,8	12	53,4	
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0,07	0,07	0,07	0	02	
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1,14	1,14	0	2,28	
المجموع	7,57	16,31	20,01	12	55,9	

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-2-2 قطاع الصيد البحري والموارد المائية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر (امتداد الشواطئ على طول مسافة 1644 كم) تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة، وموردا هاما للثروة لم تحظى بالاهتمام الكافي، ولم تشغل بصفة كافية تسمح باستغلال فعال لهذا المورد.

الجدول التالي يلخص المحتوى المادي وتكلفة المشاريع خلال فترة تطبيق البرنامج.

الجدول (5-6): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية (مليار دج)

البرامج	المحتوى المادي	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300 وحدة	1
الصيد التقليدي	تحديث 750 وحدة	0,8
السواحل الحوضية	تهيئة 29 موقع	0,3
الصيد في الأعماق المائية	إنشاء 168 وحدة	1,9
تربية الأسماك		0,8
تدعيم وسائل الإنتاج		2,7
التكفل بالإنتاج السمكي		2,6
مسح ديون الصيادين		0,2
إنشاء مؤسسة القرض السمكي		0,5
المجموع		9,5

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

ومن بين المشاريع المسجلة بعنوان هذا القطاع: دعم النشاطات المنتجة، تطوير الصيد البحري، تعزيز أعمال البناء، التصليح والصيانة، توفير أجهزة الحفظ أو التبريد ثم النقل.

2-3 التنمية المحلية والبشرية: يتضمن هذا القسم: التنمية المحلية، الشغل والحماية الاجتماعية.

2-3-1 التنمية المحلية: لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد بـ 113 مليار دج، مخصص لتمويل مشاريع الاستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة، وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 06 محاور أساسية:

- مخططات البلدية للتنمية والموجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني.

- المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير.

- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية.

- المنشآت القاعدية الإدارية،

- المنشآت القاعدية للبريد والمواصلات والتي تشجع الاستقرار في المناطق المتضررة من الإرهاب.

- وكذا حماية البيئة والمحيط¹.

الجدول التالي يوضح القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية:

الجدول (5-7): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية (2001-2004) (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13	16,5	–	33,5
الري	1,7	7,4	1,5	–	10,6
البيئة	1,5	2	2	–	5,5
البريد والمواصلات	–	6	6	–	12
هياكل قاعدية طرقية	13	–	–	–	13
منشآت إدارية	5,7	5,2	5,2	–	16,1
المجموع	25,9	33,6	31,2	–	90,7

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-3-2 الشغل والحماية الاجتماعية: يقدر الغلاف المالي المخصص لميدان الشغل والحماية الاجتماعية بـ 16 مليار دج حيث يرمي إلى خلق مناصب الشغل (توفير 70.000 منصب شغل جديد

¹ www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm.

بمعدل 22.000 منصب إضافي سنويا خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2001-2004)، وهذا من خلال:

- ✓ تدعيم القروض الصغيرة (Micro Credit) .
- ✓ تدعيم الأعمال الكبرى التي تتطلب تشغيل أكبر حجم من اليد العاملة.
- ✓ تأطير سوق العمل وهو نشاط خاص ومتميز من خلال تدعيم الوكالة الوطنية للشغل بـ 0.3 مليار د.ج.

أما فيما يخص النشاط الاجتماعي، فإنه يتعلق بنشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، إعادة الاعتبار للمرافق المتخصصة وتجهيز النقل المدرسي للبلديات النائية المعزولة¹.

الجدول التالي يوضح العمليات التي تتطوي تحت هذا البرنامج:

الجدول رقم (5-8): الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل والحماية الاجتماعية (2001-2004)

(مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالقروض والتشغيل	1,15	2,65	3,5	2	9,3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2,35	3,35	1	1	7,7
المجموع	3,5	6	4,5	3	17

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-4 الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية: خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بمبلغ يقدر بـ 210.5 مليار دينار، وهو يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شاهدها الجزائر سنة 1986 والسياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة في فترة التسعينيات والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية .

ويتمحور حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في: التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا و كذا قطاعي السكن والبناء الحضري.

2-4-1 التجهيزات الهيكلية: يتعلق بإنجاز عدة مشاريع ترمي لترقية الإطار المعيشي للمواطنين:

¹ www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm.

- **المنشآت القاعدية للري:** ترمي لتوفير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي وغيرها من المشاريع التي تستهدف تحسين إطار حياة المواطنين.
- **المنشآت القاعدية للسكك الحديدية:** تستهدف بالدرجة الأولى فك العزلة عن العديد من المناطق.
- **الأشغال العمومية:** يتعلق الأمر بالمنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري (الطرق)، الموانئ والمطارات، وترمي لتسهيل نقل السلع والأشخاص بتكاليف معقولة، وكذا ضمان اندماج بعض المناطق في التراب الوطني (من خلال تمديد مطارات الجنوب) وكذا ضمان تنقل فعال للمواطنين من وإلى هذه الأخيرة.
- **تأمين نقاط الدخول البرية البحرية والجوية:** من أجل حماية الاقتصاد الوطني من التهريب وتقوية أجهزة المراقبة و ذلك من خلال تزويدها بتجهيزات متطورة للمراقبة والكشف.
- **الاتصالات:** يتعلق الأمر بإنجاز "خطيرة الإنترنت" بمدينة سيدي عبد الله.
- 2-4-2 إحياء المناطق الريفية في الجبال، الهضاب والواحات:** في هذا الصدد يهتم برنامج الإنعاش الاقتصادي بالمحافظة على المناطق المطلة على البحر وهذا على طول السواحل الجزائرية من أجل ضمان أماكن للاستحمام والترفيه وكذا تمديد شبكة الكهرباء وتوزيع الغاز، خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب قصد تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق؛ كما يهتم البرنامج بتوسيع برنامج الشغل الريفي قصد محاربة النزوح الريفي وتشجيع المواطنين على العودة إلى مساكنهم الريفية.
- أما في مجال السكن، فقد تقرر إنجاز 20.000 وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار، مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة ويشجع إنشاء مؤسسات في قطاع البناء.
- ويهدف هذا البرنامج إلى ترقية وتطوير مناطق الوطن عن طريق إنشاء وتجهيز الهياكل والمنشآت القاعدية لأجل تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن وتحسين الإطار المعيشي لسكان الأرياف خاصة المناطق الجبلية، الهضاب العليا والمناطق الجنوبية من أجل العمل على استقرار السكان والحد من ظاهرة النزوح الريفي، وكانت حصة هذه المشاريع من برنامج الأشغال الكبرى كما يلي:

الجدول (5-9): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى (2001-2004)
(مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تجهيزات الهياكل:	60,5	53	29,4	-	142,9
- منشآت الري	5,4	15,8	10,1	-	31,3
- منشآت السكك الحديدية	9,7	28,9	16	-	54,6
- أشغال عمومية	33,7	8,3	3,3	-	45,3
1- منشآت الطرق	24,5	5,8	0,6	-	30,9
2- منشآت بحرية	7	1,5	-	-	8,5
3- منشآت الطيران	2,2	1	2,7	-	5,9
- اتصالات	10	-	-	-	10
- تهيئة مدينة بوقزول	1,7	-	-	-	1,7
تنمية المناطق الريفية:	13,1	13,2	5,7	-	32
- فلاحية	1,7	3,2	4,2	-	9,1
- بيئة	3,6	1	1,5	-	6,1
- طاقة	7,8	9	-	-	16,8
السكن والعمران:	27,1	4	2,5	2	35,6
- السكن الحضري والريفي	25,1	-	-	-	25,1
- تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2,5	2	10,5
المجموع	100,7	70,2	37,6	2	210,5

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

2-5 تنمية الموارد البشرية: خص هذا الباب بغلاف مالي يقدر بـ 90.3 مليار دج موجه لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على احتياجات السكان وتحسين قطاعات جد حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة والسكان، الشباب والرياضة، الثقافة والاتصال وأخيرا الشؤون الدينية .

حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار، إلى تحسين الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوفرة والتي سوف تقوم بتلبية التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي، وقد تم اختيار هذه المشاريع بالشكل الذي

الفصل الخامس: برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014)

يسمح بإحياء المناطق المعزولة تشجيع عودة السكان إلى المناطق المهجورة، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب في النشاطات الرياضية و التسلية¹.

جدول (5-10): الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية (2001-2004) (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9,5	7,45	-	26,95
التكوين المهني	4,4	3,1	2,1	-	9,5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9,4	6,58	-	33,98
الصحة والسكان	2,8	4,65	0,35	-	7,8
الشباب والرياضة	1,425	2,25	-	-	3,67
الثقافة والاتصال	4,5	-	-	3,5	8
الشؤون الدينية	0,15	1	-	-	1,15
المجموع	39,4	29,9	17,34	3,5	90,2

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المطلب الثالث: السياسات والإصلاحات التي رافقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

شددت الحكومة في خطتها على أن الاقتصاد الوطني يجنح مع مرور الوقت إلى الأنشطة الغير الرسمية والمضاربة، لذا خصصت في خطتها المعتمدة في برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضرورة إتباع السياسات المرافقة له، وادخال اصلاحات ملائمة وتشريعات محفزة لتنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي.

1- السياسات التي رافقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: عرف نشاط المؤسسات الإنتاجية عدة صعوبات خاصة في الوسط المالي المتميز بالمنافسة المفروضة عليها خلال الاستيراد ومن طرف المؤسسات الأجنبية، هذه العوائق تؤثر سلبا على حسن سير الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن التخلص منها إلا بواسطة القيام بإصلاحات مؤسساتية وهيكلية تسمح للمؤسسة بالسير وفق معايير الفعالية، وللسوق أن يكون فعالا، وللدولة أن تلعب دورها كمؤطر ومدعم و معدل للاقتصاد الوطني، فكان الهدف هو القضاء على جميع العوائق والعراقيل المرتبطة بالسوق، بالوضع المالية، بعلاقة المؤسسات مع البنوك، بالسياسة النقدية، تسيير المؤسسات، بالإدارات الاقتصادية إضافة إلى ضرورة ترقية مردودية المؤسسات قصد تحقيق الزيادة في نسبة النمو الاقتصادي.

¹ www.cg.gov.dz/dossier/plan-reliance.htm.

تهدف هذه السياسات إلى ترقية وتنمية المؤسسات الاقتصادية وتجميع الشروط التي تسمح بالانجاز الفعال للمشاريع المبرمجة والبعوض منها يجب أن تنفذ بأقصى قدر من الاستعجال.

1-1 تنويع الموارد الداخلية: تتميز ميزانية الدولة بهشاشة كبيرة لأنها تعتمد على موارد الجباية البترولية بنسبة 60%. قصد تمويل نفقاتها، وقصد ضمان استمرارية تنفيذ برنامج دعم الإنعاش وإبعاده عن تحولات السوق البترولية الدولية، يجب توسيع الموارد الداخلية المتمثلة في الجباية العادية والممتلكات الاقتصادية والعقارية التابعة للدولة.

ويتم ذلك من خلال:

➤ تنظيم برنامج عصرنه إدارة الضرائب، وتزويدها بإطار قانوني خاص يسمح لها بالقيام بعمليات تأقلم دائمة لتنظيمها وحشد جميع الإمكانيات البشرية الكفأة، بالإضافة إلى تكوين إطاراتها ومكافئتهم على أعمالهم وخصص لهذه العملية 20 مليار دج.

➤ إخضاع قطاع الفلاحة للضرائب.

➤ ضمان إحصاء دقيق وتقييم جيد لممتلكات الدولة.

➤ إدخال الإجراءات العقابية الجديدة، خاصة بالحد من التهريب والنشاطات الموازية.

1-2 إصلاحات القطاعات المنتجة: قصد ضمان حسن تنفيذ وفعالية برنامج الدعم يجب القيام بالإصلاحات الاقتصادية المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي والتي تمت الإشارة إليها سابقا في المضمون.

1-3 إنشاء صندوق للشراكة (فتح رأس المال): تم إنشاء هذا الصندوق لفرض الإسراع في مسار الشراكة وفتح رأس المال وسوف يستعمل لتمويل التكاليف المرافقة في عملية الخوصصة وتم تخصيص 22.5 مليار دج من طرف الدولة كموارد لهذا الأخير.

1-4 إصلاح المنظومة البنكية والمالية: في هذا المجال فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تنشيط دور الوسيط المالي الذي تقوم به البنوك، لأن البحث عن فعالية في هذا المجال شيء ضروري قصد إيجاد دعم شرعي للمتعاملين الاقتصاديين؛ فالبنوك يجب عليها أن تحترم آجال الدفع الخاصة للمؤسسات الإنتاجية وذلك بعصرنه أنظمة الدفع، ويجب في هذا الإطار القيام بالإجراءات التالية :

➤ خلق رأسمال مخاطر، أو بيع عن طريق الإيجار من رأس المال الخاص للمؤسسات مقابل مكافآت جبائية.

- إنشاء صناديق أو بنوك جهوية للاستثمارات العمومية والخاصة.
 - إنشاء صناديق لضمان القروض انطلاقا من المؤسسات والمنظمات المتواجدة (غرف التجارة، منظمات أرباب العمل).
 - إنشاء مؤسسة متخصصة في القرض المصغر.
 - الإسراع في تجسيد عمليات الشراكة وعمليات فتح رأس مال البنوك المؤسسات الصناعية .
- 1-5 الإصلاحات الضريبية:** بالنظر إلى النقائص التي تشوب التعريفات الجمركية السابقة والآثار التي يخلقها تطبيق القيم على بعض المنتجات، فإنه وجب القيام بعدة إجراءات تتمثل في :
- تنشيط الإصلاح الضريبي قصد التخفيض من نسبة التوجيه الآلي إلى التهرب الضريبي من طرف المتعاملين الاقتصاديين ويتم ذلك من خلال التخفيض في المعدلات المطبقة ، وإعادة النظر في تقسيمات السلع بحسب استعمالها على كل المنتجات المستوردة والتي لا تنافس أي منتج.
 - إلغاء الرسم الإضافي (TSA) ، وإعداد جدول خاص بالقيمة الإدارية لبقية المنتجات.
- 1-6 إصلاحات المنظومة الاستثمارية:** إن تحليل الوضعية (خلال بداية تطبيق البرنامج) المتعلقة بالاستثمار تبين أن المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار المنشأ في 1993 لم يسمح بالوصول إلى كل الأهداف المرجوة، وذلك من خلال استغلال الإعفاءات الضريبية التي جاء بها هذا المرسوم في مجالات أخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة استمرار وجود العراقيل البيروقراطية التي تحول دون انجاز المشاريع الاستثمارية في الآجال القانونية المحددة .
- وفي هذا الإطار تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، القيام ب3 إجراءات أساسية قصد تشجيع الاستثمار
- إعادة تنشيط الأشغال المتعلقة بتحضير قانون جديد خاص بالاستثمار .
 - تسهيل جميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار ، خاصة تلك المتعلقة بالعقارات .
 - تهيئة المناطق الصناعية وقد خصص لها مبلغ 2 مليار دج .
- 1-7 ترقية تسيير المنشآت القاعدية:** إن هذه الترقية تكون بالسهر على الاستعمال الحسن والعقلاني للمنشآت والإمكانيات العمومية، وفي هذا الإطار يجب التعاون والاشتراك بين الدولة والمتعاملين الاقتصاديين وذلك من خلال احترام سلطات الموائى وتسهيل عملية القيام بمهامها، إضافة إلى وجوب احترام قواعد صيانة المنشآت البحرية والجوية من طرف مؤسسات تسيير هذه الأخيرة، كما يمكن اعتماد تسعيرة معينة مقابل كل استعمال لهذه المنشآت القاعدية البرية ، البحرية والجوية

1-8 تسيير التحويلات: نظام الحماية الاجتماعي كان يظهر في وضعية مسدودة حيث كان يوجد في وضعية مالية صعبة لا تمكنه من تلبية الحاجيات الأساسية للمشاركين من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن الرفع من قيمة الاشتراكات التي يدفعها المؤمنون لأن أغليبيتهم كانوا يتواجدون في حالة بطالة أو يعملون في قطاعات غير مؤمنة، ولذلك نجد أن توفر معلومات رقمية متعلقة بالضمان الاجتماعي لا تمكن من إيجاد حلول مناسبة لهذه الوضعية، وبالتالي يجب تحمل هذه النتائج ، لكن يوجد احتمال القيام بدراسة تتعلق بنظام الحماية الاجتماعية ، قصد انجاز تقسيم موضوعي وبالتالي إظهار الحلول الممكنة المتعلقة بالتنظيم والتمويل وبالمقابل فان ضرورة عقلنة النفقات العمومية و اعتماد أحسن طريقة لتحديد المستفيدين من الإعانات العمومية يجب أن تكون موضوع تقييم أهداف السياسات العمومية وفي هذا الصدد تم القيام بالدراسات التالية:

➤ تعديل نظام التسيير للخدمات الاجتماعية الجماعية .

➤ تنظيم علاقات المستشفيات بالصناديق الاجتماعية في إطار اتفاقيات خاصة .

➤ تعديل نظام تسيير الصحة العمومية .

1-9 سياسة النفقات العامة: الإجراءات السابقة والمتعلقة بتحضير تسيير ورقابة النفقات العمومية

أصبحت غير فعالة، وبالتالي فإنه يجب إعادة النظر فيها ، ويجب تكييفها مع الواقع وذلك من خلال :

➤ إعادة تقسيم أبواب وفصول ومواد نفقات التجهيز والتسيير بطريقة تسمح بإجراء عمليات تقييم بعيدة من خلال القيام بعمليات التجهيز العمومي .

➤ إدخال النفقات المتعددة السنوات في الميزانية .

➤ أهمية ميزانية التجهيز وأثرها على برنامج الإنعاش الاقتصادي يستلزم تكويننا مكثفا للإطارات فيما يخص تسيير المشاريع من جهة وتسيير المرافق والتجهيزات العمومية الكبرى من جهة أخرى .

1-10 الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: اتفاق الشراكة الذي أبرمته

الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، وكذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة تستوجب توافق التعديلات التي أجريت على المؤسسة الاقتصادية العمومية زمنيا مع إجراء التكيف الجمركي؛ وهذا البرنامج المتعلق بتهيئة المؤسسات الاقتصادية يجب أن ينجز باتفاق مع المتعاملين الاقتصاديين ومختلف الوزارات في البلدان المشتركة مع الجزائر .

2- القوانين المرافقة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يتمثل جوهر هذه الإصلاحات الأخيرة في الإتيان

بمجموعة من مشاريع قوانين تهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وفق طرق تسهل عملية توقيع

اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك ضمان حسن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.، وتم تحديد القطاعات الواجبة الإصلاح في خمسة نقاط أساسية، من أبرزها: خصوصية القطاع العام، تدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والزيادة من المشاريع وفرص الشراكة، إضافة إلى ما جاءت به قوانين المالية لسنة 2001¹ 2002².

وفيما يلي سوف يتم عرض أهم مشاريع القوانين:

2-1 مشروع قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية: نص هذا القانون على حل الشركات القابضة وكيفية تسيير الدولة لأموالها، وفق الطرق المعتمدة في القطاع الخاص " قانون العرض والطلب" إضافة إلى إعطاء الدولة الحق في رسم استراتيجيتها في مجال السياسة الاقتصادية والتقليص من صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة لصالح وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات قصد ضمان استقلالية أكثر لمسيرى المؤسسات.

2-2 قانون الاستثمار: هذا القانون³ يحدد جميع الاستثمارات التي تدخل في نطاق النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمارات المنمية للقدرات التأهيل والهيكلية، إضافة إلى أنه نص على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة يجتمع مرتين خلال السنة، مهمته تقديم اقتراحات إلى الحكومة حول أهداف وأولوية السياسة الوطنية للاستثمار.

وقد جاء كذلك بفكرة إنشاء وكالة للاستثمار والشراكة، تكلف برصد الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

تعد هذه الوكالة تقريراً سنوياً تقدمه للوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات وأهم نقطة جاءت في هذا القانون هي الامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي قسمت إلى امتيازات عامة وأخرى خاصة .

2-3 قانون الخصوصية: فتح هذا القانون المجال واسعاً لعمليات الخصوصية ولكن دون ضوابط ولا تشترط في عمليات الخصوصية صراحة الحفاظ على الشغل أو رفعه أو تطوير الإنتاج .

¹ قانون رقم 06-2000 مؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق ل 23 ديسمبر سنة 2000، التضمن قانون المالية لسنة 2001 (الصادر بالجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة بتاريخ 24 ديسمبر سنة 2000.

² قانون رقم 21-01 مؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق ل 22 ديسمبر سنة 2001، التضمن قانون المالية لسنة 2002، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر سنة 2001.

³ قانون رقم 03-01 مؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001 ، المتضمن تطوير الاستثمار.

إنشاء وكالة للخصوصية للتقليص من عدد المتدخلين¹ وأهم ما تضمنته هذا القانون في مسار الخصوصية، تلبية إجراءات التنازل وتوضيح مسألة تحويل الملكية وتكييف الأحكام المتعلقة بمساهمة الأجراء وإنشاء هيئة رقابة تتمثل في مجلس وطني للخصوصية يسهر على التنفيذ المطابق للخصوصية، ويبحث في تدخل الدولة من أجل المصلحة العامة.

ويهتم هذا المشروع بالمؤسسات المنتمية لجميع القطاعات بدون استثناء، وقد نص على ضرورة حل كل المجالس والهيئات الخاصة بالخصوصية التي أنشأت من قبل وذلك لتجنب تداخل الأدوار وإضعاف الفعالية، ويبقى المشكل أمام تطبيق هذا القانون هو تأخر عملية إعادة هيكلة النظام البنكي قصد تحويل البنوك إلى هيئات مالية مستقلة.

2-4 القوانين المتعلقة بقطاع المحروقات والمناجم: عرفت الفترة التي سبقت تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، صدور العديد من القوانين التي تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة قطاع المحروقات في الجزائر ونذكر منها: القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها² وقانون المحروقات³ يهدف هذا المشروع إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الدولة، وهذا عن طريق تطويره وتنميته.

إن الهدف الرئيسي منه يتمثل في الفصل بين دور الدولة كمنظم لنشاط المحروقات ودور شركة سونطراك كمؤسسة عمومية تجارية وصناعية، أي الفصل بين دور الدولة المالكة للقطاع ودور المؤسسة العمومية التي تعمل على خلق الثروة وترقية نوعية الإنتاج والانفتاح على السوق الدولية.

أما في قطاع المناجم تمت خلال سنة 2001 أول عملية بيع بالمزاد العلني لـ 48 منجما و67 دليلا للمواد المعدنية، وذلك نتيجة احتياجات هذا القطاع المالية والتقنية التي تفوق طاقة الدولة، وبالتالي يجب فسخ المجال للمستثمرين الأجانب ليكون القطاع أكثر مردودية.

¹ الأمر رقم 04-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها.

² مرسوم رئاسي رقم 271-2000، مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1421 الموافق لـ 23 سبتمبر سنة 2000، يعدل ويتم المرسوم (2) (الرئاسي رقم 48-98 المؤرخ في 14 شوال عام 1418 الموافق لـ 11 فبراير سنة 1998، والمتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سونطراك"، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 24 سبتمبر سنة 2000.

³ قانون رقم 07-05، مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل سنة 2005، المتعلق بالمحروقات، الصادر بالجريدة (3) (الرسمية رقم 50 بتاريخ 19 يوليو سنة 2005 والذي عدل بموجب الأمر رقم 10-06، المؤرخ في 03 رجب عام 1427 الموافق لـ 29 يوليو سنة 2006، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 48 بتاريخ 30 يوليو سنة 2006.

وتضمن القانون الجديد للمناجم¹ خمسة تعديلات تدفع كلها إلى المنافسة و رفع الإنتاج مع تأكيده على ضرورة منح تنازلات للمستثمرين.

2-5 قانون المالية لسنة 2001: يهدف عموما إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تثمين ميزانية الدولة والتحكم في تسيير الأموال العمومية، وتعزيز إجراءات الاستقرار الداخلي ودعم الإصلاحات الهيكلية في إطار سياسة مالية ونقدية صارمتين، وهي كلها توجيهات تهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية وأهم نقاطه الكبرى :

- الاعتماد على سعر 19 دولار، كسعر مرجعي للبرميل الواحد من النفط؛
- سعر الصرف 72 دج مقابل 1 دولار؛
- الناتج الداخلي الخام يساوي 3937.2 مليار دج؛
- التضخم الذي تراجع ليصل إلى أقل من 2 بالمائة ومعدل النمو الاقتصادي 4.1 بالمائة أي تسجيل زيادة محسوسة مقابل العام الماضي وهذا بسبب التطور الذي عرفه قطاع المحروقات .
- ولتدعيم خزانة الدولة أضاف القانون المذكور أنفا رسوما جديدة، تتمثل في إعادة هيكلة الرسوم على القيمة المضافة بعد تخفيض المعدلات من 3 إلى 2، و توسيع مجال تطبيقها لتشمل تجار التجزئة، كما تم رفع أسعار البنزين والمازوت بـ 3 دنانير/ لتر مع زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع كالحليب والخبز.

المطلب الرابع: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعد برنامج الإنعاش الاقتصادي بمثابة دفعة قوية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وقد خصصت الحكومة مبالغ مالية كبيرة والتي بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا البرنامج 16063²، كانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته³:

- تم استهلاك 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- تم إنجاز 73% من المشاريع أي حوالي 11725 مشروع.

¹ قانون رقم 10-1 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 03 يوليو سنة 2001 ، المتضمن قانون المناجم.

² برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، وثيقة من على الموقع

www.ccg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm

³ بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12-13 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013. ص ص 12-13.

- يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4176 مشروع.
- 1% من المشاريع لم يبدأ في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري الذي ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وهذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي سطرت للبرنامج قللت من فاعليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فاعلية البرنامج.
- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي سطرت للبرنامج من الصعب تحقيقها، ولتحقيقها يتوجب على الحكومة إتباع استراتيجية واضحة وطويلة المدى وتكون مبنية على مجموعة من سياسات والبرامج الخاصة بكل هدف،
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فاعلية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفاعلية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية، هذا سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق ؛
- زيادة الإنفاق المحقق من طرف الدولة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة الطلب الكلي المتزايد.
- تم تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، إلا أنه على الصعيد الهيكلي لم يتم تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو وذلك راجع إلى:
- أن الارتفاع الهام لمداخل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
- أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.
- إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بسبب التحسن المستمر للتوازنات الكلية كنتيجة لتطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38,5 دولار للبرميل وتحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل أو المعدومة، وذلك من أجل إشراكهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة والتكوين والتعليم والتدريب والتمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة، حتى لا تبقى تلك الفئات عائقا أمام الطريق الطويل للنمو، والعمل على رفع معدلاته.

1- تعريف برنامج دعم النمو الاقتصادي: يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن على البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07 أبريل 2005 بمخصصات مالية أولية قدرها 4203 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج حوالي 114 مليار دولار¹.

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:²

- استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.

¹ عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص 7.

² مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 5.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا اثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر؛ وعليه فإن خصائص هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:¹
- ✓ برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج.
- ✓ برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.

¹ بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص ص 14-15.

✓ برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.

✓ 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2006.

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج¹.

3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تطور واضح فيما يتعلق بالجانب المالي، وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية نبرزها كما يلي:

الجدول (5-11): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

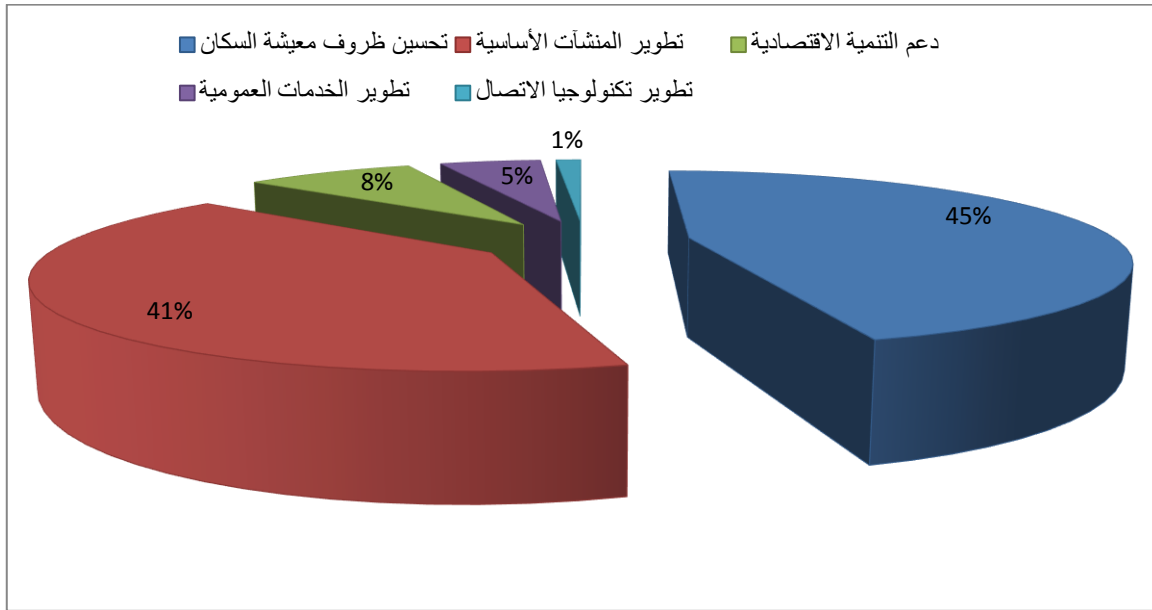
النسبة(%)	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطوير المنشآت الأساسية
08	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
04,8	203,9	تطوير الخدمات العمومية
01,1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع

www.premier-ministre.gov.dz

¹ World Bank, a public expenditure review, Report N 36270 Vol 1, 2007, P 02.

الشكل (3-5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (5-11)

من الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية، خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الصحي وقطاع الإسكان والتهيئة الحضرية، كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلاً بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق، حيث تضمن العناصر التالية

➤ **تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,5%، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملاً مهماً في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل. فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت

الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية¹.

➤ **تطوير المنشآت الأساسية:** قد احتلت المنشآت الأساسية وتطويرها المرتبة الثانية في البرنامج وذلك بمبالغ مالية تقدر بـ 1703,1 مليار دج وذلك بنسبة 40,5% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية²:

✓ قطاع النقل: تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 700 مليار دج.

✓ قطاع الأشغال العمومية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 600 مليار دج.

✓ قطاع المياه (السدود والتحويلات): تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 393 مليار دج.

✓ تهيئة الإقليم: تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 10,15 مليار دج.

➤ **دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا المحور بمبالغ مالية تقدر بـ 337,2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، من خلال هذا المحور يتم توزيع المبلغ المالي على القطاعات التالية:

✓ الفلاحة والتنمية الريفية: تم تخصيص مبلغ مالي مقدّر بـ 300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني.

✓ الصناعة: وهذه الأخيرة تم تخصيص لها مبلغ مالي يقدر بـ 13,5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية.

✓ ترقية الاستثمار: وهو الآخر تم تخصيص له مبالغ مالية تقدر بـ 4,5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

✓ الصيد البحري: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير القطاع والاستفادة أكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل.

¹ صالح ناجية، مخناش فتحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص7.

² World Bank, a public expenditure view, Op cit, P P 34-37.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 4 مليار دج وذلك من أجل دعم هذا القطاع الحيوي لما له دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.

✓ السياحة: تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.

➤ **تطوير الخدمات العمومية:** حيث أن السلطات الجزائرية خصصت مبالغ مالية تقدر بـ 203,9 مليار دج وذلك ما نسبته 4,8% من إجمالي مبالغ البرنامج، ويكون ذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وهذا قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وقد استهدف ما يلي:¹

✓ العدالة: هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

✓ الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

✓ التجارة: قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛ وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب.

➤ **تطوير تكنولوجيا الاتصال:** كان نصيب هذا القطاع من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1,1%، حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنا 61 محطة أرضية.

4- **تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):** حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 نوضحها كما يلي:²

➤ اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي.

¹صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق، ص 09.

² بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 15-16.

- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد حقق معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 10,3% سنة 2009.
- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:
 - ✓ أهمية البرنامج في حد ذاته مما يؤدي إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار من جهة، ومن جهة أخرى تمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية.
 - ✓ ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن النقص في نضج الدراسات وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، حيث شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج.
- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

المبحث الرابع: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات يعد البرنامج الثالث في الألفية الجديدة واستمرار لمصطلح الانعاش ودعم النمو، لذلك تم اطلاق مصطلح التنمية وهناك من يسميه برنامج دعم وتوظيف النمو الاقتصادي.

1- تعريف برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات المقبلة غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دج وتمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد مجلس الوزراء.

2- أهداف وخصائص برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014): يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:¹

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- المواصلة في تحسين الخدمات العامة.
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي.
- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
 - تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
 - تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأموال العامة وعدم تبذير المال العام وذلك من خلال:¹
- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛ عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
 - كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبقة بشطب مشاريع بمبلغ معاد من مدونة القطاع المعني.
 - تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
 - تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
 - تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.
- 3- مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014):** وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:²
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات.

¹ بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص ص 17-18.

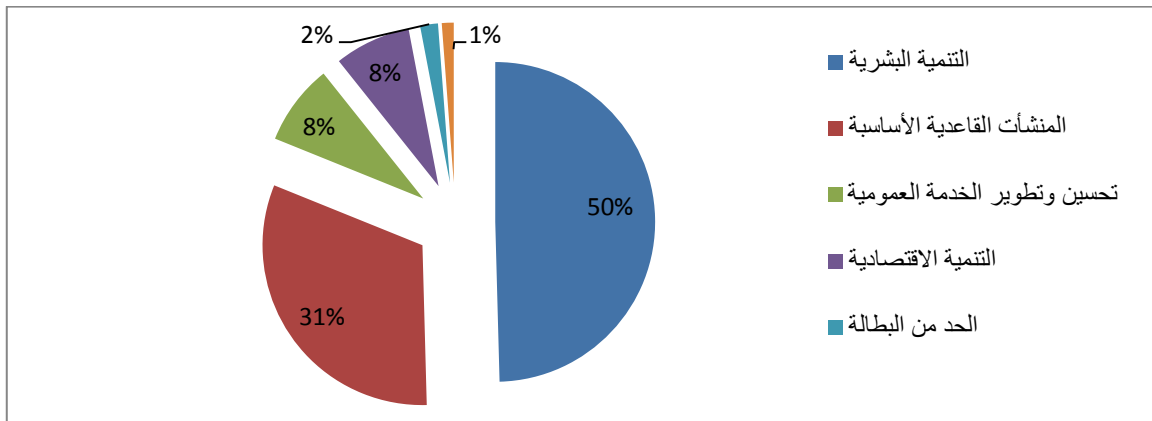
² بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سابق.

الجدول (5-12): برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسب %	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات
49.5	10122	1- التنمية البشرية: - التربية الوطنية والتعليم العالي. - السكن والصحة والمياه. - التضامن والشؤون الدينية. - الرياضة والمجاهدين والتجارة.
31.5	6448	2- المنشآت القاعدية الأساسية: - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات. - تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.
8.16	1666	3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: - العدالة، المالية، التجارة، العمل.
7.7	1566	4- التنمية الاقتصادية - الملاحة والصيد البحري. - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.
1.8	360	5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)
1.2	250	6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

الشكل (5-4): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (5-12)

انطلاقا من الجدول والشكل نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أدخلت مفهوم جديد للبرامج وهو اعطاء أولوية لقطاع الموارد البشرية، وظهر ذلك جليا على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت % 49.5 من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي، والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر ب 10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة % 31,5 وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، وذلك ما يقدر ب 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين % 81 وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي؛ إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

وتتدرج تحت المحاور السابقة مجموعة من القطاعات هي:¹

- يخصص برنامج "2014-2010" أكثر من 49% من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال:
- ✓ إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكماليه و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- ✓ إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- ✓ مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- ✓ توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء .
- ✓ تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها .
- ✓ أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- ✓ إقامة برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

¹ موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية: <http://www.mae.dz/photos/gov/programme.htm>

¹ موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:

- كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 31% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك بتخصيص:
- ✓ أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- ✓ أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
- ✓ ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.
- ✓ ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.
- بالإضافة إلى ذلك يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :
- ✓ أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيها من قبل .
- ✓ ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.
- ✓ كما ستعنى التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية
- ✓ أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل .
- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

خلاصة الفصل:

مع سرعة تحول اقتصاديات العالم النامي نحو اقتصاد السوق، فإن الحكومات الجزائرية المتعاقبة بداية من الألفية الثالثة وضعت برامج تنموية أعطت فيها الأولوية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وهو ما تجلّى في إعادة التوازنات الكلية على مستوى الأسواق، كما ساهم ارتفاع المداخيل النفطية ابتداء من سنة 2000 في إطلاق سلسلة من الاستثمارات العمومية على شكل برامج تنموية، تناسب كل برنامج تنموي مع الإمكانيات المتاحة للفترة، بداية من برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ 7 مليار دولار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ يقارب 114 مليار دولار، أما البرنامج الأخير في الدراسة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بمبلغ 286 مليار دولار، كان لهذه البرامج أهداف اقتصادية من رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات التشغيل وتقديم خدمات أفضل لتحسين رفاهية المجتمع، وكذلك أهداف اجتماعية خاصة في مجال محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية وبناء المساكن بعيد الصيغ، وزيادة المنشآت التربوية لتقليل الاكتظاظ في الفصول التربوية.

الفصل السادس:

انعكاس برامج الاستثمارات

العمومية على النمو

الاقتصادي والتشغيل في الجزائر

(2001 – 2014)

تمهيد:

إن تقييم برامج الاستثمارات العمومية وتحليل الآثار المترتبة لهذه البرامج على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الرئيسية مثل النمو الاقتصادي والتشغيل، هو الأساس لمعرفة نجاحها أو فشلها؛ لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل المكون من أربع مباحث التطرق لانعكاسات البرامج الاستثمارية على معدلات النمو الاقتصادي في المبحث الأول وأهمية التنوع في القطاعات الاقتصادية الداعمة للنتائج المحلي الإجمالي، وأثر الاستثمار العمومي على مختلف قطاعات الاقتصاد وتحليل معدلات النمو الاقتصادي فيها لمعرفة الانسب للاقتصاد الجزائري وتصحيح الاختلالات في القطاعات التي لم تصل للمعدلات المثلى، وفي المبحث الثاني تحليل معدلات البطالة في فترة تطبيق البرامج ومعرفة أهم السياسات المنتهجة لتقليل هذه الظاهرة، كما نتطرق في المبحث الثالث لمربع كالدور السحري كبرنامج رياضي اقتصادي لتحليل أداء الاقتصاد خلال فترة الدراسة لمعرفة مساهمة البرامج في تحسين الوضعية الاقتصادية بالجزائر، وفي المبحث الأخير نتطرق لارتباط الاقتصاد الجزائري بالبرامج العمومية بأسعار البترول كعمول رئيسي لها، وتقديم بعض الحلول لتجنب مخاطر تقلبات الأسعار على تمويل البرامج.

المبحث الأول: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)

المبحث الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل في الجزائر (2001-2014)

المبحث الثالث: تقييم أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري

المبحث الرابع: صعوبات تمويل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر والحلول المقترحة

المبحث الأول: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)

يؤكد التحليل الكينزي على أن دعم الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد المحلي، بما يساهم في التأثير الإيجابي بشكل أكبر على الناتج المحلي والنمو الاقتصادي؛ عرف معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تدهورا كبيرا في بداية التسعينات، نتيجة مخلفات الانتقال إلى اقتصاد السوق والتكلفة الكبيرة التي تحملها الاقتصاد آنذاك في ظل المديونية الكبيرة، لذلك حاولت الجزائر في بداية الألفية تجسيد التوجه الكينزي من خلال برامج استثمارية عمومية تهدف أساسا لدعم الانعاش النمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث لأثر البرامج الاقتصادية المجسدة خلال الفترة (2001-2014) على معدلات النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المحركة له.

المطلب الأول: أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر

معدل النمو الاقتصادي ما هو إلى نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير ينتج من عدة قطاعات اقتصادية متكاملة فيما بينها، ولذلك ارتأينا في هذا المطلب أن ندرس النمو الاقتصادي حسب تنوع القطاعات الاقتصادية المحركة له، وقبل ذلك وجب علينا التنويه إلى مدى أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

إن الناتج الإجمالي يتوقف على حجم الإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تكون إما محركا أو مثبطة له، ولمعرفة أهم القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تنوع الاقتصاد الجزائري نقوم بتحليل ودراسة معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في معدل النمو الإجمالي؛ وفي هذه الحالة سنستعمل الناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي وتحديد العلاقة بينه وبين الاستثمار العمومي، الجدول التالي يوضح ذلك:

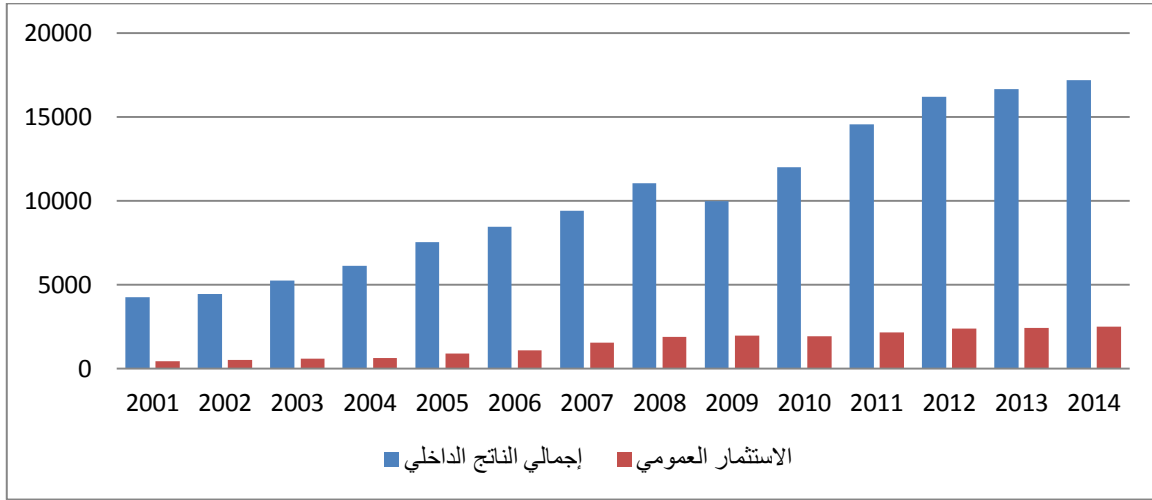
الجدول (6-1): تالانج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر للفترة (2001-2014) (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اجمالي الناتج الداخلي	4235.6	4455.3	5247.5	6135.9	7544.1	8463.5	9389.6	11 043.7	9 968.0	11 991.6	14558.5	16208.7	16643.8	17205.1
الاستثمار العمومي	434	502.3	567.5	618.7	872.5	1091.4	1552.2	1898	1944.6	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9

المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-1): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-1)

من خلال التمعن في معطيات الجدول والشكل البياني، نلاحظ الارتباط الوثيق والعلاقة الطردية بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار العمومي في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014).

1- التنوع الاقتصادي: تهدف سياسات التنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وذلك التنوع يساهم في تقليل المخاطر الناجمة على التركيز وخاصة التقلبات الموجودة في قطاع المحروقات مثل ما هو الحال للدول النفطية وتداعيات الأزمة الحالية 2015 وانخفاض أسعار النفط بأكثر من 50%، أو حتى قطاع الفلاحة الذي يعتمد على تساقط الأمطار؛ تهدف سياسات التنوع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، وعادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، توسيع قاعدة الإيرادات، رفع القيمة المضافة القطاعية¹.

¹ ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2 حزينان، 2002، بيروت، 2002، ص 8.

2- مؤشرات التنويع الاقتصادي: أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي¹

➤ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

➤ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

➤ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

➤ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

➤ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

➤ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

➤ مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر: لهذا المؤشر أهمية كونه يبين أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، والجدول

¹ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 12.

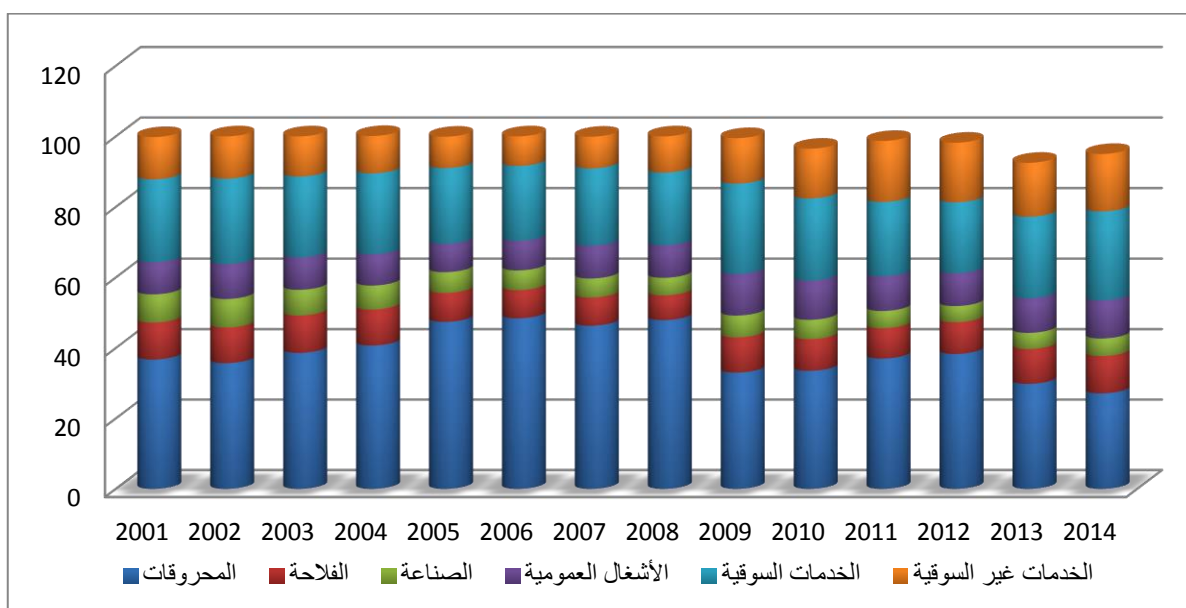
التالي يمثل القيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي؛ الجدول التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي معتمدين في التقسيم على جداول بنك الجزائر :

الجدول (6-2): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1
الفلاحة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6
الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5
أشغال عمومية	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.3	9.8	10.8
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	20.1	23.1	25.2
الخدمات غير سوقية	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	16.9	15.3	16.3

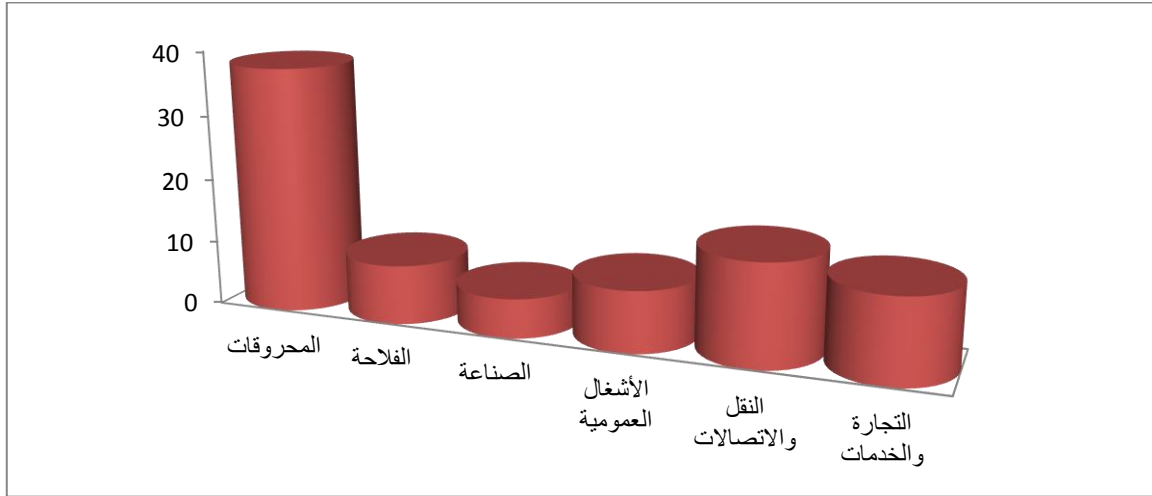
المصدر: التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014

الشكل (6-2): تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي سنويا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-2)

الشكل (6-3): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-2)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القطاعات التي ساهمت في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمارات العمومية هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والنقل والتجارة والخدمات، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري عن اقتصاديات الدول المجاورة كونه يعتمد على المحروقات بشكل كبير وكانت مساهمة القطاعات كالتالي:

3-1 قطاع المحروقات: تطور قطاع المحروقات منذ سنة 2001 في ظل ظرف تميز بارتفاع قوي في أسعار حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار إلى حوالي 147 دولار سنة 2008، وانخفضت سنة 2009 بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من 2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار؛ أما من ناحية الكمية فقد عرف حجم الصادرات فترتين الأولى اتسمت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014 تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي 45.3 % سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي.

بهذه الأرقام يصبح هذا القطاع المحدد الرئيسي للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، غير أن المفارقات الصعبة لهذا القطاع تتمثل في أن مستويات الإنتاج وسياسات تحدد السوق الدولية، حيث الجزائر تحترم حصتها السوقية المحددة من طرف OPEC كما أن الأسعار جد متقلبه؛ وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفورات خارجية إيجابية أو آثار تحفيزية لبقية القطاعات الأخرى.

3-2 قطاع الفلاحة: هذا القطاع لا يمثل سوى 9% من الناتج المحلي وهو رقم ضعيف لدولة بحجم الجزائر التي تعد أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة ولها مؤهلات طبيعية بحجم قارة وتعدد المناخات، وكان انعكاس هذا الضعف على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

يعرف قطاع الفلاحة أداء متذبذب على طول فترة البرامج الاستثمارية رغم البرامج التي خصصت للقطاع كما ساهمت فترة الجفاف في انخفاض النسبة كون القطاع الفلاحي في الجزائر مازال يشغل بطرق بدائية غير مواكبة للتكنولوجيا الموجودة في القطاع، طبقت الدولة من خلال البرامج برنامج تطوير الفلاحة PNDA بهدف ضمان الأمن الغذائي وترقية المداخيل والتشغيل والقضاء على الفقر المنتشر في الأرياف خاصة، وأيضاً تسيير الموارد الطبيعية من تربة ومياه، أهم ما يحسب لهذا البرنامج ما يلي:

➤ تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم لذلك حاول البرنامج زيادة زراعة القمح بأنواعه وتحقق ذلك من خلال حصد 43 مليون قنطار سنة 2010 مقابل 23 مليون قنطار سنة 2007.

➤ تضاعفت قدرات زراعة الأشجار من 517000 هكتار إلى مليون هكتار خلال الفترة (2001-2006)، وذلك ضمن استراتيجية لاستبدال الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب ذات المردود الضعيف بزراعة الأشجار المثمرة.

على أساس ما تقدم يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والتمر والحمضيات، بالإضافة إلى الزراعات الصناعية مثل الطماطم الصناعية والتبغ... الخ، التطبيق الفعلي للبرنامج أكد سيساهم في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

3-3 قطاع الصناعة:¹ تبقى الصناعة تسجل أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة بمتوسط قدر ب 6.1% ويرجع ذلك إلى ضعف معدل الاستثمار في هذا القطاع إضافة إلى عوامل أخرى تسييره وتنظيمية، فعلى الرغم من الإرادة القوية من قبل السلطات العمومية لأجل إعادة تنشيط هذا القطاع، من خلال إزالة العراقيل المالية وتأهيل عناصره وجعله على قدر من التنافسية، إلا أن الاعتماد على أنماط تسييره بمختلف مطلقاتها وتطبيقاتها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة، حتى إن شركات التسيير والمساهمة والتي أنشئت خلال سنة 2003، حاولت أن تكون مرافقا للمؤسسات في البحث عن شركاء، ومساعدتها في إدارة مشكلاتها المالية والتسييرية، إلا أن صلاحيتها كانت محدودة، أما الفترة

¹ تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص ص 163-165.

الأخيرة أي منذ سنة 2011 حاولت الحكومة زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي لكن لا تظهر نتائجه في الوقت القصير ربما في سنوات قادمة.

ويبين فحص تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة، أن قطاع الصناعة العمومية يظل يميزه بشكل كبير الضعف في بعض الفروع مثل الصناعات الحديدية والمعدنية والإلكترونية والكهربائية والجلد والنسيج والنشاطات المتنوعة، وفي المقابل لا يحظى القطاع الخاص بحصة أفضل بالرغم من أنو يواجه بدرجة أقل مشكل الجمود.

وفي الأخير يعد قطاع الصناعة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم المتقدم، وبسبب ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، وقانون الاستثمار الذي يحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المستثمر المحلي أو ما يعرف بقانون (51% + 49%) من أهم الأسباب التي تجعل مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي جد ضعيفة.

3-4 الأشغال العمومية:¹ حقق هذا القطاع في سنة 2009 نمو قياسي، بلغ 11%، وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قاعات النشاط، وقد سمح في تدعيم إجمالي الناتج المحلي رغم الانخفاض الحاد في المداخل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية العالمية 2008، وقد ترتبت هذه النتيجة أساسا عن ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاعات الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات؛ وقد سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا مقاسا بالحجم بلغ 22.7% ونموا مقاسا تؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء، هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ 11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة بما يقارب 45%، ونفس الشيء عن التوسع فيما هو متاح من حديد الخرسانة الذي ارتفع إنتاجه بواقع 14.3% واستيراده ب 26%.

¹ نفس المرجع، ص 165.

ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها والتي تجاوزت 3 ملايين وحدة في فترة الدراسة.

4- قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندل -هيرشمان: إن مؤشرات التنوع الاقتصادي تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها تعد غير كافية بسبب غياب العامل الكمي لذلك لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع واختلاف الأنشطة الاقتصادية في كل دولة.

ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنوع الاقتصادي؛ في هذه الدراسة سنقتصر على مقياس هيرفندل هيرشمان (Herfindal- Hirshman) لمعرفة تنوع الاقتصاد الجزائري وهو مقياس يحدد لنا التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية¹:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل -هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج أي عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هيرفندل -هيرشمان على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014) التي تميزت ببرامج الاستثمارات العمومية؛ والجدول التالي يوضح درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري:

¹ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 197.

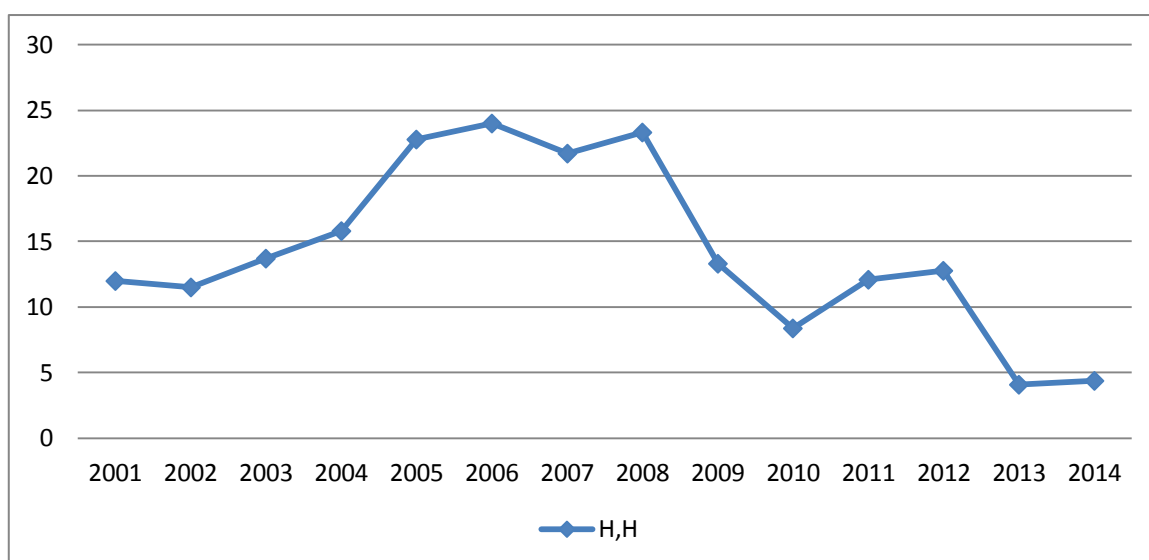
الجدول (6-3): قيمة مؤشر هرفندل - هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2014)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر هرفندل - هيرشمان H.H	0.120	0.115	0.137	0.158	0.228	0.240	0.217	0.233	0.133	0.084	0.121	0.128	0.041	0.044

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق وتطبيق المعادلة

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-4): تطور قيمة مؤشر هرفندل - هيرشمان للاقتصاد الجزائري (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-3)

من خلال الجدول والشكل أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2002 إلى سنة 2008، حيث تضاعفت قيمته من 0.115 إلى 0.233، وفي سنة 2009 نلاحظ انخفاض حاد حيث بلغ المؤشر 0.133، يمكن القول بأن في سنة 2009 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض الكبير لأسعار المحروقات من 99.9 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2009 وبالتالي تراجع الحصيلة المالية، وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ استمرار انخفاض المؤشر سنة 2013 وسنة 2014، حيث بلغ 0.041 رغم ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، وتفسير ذلك تراجع الكمية المصدرة للخارج وكذلك ارتفاع ملحوظ من حيث القيمة للقطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والخدمات، وهو دليل جيد لإمكانية تنويع الاقتصاد الجزائري وتخلصه من التبعية لقطاع المحروقات.

المطلب الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

طبقت الجزائر بداية من الألفية هذا النوع من البرامج وكان الهدف منها تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، خاصة بعد الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، كما ساهمت الإصلاحات التقنيية لصندوق النقد الدولي في المعدلات الصفرية للنمو خلال العشرية التي سبقت انطلاق البرامج، سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على دور الاستثمار العمومي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومعدلاته القطاعية.

1- أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004)

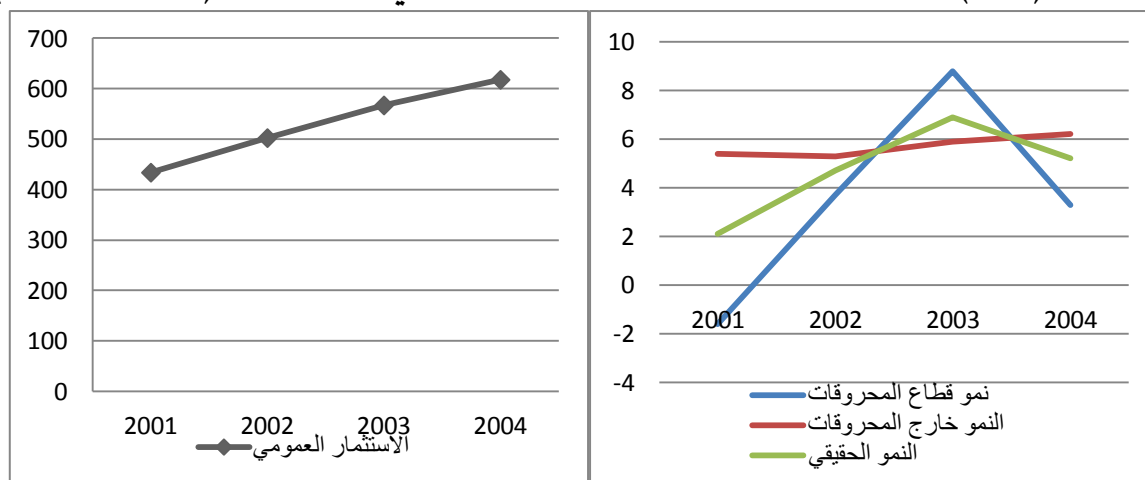
عرفت الفترة 2001-2004 تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، مقارنة بمرحلة التعديل الهيكلي، وبلغ متوسط معدل النمو 4.72٪، والجدول التالي يوضح العلاقة بين الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول (4-6): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	434	502.3	567.5	618.7
معدل النمو في قطاع المحروقات %	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	5.4	5.3	5.9	6.2
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	4.7	6.9	5.2

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، ص 176. ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (5-6): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4-6)

نلاحظ من خلال الجدول العلاقة الطردية بين حجم الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو، إلا في سنة 2003 هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات ومعدلات النمو وتفسير ذلك عدم استيعاب الاقتصاد الوطني للمبالغ وكذلك بسبب تراجع الاستثمار في قطاع المحروقات، و يمكن القول أن هناك تحسن ملحوظ للنمو خاصة في قطاع المحروقات التي وصلت إلى 8.8% سنة 2003 بعدما كانت تعاني من معدلات سلبية في السابق - 1.6% سنة 2001، كنتيجة لعدم وجود استثمارات أجنبية في القطاع وانخفاض الأرباح في القطاع بسبب تدني أسعار النفط، أما النمو في القطاع خارج قطاع المحروقات حقق نتائج ايجابية بالمقارنة مع المرحلة السابقة إلا أنها تبقى غير مقنعة نظرا للمبالغ المستثمرة، هذا التأثير ساهم في ارتفاع معدل النمو من 2.1% سنة 2001 ليلبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 6.9%.

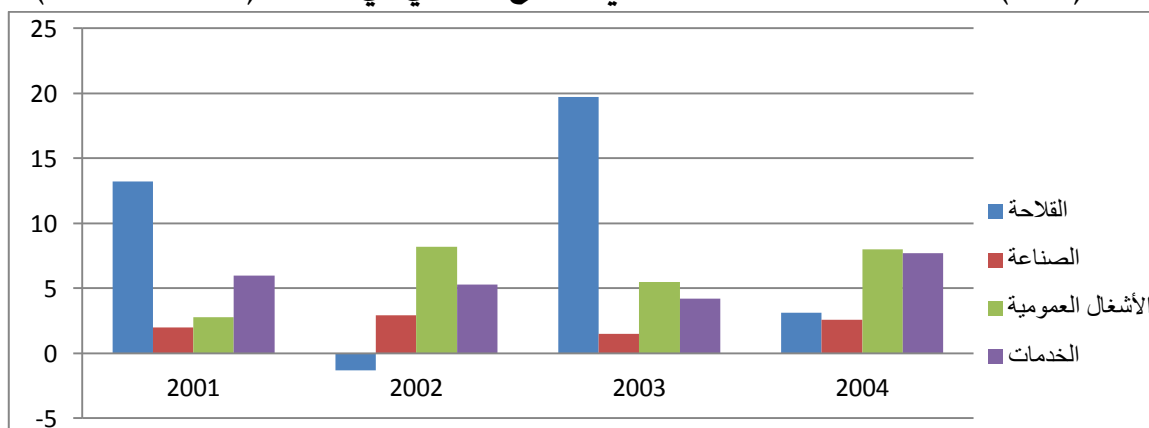
ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي خلال (2001-2004)، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

الجدول (5-6): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	13.2	1.3 -	19.7	3.1
معدل النمو في قطاع الصناعة%	2	2.9	1.5	2.6
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	2.8	8.2	5.5	8.0
معدل النمو في قطاع الخدمات%	6	5.3	4.2	7.7

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، ص 176.
ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-6): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5-6)

من خلال الجدول السابق وباعتماد على الجدول الخاص بمخصصات برنامج الانعاش الاقتصادي، يمكن تحليل معدلات النمو القطاعية كالتالي:

❖ **القطاع الفلاحي:** خصص للقطاع الفلاحي ما قيمته 55.9 مليار دج من برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة التي يمتد خلالها المخطط، وقد حقق هذا القطاع على مدار تلك الفترة معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا بسبب الظروف المناخية قدرت في المتوسط بـ 8.6%، حيث سجل ما يقارب 13.2% سنة 2001 ثم انخفض سنة 2002 إلى حدود - 1.3% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع تلك السنة كما يبرزه جدول مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم يعود ذلك لتحسن الظروف المناخية بالأساس إضافة إلى ازدياد الدعم الفلاحي.

❖ **القطاع الصناعي:** عرف المؤشر العام للقطاع الصناعي استقرار على العموم ولم يتغير طوال تلك الفترة إلا بمقدار ضئيل حيث بلغ أكبر معدل سنة 2002 بـ 2.9% أما أقل معدل كان سنة 2003 بـ 1.5%، وذلك راجع بالأساس إلى عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يمكنها من تقليص حجم ديونها وتطوير قدراتها الإنتاجية وتعزيز مكانتها التنافسية ومن ثم تجنب إغلاق وحداتها الصناعية وتسريح العمال.

❖ **قطاع الأشغال العمومية:** من خلال الاطلاع على المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي يعتبر هذا القطاع صاحب أكبر المخصصات المالية، وهو ما انعكس إيجابا على نمو هذا القطاع، ونلاحظ زيادة بمعدل نمو قدر بـ 5.4% بين سنة 2001 وسنة 2002، وهي السنة التي عرفت أعلى نسبة نمو للقطاع وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي وجه لهذا القطاع بالخصوص سنتي 2001 و 2002، حيث بلغ في كلتا السنتين حوالي 170.9 مليار دج، ثم عاود معدل نمو القطاع الانخفاض مجددا سنة 2003 إلى 5.5% بسبب تأثره بزلزال 21 ماي 2003 ثم عاود الارتفاع في السنة الموالية إلى 8.8%، ويعتبر ذلك أثرا جديبا مقارنة بحجم الإنفاق العام الذي خص به هذا القطاع على طول الفترة والذي بلغ 210.5 مليار دج.

❖ **القطاع الخدماتي:** عرف هذا القطاع نقلة نوعية خاصة في قطاع الاتصالات التي تطورت كبيرة وعرفت استثمارا خاصا كبير من طرف الشركة المصرية أوراسكوم حيث يملك هذا القطاع دورا كبيرا في عملية النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، وحقق المعدلات الموجبة سواء على مستوى الإدارات العامة أو خارج الإدارات العامة، إضافة إلى كونه يمثل النسبة الأكبر من الناتج

المحلي خارج قطاع المحروقات، إذ بلغ متوسط معدل النمو للخدمات 7.7 % كأعلى معدل سنة 2004.

وكتقييم لهذا البرنامج يمكن القول أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، ويلاحظ الاختلاف بين نمو القطاعات بسبب الأولويات التي التزم بها في البرنامج خاصة حيث نال قطاع البناء والأشغال العمومية الحصة الأكبر بسبب ضعف الهياكل القاعدية التي عرفت الجزائر كنتيجة لدمار في فترة التسعينات، وساهمت الفلاحة من خلال المخصصات الاستثمارية والدعم الفلاحي والعودة النسبية للأراضي المهجورة نتيجة للطرف الأمنية، أما قطاع الخدمات ساهم بشكل ايجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويبقى القطاع الصناعي في تخلف نتيجة لضعف الاستثمار الخاص والأجنبي فيه.

2- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

نظرا للمعدلات النمو الاقتصادي المحققة في البرنامج السابق والتي تعد مقبولة بالمقارنة مع مرحلة الانكماش التي سبقتها، واستمرار ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية ونجاح السيد عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للجمهورية للعهد الثانية، تم اقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من أجل دعم معدلات النمو المحققة في مرحلة الانعاش الاقتصادي؛ إلا أن هذا البرنامج لم يحقق معدلات كبيرة للنمو الاقتصادي رغم المخصصات المالية الكبيرة بالمقارنة مع برنامج الانعاش، ويعود هذا الضعف للأزمة المالية العالمية 2008، وبعض المشاكل القطاعية.

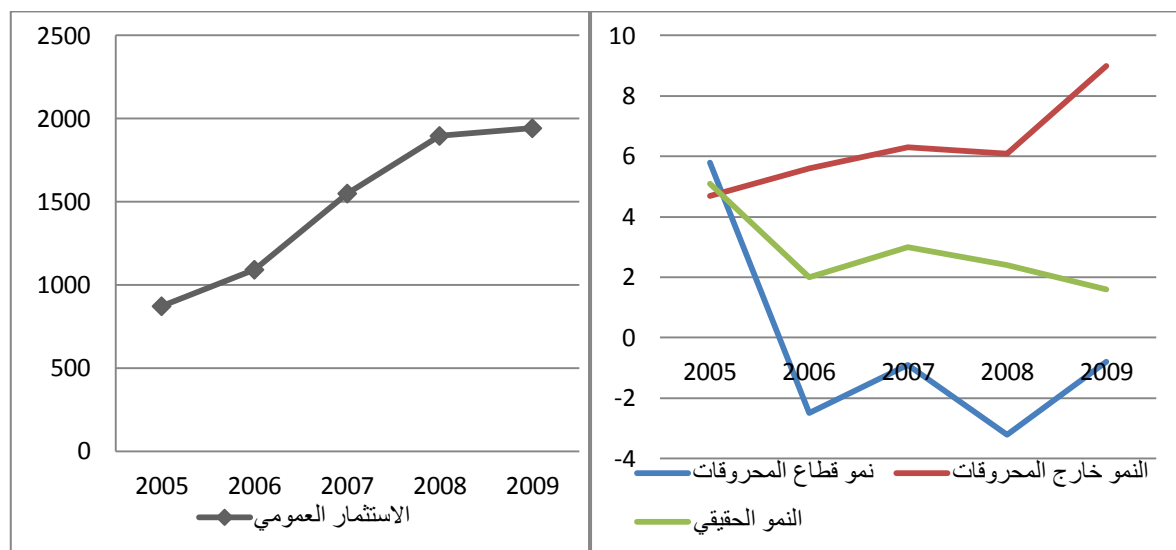
الجدول (6-6): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	872.5	1091.4	1552.2	1898	1944.6
معدل النمو في قطاع المحروقات %	5.8	2.5 -	0.9 -	3.2 -	0.8 -
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	4.7	5.6	6.3	6.1	9
معدل النمو الاقتصادي %	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 161.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-7): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-6)

أهم ما يلاحظ من الجدول أعلاه المعدلات السلبية في قطاع المحروقات، حيث حقق معدل ايجابي لسنة واحدة في فترة البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ويعود ذلك لانخفاض أسعار البترول والغاز وتراجع الكمية المصدرة منذ 2006، معدل النمو الاقتصادي الايجابي الذي خلال الفترة 2009-2005 كان ناتجا بالأساس عن ما تحقق من نمو خارج قطاع المحروقات الذي قدر في المتوسط ب 6.4%، وكان أعلى معدل محقق في سنة 2009 حيث وصل 9% وهو أعلى معدل محقق خلال فترة تطبيق البرامج الثلاثة؛ كما نلاحظ العلاقة الطردية بين الاستثمار العمومي ومعدل النمو الحقيقي ويمكن تفسير ذلك لمساهمة المخصصات المالية في القطاعات المنتجة.

ومن ناحية مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي خلال

(2009-2005)، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعنية كما يلي:

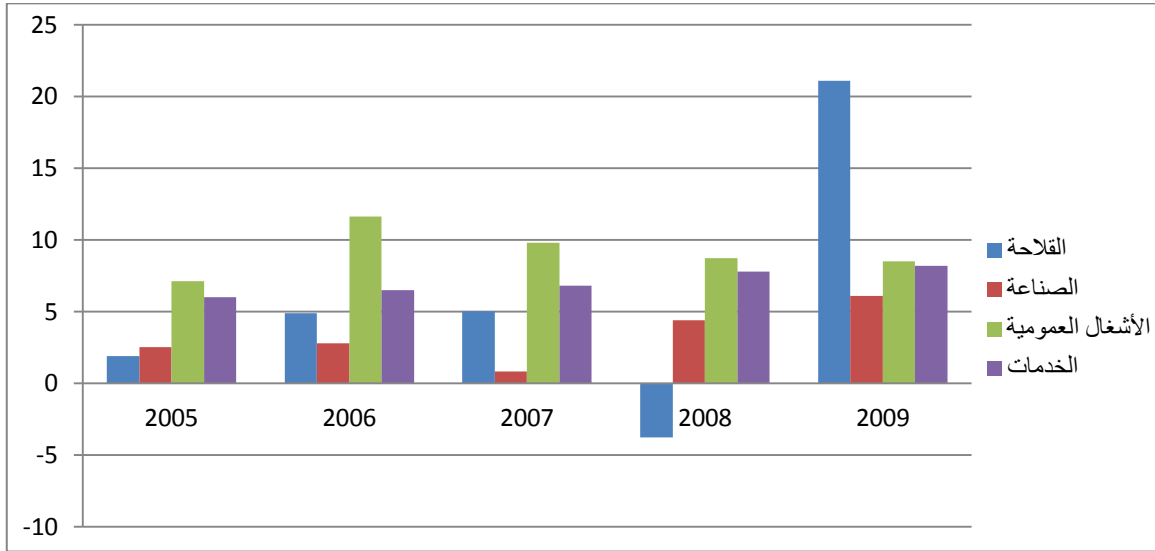
الجدول (6-7): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	1.9	4.9	5	3.8-	21.1
معدل النمو في قطاع الصناعة%	2.5	2.8	0.8	4.4	6.1
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	7.1	11.6	9.8	8.7	8.5
معدل النمو في قطاع الخدمات%	6	6.5	6.8	7.8	8.2

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 161.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-8): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-7)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الجدول الخاص بمخصصات البرنامج التكميلي لدعم

النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)، يمكن تحليل معدلات النمو القطاعية كالتالي:

❖ **القطاع الفلاحي:** خصص لهذا القطاع ضمن مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط معدل النمو في هذا القطاع خلال الفترة المعنية 5.7%، كما نلاحظ معدل سلبي سنة 2008 بسبب الجفاف، وأحسن معدل حقق سنة 2009 بمعدل 21.1%، تشير المعطيات القطاعية إلى ارتفاع الإنتاج في معظم فروع القطاع، فقد ارتفع إنتاج الحبوب ب 13.8% منتقلا من 35.25 مليون قنطار في 2005 إلى 40.13¹ مليون قنطار في 2009، كما تطور في نفس الاتجاه إنتاج البقول والخضروات الجافة وكذا زراعة الكروم وتربية الماشية، باستثناء إنتاج الحبوب، فإن إنتاج الأنشطة الفلاحية الرئيسية كان مستمرا ومنتظما، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية والإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع وعلى وجه الخصوص برنامج التجديد الريفي ودعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف وسائله.

❖ **القطاع الصناعي:** يتضح لنا بأن القطاع الصناعي العمومي خارج المحروقات ليس محركا للنمو الاقتصادي في الجزائر، مع الإشارة إلى أن الأداء الجيد لقطاع الصناعي الخاص المتمركز أساسا في

¹ برنامج الحكامة، مرجع سابق، ص 178.

قطاعات الصناعات الغذائية، حيث يمثل هذا الفرع أكثر من نصف رقم أعمال كل القطاع الصناعي العمومي، وصناعة النسيج والجلود تساهم بنسب معتبرة، القطاع الصناعي العمومي لا يزال يسجل في بعض السنوات معدلات سالبة مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية، وأحسن مساهمة له كانت في سنة 2008 بمعدل نمو 4.4 %.

❖ **قطاع الأشغال العمومية:** اعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 9.4 %، وهذا راجع إلى البرامج الضخمة التي أنجزتها الدولة والمندرجة ضمن التهيئة المحلية وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وعد رئيس الجمهورية ببناء مليون سكن، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة بالقطاع نظرا لارتفاع حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة السكن والطرق والرعي ونلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أكبر من معدل النمو العام.

❖ **القطاع الخدماتي:** اعتبر هذا القطاع من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نمو ناتجه في الإدارات العامة 5.3 % و 17 % خارج الإدارات العامة، وذلك يعتبر من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان من أهدافه تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص من خلال سعيه إلى تطوير قطاعي النقل والاتصالات التي تأثرت إيجابا بزيادة الدخل الفردي.

3- أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

تميزت هذه الفترة بتراجع الطلب العالمي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الاقتصاديات العالمية، حتى الاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو مكون من رقمين تراجع بشكل رهيب، ويرجع سبب ذلك للدورة الاقتصادية التي تتميز بالتضخم والركود، حيث عرفت مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية 2008 معدلات نمو جد مرتفعة، الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي خاصة في قطاع المحروقات وبلغ متوسط النمو الاقتصادي في الفترة (2010-2014) في الجزائر 3.3 % سنويا.

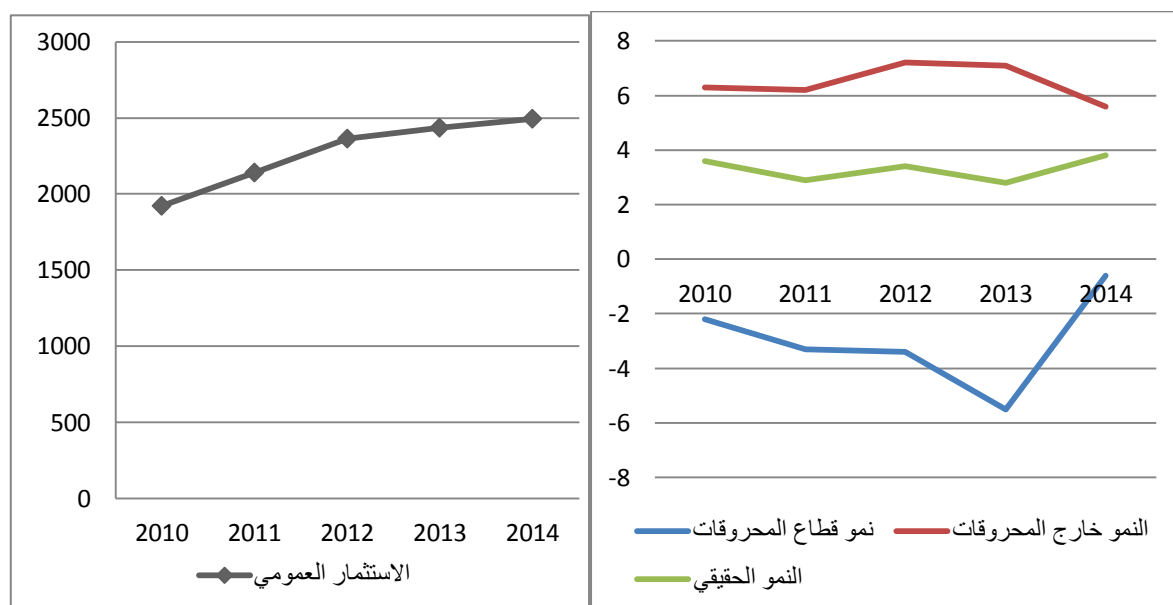
¹ التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010، ص 151.

الجدول (6-8): أثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الاستثمارات العمومية مليار دج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
معدل النمو في قطاع المحروقات %	2.2 -	3.3 -	3.4 -	5.5 -	0.6 -
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	6.3	6.2	7.2	7.1	5.6
معدل النمو الاقتصادي %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014، ص 151.

الشكل (6-9): تطور معدلات النمو والاستثمارات العمومية في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-8)

من خلال ما سبق نلاحظ التوسع الكبير في حجم الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، وهذا راجع للغلاف المالي المخصص لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي قدر ب 286 مليار دولار وهو مبلغ جد معتبر لاقتصاد نامي، رغم هذا المبلغ الضخم للاستثمارات إلا أن العلاقة لم تكن ظاهرة بين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر التي غلب عليها التذبذب، وعرف معدل النمو في قطاع المحروقات تراجع رهيب وبمعدلات سلبية حيث بلغ المتوسط السنوي - 3%، وهو ما أثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي للفترة كون قطاع المحروقات يعتبر من محركات النمو في الجزائر؛ أما فيما يخص النمو في الاقتصاد الحقيقي فحقق نتائج إيجابية إلا أنها لا تستجيب لمتطلبات التنمية المنشودة وحجم الاستثمارات.

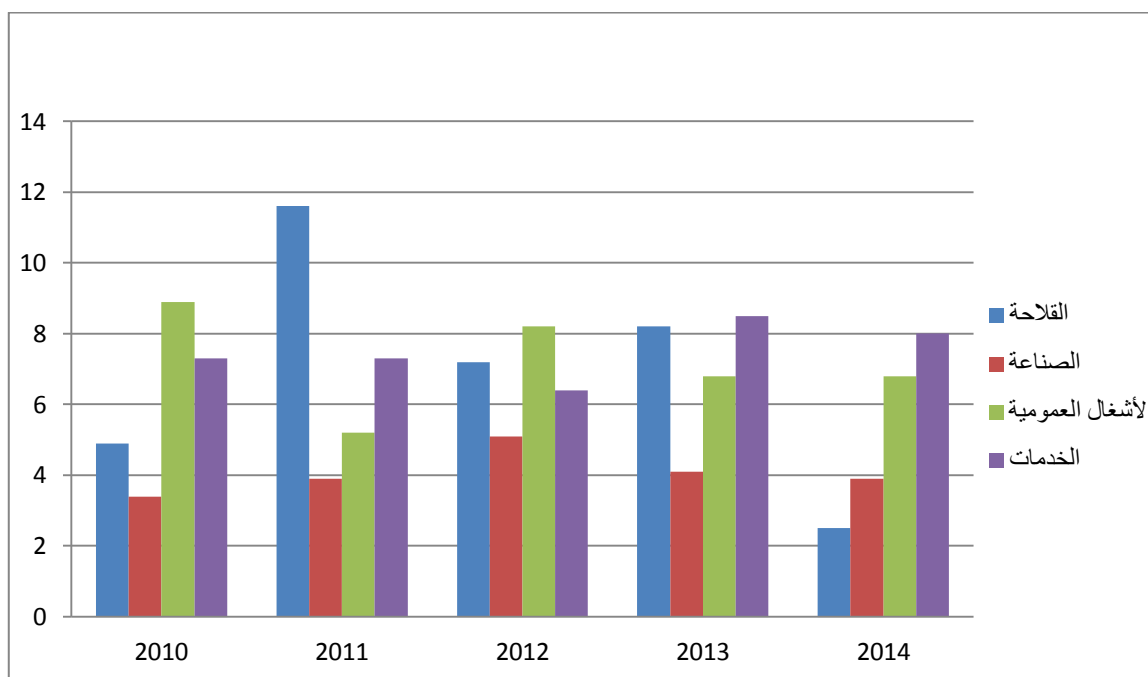
الجدول (6-9): معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو في القطاع الفلاحي%	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
معدل النمو في قطاع الصناعة%	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
معدل النمو في قطاع الأشغال العمومية%	8.9	5.2	8.2	6.8	6.8
معدل النمو في قطاع الخدمات %	7.3	7.3	6.4	8.5	8

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014، ص 151.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-10): تطور معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الحقيقي في الجزائر (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-9)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الجدول الخاص بمخصصات برنامج توظيف النمو

الاقتصادي للفترة (2010-2014)، يمكن تحليل معدلات النمو القطاعية كالتالي:

❖ **القطاع الفلاحي:** خصص لهذا القطاع ضمن برنامج توظيف النمو الاقتصادي ما يناهز 1000 مليار

دج، وهي قيمة جد مرتفعة تتجاوز ما استفاد منه هذا القطاع منذ سنة 2001 كدعم مباشر والذي

قدر بحوالي 400 مليار دج، إلا أن ذلك لم يساهم بالشكل الكافي في تطوير حركية هذا القطاع الذي

سجل معدلات نمو موجبة ولكنها ذات تذبذب كبير وصل أقصاها 11.6% سنة 2011 وكان أقلها

سنة 2.5% سنة 2014، وذلك لعدم وجود استراتيجية واضحة يخضع لها نشاط قطاع الفلاحة تضمن له التطور والنمو متجاوزة التأثيرات الكبيرة لتغير الظروف المناخية التي تبقى في ظل غياب هذه الإستراتيجية هي العامل الأكثر تأثيرا في نشاط هذا القطاع والمفسرة لتلك التقلبات، كما يمكن إرجاع التذبذب للقطاعات الجزئية مثل قطاع المواشي وتربية الأبقار والصيد البحري الذي مازالت تعتمد على الطرق البدائية في تسييرها.

❖ **القطاع الصناعي:** يعتبر هذا القطاع الحيوي هو المستقبل لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر وخصص للقطاع دعم مباشر قدر بحوالي 650 مليار دج خلال فترة البرنامج، وإذا قمنا بتشخيص لمعدلات النمو في القطاع الصناعي نجدها حققت معدلات ايجابية بمتوسط سنوي قدر ب 4.1% وهو أعلى متوسط بين البرامج الثلاثة، وعرف قطاع الحديد والصلب والاسمنت طفرة كبيرة بسبب الوعد من طرف رئيس الجمهورية ببناء 2 مليون مسكن، كما هناك توجه كبير لصناعات السيارات والشاحنات، كما أن هناك استمرار في تحقيق معدلات سلبية في قطاع الجلود والنسيج.

❖ **قطاع الأشغال العمومية:** يعد قطاع الأشغال العمومية أكبر قطاع حقق معدلات نمو خلال الفترة (2001-2014)، إلا أنها اتسمت بالتذبذب رغم ما خصص له من أرصدة مالية وصلت إلى 6448 مليار دج، لكن المقارنة بين حجم ما خصص للقطاع من جهة وما حقق من ناتج إضافي له من جهة أخرى يبرز وجود فجوة كبيرة تدل على أن الإنفاق على هذا القطاع والذي يتمثل في الإستثمار العام لا يزال يتميز بعدم الكفاءة، وكمتوسط سنوي بلغ معدل النمو الاقتصادي في قطاع الأشغال العمومية والبناء 7.2%.

❖ **القطاع الخدماتي:** عرف القطاع تحسن كبير وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر، خاصة في قطاع الاتصال والتكنولوجيا من خلال خدمة الجيل الثالث، كذلك فيما يخص قطاع التأمينات واستعمال منتجات جديدة في هذا القطاع وتوسع استعماله في ميدان الصناعة والفلاحة، أما فيما يخص قطاع النقل فتعددت وسائله من خلال انطلاق استعمال الترامواي في العاصمة، قسنطينة ووهران، والنقل البحري في العاصمة، وهو ما جاء في محاور تحسين الخدمة العمومية في البرنامج الخماسي، وعرف متوسط النمو في القطاع الخدماتي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) معدل 7.6%.

المبحث الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل في الجزائر (2001-2014)

يعد التشغيل من أهم تحديات التي تواجهها الحكومات، حيث يبقى دور الدولة الأول هو تخفيض معدلات البطالة باختلاف توجهاتها الفكرية، البطالة من أكثر المتغيرات الكلية تأثرا بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي، إذ أن النمو الاقتصادي ما هو إلا دليل على العمالة وديناميكية التوظيف في الحالات العادية، لأن ارتفاع انتاجية العامل ينتج عنه زيادة في النمو الإقتصادي وزيادة في معدلات التشغيل.

لقد كان لانخفاض أسعار النفط في سنة 1986 بالغ الأثر في تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، والنتيجة تقلص فرص التشغيل بالوظيفة العمومية، وتأثرت بذلك سوق العمل حيث شهدت اختلالات حادة خاصة خلال التسعينات أين ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 28 % من مجموع القوى العاملة عام 1996، بالإضافة إلى التركيبة السكانية التي تميز الجزائر النمو الديمغرافي إذ يشكل الشباب الذين هم في سن العمل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للسكان؛ حاولت السلطات العليا للبلاد بعد التحسن الأمني والسياسي وارتفاع أسعار المحروقات من خلال البرامج الاستثمارية العمومية تحريك عجلة النمو وتخفيض معدلات البطالة.

المطلب الأول: القوى التشغيلية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى تصنيف القوى العاملة المشتغلة حجما ونسبة وهيكلها أيضا، حيث يعتبر مطلبا أساسيا لتحديد مستويات العمالة والتعرف على القطاعات التي تعاني من نقص في أو زيادة في العمالة، لكي نستخلص الخصائص الحقيقية للعمالة في الجزائر.

1- عدد السكان والفئة النشطة: يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاما فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل ذلك كلا من العاملين والعاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسمين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي؛ يعتبر هذا المقياس مهم في معرفة العلاقة بين تطور عدد السكان والفئة النشيطة وهي تختلف من بلد لآخر، الجزائر بسبب ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي تمتاز بتوسع في الفئة النشيطة، والتي يمكن أن تخلق لها بعض المصاعب في توفير مناصب عمل.

الجدول (6-10): إجمالي عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)

السنوات	عدد السكان	الفئة النشطة	معدل النشاط %
2001	31590320	8568221	27.12
2002	31990387	8625487	26.96
2003	32394886	8762326	27.04
2004	32817225	9469946	28.85
2005	33276887	9492508	28.52
2006	33749328	10109645	29.85
2007	34261971	9968906	29.09
2008	34811059	10315000	30.62
2009	35401790	10544000	29.63
2010	36036159	10812000	30.00
2011	36717132	10661000	29.03
2012	37439427	11423000	30.51
2013	38186135	11964000	31.33
2014	38934334	11453000	29.41

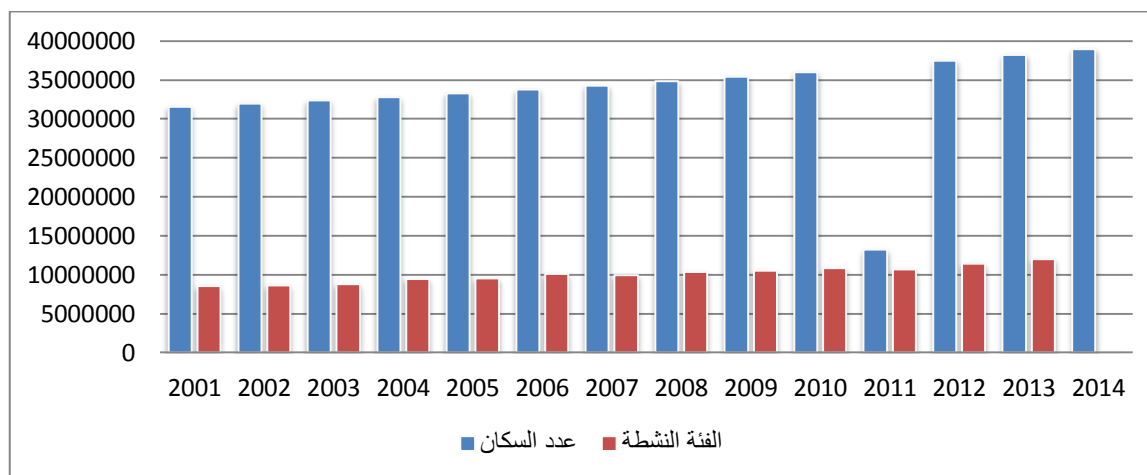
المصدر: تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2016.

البنك العالمي <http://www.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع: 14 مارس 2016.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-11): تطور عدد السكان والفئة النشطة في الجزائر (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-10)

من خلال البيانات الواردة في الجدول والشكل التوضيحي أن هناك زيادة معتبرة سنوياً في عدد السكان، مما يخلق فئة نشطة إضافية من سنة إلى أخرى، وهناك توافق كبير بينهما وهو ما يترجمه معدل النشاط الذي كان متوسطه خلال فترة الدراسة 29%، إذا قمنا بمقارنة بين هذه النسبة مع نظيرتها في الدول المتقدمة نجد أنها منخفضة وهذا راجع لتركيبية السكانية في الجزائر.

2- توزيع التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية: إن دراسة هذا التوزيع للتشغيل جد مهم لمعرفة تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر على التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يسمح للحكومة بترتيب أولويات الانفاق على حسب القطاعات التي تحقق أكبر نسبة من التشغيل، في الجزائر يمكن أن نقوم بتقسيم القطاعات المشغلة إلى أربع قطاعات هي الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، تجارة وخدمات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (6-11): توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)

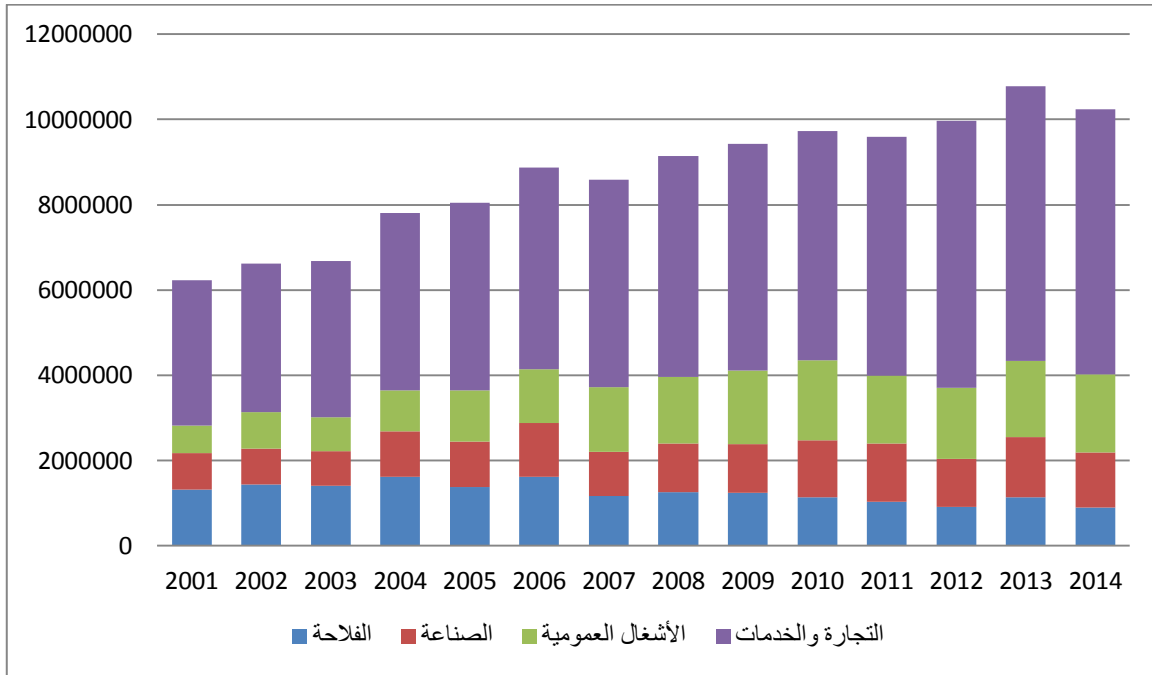
المجموع	تجارة وخدمات		الأشغال العمومية		الصناعة		الفلاحة		قطاعات
	%	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	%	الرقم	السنوات
6228772	54.68	3405572	10.44	650012	13.82	861119	21.06	1312069	2001
6639124	52.60	3481000	13.00	860000	12.70	840000	21.70	1438000	2002
6684056	54.87	3667650	11.97	799914	12.03	804152	21.13	1412340	2003
7798412	53.23	4152934	12.41	967568	13.60	1067850	20.74	1617125	2004
8044220	54.61	4392843	15.07	1212022	13.16	1058835	17.16	1380520	2005
8868804	53.42	4737877	14.18	1257703	14.25	1263591	18.15	1619633	2006
8594243	56.69	4871918	17.73	1523610	11.96	1027817	13.62	1170898	2007
9146000	56.61	5178000	17.22	1575000	12.48	1141000	13.69	1252000	2008
9472000	56.14	5318000	18.14	1718000	12.61	1149000	13.11	1242000	2009
9736000	55.23	5377000	19.37	1886000	13.73	1337000	11.67	1136000	2010
9599000	58.37	5603000	16.62	1595000	14.24	1367000	10.77	1034000	2011
10170000	61.55	6260000	16.35	1663000	11.16	1135000	8.04	912000	2012
10788000	59.80	6449000	16.60	1791000	13.00	1407000	10.60	1141000	2013
10239000	60.80	6224000	17.80	1826000	12.60	1290000	8.80	899000	2014

المصدر: تقارير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2014.

الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz> / تاريخ الاطلاع: 16 مارس 2016.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-12): تطور توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-11)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل معدلات التشغيل في

القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) كالتالي:

❖ **التشغيل في القطاع الفلاحي:** حساب معدلات التشغيل في القطاع الفلاحي من المعطيات الصعبة

في الجزائر، لأننا لا نستطيع تقدير الأرقام بصفة كافية بسبب وجود أشخاص يمارسون هذه المهنة بشكل ثانوي وكذلك أثناء مواسم الجني، كما تلعب الأمطار دور مهم في زيادة وتقليص عدد المناصب؛ التشغيل في القطاع الفلاحي يبقى ضعيف مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد عرف هذا الأخير تراجعاً في توظيف العمالة حيث انخفض عدد العمال من 1312069 سنة 2001 إلى 899000 رغم المبالغ الكبيرة المخصصة للقطاع الفلاحي وهو ما يتناقض مع الأرقام التي تحصلنا عليها في المبحث الأول الخاص بالنمو الاقتصادي أي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن التشغيل في القطاع الفلاحي يبقى مرهوناً بالظروف المناخية وتساقط الأمطار حيث أغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين ويتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى، وكذلك ساهم النزوح الريفي في تخفيض النسبة، وهو ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع ما زالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به، وتمثل نسبة متوسط التشغيل في هذا القطاع.

❖ **التشغيل في قطاع الصناعة:** القطاع الصناعي كان إحدى أهم القطاعات خلال السبعينات مي حيث نسب التشغيل بسبب السياسات المنتهجة آنذاك، ووصل إلى أكثر من 20% من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وأصبحت حاليا تشغل فقط ما قيمته 13 % خلال الفترة (2001-2014) من إجمالي اليد العاملة، إلا أن هناك زيادة معتبرة من حيث العدد ففي سنة 2001 كان القطاع يشغل 861119 عامل ووصل 1407000 عمال سنة 2013، مازال القطاع الصناعي يعاني من المشاكل فيما تعلق بضعف القدرة الإنتاجية، وعدم قدرته على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وارتفاع الواردات التي تعد في أغلبه واردات صناعية.

❖ **التشغيل في قطاع الأشغال العمومية:** فيما يخص التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف هذا الأخير انتعاشا بعد فترة طويلة من الركود والتذبذب، كما لم يساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في زيادة عدد العمال في القطاع مثل مساهمة البرنامج الثاني والثالث، ارتفع عدد العاملين في القطاع من 650012 سنة 2001 إلى 1886000 سنة 2010، وبلغ متوسط التشغيل من إجمالي العاملين خلال فترة الدراسة 16%.

❖ **التشغيل في قطاع التجارة والخدمات:** من خلال الشكل البياني يظهر جليا هيمنة قطاع التجارة والخدمات في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة (2001-2014)، إن هذا القطاع الذي يحتوي بدوره على قطاعات أخرى كالتجارة، الإدارة، النقل وخدمات أخرى قد يعتبره بعض الاقتصاديين أنه قطاع غير منتج، لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج، رغم ذلك يعد الأكثر تشغيلا في جل دول العالم، كما تعتبر زيادته دلالة للتقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث كلما زاد التطور والرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من المواطنين، انتقل عدد اليد العاملة في هذا القطاع من 3405572 سنة 2001 إلى 6449000 سنة 2013، وبلغ متوسط التشغيل فيه حوالي 55% خلال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر.

المطلب الثاني: أثر برامج الاستثمارات العمومية على التشغيل للفترة (2001-2014)

إن هذه البرامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور بسبب معدلات الكبيرة للبطالة، عرفت هذه الفترة تدخل الدولة في ضخ الاستثمارات العمومية من أجل زيادة معدلات التشغيل، من خلال هذا المطلب سنتعرف لأسباب البطالة في الجزائر وتأثير الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة.

1- أسباب البطالة في الجزائر: تتعدد وتختلف أسباب البطالة من بلد لآخر حيث تؤثر كل من السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي والاجتماعي وسياسة التعليم والتكوين والنمو الديمغرافي تؤثر كلها في جانب العرض أو جانب الطلب لسوق الشغل، بصفة عامة يمكن إدراج أسباب البطالة في الجزائر إلى ما يلي:

1-1 انخفاض أسعار المحروقات: إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة تفوق 70% على الجباية البترولية في إعداد الميزانية السنوية وعلى المحروقات بنسبة 96% في جلب العملة الصعبة، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية يعرف الاقتصاد فيها حالة الرواج بارتفاع حجم الاستثمارات ومن ثم خلق مناصب الشغل، وانخفاض معدلات البطالة في حين يحدث العكس تماما في حالة انخفاض أسعار البترول إذ تنخفض الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة؛ عرف الاقتصاد الجزائري أزمات حادة واختلالات على المستوى الكلي بسبب انخفاض أسعار البترول في بداية الثمانينات، حيث وصل سعر البرميل إلى 14 دولار سنة 1986 ما أدى إلى الانكماش الاقتصادي بانخفاض حجم الاستثمارات وارتفاع لمعدلات البطالة للفترات اللاحقة.

1-2 ثقل المديونية: إن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في الجزائر التي كانت موجودة أصلا قبل سنة 1986 بسبب اعتماد الجزائر على المديونية في تمويل الاستثمارات، كما أن الجهات التي تمنح القروض لها شروط تقييدية في توجيه القروض نحو القطاعات المنتجة على حساب القطاعات التي تخلق مناصب شغل.

1-3 ارتفاع حجم السكان: يمكن اعتبار الزيادة السكانية سلبية إذ كانت تفوق معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، إذ يحدث في هذه الحالة ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم قدرة الاقتصاد على توفير مناصب الشغل الملائمة للزيادة السكانية؛ عرفت الجزائر ارتفاع حجم السكان بدءا من تاريخ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهذا ما خلق مشاكل كبيرة للاقتصاد الذي لم يكن قادر على تحملها.

1-4 برنامج الخصخصة: إن من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بداية من فترة التسعينات تطبيق برنامج الخصخصة، الذي فرض على الجزائر أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من

قبل صندوق النقد الدولي، حيث ساهمت سياسة الخصخصة في تسريح عدد كبير من العمال نتيجة كون أغلب المؤسسات بها فائض من العمالة، ووصل معدل البطالة بعد سياسة الخصخصة 29%.

2- أثر برنامج الانعاش الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2001-2004)

لقد سجلت هذه الفترة استحداث قرابة 1 مليون منصب شغل، إلا أن الشيء الذي يمكن ملاحظته خاصة خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمارات العمومية وسيما برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وأجهزة تشغيل الشباب، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل؛ وقد حقق برنامج الانعاش الاقتصادي في مجال التشغيل النتائج المولوية:

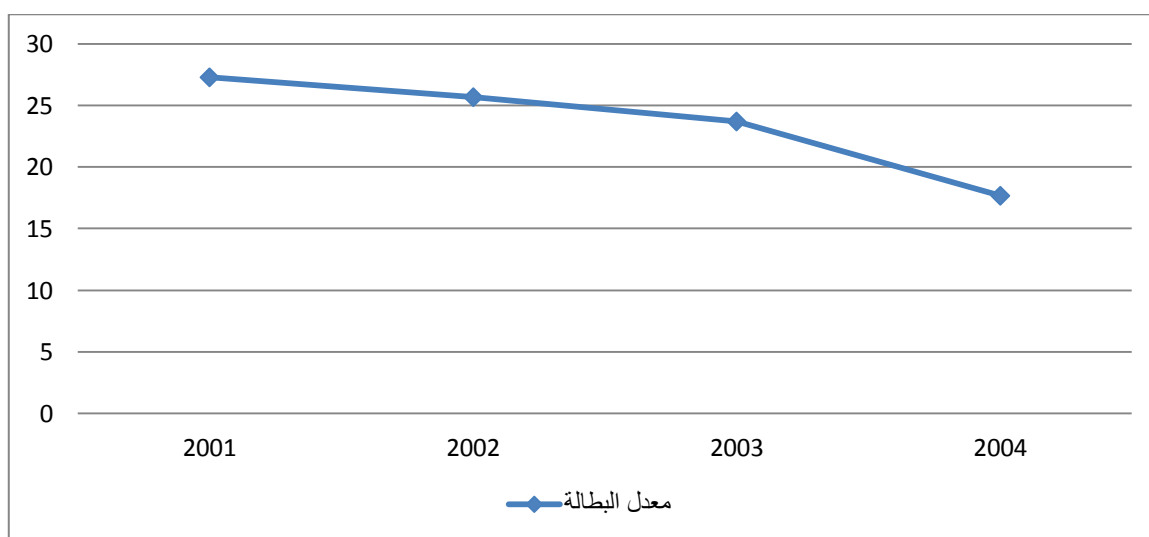
الجدول (6-12): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستثمار العمومي بالمليار د.ج	357.395	452.93	516.504	638.036
حجم العمالة النشيطة	8568221	8625487	8762326	9469946
حجم العمالة المشغلة	6228772	6639124	6684056	7798412
معدل البطالة (%)	27.3	25.66	23.72	17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [/http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-13): معدل البطالة في الجزائر (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-12)

من خلال الجدول السابق وبالاتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر من خلل تطبيق برنامج الانعاش للفترة (2001-2004) عرفت تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشطة، لينخفض عدد البطالين 1.6 مليون سنة 17.65% سنة 2004.

3- أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2 مليون منصب شغل خلال هذه الفترة (2005-2009)، وقد حقق برنامج دعم النمو في مجال التشغيل النتائج المولوية:

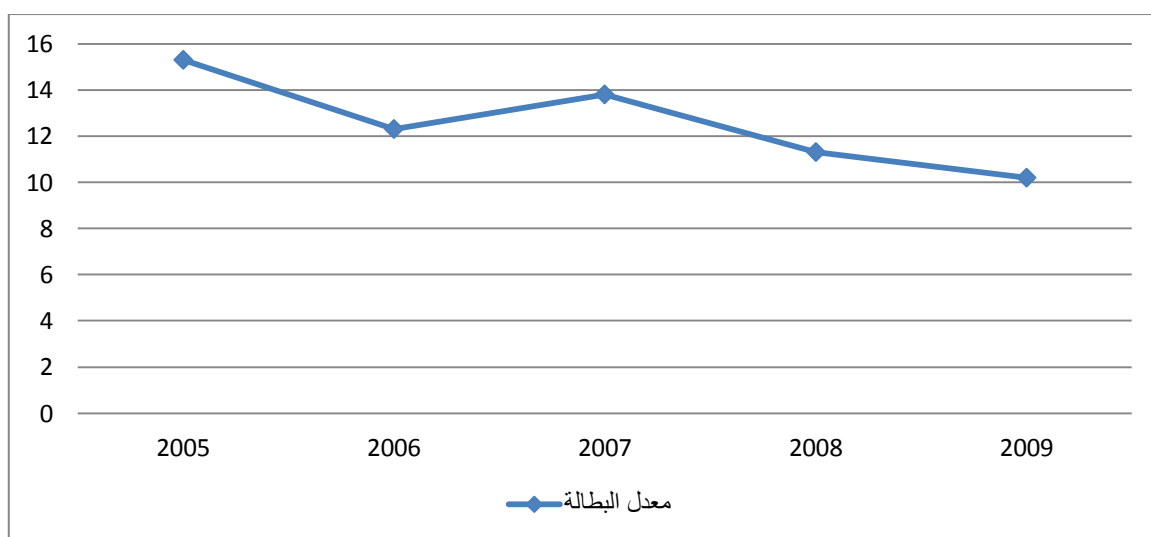
الجدول (6-13): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج العمومي بالمليار د.ج	806.905	1015.144	1434.638	1973.278	1946.311
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000
حجم العمالة المشغلة	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [/http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-14): معدل البطالة في الجزائر (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-13)

من خلال الجدول السابق وبالاتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ساهم في استحداث حوالي 1.5 مليون منصب عمل، لينخفض معدل البطالة إلى ما يقارب 10.2% سنة 2009 بعد أن قدر سنة 2005 ب 15.3%، إذ نتج ذلك بسبب ارتفاع حجم العمالة من 8044220 سنة 2005 إلى 9472000 سنة 2009، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية النمو الأكبر في حجم العمالة خلال الفترة المعنية، ويرجع بالأساس إلى الديناميكية في النشاط التي ولدها البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذا القطاع من خلال مخصصاته الكبيرة له، إضافة إلى قطاع الخدمات.

4- أثر برنامج توظيف النمو الاقتصادي على معدلات البطالة للفترة (2010-2014)

نظرا لديناميكية الجودة للبرنامجين السابقين، حاولت السلطات العليا الاستمرار في النهج واستهداف معدل للبطالة أقل من 10%، وقد حقق برنامج توظيف النمو الاقتصادي مجال التشغيل النتائج الموالية:

الجدول (6-14): حجم العمالة ومعدل البطالة في الجزائر (2010-2014)

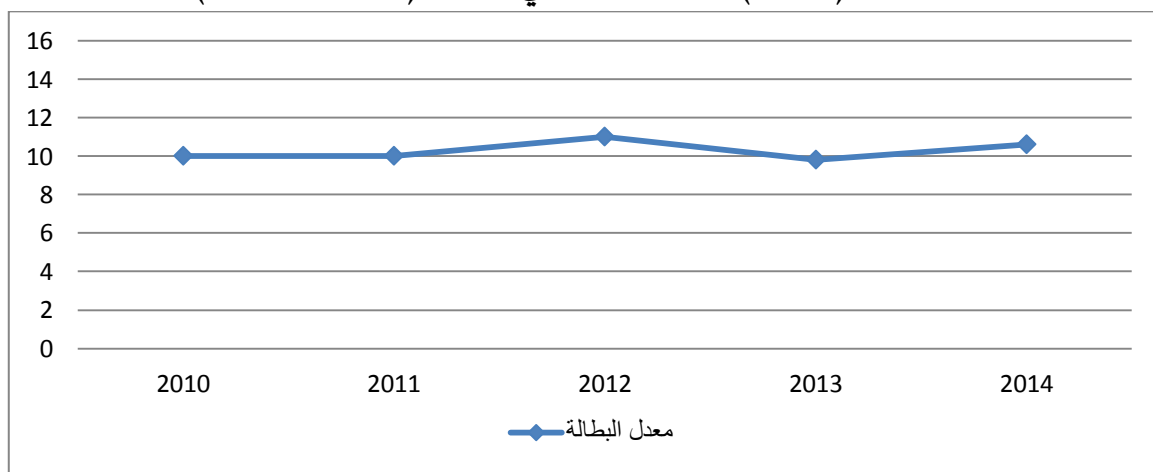
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الإنفاق العمومي بالمليار د.ج	1921.4	2140.2	2363	2433.6	2493.9
حجم العمالة النشيطة بالآلاف	10812000	10661000	11423000	11964000	11453000
حجم العمالة المشغلة	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات [/http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

تقرير التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-15): معدل البطالة في الجزائر (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-14)

من خلال الجدول السابق وبالاتماد على الشكل التوضيحي، نلاحظ أن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) شهد تسجيل معدلات البطالة لمستويات ثابتة تقريبا نتيجة وجود تقارب ما بين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، حيث أنه على الرغم من خلق حوالي 1 مليون منصب عمل بين سنتي 2010 و 2013 إلا أن حجم العمالة النشطة ارتفع بنفس النسبة، كما نلاحظ فقدان 0.5 مليون منصب لسنة 2014، وتعد سنة 2013 الأفضل كمعدل للبطالة ب 9.8%، ويمكن القول أن برنامج توطيد النمو الإقتصادي لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم إقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا يدل على أن التوسع في الطلب الكلي لم يعد ذو تأثير كبير على حجم العمالة الذي وصل إلى مستويات قصوى لا يمكن تجاوزها في ظل الجمود الكبير الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي في الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثالث: سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر

نظرا للوضعية المزرية في قطاع التشغيل عقب الأزمة البترولية، وتفاقم مشكلة البطالة اضطرت الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الظرفية لخلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة؛ برامج وسياسات التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضع اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

1- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على تمويل الدولة:

1-1 برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): في جوان 2008¹ شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل وتتمثل أهداف هذا الجهاز في تشجيع الإدماج المهني لشباب طالبي العمل المبتدئين، سواء كانوا من فئة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي أو الشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني، وحتى الشباب بدون تكوين ولا تأهيل؛ بموجب هذا الإجراء فإن أصحاب المؤسسات المشغلة لليد العاملة ستستفيد من مساهمة الدولة في الأجر الأصلي للشباب الذي يتم تشغيله لمدة ثلاث سنوات من 12 ألف دج في السنة الأولى كما ستغطي وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي هذا الأجر ب 10000 دج، في السنة الثانية وب 8000 دج في السنة الثالثة من عقد العمل الذي يحوزه الشباب حاملي الشهادات، إن مثل هذا الإجراء إذا

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2004، ص 19.

ما تم احترام تطبيقه من طرف أصحاب المؤسسات سوف تكون له نتائج كبيرة في خلق مناصب عمل جديدة من شأنها التخفيض الملموس لمشكلة البطالة.

الجدول (6-15): الوظائف الجديدة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (2011-2012)

السنوات	2010	2011
عدد الوظائف الجديدة (DAIP)	273141	660810
نسبة مساهمة الجهاز في نسبة التشغيل الكلية	2.81	6.88

المصدر: وزارة الاستشراف والإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني 2011، 2012، ص 61.

1-2 برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE): يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، ويقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية، ويخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، والحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) والباحثين عن منصب شغل لأول مرة؛ وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص¹.

الجدول (6-16): الوظائف الجديدة في إطار عقود ما قبل التشغيل (2001-2009)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوظائف	6614	4683	4805	52172	48718	41375	62382	55977	21929

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 222.

1-3 برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (ESIL): وهو يعد بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة، ويتلخص هذا البرنامج في إدماج الشباب البطال، الذين لا يحوزون على مؤهلات، أو الذين يمتلكون مؤهلات بسيطة وتتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة، وترمي هذه الترتيبات إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة 20، 2002، ص 93.

لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ومديريات النشاط الاجتماعي¹.

الجدول (6-17): الوظائف الجديدة في برامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية (2001-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف	89000	70500	72500	72500	62581	104408	126266	131516	130976	62161	173023

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 224.

من الجدول يظهر لنا التذبذب الكبير في المناصب المستحدثة من خلال برنامج التشغيل الفصلية ذات المنفعة المحلية، وأهم ما يمكن تفسير هذا التذبذب بتشبع الجماعات المحلية بالعمالة.

1-4 برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية؛ وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك².

الجدول (6-18): الوظائف الجديدة برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد

العاملة (2001-2011)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الوظائف	11811	17257	16745	11797	10820	19936	19131	12973	15964	12098	12220

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 223.

¹ نفس المرجع، ص ص 95-96.

² دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 222.

2- برامج وسياسات التشغيل المعتمدة على المبادرات الخاصة: تتمثل في تلك البرامج التي تعتمد على صيغة أخرى في الإدماج، وهي دعم المبادرين من أجل خلق نشاطات لحسابهم الخاص، وهذا من خلال هياكل كل من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

1-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تم الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997، كما أن الهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هي التي كلفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز، ومن أهم مهامها:¹

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار المشاريع الاستثمارية وتمويلها.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتدريب والتشغيل والتوظيف الأولي.

- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ومساعدتهم عند الحاجة.

- إنشاء مناصب شغل دائمة للشباب البطالين البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة.

وكانت حصيلة هذا الجهاز في فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية (2001-2014):

الجدول (6-19): الوظائف الجديدة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2001-2014)

السنوات	2009 - 2001	2014 - 2010	2014-2001
عدد وظائف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	233281	227200	460481

المصدر: دحمان محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 227.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك تقارب في عدد المناصب المستحدثة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بين الفترتين، وهذا راجع للتوسع الكبير في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، خاصة بعد ما يعرف بأحداث السكر والزيت جانفي 2011، في إطار ما يعرف بشراء السلم الاجتماعي.

2-2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): وهي آلية جديدة أنشأت سنة 2004 وتهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي وخاصة لدى فئة الإناث، وتنمية روح المقاولاتية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي؛ والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز:

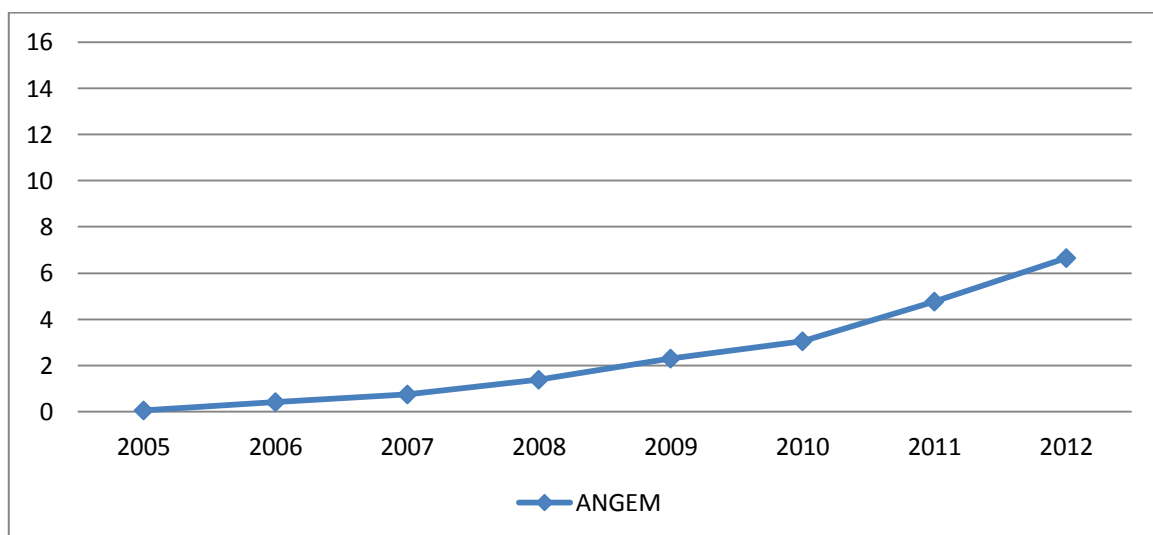
الجدول (6-20): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2001-2011)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412
مساهمة الوكالة في التشغيل	0.06	0.43	0.75	1.39	2.31	3.04	4.77	6.66

المصدر: احصائيات ANGEM على موقع الانترنت: www.angem.dz

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-16): نسب التوظيف ANGEM من نسبة التشغيل الكلية في الجزائر (2005-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-19)

من خلال الجدول تشير الإحصائيات الواردة أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% لسنة 2005 إلى 6.66% سنة 2012، وهو ما يبين فعالية هذا الجهاز في التشغيل.

2-3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرققين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 - 50 سنة،

والتكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق؛ ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي:¹

- دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين الى الصندوق لمدة قدرها 70 شهرا.

- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع الى العمل.

- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

الجدول (6-21): الوظائف الجديدة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (2001-2014)

السنوات	2009 - 2001	2014 - 2010	2014-2001
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	23155	47800	709555

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 227.

2-4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار؛ تتولى المهام التالية:²

- تستقبل و تتصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.

- تطلع المستثمرين من خلال خاصة موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج.

- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينص عليها نظام التشجيع وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.

- تحرص على التنفيذ المتقن عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ) لقرارات التشجيع على الاستثمار.

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

¹ دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 227.

² موقع الوكالة على الانترنت: www.andi.dz

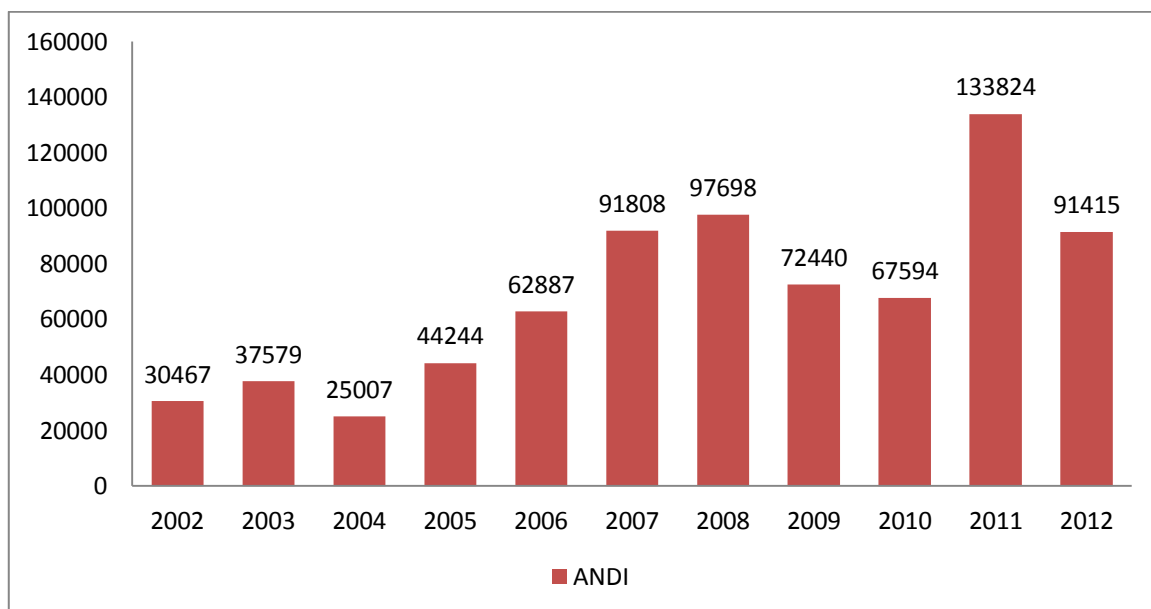
الجدول (6-22): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف	30674	37579	25007	44244	62887	91808	97698	72440	67594	133824	91415

المصدر: احصائيات ANDI على موقع الانترنت: www.andi.dz

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-17): عدد المناصب في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-20)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ التطور الكبير في مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، علما أن الوكالة تقوم بتقديم الاستثمارات في جل القطاعات ولكل الاطراف كانت عامة أو خاصة بشقيها المحلي والأجنبي، هذا ما سمح لها بزيادة عدد المناصب من 30467 منصب سنة 2002 إلى 133824 منصب سنة 2011.

الشكل (6-18): خصائص مختلف أجهزة التشغيل في الجزائر

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيين	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	- ضبط سوق العمل - تنفيذ برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت (ADS)	وزارة التشغيل و التضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	- إعانة السكان المحرومين - ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل - الجامعيين و التقنيين السامين الباحثين عن أول منصب شغل	الشبكة الاجتماعية: IAIG AFS التنمية الجماعية التساهمية القرض المصغر برنامج TUPHIMO الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) مناصب الشغل الموسمية ذات المحلية المبادرة (ESIL)
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	-مصالح رئاسة الحكومة +وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19 - 35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة	- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	وزارة العمل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين على العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلين من 35-50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	مركز البحث حول التشغيل. مركز إعادة العمل المستقل. تمويل إنشاء النشاطات ب5 ملايين دج كحد أقصى.
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل ANGEM	وزارة التشغيل و التضامن الوطني	تسيير القروض المصغرة	- النساء بالمنازل - الحرفيين الصغار المستفيدين - الشباب العاطلين عن العمل	القروض المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و 400000 دج.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار	تستقبل و تتصح وتصطحب المستثمرين	المستثمرين المحليين والأجانب	الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لتجهيزات تخفيض رسوم الجمركة إلى 5% المستوردة من الخارج.

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص 220.

المبحث الثالث: تقييم أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور السحري

لتقديم أكثر توضيح لانعكاسات برامج الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، نستعين بالمربع السحري لكالدور لتقديم صورة أوضح، خاصة في ظل التناقض بين المؤشرات الكلية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره:

1- تعريف المربع السحري لكالدور: نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وسمي بالمربع لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد متجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا، وسميا مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة بقيم مثلى في نفس الوقت، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

❖ **تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول:** ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات كذا يعكس نمو الأسعار، والذي يهتما في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة، ولذلك نستعمل معدل النمو الحقيقي في التحليل الاقتصادي.

❖ **تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد:** المقصود بمعدل تضخم مناسب للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا، وبذلك يكون مضر بالمستهلك وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل، لذلك يرى فيشر أن معدل التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين 1-3 %.

❖ **تحقيق معدل بطالة منخفض:** كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.

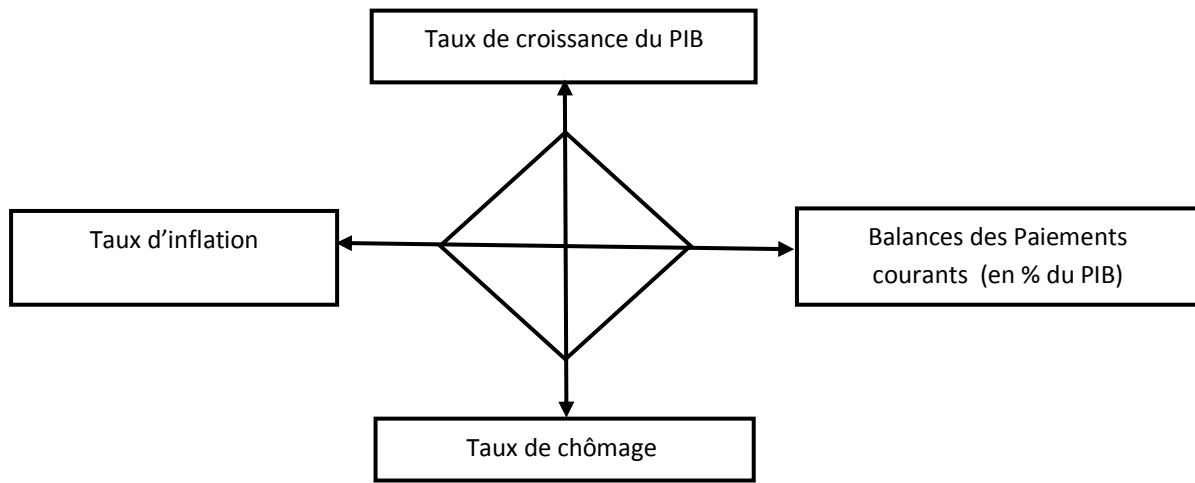
❖ **تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات):** إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 206.

تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الأهداف السابقة عبارة عن نسب مئوية.

2- **شكل المربع السحري ومدى تعارض أهدافه:** إن تمثيل المربع السحري يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، بحيث كل محور من محاور هذا المعلم يأخذ هدف من الأهداف الأربعة، وعند تحديد كل هدف بقيمته على المعلم، نقوم بربط هذه النقاط لتعطينا شكل مربع؛ وهذا ما يوضحه الشكل التالي

الشكل (6-19): المربع السحري للدور



Source : Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, édition DUNOD, Paris, 2005, p118.

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين

يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً له.

من خلال التطلع الجيد في الرسم الشكل السابق يمكن أن نقول يكون الأداء الاقتصادي جيداً كلما اتسعت مساحة المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع، مع معدل بطالة منخفض، ومعدل تضخم منخفض، ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج مرتفعة.

المطلب الثاني: تحليل أداء برامج الاستثمارات العمومية من خلال مربع كالدور (2001-2014)

لدراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر من خلال المربع السحري لكالدور، يجب توفر إحصائيات للمؤشرات الاقتصادية الأربعة التي تكلمنا عليها سابقاً، والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ونسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك ارتأينا تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل ورسم مربع كالدور السحري لكل سنة كما يلي:

1- تحليل أداء برنامج الانعاش الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2001-2004)

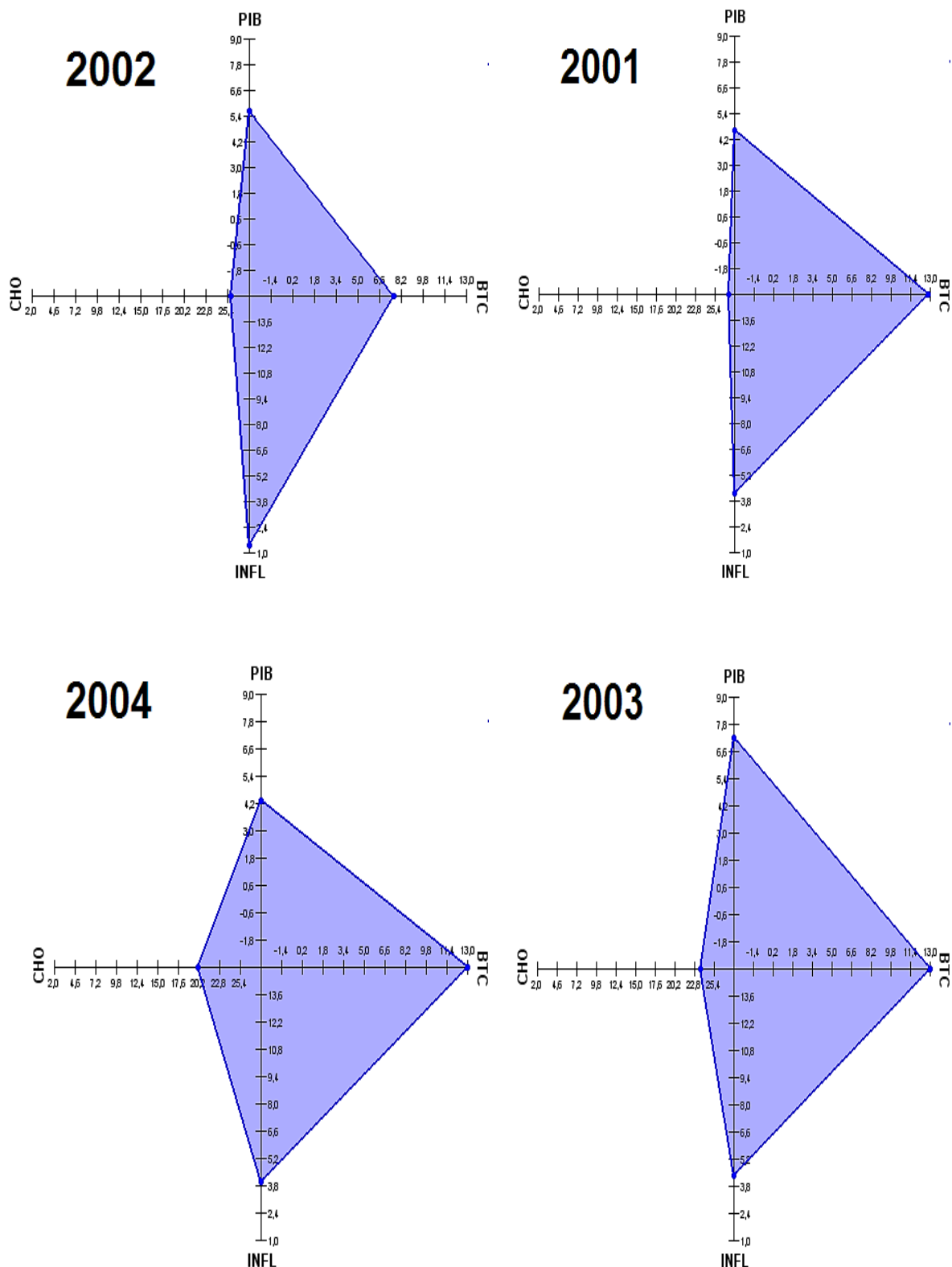
للقام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (6-23): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي %	4.6	4.7	6.9	5.2
معدل البطالة %	27.3	25.66	23.72	17.65
معدل التضخم %	4.20	1.40	4.30	4.0
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB %	12.9	7.7	13.0	13.0

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.

الشكل (6-20): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) كالتالي:

نلاحظ في هذه الفترة بان المربع قد اتسع بشكل كبير على جهة اليمين، أي زيادة كبيرة في جهة رصيد ميزان المدفوعات وهذا دليل على الانتعاش الكبير في صادرات المحروقات خاصة من عوائد البترول، وتعد سنة 2002 أقل سنة في زيادة حيث لم تتجاوز الزيادة في رصيد ميزان المدفوعات 7.7%؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ الانخفاض المحسوس في معدلاتها وهو ما يفسر الاتساع التدريجي للمربع على جهة اليمين ولو بشكل تدريجي حيث انتقل من 27.3 سنة 2001 ليصل 17.65% سنة 2004 وهي الأفضل لهذا المتغير؛ وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2001 الأسوأ لمعدلات النمو وأفضل نتيجة تم تحقيقها سنة 2003 بمعدل 6.9%، أما فيما يخص التضخم فبشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية، وكانت سنة 2003 الأكثر تضخما وهذا طبيعي بسبب معدلات النمو الكبيرة المحققة آنذاك.

وبشكل عام يمكن القول أن سنة 2004 هي الأفضل للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل مربع كالدور السحري، وهذا لوضوح أضلاع المربع أفضل من السنوات التي سبقتها.

2- تحليل أداء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2005-2009)

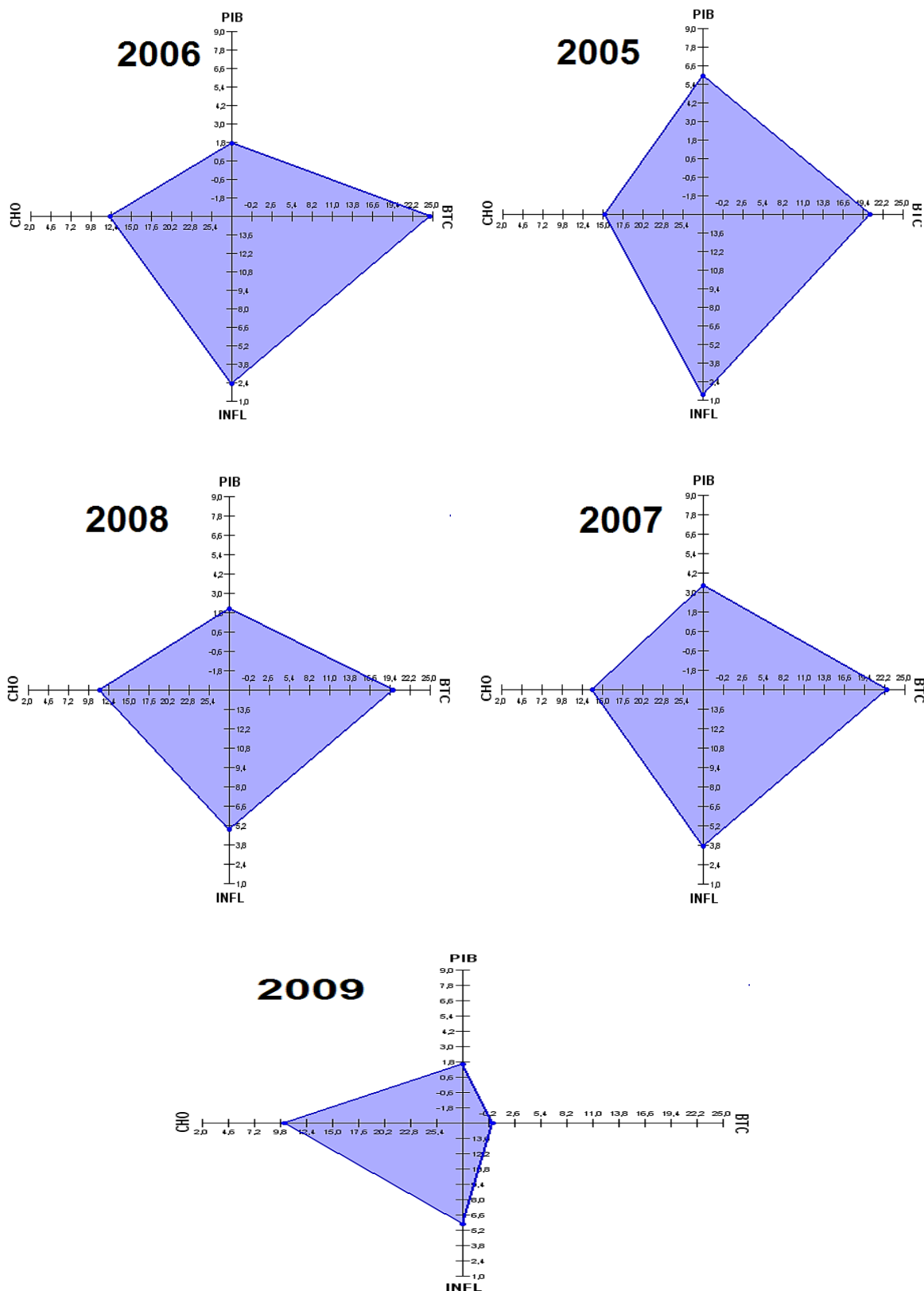
للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (6-24): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.4	1.7	3.7	4.9	5.7
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	20.5	24.3	22.5	19.9	0.3

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2009.

الشكل (6-21): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) كالتالي:

تعتبر هذه الفترة الأفضل للأداء الاقتصادي، حيث نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يقترب من شكل المربع، وذلك من خلال الاتساع في جميع الجهات الأربعة، وهذا يعني تحسن المؤشرات الاقتصادية في آن واحد، بالنسبة لتوازن ميزان المدفوعات نلاحظ الاستمرار في تحسن هذا المؤشر كدلالة على تحسن صادرات المحروقات بالرغم من التوسع في الواردات الذي عرفته المرحلة عدا سنة 2009 التي عقت الأزمة العالمية وساهمت في انخفاض أسعار المحروقات وبقاء مستوى الواردات وبالتالي انخفاض هذا المؤشر إلى 0.3% كأقل مستوى منذ مطلع الألفية؛ أما من ناحية البطالة فنلاحظ التوسع وهو دلالة على تحسن هذا المؤشر بسبب انخفاض معدلات البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب من خلال صعود المربع وانخفاضه وتعد سنة 2005 الأفضل لمعدلات النمو أسوء نتيجة تم تحقيقها سنة 2009 بمعدل 1.6%، بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع المحروقات؛ أما فيما يخص التضخم فيشكل عام يمكن القول انها كانت جد مقبولة حيث لم تصل معدلات قياسية عدا سنة 2009 وصل المعدل ل 5.7% بسبب بعض الضرائب التي فرضت في الاقتصاد الجزائري.

وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أفضل من الفترة السابقة حيث تحسنت جميع المؤشرات، وتعتبر سنة 2009 هي الأسوء خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو للاقتصاد الجزائري، بسبب الأزمة وتداعيتها على مداخل الصادرات والتأثير على معدلات النمو في قطاع المحروقات.

3- تحليل أداء برنامج توظيف النمو الاقتصادي من خلال مربع كالدور (2010-2014)

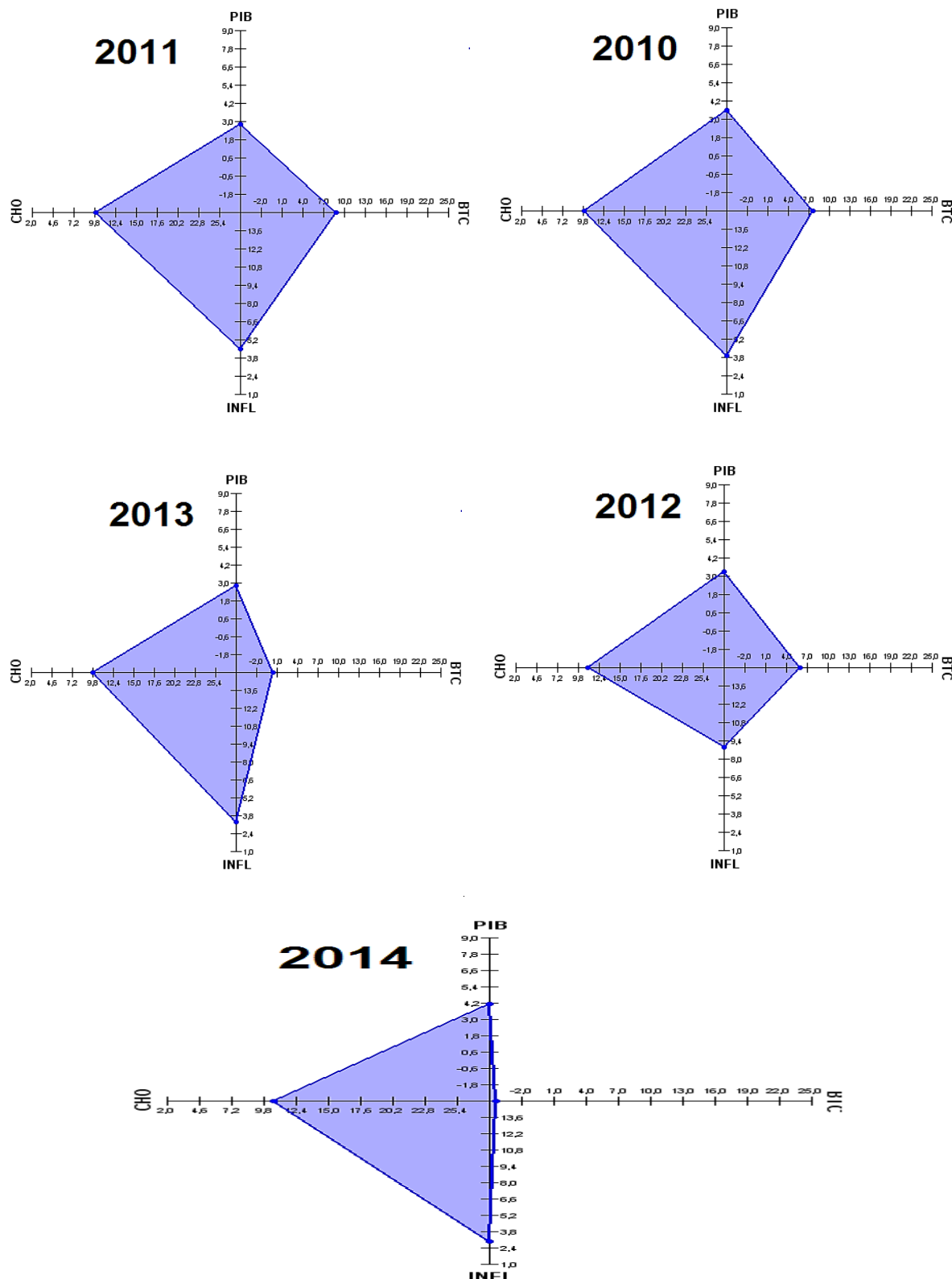
للقيام بتحليل شامل للبرنامج وانعكاساته على متغيرات كالدور السحري نستعين بالإحصائيات التالية وتمثيلها في كل سنة على حدى.

الجدول (6-25): متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.9	4.5	8.9	2.8	2.9
نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى PIB%	7.6	8.9	6.0	0.4	4.3 -

المصدر: التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.

الشكل (6-22): تطبيق مربع كالدور السحري على الاقتصاد الجزائري (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول وتطبيقها في برنامج:

Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

من خلال التمعن في أشكال مربع كالدور السحري يمكن أن نحلل الاقتصاد الجزائري في فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) كالتالي:

نلاحظ بأن مربع كالدور أخذ يتراجع إلا أن عاد إلى شكله الثلاثي في سنة 2014 التي تعد السنة الأضعف باستعمال تحليل مربع كالدور السحري، وذلك من خلال انكماش في جهة توازن المدفوعات، بالرغم من تحسن أسعار المحروقات والسبب الرئيسي هو الزيادة الكبيرة في الواردات التي وصلت سنة 2014 أكثر من 55 مليار دولار، مما جعل هذا المؤشر سلبي بمقدار - 4.3%؛ أما من جهة معدلات البطالة فنلاحظ الاستقرار وبقاء الشكل على حاله كون معدلات البطالة استقرت في متوسط 10% خلال فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي استمرت في تحقيقها معدلات متذبذبة كنتيجة في تراجع معدل نمو قطاع المحروقات، وبلغ متوسط النمو خلال هذه الفترة 3.3%؛ أما فيما يخص التضخم فيمكن القول أن بنك الجزائر استطاع بشكل كبير التحكم فيه من خلال استهدافه عند معدل 4% ويبقى التضخم المستورد أكثر أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري. وبشكل عام يمكن القول أن هذه الفترة كانت أقل أداء من الفترة السابقة حيث ارتفعت الواردات بشكل كبير، وتعتبر سنة 2014 هي الأسوأ خلال برنامج توطيد النمو للاقتصاد الجزائري.

المبحث الرابع: صعوبات تمويل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر والحلول المقترحة

إن الاعتماد على إيرادات المحروقات في تمويل برامج الاستثمارات العمومية يفضي إلى تقلب في التدفقات المالية النقدية نتيجة تقلب أسعارها، مما يجعل واضعي السياسات في موقف من عدم التأكد؛ رغم الاستثمارات الضخمة التي برمجتها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بداية بمرحلة التخطيط وصولاً إلى مرحلة البرامج التنموية في مطلع الألفية الثالثة والاعتمادات المالية المرصودة لها في شكل برامج إنفاقية مهمة، إلا أن أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي كانت محدودة بسبب عدم استمرارها مثل صدمة 1986 و 2008 والأزمة الحالية، لذلك على الدولة أن تحدد المعوقات التي تقف أمام سياسة الانفاق العام وكذلك التوجه نحو توظيف سياسات التنويع الاقتصادي وتقليل التبعية المفرطة لقطاع النفط، وذلك من خلال تسريع معدلات النمو بالاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدمي غير الحكومي، وتشجيع صادرات السلع المصنعة عبر تطوير القطاع الصناعي، وتوجيه نشاطه نحو المنافسة في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول

يمثل قطاع البترول القلب النابض للاقتصاد الجزائري والقطاع الاستراتيجي لها، حيث تولي الحكومات المتعاقبة أهمية خاصة له وهذا منذ السنوات الأولى للاستقلال حيث تعتمد عليه السلطات العمومية في دفع عجلة التنمية باعتبار العائدات النفطية الممول الرئيسي لمختلف المشاريع التنموية، كما أن القطاع النفطي يساهم بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي؛ غير أن الملاحظ هو أن العائدات النفطية تخضع لعدة تقلبات نتيجة الظروف التي تحكم السوق العالمية للنفط، وهو ما جعل الموارد النفطية في الجزائر تتأثر بتذبذب أسعار برميل النفط.

1- أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الخارجي: لعبت أسعار البترول دور كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري.

1-1 أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات: من خلال الجدول الوارد أدناه نعرض بيانات إجمالي الصادرات وصادرات المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014):

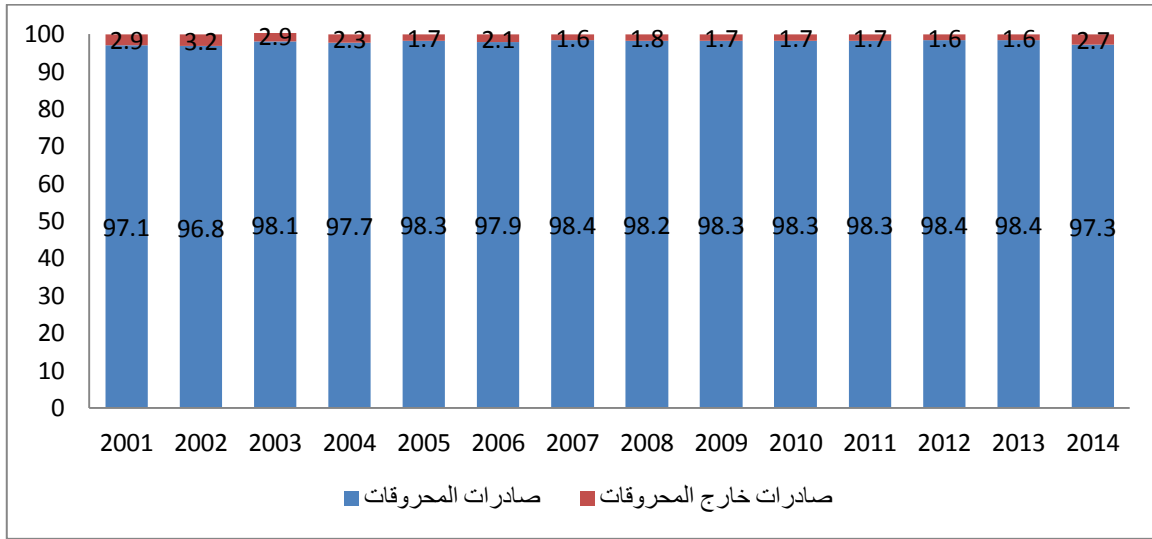
الجدول (6-26): علاقة أسعار البترول بالصادرات في الجزائر (2001-2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	صادرات المحروقات %
2001	24.8	18.53	19.09	97.1
2002	25.2	18.11	18.7	96.8
2003	29.0	24.99	24.46	98.1
2004	38.7	31.55	32.2	97.9
2005	54.6	45.58	46.37	98.3
2006	65.7	53.61	54.74	97.9
2007	74.8	59.61	60.59	98.4
2008	99.9	77.19	78.59	98.2
2009	62.2	44.41	45.18	98.3
2010	80.2	56.12	57.09	98.3
2011	112.9	71.66	72.88	98.3
2012	111	70.58	71.73	98.4
2013	109.5	63.66	64.71	98.4
2014	100.2	58.36	59.99	97.3

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-23): نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-21)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل أثر أسعار النفط على صادرات المحروقات ونسبة مساهمتها في الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014): نستنتج أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر بمتوسط خلال الفترة 98%، إلا أن الصادرات غير النفطية كنسبة لم تساهم بشكل كبير في إجمالي الصادرات رغم انتقالها من 600 مليون دولار سنة 2001 إلى 1.4 مليار دولار سنة 2014، وهي مساهمة ضعيفة لدولة بحجم الجزائر وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته، أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مترافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث عرفت أرقام قياسية، لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 18 مليار دولار سنة 2001 إلى 77 مليار دولار سنة 2008 بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) من 24 دولار إلى 99 دولار سنة 2008، وفي 2009 كان هناك تهاوي كبير لأسعار النفط كمخلفات للأزمة المالية مما أثر على العائدات الكلية، ورغم أن أعلى متوسط كسعر للبترول كان في 2011، إلا أن المداخيل لم تصل للصادرات 2008 والسبب نقص الكميات المصدرة من البترول بسبب تراجع بعض الآبار والتزام الجزائر بحصتها في الأوبك.

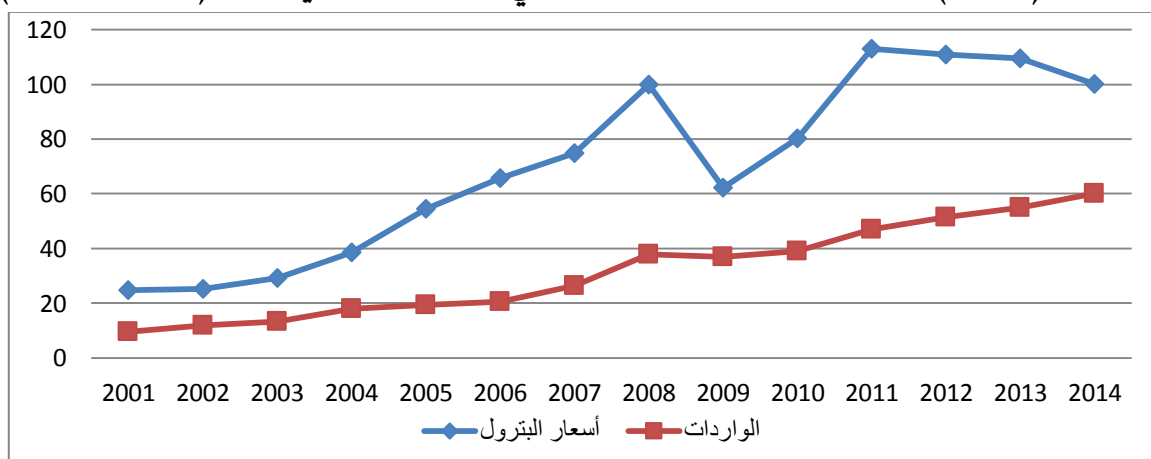
1-2 أثر أسعار البترول على الواردات: من خلال الجدول الوارد أدناه نعرض بيانات أسعار البترول وأثرها على الواردات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2014):

الجدول (6-27): تطور أسعار البترول والواردات في الجزائري (2001-2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	مجموع الواردات
2001	24.8	9.48
2002	25.2	12.01
2003	29.0	13.32
2004	38.7	17.95
2005	54.6	19.56
2006	65.7	20.68
2007	74.8	26.34
2008	99.9	37.99
2009	62.2	37.40
2010	80.2	38.88
2011	112.9	46.92
2012	111	51.56
2013	109.5	54.98
2014	100.2	59.67

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014. ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-24): تطور أسعار البترول والواردات في الاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-22)

من خلال الجدول السابق وباعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل أثر أسعار النفط على الواردات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

هناك علاقة طردية ذات ارتباط قوي بين الواردات وأسعار البترول في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث عرفت الواردات خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، منتقلة من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى ما يقارب 60 مليار دولار سنة 2014، وهذا الارتفاع والتطور المستمر نتيجة انتقال أسعار البترول أسعارها من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 100 دولار سنة 2014، وعلى عكس الصادرات لم تتأثر الواردات بسنة الأزمة المالية وهذا بسبب متطلبات البرامج للتجهيزات المستوردة.

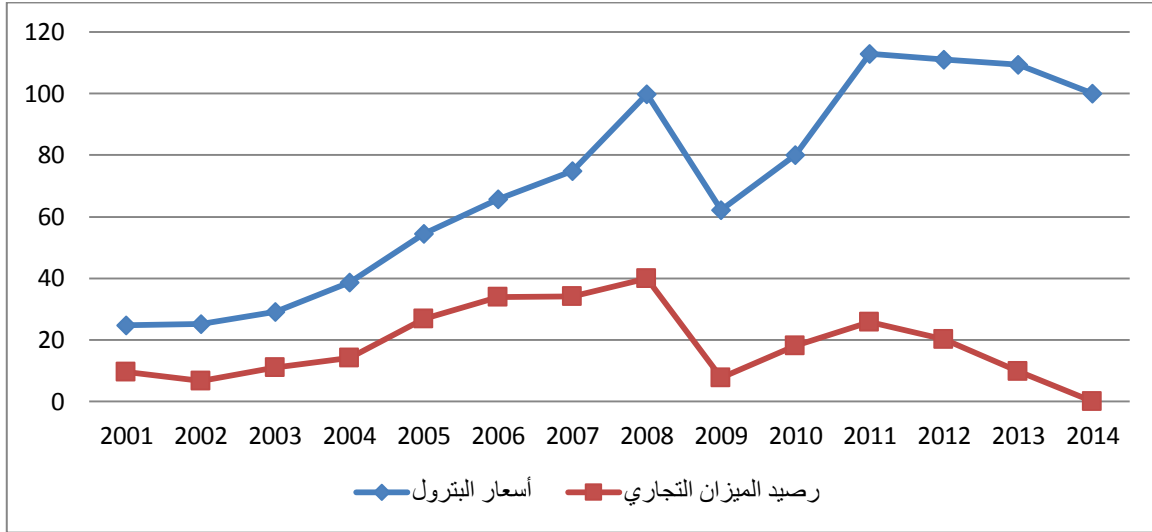
1-3 أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري: يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، ومن خلال هذا العنصر سوف نقوم بدراسة أثر التقلبات الحاصلة في سعر البترول على رصيد الميزان التجاري من خلال البيانات التالية:

الجدول (6-28): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر (2001-2014) مليار دولار

السنوات	أسعار البترول \$	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	24.8	19.09	9.48	9.61
2002	25.2	18.7	12.01	6.70
2003	29.0	24.46	13.32	11.14
2004	38.7	32.2	17.95	14.27
2005	54.6	46.37	19.56	26.81
2006	65.7	54.74	20.68	34.06
2007	74.8	60.59	26.34	34.24
2008	99.9	78.59	37.99	40.06
2009	62.2	45.18	37.40	7.78
2010	80.2	57.09	38.88	18.20
2011	112.9	72.88	46.92	25.91
2012	111	71.73	51.56	20.16
2013	109.5	64.71	54.98	9.72
2014	100.2	59.99	59.67	0.326

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014. ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-25): أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-26)

من خلال الجدول السابق وبالاعتماد على الشكل التوضيحي، يمكن تحليل أثر أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

يتبين لنا أن رصيدا الميزان التجاري عرف قيم مرتفعة خلال فترة الدراسة وعرف تزايدا مستمرا حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 961 مليون دولار سنة 2001 إلى ما قيمته 40 مليار دولار سنة 2008، وهو أكبر رصيد منذ استقلال الجزائر، وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 99 دولار للبرميل سنة 2008، أما في فترة الخماسي الأخير نلاحظ تناقص كبير في الرصيد كنتيجة لتوسع في الواردات، ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2014) يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، وكذلك مدى التوسع في الواردات.

2- أثر تقلبات أسعار البترول على التوازن الداخلي: تلعب موارد المحروقات دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول، سننتظر لأثر أسعار البترول على الإيرادات والنفقات وتوازن الميزانية.

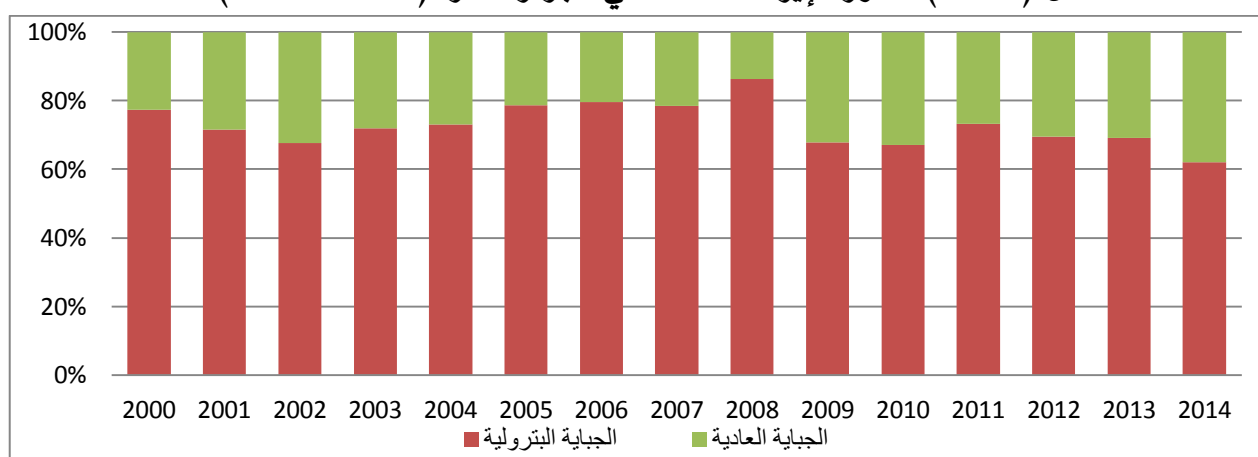
1-2 أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات: تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول، الجدول التالي يوضح أثر أسعار البترول على نسب مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الدولة.

الجدول (6-29): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2014) مليار دج

السنوات	أسعار البترول \$	إيرادات المحروقات	الإيرادات العادية	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات %
2001	24.8	1001.4	398.2	1399.6	71.55
2002	25.2	1007.9	482.9	1490.8	67.61
2003	29.0	1350.0	524.9	1874.9	72.01
2004	38.7	1570.7	580.4	2151.1	73.02
2005	54.6	2352.7	640.4	2993.1	78.61
2006	65.7	2799.0	720.8	3519.8	79.53
2007	74.8	2796.8	766.7	3563.5	78.49
2008	99.9	4088.6	965.2	5053.8	86.25
2009	62.2	2412.7	1146.6	3559.3	67.79
2010	80.2	2905.0	1298.0	4203.0	69.12
2011	112.9	3979.7	1448.9	5428.6	73.01
2012	111	4192.0	1863.0	6055.0	69.93
2013	109.5	4399.0	1972.0	6371.0	69.05
2014	100.2	3388.3	2078.7	5466.7	61.98

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.
ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-26): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-27)

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة وهذا ما يوضحه الجدول والذي يبين مدى أهمية الجبابة البترولية إذ تراوحت نسبة مساهمتها في حصيلة الإيرادات العامة ما بين

61.98 % و 67 خلال الفترة من 2001-2014 وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة حيث تراوحت نسبتها مساهمتها ما بين 13.75% و 38.02% خلال نفس الفترة؛ نستطيع القول أن إيرادات الجباية البترولية في الفترة 2001-2014 ارتفعت بنسبة كبيرة وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية و ارتفاع أسعار البترول وصلت في سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دج وهو ما يميل نسبة 86.25 % من الإيرادات الكلية، انخفضت بعدها خلال سنتي 2009-2010 حيث بلغت 4192.0 مليار دج و 4399.0 مليار دج على الترتيب بنسبة وصلت 69 % من الإيرادات الكلية، كما نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية رغم ارتفاعها و زيادة مستوياتها منذ 2001 بلغت 2078 مليار دج سنة 2014 كانت أحسن مساهمة لها بحوالي 38.02 % وأقل مساهمة لها سنة 2008 ب 13.75 % من الإيرادات الكلية.

2-2 أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات: تنقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التشغيل ونفقات التجهيز، الجدول التالي يبين تطورها خلال فترة الدراسة:

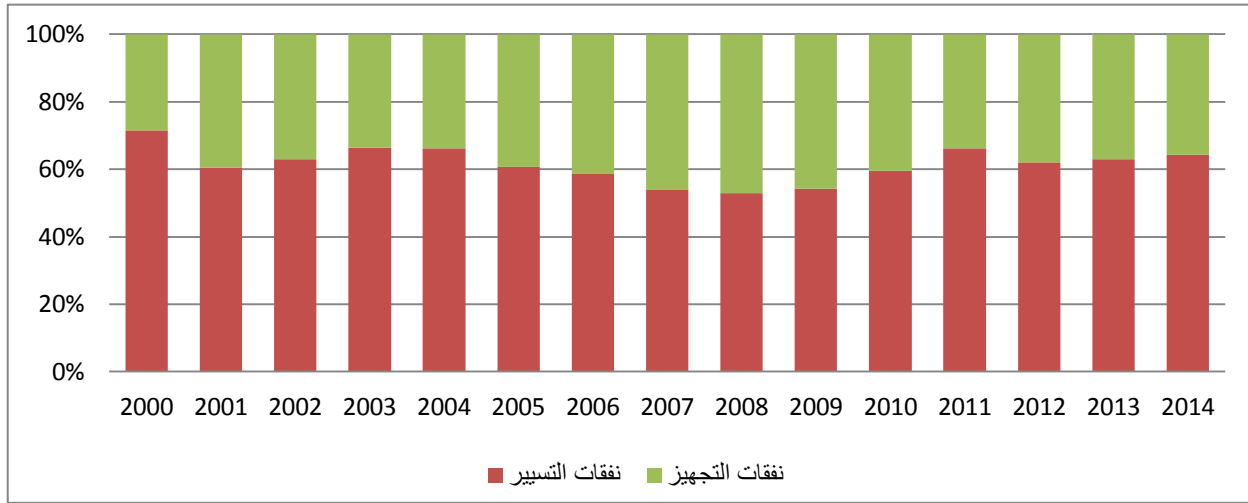
الجدول (6-30): تطور نفقات التشغيل والتجهيز إلى النفقات العامة (2001-2014) مليار دج

السنة	\$أسعار البترول	نفقات التشغيل	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2001	24.8	798.6	522.4	1321.0
2002	25.2	975.6	575.0	1550.6
2003	29.0	1122.8	567.4	1690.2
2004	38.7	1251.1	640.7	1891.8
2005	54.6	1245.1	806.9	2052.0
2006	65.7	1437.9	1015.1	2453.0
2007	74.8	1673.9	1434.6	3108.5
2008	99.9	2217.7	1973.3	4191.0
2009	62.2	2300.0	1946.3	4246.3
2010	80.2	2659.0	1807.9	4466.9
2011	112.9	3797.2	1934.2	5731.4
2012	111	4608.3	2820.4	7428.7
2013	109.5	4335.6	2544.2	6879.8
2014	100.2	4486.3	2493.9	6980.2

المصدر: التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2014.

ولتفسير البيانات الواردة في الجدول أعلاه نقوم بتحويلها في الشكل أدناه.

الشكل (6-27): تطور نفقات التشغيل ونفقات التجهيز للفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6-28)

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة في الجزائر في ارتفاع مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة نفقات التشغيل حيث تمثل النسبة الأكبر في إجمالي النفقات العامة، حيث بلغت سنة 2001 و 798 مليار دج أي أكبر من ضعف النفقات التجهيز حيث وصلت نسبتها إلى 72.21 % من إجمالي النفقات العامة و لكن مع بداية تنفيذ برامج الاستثمارات العمومية ارتفعت ميزانية التجهيز من 522.4 مليار دج 2001 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا عند تطبيق برنامج لإنعاش اقتصادي ومع هذا بقيت نفقات التشغيل تحتل أكبر من النفقات الإجمالية، ومع تنفيذ برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفعت نفقات التجهيز حيث بلغت سنة 2008 حوالي 1973 مليار دج واستمرت نفقات التجهيز في الارتفاع إلى أن وصلت سنة 2012 إلى 2800 مليار دج و تقابلها نفقات التشغيل بمبلغ 4600 مليار دج ووصلت نفقات التشغيل سنة 2014 إلى 4486.3 مليار دج ونفقات التجهيز إلى 2493.9 مليار دج.

المطلب الثاني: خطر ارتباط برامج الاستثمارات العمومية بالريع البترولي

إن تنامي الوزن النسبي لإيرادات البترول في موازنات الجزائر في ظل اعتماده على مصدر واحد للدخل، يجعل القرارات المتعلقة بالاستثمار العمومي عرضة لمخاطر التقلبات النفطية، لاسيما وأن تقلبات سوق النفط العالمية تخضع لعوامل ليس للدول المنتجة إلا دور محدود في التأثير عليها؛ وفي هذا الإطار فإنه يمكن اقتراح بعض المبادئ العامة التي تعد مهمة بالنسبة لاستمرار تمويل البرامج في ظل تقلبات أسعار النفط.

1- آليات مواجهة آثار المرض الهولندي: إن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وذلك لتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، ويمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، وفيما يلي أهم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة في مواجهة آثار المرض الهولندي في الجزائر

➤ إن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق، والتي أحيانا ما تدعو الحاجة إليها في الأجل الطويل، حيث يؤكد الكثير من المحللين على دور الشفافية المالية في تحسين إدارة إيرادات موارد النفط، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد برامج الاستثمارات العمومية.

➤ إدارة سعر الصرف الثابت أو المربوط على نحو يجعل السلع التجارية غير النفطية قادرة على المنافسة، حيث يمثل اعتماد سعر صرف ثابت طريقة فعالة للحيلولة دون ارتفاع القيمة الاسمية، حيث لا يوجد تبرير اقتصادي لأسعار الصرف المرنة بما أنها تيسر تحقيق سياسة نقدية فعالة، إذ أن الوظيفة الأساسية لأسعار الصرف المرنة هو الدور الذي تلعبه في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وتخصيص الموارد في الأجل الطويل، ونظرا إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تحددها الأسعار المحلية فلا يكون هناك جدوى لاعتماد سعر صرف مرن¹.

➤ تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية، إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركيز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويمكن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلي لحصص الواردات وتعويضها

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص 11.

بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية.

➤ من الممكن تخفيف أثر هذه الظاهرة من خلال توخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، فإذا لم تجر إدارة النفقات العامة بحذر ولم تصمم كما يجب، فيمكن أن تشكل السبب الرئيسي للإصابة بآثر المرض الهولندي، لذا فإنه ينبغي أن تجري إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة تماشياً مع المبدأين التوجيهيين التاليين:¹

- يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقاً مع النمو القوي واستقرار الاقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي، إذ يشكل صندوق النفط الآلية الرامية إلى إدارة الطلب حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات النفط مرتفعة، وتحرر الأموال عندما تكون تدفقات العائدات منخفضة.
- يكتسب توزيع النفقات العامة بين الاستهلاك والاستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات غير التجارية، ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق ارتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يحد في الأجل الطويل من هذه الآثار، وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية؛ وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فيجب على الجزائر كدولة نفطية أن تحتاط من تكرار سياسة الاستثمار المنتهجة خلال الثمانينات حيث عرفت أداء استثماري ضعيف، حيث لم تكن الترتيبات المتخذة لتعزيز الاستثمار الخاص في هذه الفترة كافية لرفع معدلات النمو لأنها لم تعالج مسألة المخاطر وحجم السوق.

2- عدم اليقين بشأن الثروة النفطية: تواجه السياسة المالية العامة في الدول النفطية العديد من التحديات، وبالتركيز على الأجل الطويل فإن التحدي الأكبر بالنسبة لبلد منتج للنفط يتمثل في مدى الحكمة من استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد لإيرادات النفط القابل للنفاذ، وبالتالي تقدير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال، وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق توجيه سياسة مالية تصون ثروة البلد من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من النفط التي يجب إنفاقها، وادخارها، واستثمارها، وتستمد هذه القرارات أهميتها نظراً لنصيب الأكبر للنفط في إيرادات المالية العامة لهذه الدول،

¹ نفس المرجع، ص 12.

وقابليتها للنضوب، وتقلب أسعارها، حيث أن عدم اليقين فيما يتعلق بالثروة النفطية ذاتها الناجم من عدم اليقين بشأن قضايا مثل مسار أسعار النفط مستقبلا، وحجم احتياطات النفط، وتكلفة استخراجها هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل، وأهم الحلول الممكن تقديمها في هذا السياق¹.

➤ **الميزان التجاري غير النفطي وربطه بثروة البلد:** تتمثل أفضل طريقة لفحص الجانب المالي في الفصل بين الإيرادات النفطية وغير النفطية والإنفاق، ويتمثل مقياس العجز المرتبط بهذا الموضوع في العجز غير النفطي الرئيسي، والذي يقيس حجم الموارد النفطية التي توجهها الحكومة إلى الاقتصاد، والذي يوضح أن الإيرادات تستبعد الدخل النفطي على أساس أنه أشبه بالتمويل، ويقدم هذا الميزان مؤشرا مفيدا للغاية لقياس اتجاه السياسة المالية وقابليتها للاستمرار؛ ومن المنظور طويل الأجل يتحدد هدف الحكومة في اختيار عجز رئيسي غير نفطي يتسق مع القدرة على الاستمرار ماليا، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم اليقين الذي يحيط بالثروة النفطية بعين الاعتبار، ويتحدد العجز غير النفطي القابل للاستمرار بثروة البلد أكثر مما يتحدد بتدفق الإيراد النفطي².

➤ **فرضية الدخل الدائم كركيزة للمحافظة على استهلاك الثروة:** وحسب هذا المعيار تدخر البلدان في كل فترة جزءا من إيرادات مواردها النفطية بهدف مراكمة ثروات مالية وتحقيق مسار للدخل المستقبلي يضمن وضع الإنفاق الحكومي في مسار يتسم بالثبات والعدالة عبر الأجيال، إذ على الحكومة أن تراكم أصولا من أجل تحمل العجز غير النفطي عندما يتم نفاذ النفط، وبصورة خاصة يجب أن توجد أصول متراكمة كافية لأن يمول عائد هذه الأصول العجز غير النفطي حالما ينضب الدخل النفطي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف يمكن استعمال الصناديق السيادية كأسلوب للتحوط من مخاطر سعر النفط ومخاطر نضوبه.

3- **عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية وضبط تكلفتها:** إن ارتفاع تكاليف انجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج الاستثمارات العمومية عما خصص لها في البداية، بسبب سوء التسيير والتنفيذ، والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيدية؛ هذه الأسباب وأخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول

¹ ستيفن بارنيت وروланд أوسووسكي، ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003، ص 38.

² نفس المرجع، ص 37.

الأكثر إسرافاً وهدراً للإنفاق الحكومي (عدم رشادة الإنفاق)، فوفقاً لمؤشر الإسراف في الإنفاق الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية والذي يقيم مدى رشادة الإنفاق الحكومي في الدولة، من وجهة نظر رجال الأعمال في العديد من دول العالم، حيث تراوحت قيمة المؤشر بين نقطة واحدة (الأكثر إسرافاً)، و 7 نقاط (كفاءة عالية في توفير السلع الضرورية والخدمات) تحصلت الجزائر على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول (6-31): تطور مؤشر الإسراف في الإنفاق بالجزائر خلال الفترة (2008-2012)

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
القيمة	3.7	3.2	3.3	3
الرتبة	138/48	138/80	139/64	142/79

المصدر: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 239 نقلا عن

Group of the Global Competitiveness Reports for the years 2008-2011.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتقييم وتحليل تأثير الاستثمارات العمومية على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛ بالعودة إلى الظروف السياسية والاجتماعية والوضعية الاقتصادية التي سبقت بداية تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر، فإنه يمكن القول بأن هذا النوع من البرامج الاقتصادية ساهم في انتعاش النشاط الاقتصادي بالجزائر من خلال المشاريع التي أدرجت في إطارها والتي اعتبرت جد مهمة في تلك الفترة بحكم أنها تلت مرحلة ركود اقتصادي والتي عرفت ثلاث برامج تجاوز المبلغ المخصص لهم 430 مليار دولار، وأهم ما تم الوصول إليه الاستقطاب الذي يمارسه قطاع المحروقات حيث لا يزال اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل تمويل برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وذلك نتاج أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط.

من خلال التأمل لمعدلات النمو الاقتصادي يلاحظ التذبذب في معدلاته، أما بالنسبة لمعدلات النمو القطاعية المحققة خلال الفترة (2001-2014) هناك أداء ضعيف لقطاعي الصناعة والزراعة على عكس قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات والتجارة اللذان عرفا قفزة نوعية كبيرة، إذ أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية شبه كاملة للقطاع العام في حين يبقى القطاع الخاص يعاني من العديد من الصعوبات والقيود التي تعرقل تطوره مثل: انتشار الفساد والبيروقراطية، ضعف المنافسة وسيطرة القطاع العام؛ أما مؤشر معدل البطالة فاخذ منحى تصاعديا قبل 2000 حيث وصل إلى 29.7% في هذه السنة وذلك بسبب الإصلاحات المفروضة من صندوق النقد الدولي، وبعد تطبيق البرامج بدأ المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى 9.8% سنة 2012، ورغم ذلك تبقى هذه الإحصائيات مشكوك فيها كون هناك اختلاف في تحديد حجم الفئة العاملة (أصحاب العقود المؤقتة للعمل).

لقد تم تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة من خلال المربع السحري لكالدور، وكتقييم للبرامج الثلاثة حسب شكل المربع السحري تميزت بأداء ضعيف خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، أما الفترة الثانية فلاحظنا تحسن كل المؤشرات الاقتصادية الأربعة وهي الفترة المثلى للأداء الاقتصادي كون جميع المؤشرات الاقتصادية كانت مقبولة عدا معدل النمو الاقتصادي، أما فترة البرنامج الأخير تميزت بالتذبذب بسبب تداعيات الأزمة والافراط الكبير في الاستيراد.



الخاتمة

العامّة

لقد هدفنا من خلال هذه الدراسة التي تصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية إلى معالجة وتوضيح جانب مهم يتعلق بالاستثمار العمومي، كسياسة ضرورية تقوم بها الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل في الاقتصاد الوطني، بعد ما عاشته الجزائر في فترة التسعينيات والتي تميزت بنمو اقتصادي يقترب من الصفر وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان، تأخر كبير في البنية التحتية الأساسية ونقص مزمن في الخدمات العامة، وعليه كان على الدولة تشجيع الاستثمارات العامة وخلق بيئة مواتية؛ قمنا بدراسة تقييمية تحليلية وقياسية من خلال استعمال برنامج كالدور السحري الذي يقيس أداء الاقتصاد من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقسمنا هذه الأطروحة لستة فصول، اعتمدنا في الجانب النظري على أهم النظريات الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتأصيل النظري والفكري للاستثمار والنمو الاقتصادي والتشغيل، وفي الجانب التطبيقي اهتمنا بتقييم البرامج المطبقة في بداية الألفية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي التشغيل؛ وبذلك توصلنا إلى أهم النتائج وقمنا باختبار الفرضيات وتقديم الاقتراحات وفي الاخير أفاق للبحث.

1. **النتائج:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بعضها خاص بالجانب النظرية والاخرى بالجانب التطبيقي كما يلي:

- ✓ تنامي الدور الاقتصادي للدولة، ففي كل الاقتصاديات المتقدمة ورغم توجهاتها الليبرالية الداعية إلى الحرية الاقتصادية، نجد تدخل الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية عن طريق ألياتها وذلك من أجل التنظيم والمشاركة في ممارسة مختلف النشاطات وفي مختلف مظاهر التنمية الاقتصادية، وأن هذا التدخل يمثل مطلباً ضرورياً للمجتمع لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال.
- ✓ تهدف الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق الوصول إلى الهدف المنشود، وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية الكلية للنفقات العمومية خلصنا إلى أن هذه الأخيرة تُحدث أثراً مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والنمو والتشغيل مما يعطي انطباعاً على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للاستثمار العمومي في النشاط الاقتصادي باعتبارها أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.
- ✓ إن اعتماد الجزائر بعد الاستقلال على سياسته التخطيط المركزي المبنية على أسس النظام الاشتراكي كاستراتيجية للتنمية، والتي كرس في سبعينات القرن الماضي نتيجة للتدفقات الضخمة للعوائد صادرة قطاع المحروقات، كان سببها رغبة الحكومة آنذاك في بناء اقتصاد يضمن حق المشاركة الواسعة لجميع الفئات، ويحقق مبدأ العدالة في توزيع الثروة.
- ✓ تمثل الاستثمارات العمومية حلاً تلجأ إليه السلطات العمومية في بعض الحالات لتحفيز الطلب الكلي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، لإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع حسب الاحتياجات التنموية لتطوير الإطار المعيشي للسكان وتحسين المؤشرات التنموية، وتحدد مخصصاتها المالية حسب قيمة العائدات النفطية المتوفرة دون الاهتمام بقدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الاستثمارات العمومية بفعالية، وهذا الذي حدث في بداية الألفية الثالثة في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وحجم الاستثمار العمومية في الجزائر، وهو ما نصت عنه النظرية الكنزية في تحليلها للبطالة، حيث إن الاستثمار هو المسؤول الأول عن تحريك عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة، ولكن من جهة أخرى فإن الناتج الداخلي الخام هو المسؤول عن حجم الاستثمار، وتكمن أهمية الناتج الداخلي الخام بالنسبة لسوق العمل في النسبة الموجهة للاستثمار من الناتج الداخلي الخام الذي من شأنه استحداث مناصب شغل جديدة.

- ✓ إن دراسة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستديم، بحيث يتغير من سنة لأخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات، كما لاحظنا من خلال دراسة مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هيرفندل -هيشمان بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي إنتاج قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة مقارنة بالقطاع العام.
- ✓ بتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة (2001- 2014) وحسب مربع كالدور السحري، كانت الفترة المثلى للأداء الاقتصادي في الجزائر هي فترة برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)، خلالها تحسنت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية الأربعة.
- ✓ ساهمت برامج الاستثمار العمومي في تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي قدر ب 3.3 %، مقابل معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر في المتوسط خلال نفس الفترة ب 6.1 %، حيث تركزت معدلات النمو في قطاع خارج المحروقات في قطاع الخدمات الذي استفاد من تحسن مستوى المعيشة وزيادة الطلب الفردي على خدمات النقل والتجارة والاتصال.
- ✓ إن التقييم الأولي لمختلف برامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقت في الجزائر، بين بأنه كان لهذه البرامج أثر ايجابي على النمو الاقتصادي التشغيل في الأجل القصير، حيث تحسن معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرامج، إلا أن دراسة القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي أثبتت بأن هذا النمو كان في القطاعات التابعة مباشرة لتمويل الحكومة كقطاع الأشغال العمومية وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع الخدمات العامة أما قطاعي الصناعة والفلاحة فمعدلات نموها ضعيفة وغير مستقرة.
- ✓ من خلال تأمل في معدلات النمو القطاعية المحققة خلال فترة تنفيذ البرامج، يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الصناعي حيث أنه لم يستفد من الظروف التي أتاحتها السوق المحلية، فعوض استفادته من الطلب المتزايد الناتج عن الاستثمار العمومي، كان الاستيراد هو الحل لتلبية ذلك الطلب، فزيادة الإنفاق في هذه الحالة لم ينتج عنها سوى زيادة في الواردات، كما أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا و متواضعا.
- ✓ أثبتت الدراسة أن البرامج التنموية خلال الفترة (2001- 2014) حققت معدلات تشغيل جد ايجابية من خلال زيادة الطلب الكلي وتحفيز التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبينت أيضا أنه

كان بالإمكان تخفيض البطالة إلى معدلات أدنى لو تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة والحركية في الأداء للاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي.

✓ تأثير الاستثمارات العمومية في الجزائر محدود بسبب عدم كفاءة ومرونة القطاعات الإنتاجية والقيود التي تفرضها الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، كما أن المخصصات المالية للبرامج التنموية ترتفع في الجزائر مع ارتفاع العائدات النفطية ولا يتم التقيد بسقف المبالغ المحددة عند الانطلاق في تنفيذ البرنامج. وتواجه مشكل التمويل وإتمام انجاز المشاريع التنموية بمجرد تدهور المداخل النفطية.

✓ إن استمرار الدولة في دعمها للطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام جعل الاقتصاد الجزائري على تبعية كبيرة للقطاع العام الذي تزايد حجمه في النشاط الاقتصادي وتحول ليكون المحرك الرئيسي فيه، وهو ما أدى على صعيد آخر إلى تعاظم انتشار الفساد وتنامي سلوك البحث عن الربح، الذي أدى لغياب الرشادة في الإنفاق العام وأثر سلبا على انتشار القطاع الخاص ودرجة التنافسية في الاقتصاد الوطني.

✓ تعتبر الإيرادات النفطية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للجزائر، حيث تعكس سيطرة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة مقارنة بمساهمة المصادر الأخرى للإيرادات والتي تعاني من مشكلة انخفاض قاعدتها، وبالتالي يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في إرساء قواعد الاقتصاد الوطني إذ تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 96 % من إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة، وتعتبر المصدر الرئيسي لتمويل برامج الاستثمارات العمومية، لذلك، فإن اعتماد الاقتصاد عليها ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، وهذا ما تم رصده من خلال الدراسة التطبيقية

✓ بالرغم من تسارع خطى التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الأخيرة، إلا أن النفط مازال يلعب الدور المسيطر على اقتصادنا، وأن القطاعات الغير نفطية والتي تعتبر الوعاء الأساسي لتوليد إيرادات خارج النفط مرتبطة بشكل رئيسي بالقطاع النفطي، وبهذا فإنه لا يزال أمامنا العديد من التحديات إذا ما أردنا التخلص من التبعية المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره على الاقتصاد الوطني.

2. اختبار فرضيات الدراسة: ساعد موضوع الدراسة للتوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعية للإجابة

على الإشكالية الرئيسية كما يلي:

❖ الفرضية الأولى: تبني اقتصاد السوق لا يقلل من أهمية تدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية

التي تلعب دور مهم في تحريك دواليب الاقتصاد وتحقيق التنمية.

هي فرضية صحيحة، حيث أثبت التحليل الكينزي أهمية الدولة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بعد الركود الناجم على الأزمة الاقتصادية العالمية 1929؛ كما أن دور الدولة في الاستثمار كان جد مهم في الجزائر لتجاوز الأزمة السياسية والوصفات التقييدية المفروضة من صندوق النقد الدولي.

❖ الفرضية الثانية: ساهمت المبالغ الكبيرة للاستثمارات العمومية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق

مناصب شغل جديدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

هي فرضية صحيحة، قبل الشروع في تطبيق برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر كانت معدلات النمو تقترب من الصفر، كما وصلت معدلات البطالة لأكثر من 29%، وبعد انطلاق البرامج وصل معدل النمو 6.9% كأقصى معدل ومتوسط نمو 3.3% خلال فترة الدراسة، معدلات النمو المحققة ساهمت في انخفاض معدلات البطالة إلى 10%.

❖ الفرضية الثالثة: معدلات النمو الاقتصادي المحققة تعد كافية لاستيعاب قدرات التشغيل في الجزائر.

هي فرضية خاطئة، بعد الصدمة البترولية 1986، قلصت الدولة من تدخلها في تمويل الاقتصاد وما يثبت ذلك عدم تطبيق برامج اقتصادية في فترة التسعينات، كذلك تبني إصلاحات ذاتية ومدعومة ساهم في انخفاض معدلات النمو وتفاقم أزمة البطالة، كان الهدف من برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر الوصول لمعدلات نمو اقتصادي برقمين أي أكبر من 10%، وهو معدل ضروري لاقتصاد خرج من أزمة سياسية وبنى تحتية مدمرة ونقص فادح في الهياكل القاعدية، كما أن معدلات البطالة المستهدفة لم يتم بلوغها (5-7%)، وحتى معدلات التشغيل الحالية مشكوك في أمرها بسبب المعايير المستعملة خاصة في حساب الفئات التي تعمل بأجر أقل من الأجر القاعدي، وكذلك عدم حذف المستقيدين من برامج التشغيل بعد انتهاء عقودهم من فئة المشتغلين.

❖ الفرضية الرابعة: يرتبط تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر بقطاع المحروقات، ولذلك فلتقلبات

أسعار البترول تأثير على استمرارية البرامج وعلى أداء التوازنات الاقتصادية الكلية.

هي فرضية صحيحة، يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن الدول العربية النفطية، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة، إذ

يستخدم النفط كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك المحلي، وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ أدت المداخل النفطية الضخمة خلال طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة وباهظة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال هذه الحقبة، مما ساهم في نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية، إلا أن انخفاض أسعار النفط في الفترة الأخيرة أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة تقشفية، وكذلك التخلي على البرنامج الخماسي للتنمية الذي كان مقرر في الفترة (2015-2019) وكان مخصص له 250 مليار دولار.

3. الاقتراحات: بناء لما تطرقنا له في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا إليه من نتائج، ومن أجل الرقي

بجانب الاستثمارات العمومية في إطار تجسيد فعاليتها على الاقتصاد الوطني، بما يحقق معدلات نمو ايجابية تؤدي إلى تحسين معدلات التشغيل، والتخلص من التبعية اتجاه أسعار المحروقات، ارتأينا تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

✓ نشير أولا الى وجود تضارب كبير بين المعطيات الاحصائية من جهة الى اخرى، ذلك ان هذا التضارب من شأنه اعطاء نتائج مزيفة وبعيدة بعض الشيء عن الواقع الاقتصادي، ولهذا يجب على السلطات المعنية الحرص على تقديم احصائيات ثابت تتسم بالشفافية، تكون دورية بدلا من سنوية وهذا لإعطاء نتائج احسن وادق.

✓ اعتماد أدوات تمويلية جديدة تركز على الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل الاستثمارات العمومية لتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار البترول، على أن توجه هذه إلى الاستثمارات المنتجة للثروة ذات اليد العاملة الكثيفة، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر النواة الأولى للاقتصاد.

✓ ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد ثقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات

- وتحسين بيئة أعمالها، وكذا تفعيل دور القطاع الخاص فيه، وإعطاء أولوية للقطاعين الزراعي والسياحي اللذين يعدان من أفضل البدائل الاستثمارية للثروة البترولية؛
- ✓ ضرورة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأننا لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الراشد، ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي أن يواجه الفساد بجدية وحزم ولا يتساهل مع أي كان.
- ✓ الانتقال إلى الأسلوب الحديث في إعداد الموازنات القطاعية والعامة باعتماد الميزانيات الموجهة بالنتائج، وترشيد الإنفاق العام في إطار المعايير الأدائية والرقابة الدولية، واحتسابها على أساس السعر الحقيقي لبرميل النفط.
- ✓ إعداد خطة عامة بأهدافها الاستراتيجية العامة ومعاييرها الأدائية، ومؤشراتها القياسية الدورية، وتفصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية، وتصحيح الاختلالات الداخلية، واحتواء حالة الإغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات، وإعادة النظر في السياسة الخاصة بإدارة قطاع التجارة الخارجية وقطاع الجمارك باستعمال الوسائل المتعلقة بالرقابة على الجودة والالتزام بالمواصفات الدولية والمعايير الصحية، وغيرها، والحد من اقتصاديات التهريب.
- ✓ ضرورة تنويع مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)، لتنويع مصادر التمويل وضمان التنافسية وتشديد الرقابة، كما يمكن إنشاء كيان مخصص لدعم هذه الشراكة التي يمكن أن تنتهي بنقل الملكية للخواص المحليين أو الأجانب في إطار اقتصاد السوق.

4. أفاق البحث:

يعد موضوع برامج الاستثمارات العمومية للفترة (2001-2014) من المواضيع الحديثة والتي أثار الكثير من الاهتمام، خاصة في ظل تهاوي أسعار البترول الممول الأساسي لها، وفي هذا الصدد نطرح بعض المواضيع:

- ✓ برامج الاستثمارات العمومية بين القطاعين العام والخاص
- ✓ سياسات التمويل الاقتصادي في الجزائر ودورها في الحد من آثار التذبذب في أسعار النفط.
- ✓ البدائل التمويلية لبرامج الاستثمارات العمومية في الجزائر.
- ✓ دور الحكومة في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية.
- ✓ دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة برامج الاستثمار العمومي.
- ✓ دراسة استشرافية لتمويل برامج الاستثمار العمومي في أفق 2030.



قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

1. إبراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء بها؟، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
2. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، لبنان، 2002.
3. أبو إسماعيل فؤاد، إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1999.
4. أحمد حويتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 1998.
5. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
6. أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، مصر، 1976.
7. آدم مهدي أحمد، الدليل لدراسات الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، 1999.
8. إدوارد ماسون، التخطيط الاقتصادي، ترجمة عبد الغني الدلي، مكتبة المعارف، لبنان، 1981.
9. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
10. إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
11. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1997.
12. أندري هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة شفيق حداد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصر، 1977.
13. بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
14. بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
15. توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، مصر، 2000.
16. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2000.
17. حربي موسى محمد عريقات، التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الأردن، 1993.
18. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.
19. حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، الأسواق المالية، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
20. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.

21. حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، مصر، 1994.
22. حسين فليح خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العلمي، الأردن، 2006.
23. حنفي عبد الغفار، **أساليب التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
24. خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج، الأردن، 2006.
25. راشد البراوي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار النهضة العربية، مصر، 1976.
26. روب موريس، **النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة**، ترجمة هشام متولي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، لبنان، 1979.
27. زين بن محمد الرماني، **البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار طويق للنشر والتوزيع، السعودية، 2001.
28. زينب حسين عوض الله، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، لبنان، 1997.
29. زينب صالح الأشوح، **الاطراد والبيئة ومدادات البطالة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.
30. سالم النجفي، محمد القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتابة للطبع والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
31. سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، مصر، 1991.
32. صالح صالح، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2006.
33. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الاول، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
34. ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
35. طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
36. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
37. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، مصر، 1998.
38. عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، **أساسيات علم الاقتصاد: مدخل لدراسة اصول الاقتصاد السياسي وفقا للمبادئ السائدة للنظم الاقتصادية المقارنة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.
39. عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
40. عبد الرحمان يسرى أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004.
41. عبد الرحمان يسرى أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
42. عبد الرزاق فارس، **الحكومة والفقراء والانفاق العام**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2001.
43. عبد العزيز شرابي، **برنامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصخصة في البلدان العربية، الطبعة الثانية بيروت، 2005.

44. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
45. عبد الله بدعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، فيفري 2005.
46. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
47. عبده عيسى، يحيى أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف القاهرة، مصر، 1983.
48. عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2004.
49. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
50. عصام رضوان خوري، موسى ياسين الضيرير، التخطيط الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996.
51. على لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
52. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2005.
53. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
54. فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية، 1985.
55. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
56. فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة، دار مجدلاوى للنشر والتوزيع، الأردن 1995.
57. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1988.
58. ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية للنشر، مصر، 1995.
59. محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار - دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
60. محمد بلقاسم بهلول، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي في الجزائر - مثال الجزائر -، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
61. محمد بلقاسم بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، دار دحلب، الجزائر، 1993.
62. محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.
63. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
64. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

65. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
66. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.
67. محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسته المخصصة في مجال علاقات العمل، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
68. محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
69. محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة - أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات -، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 2003.
70. محمد علي الليثي وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
71. محمد كامل ليلة، النظام السياسي - الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، مصر، 1968.
72. محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي: تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
73. مختار عبد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2007.
74. مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل - التجربة الجزائرية -، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
75. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
76. مدحت محمد القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
77. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
78. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
79. نزار سعد الدين العيسى، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
80. يسرى الجوهري، جغرافية التنمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1999.

• الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
2. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة الهيكلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
3. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
4. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
5. رايح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
6. سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري: محاولتين من أجل التنمية (1962 . 1989 ، 1990 . 2005)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.
7. سعيد يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
8. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
9. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989 - 2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015.
10. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
11. عمران بشرير، أثر حجم الدولة على النمو في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2010.
12. ميساء محمود الشعبان، المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التخطيطي، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

● المقالات والملتقيات:

1. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 1، السداسي الثاني، الجزائر، 2004.
2. بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أبريل 2006.
3. بوعتروس عبد الحق، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي، مجلة الجندول، السنة الرابعة، العدد 33، 2007.
4. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية على تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12-13 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.
5. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012.
6. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الشلف، العدد 9، الجزائر، 2013.
7. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.
8. ستيفن بارنيت وروланд أوسووسكي، ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 1، العدد 40، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003.
9. صالح ناجية، مخناش فتحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.
10. علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، 15-16 نوفمبر 2008، قطر، 2008.
11. عمر عبد الرزاق، باسم مكحول، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، ندوة السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1999.
12. كريم الناشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
13. محمد الخريشه، واقع ومعوقات إحصاءات العمل في الأردن، ورشة عمل حول: معلومات سوق العمل وإحصاءات العمل في البلدان العربية، الغردقة، مصر، 2-5/12/2012.

14. مطانيوس حبيب، مداخل في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004.
15. منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 328، يونيو 2006 مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
16. ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 4، العدد 2، حزيران، 2002، بيروت، 2002.
- القوانين والمراسيم والتقارير:
1. الأمر رقم 04-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصصتها.
2. برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة.
3. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014، وثيقة إلكترونية، تاريخ التحميل 22 / 7 / 2015.
4. تقرير التنمية في العالم 1991، ص 1.
5. تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.
6. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2005.
7. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2010.
8. التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2014.
9. التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-1977 رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بولعيد، الجزائر.
10. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التتبع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط "حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2004.
12. عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005.
13. قانون رقم 03-2001 مؤرخ في أول جمادى الثاني عام 1422 الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، المتضمن تطوير الاستثمار.
14. قانون رقم 06-2000 مؤرخ في 27 رمضان عام 1421 الموافق لـ 23 ديسمبر سنة 2000، المتضمن قانون المالية لسنة 2001.
15. قانون رقم 07-2005، مؤرخ 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق لـ 28 أبريل سنة 2005، المتعلق بالمحروقات، 2006.
16. قانون رقم 1-2001 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 03 يوليو سنة 2001، المتضمن قانون المناجم.

17. قانون رقم 21-2001 مؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق ل 22 ديسمبر سنة 2001 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2002، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ 23 ديسمبر سنة 2001.
18. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003.
19. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة 20، 2002.
20. مرسوم رئاسي رقم 271-2000 ، مؤرخ في 24 جمادي الثانية عام 1421 الموافق ل 23 سبتمبر سنة 2000 ، والمتضمن القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها "سونطراك"، 2000.
21. مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010.
22. منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
23. منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.
24. منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات الاقتصادية: نوع الجنس، العمل، والاقتصاد غير المنظم، بيروت، 2009.
25. وزارة الاستشراف والإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني 2011، 2012.

🌐 المواقع الإلكترونية:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، وثيقة من على الموقع:
- www.wcg.gov.dz/dossier/plan-relane.htm.
- خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة 26/04/2001، موقع رئاسة الجمهورية
- www.el-mouradia.dz
- تقارير بنك الجزائر، من موقع على الانترنت:
- www.bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات، وثائق من الموقع:
- www.ons.dz
- موقع البنك العالمي:
- www.albankaldawli.org
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، احصائيات ANGEM على موقع الانترنت:
- www.angem.dz
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، احصائيات ANDI موقع الوكالة على الانترنت:
- www.andi.dz
- موقع البنك الدولي:
- www.albankaldawli.org
- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، من على الموقع:
- www.premier-ministre.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية: 🇩🇪

1. Adam Smith, **recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations**, Gallimard, Paris, 1976.
2. Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement, théorie et politique**, TOME I, 2eme édition OPU, Alger, 1981.
3. Abdelmajid Bouzidi, **Questions actuelles de la planifications Algerienne**, ENAP-ENAL, Alger, 1983.
4. Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3^{ème} édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
5. Benaouda Hamel, **la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990**, in : collection statistiques, Office National des Statistiques, Algérie, 1991.
6. Benissad Hocine, **Essai d'analyse monétaire, avec référence à l'expérience Algérienne**, édition dahleb, Alger, 1975.
7. Bettelhiem, **Planification accélérée**, Armond colin édition, Paris.
8. Christian Debock et autres, **les interventions de l'état dans l'économie et l'encadrement de marche**, central des syndicats du Québec, Canada, 2004.
9. Daniel Labaronne, **Macroéconomie-les fonctions économiques**, édition seuil, Paris, 1999.
10. Debraj Ray, **Developement Economics**, Princeton Univercity Press, New Jersey, USA, 1998.
11. EUROPEAN PARLIAMENT, **l' investissement public et privé dans l'union européenne** série affaire économique, 2001.
12. Frédéric Teulon, **L'Etat et la politique économique** , PUF, Paris, 1998.
13. Gilbert Abraham, **Dynamique économique**, édition Dalloz, 7 édition, Paris, 1991.
14. Gregory Mankiw, **government purchases and real interest rates**, journal of political economy , vol95,n°2 , April 1987.
15. Gregory Mankiw, **principles of economics**, third edition, eboeck edition, USA, 2004.
16. Group of the Global Competitiveness, **Reports for the years 2008-2011**.
17. Haddar Mohamed, **Macroéconomie**, 2 eme édition , Centre de publication universitaire, Tunisie, 2006.
18. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, **employment and the informal economy**, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.

19. Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond Colin édition, paris, 1993.
20. Jaques Brasseul, **Histoire des faits économiques**, Armand colin, Tome1, 1997.
21. Jean Meyer, **le poids de l'Etat**, PUF, Paris, 1983.
22. Joéll Jalladeau, **introduction à la macroéconomie**, édition ouvertures économiques, Belgique,1993.
23. John Maynard Keynes, **théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie**, traduction de Jean largentye, petite bibliothèque, Payot, Paris, 1985.
24. Jules Gazon, **Le chômage, une fatalité? Pourquoi et comment l'éradiquer**, Harmattan, Paris, 2008.
25. Kerkoub Ibrahim, **l'économie de Marché**, une alternative pour le développement, la revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie.2005.
26. Louis Dupont, **La planification du développement à l'épreuve des faits**, éditions Publisud Paris,1995.
27. Lynn C. Burbidge, **The Evolution of Economics : The Search for a Theory of Value** , in Donijo Robbins (ed.), Handbook of Public Sector Economics, CRC Press : Taylor & Francis Group , LLC, New York, USA , 2005.
28. Map SUM, **Marché du travail et emploi au Cambodge**, Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, France, 2007.
29. Marc Raffinot, Pierre Jacquemont, **le Capitalisme de l'Etat Algerien**, Paris, 1977, p 97.
30. Marcia Quintslr, **un nouveau regard sur la pertinence et les fondements conceptuels des statistiques**, 18 ème Cenférence Internationale de Statisticiens du Travail, BIT, Genève, 24 novembre – 5 décembre 2008.
31. Marie Delaplace, **Monnaie et Financement de l'économie**, édition DUNOD, Paris.
32. Mohamed Dowider, **L'économie politique, une science sociale**, Maspéro, Paris, 1974.
33. Mokhtar Lakehal, **Dictionnaire d'économie contemporaine**, 2 ème édition, Huropé.S.L, Barcelone, 2001.
34. Mourad Ben Achenhou, **Reforme économiques dette et démocratie**, édition echrida, Alger, 1992.
35. Nicholas V. Gianaris, **Modern Capitalism: Privatization, Employee Ownership and Industrial Democracy**, Greenwood Publishing Group, Inc, USA, 1996.

36. Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, **Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux**, Harmattan, Paris, 2005.
37. ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
38. Peter Neal Hess, **Economic Growth and Sustainable Development**, Routledge, London and New York , 2013.
39. Philippe Hugu, **Economie du développement**, edition Dalloz, France, 1989.
40. Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique**, Traduit par Fabrice Mazrolle,. Paris, Ediscience international, 1996.
41. Roger Friedman et autres, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, Economic, 2^{ème} édition, Tome 1, Paris, 1988.
42. Saadoudi.m, **l'économie du développement a l'épreuve de la mondialisation**, colloque de l'université de Tlemcen, Politique économique, réalités et perspectives, 29-30 novembre 2004.
43. Stéphanie DAMAREY, **finances publiques**, gualino éditeur ,paris, 2006.
44. Tony Aspromourgos, **Adam Smith on Labour and Capital** ; in Christopher J. Berry, Maria Pia Paganelli, Craig Smith (eds.), **The Oxford Handbook of Adam Smith**, Oxford University Press, United Kingdom, 2013.
45. Ulrich kohli, **Analyse Macroéconomique**, Université de Genève Département d'économie politique, De Boeck Université, Bruxelles,1999.



تم بحمد الله

الملخص :

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تصميم استراتيجية بعيدة المدى، من خلال سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة النمو الاقتصادي والتشغيل، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية و القطاعية.

الكلمات المفتاحية: برامج الاستثمارات العمومية، النمو الاقتصادي، التشغيل.

Abstract:

With the period of higher oil prices in the international markets, Algeria designed long-term strategic through fact-expenditure policy, which aims to send a dynamic investment to reviving macroeconomic indicators private economic growth and employment, and work to raise efficiency of Algerian economy, according sustainability to the structure with a diverse and balanced in terms of regional and sectoral basis.

Key words: Public investment programs, Economic growth, Unemployment.

Résumé:

Avec la période de hausse des prix du pétrole sur les marchés internationaux, l'Algérie a conçu à long terme stratégique par le biais de la politique des dépenses de fait, qui vise à envoyer un investissement dynamique pour relancer les indicatrices macroéconomiques croissances économique privée et l'emploi, et travailler à augmenter l'efficacité de l'économie algérienne, en fonction de la durabilité de la structure avec une diversité et équilibré sur le plan régional et sectoriel.

Mots clés: Programmes d'investissement public, Croissance économique, Chômage.